جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية التربية
قسم اللغة العربية

التعليل النحوي عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه ﴿المقتضب﴾

رسالة تقدّم بها الطالب

علي عباس فاضل

الى

مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها

بإشراف

أ.م.د. أسعد محمد علي النجار

١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

kjkjkjkjkjkjkj

e

﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

النحل/ من الآية : ٨٩

اقرار لجنة المناقشة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد اننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة **التعليل النحوي عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه ﴿المقتضب﴾** التي اعدها الطالب **(علي عباس فاضل)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها. وهي جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

عضو اللجنة:

الاسم: د. حامد عبد المحسن

العنوان:كلية التربية- جامعة بابل

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

الامضاء:

التاريخ: / /٢٠٠٦

رئيس اللجنة:

الاسم: د. رحيم جبر الحسناوي

العنوان:كلية التربية- جامعة بابل

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

الامضاء:

التاريخ: / /٢٠٠٦

عضو اللجنة:

الاسم: د. عبد الإله علي جويعد

العنوان:كلية التربية- جامعة بابل

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

الامضاء:

التاريخ: / /٢٠٠٦

عضو اللجنة: (المشرف)

الاسم: د.اسعد محمد علي النجار

العنوان:كلية التربية الاساس- جامعة بابل

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

الامضاء:

التاريخ: / /٢٠٠٦

أصادق على ماجاء في قرار اللجنة المناقشة.

عميد كلية التربية

الاسم: د.لؤي عبد الهاني السويدي

الدرجة العلمية: استاذ مساعد.

التاريخ: / /٢٠٠٦

Abstract

In the name of God the Most merciful and compassion

Thankful for the world God and the pary and peace on the honest prophet and the messengers "the Faithful Mohammed" and on his grands ship honor and those who followed him by help ness to the daydom".

By looking to the aspects which surrounded by the human being it a nature from his natural, and when he imitated it or imitate apertial precise, he must think about it's causes and it's motives. And it seam that all what he has done from the early age explain his thinking, it's nearst to the religious science and we mean by that the grammar lessen.

Explanation is a clear feature in grammar, and a good sight from those who made it understand , and seeing of grammar book's and assurance sight init to see the aspects of the explanation in it, and assure that judgment must be a measurements and sight, and may be it's the measurement of the grammar.

And the fault was followed in the judgement of the grammar since (seebuyab book) and it took to expand step by step and the attraction increased in it, because the grammarians were attrached more than their attraction to the grammar itself.

And to was apart from that fault became a party from the Golden personal sport which it take part in it the grammarians scientists because of the explanation might increased (grew up) from the early time in the science of grammar and it started to be sensitively and graw up till many branches to the philosophical estrange speech. In studying Arabic language might gone to find a fault for all what he saw from grammar and judgment (and the rise cause, the unrise cause and for the followed a goal, and for the mix a motive in addition what introduce and it's from natural of human brain (Logical) to sereach of a fault for all what is suvrounded in it from the atmosphere of life and to conceit between them and the others.

And it may noticed, that human explain even the natural phenomena and the believing, and what it arranged on it from causes and judgments.

That the explaimatation in the time of (Al-Mubrad) may take a new principle and it's the philosophical principle in prephrase the explaimatation and analyses in finding the way to what he said and said his reason and cause and in that it may spread the philosophical believing and mix it with the other science in this century , and the strength and the accuracy noticing and the right graduating (finishing) in this dist feature aspect disting five for her followed without the other grammars. And the sereaching acquired in four chapters followed by preface which I left in it the meaning of (the fault and it's measurements and low it grew up and developed) and what it's types and how the grammars stand against it?.

The first chapter "and it's title "The grammarians fault (mistakes) in analyses and what is held from nouns and verbs", and it include two sense.

The second chapter, I dealt with voice from verbs and in it adealt with past tense imperative verb also I dealt with apresent as amixed situation in analysis and stracture, and either the analysis it was from the present simple tens and I of Fered there the faults (mistakes) which interfered in this context.

Either the third chapter which considered the longest chapter and it's title was "Al-Ia'la Al-Nahaway in the Mansubat and Al-Majrurat" and I followed with it the dervations and Marfawat. In this chapter I dealt the kinds of fault or Al-a'la in the Mansubat which grammarians considered it from the index (Faithlat). I mean we can cauncel it if the speech end, and we commentrated on this problem there.

The conclusion it was commentary to what I've got from results through this research without talked in details.

I say: this way it doesn’t find anabstcals faced the researcher, like the difficulties to find the resarcers which dealt with my subject, and from it the entrance faults (Al-Mukaitath book) among it, and I add to what it precessed, not arranged and cor‧centrate the subjects book which the researcher to follow and ancetrate for the sake of the unity of the subject and made it perfectly.

And inspite of that, I don't clam the prefect in this, research but what it's achieved will give the light on Al-Mubrad book and how to find the fault and that's what we meant and if it was, it is the aim or else for God only the prefect and on God means we followed.

Ali Abbas Faidil

E

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

النحل/من الآية:٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(التعليل النحوي عند المبرد في كتابه المقتضب) **التي تقدم بها الطالب** (علي عباس فاضل) **بإشرافي، في كلية التربية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.**

الإمضاء:

المشرف :أ.م.د.أسعد النجار

التاريــخ : / / ٢٠٠٦

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

د.عامر عمران علوان الخفاجي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / / ٢٠٠٦

الاهداء

إلى: ﴿والديّ﴾ العزيزين وأنا ألمح تجاعيد السنين وعرق الجهد على محياهم.

إلى: رفيقة السفر والصبر وقد طالت الرحلة...

﴿زوجتي﴾

إلى: من ترتسم على وجهيهما ابتسامة الفجر...

﴿زهراء...روان﴾

إلى: الثلثين فيّ منهم وفاءً ورد جميـــــل ...

﴿أخوالي﴾

إلى: استاذي الأول ﴿ابو زهير﴾... عرفاناً وإخلاصاً

إلى: الروح التي ما فتئت تحوم حولي.. تحفزني للمضي قُدماً... روح المرحوم ابن خالتي فراس ... وفاءً وتذكّراً

إلى: خزين العون والسخـــــــاء...﴿إخوتي﴾

إلى: ﴿أصدقائي﴾ وكل من أحببتُ

تقبّلوا مني يسير ما أهديت

﴿علي﴾

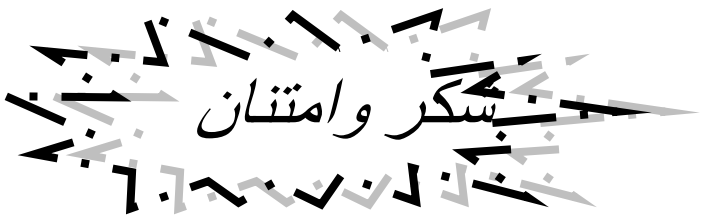

يطيب لي أن أتقدم بشكري الجزيل الى استاذي الفاضل الاستاذ المساعد الدكتور (أسعد النجار) على جهوده المضنية في تقويم الباحث وبحثه،و رفده بالمصادر النفيسة التي أغنته، وعلى عطفه الابوي جزاه الله خير جزاء المحسنين ويطيب لي ان اتقدم بوافر الشكر والامتنان الى قسم اللغة العربية / كلية التربية متمثلاً برئيس القسم الدكتور (عامر) على رعايته العلمية طيلة مدة الدراسة، وبوافر من الاحترام اسجل شكري الى اساتيذ القسم الذين أغدقوا عليَّ بفضلهم ولم يضنوا عليّ بعطفهم طيلة مدة الدراسة واخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور علي ناصر غالب على رعايته الأبوية والاستاذين الكبيرين الاستاذ الدكتور رحيم جبر الحسناوي الذي أشار عليّ باختيار عنوان الرسالة وعلى آرائه السديدة ومقترحاته التي نوّرت طريق البحث، والاستاذ الدكتور صباح عباس السالم الذي اثرى البحث بنصحه وإرشاده، والدكتور قيس الخفاجي على مساعدته الأخوية منذ السنة التحضيرية والاستاذ عباس الجراخ الذي لم يتوان في مد يد العون والمساعدة من مشورة وملاحظات ، وبوافر من الاحترام والتقدير اسجل شكري الى استاذي السيد (أبو زهير) الذي كان شمعة تحترق لتضيء لي الطريق الذي اعطى الكثير من وقته وجهده في تقويم البحث فجزاه الله خيراً، ولا أنسى أن أسجل شكري وعرفاني الى الاستاذ (ابو شيماء) أمين مكتبة كلية الاداب/ جامعة بابل على ما أبداه من مساعدة، والست أمينة مكتبة (مركز الدراسات والبحوث/ جامعة بابل) على رعايتها الاخوية ولا أنسى أن أتقدم بشكري الجزيل الى الدكتور (بدر) على ملاحظاته ومساعدته ورعايته الأخوية، ومن دواعي العرفان أن اتقدم بالشكر الجزيل الى جميع العاملين في (المكتبة المركزية-جامعة بابل، والمكتبة المركزية العامة في بابل، ومكتبة كلية التربية – جامعة بابل- والمكتبة المركزية العامة في الهندية، ومكتبة كلية التربية الفنية-جامعة بابل، والمكتبة المركزية-جامعة بغداد، والمكتبة المركزية- الجامعة المستنصرية، والمكتبة المركزية- جامعة القادسية) جميعهم على ما أبدوه من مساعدة وجهد لايقدّر بثمن فجزاهم الله خير جزاء المحسنين ، واسجل شكري الجزيل الى

العاملين في مكتبة السيد الحكيم وكذلك العاملين في مكتبة امير المؤمنين (عليه السلام)جميعهم على جهودهم الخيّرة في اتمام البحث واغنائه بالمصادر النفيسة. واتقدم بشكري الجزيل الى الاستاذ الدكتور (عبد الرحمن الجبوري) على كل ما أسداه إليَّ من فضل. ولايفوتني ان أتقدم بشكري الجزيل الى أخوتي وزملائي في قسم اللغة العربية على ما أبدوه من مساعدة في اثراء موضوع الرسالة بالملاحظات القيّمة واخص بالذكر أحمد هادي وعلي سعيد وعبد الهادي كاظم وهادي طالب وسامر فاضل..

وبعدُ: فلا أنسى ان اتقدم بشكري وامتناني الى الست (نهلة) على ما أبدته من جهد منقطع النظير في اخراج الرسالة وطباعتها على الوجه الاكمل، فلها منيّ خالص الدعاء بالموفقية والنجاح وجزاها الله خيراً. وأسال الله العلي القدير أن يمنّ على بلدنا وشعبه بالخير والسلامة والامان وان يدفع عنهُ الغمة ويدفع عنه كيد الاشرار، وان يوفق الجميع الى مافيه الخير والصلاح، انه على ذلك لقدير، وآخر دعونا ان الحمد لله رب العالمين.

-علي-

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢-٥
التمهيد: تطور العلة النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري.	٧-٢٩
الفصل الاول: العلل النحوية في المعرب والمبني من الاسماء والافعال	٣٠-١١٠
المعرب	٣١-٣٢
المبني	٣٢-٣٣
المعرب والمبني من الاسماء	٣٣
١. علة اختصاص الاسماء بالجر	٣٣-٣٤
أولاً: المعرب من الأسماء	٣٤-٥٨
أ. المثنى	٣٤-٤٠
١. علة عدم رفع المثنى بالواو	٣٤-٣٦
٢. علة كسر نون التثنية في المثنى او علة فتح ماقبل ياء التثنية دون ياء الجمع	٣٦-٣٨
٣. علة اتباع نصب المثنى لجرّه دون الرفع	٣٨-٣٩
٤. علة عدم نصب المثنى بالالف او علة عدم حمل رفع المثنى على نصبه	٣٩-٤٠
ب. جمع المذكر السالم	٤٠-٤٢
علة تحريك النون في التثنية بالكسر وفي جمع المذكر السالم بالفتح	٤٠-٤٢
جـ. جمع التكسير	٤٢
علة اعرابه اعراب الاسم المفرد	٤٢-٤٣
د. جمع المؤنث السالم	٤٣
علة حمل النصب على الجر فيه	٤٣-٤٤
هـ. الممنوع من الصرف	٤٤-٤٩
١. علة جره بالفتحة بدل الكسرة	٤٥-٤٧
٢. علة جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند تعريفه او اضافته	٤٧-٤٩
علة حذف نون الوقاية من (انَّ وكأنَّ ولكنَّ)	٤٩-٥٠
علة حذف نون الوقاية مع (لعلّ)	٥٠-٥٢
علة إلحاق نون الوقاية (منْ وعنْ ولدنْ وقطْ وقدْ)	٥٢-٥٣
علة نصب تمييز (كم) الاستفهامية	٥٣-٥٤
علة جر تمييز (كم) الخبرية	٥٤-٥٥
علة نصب تمييز –كم- الخبرية اذا فُصل بينهما	٥٥-٥٧
علة اعراب (ايُّ)	٥٧-٥٨
ثانياً: المبني من الاسماء	٥٨-٧٠
أ. الضمائر	٥٨-٦٢
١. علة عدم جواز الاثبات بالضمير المنفصل بدلاً من الضمير المتصل	٥٨-٥٩
٢. علة الإتيان بضمير الفصل	٥٩-٦١

٣. علة جعل الضمائر معرفة	٦١-٦٢
ب. أسماء الافعال	٦٢-٦٥
علة عدم القول بفعليتها	٦٢-٦٣
علة عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه	٦٣-٦٥
جـ. الكنايات	٦٥
علة بناء (كَمْ)	٦٥
الغايات	٦٦
علة بنائها	٦٦-٦٧
١. علة بناء لدُنْ	٦٧-٦٨
٢. علة بناء (منذُ) على الضم	٦٨-٦٩
٣. علة بناء أمس	٦٩-٧٠
٤. علة بناء (حيث) على الضم	٧٠
ثانياً: المعرب والمبني من الافعال	٧١-١١٠
اولاً: المعرب من الافعال	٧١-٨٠
أ. الفعل المضارع الصحيح الآخر	٧١
١. علة امتناع الافعال المضارعة من الجر	٧١-٧٢
٢. علة اعراب الفعل المضارع	٧٢-٧٧
١. رفع الفعل المضارع	٧٧
علة رفع المضارع	٧٧-٨٠
ثانياً : المبني من الافعال	٨٠-٨٧
١. علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون	٨٠-٨١
٢. علة عدم تحريك فعل الامر	٨١-٨٢
الفعل المضارع/ علة البناء على الفتح اذا اتصلت به نونا التوكيد	٨٢-٨٤
الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد	٨٤
علة عدم حذف نون النسوة من الفعل المضارع	٨٤-٨٧
على إلحاق نون الوقاية الفعل	٨٧-٨٩
٢. نصب الفعل المضارع	٨٩-٩٧
١. علة الغاء عمل "إذن" اذا توسَّطت	٨٩-٩١
٢. علة جواز الفصل القَسَمَ بين (إذن) وما عملت فيه	٩١-٩٢
٣. علة اضمار (أنْ) بعد اللام وحتى	٩٢-٩٤
٤. علة عدم جواز اظهار "أنْ" بعد (حتى وكي)	٩٤-٩٦
٥. علة جعل حذف النون علامة نصب الافعال الخمسة.	٩٦
٣. جزم الفعل المضارع	٩٧-١١٠
١. علة عدم اضمار الجازم	٩٧-٩٩
٢. علة جواز تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط	٩٩-١٠٢
٣. علة جعل (أنْ) اصل ادوات الجزم	١٠٢-١٠٤
٤. علة جزم جواب الطلب	١٠٤-١٠٧
٥. علة عدم المجازاة بـ(إذ وحيث) من دون –ما-	١٠٧-١٠٨
٦. علة عدم المجازاة بـ(إذا)	١٠٨-١٠٩

٧. علة حذف آخر الفعل المضارع المعتل الآخر في الجزم	١٠٩-١١٠
الفصل الثاني: العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ	١١٢-١٧٧
المبحث الاول: المرفوعات	١١٢
أ. الفاعل	١١٢
١. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به	١١٢-١١٨
ب. النائب عن الفاعل	١١٨-١١٩
علة رفع نائب الفاعل	١١٩-١٢١
ج. التنازع	١٢١-١٢٢
١. علة اعمال العامل الثاني من المتنازعين	١٢٢-١٢٧
د. المبتدأ والخبر	١٢٧-١٢٨
١. علة رفع المبتدأ وعلة رفع الخبر	١٢٨-١٣١
علة رفع الاسم بعد ـلولا- على الابتداء	١٣١-١٣٣
المبحث الثاني: النواسخ	١٣٣
اولاً: الحروف الناسخة للابتداء	١٣٣
أ. إنّ واخواتها	١٣٣
١. علة عمل (ان) واخواتها	١٣٤-١٣٦
علة عدم تقديم خبر (ان واخواتها) على اسمها في سياق الكلام	١٣٦-١٣٧
٣. علة عدم جواز العطف على موضع (كأنّ وليت ولعلّ) بعد الخبر	١٣٧-١٣٨
٤. علة لزوم اللام لـ(إنْ) المخففّة المكسورة الهمزة	١٣٨-١٤٠
٥. علة اعمال (إنْ) المخففّة المكسورة الهمزة	١٤٠-١٤٤
ب. كان واخواتها	١٤٤
١. علة جواز تقديم خبر (كان واخواتها) على اسمها	١٤٤-١٤٥
٢. علة عدم جواز الاقتصار على اسم (كان) دون خبرها	١٤٥-١٤٧
٣. علة عدم استعمال (ليس) تامة كـ(كان)	١٤٧-١٤٨
٤. علة جعل المعرفة اسم (كان واخواتها) دون النكرة اذا اجتمعا إلاّ ان يضطر الشاعر	١٤٨-١٥٠
٥. علة جواز الاخبار عن النكرة بنكرة بعد كان المنفية	١٥٠-١٥٣
أ. المشبهات بـ(ليس)	١٥٣-١٥٤
١. علة جعل لغة تميم في (ما) هي القياس	١٥٤-١٥٧
٢. علة امتناع تقديم خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) على اسمها عند الحجازيين	١٥٧-١٥٩
٣. علة عدم اعمال (ما) عند دخول (الاّ) معها	١٥٩-١٦١
د. لا التي لنفي الجنس	١٦١
١. علة ترك التنوين في الاسم الذي يلي (لا) النافية للجنس	١٦١-١٦٤
٢. علة عمل لا النافية في النكرة	١٦٤-١٦٥
٣. علة عدم الفصل بين (لا) واسمها	١٦٥-١٦٨
٤. علة بناء وصف اسم (لا) المفرد اذا فصل	١٦٨-١٦٩
٥. علة عدم بناء الوصف الثاني لاسم (لا) المفرد	١٦٩-١٧٠
٦. علة ما يثبت فيه التنوين في الاسماء المنفية بـ(لا) النافية للجنس	١٧٠-١٧١
اولاً: الافعال الناسخة للابتداء	١٧١
H> /k~Q ,ho,hjih	١٧١
١. علة عدم الاقتصار على مفعول واحد في (ظنّ واخواتها)	١٧١-١٧٢
٢. علة الالغاء في (ظنّ واخواتها) اذا تأخرت أقوى	١٧٢-١٧٥
ب افعال المقاربة	١٧٥
١. علة جعل خبر (كاد وعسى) مصدراً بدلاً من الاسم	١٧٥-١٧٦
٢. علة عدم استعمال المصدر بعد (عسى)	١٧٦-١٧٧

الفصل الثالث: العلل النحوية في المنصوبات والمجرورات	١٧٩-٢٥٧
اولاً: المنصوبات	١٧٩
أ. المفعول المطلق وعلة نصبه	١٧٩-١٨٠
١. علة انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره	١٨٠-١٨١
٢. علة جعل بعض المصادر مرفوعة بدلاً من نصبها	١٨٢-١٨٣
٣. علة وجوب حذف الفعل اذا كنت موبّخاً مُنكراً	١٨٣-١٨٤
٤. علة وجوب حذف الفعل اذا بيّنَ فاعلهُ أو مفعوله بالاضافة	١٨٤-١٨٦
ب. المفعول به	١٨٦
علة حذف عامله في التحذير بـ(إيّا) او التكرير او العطف	١٨٦-١٨٨
جـ. المفعول فيه (الظرف)	١٨٨
علة نصب الفعل للمفعول فيه	١٨٨-١٨٩
علة جعل المصادر ظروفاً	١٨٩-١٩٠
د. الحال	١٩٠
١. علة نصبه	١٩٠-١٩١
٢. علة ان الحال لاتكون اِلا نكرة	١٩١-١٩٣
٣. علة عدم جواز تقديم الحال على عاملها اذا كان في معنى فعل	١٩٣-١٩٤
هـ: التمييز	١٩٤
١. علة جعله نكرة	١٩٤-١٩٥
٢. علة نصب التمييز	١٩٥-١٩٦
٣. علة جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان عامله في التمييز فعلاً صحيحاً	١٩٦-١٩٨
و. المستثنى	١٩٨
١. علة وجوب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وماعدا)	١٩٨-١٩٩
٢. علة وجوب نصب المستثنى عند تمام شروط الاستثناء ألمثبت	١٩٩-٢٠٢
٣. علة نصب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز واتباعه عند بني تميم	٢٠٢-٢٠٣
٤. علة حذف المستثنى بعد (اِلا وغير) مع ليس	٢٠٣-٢٠٤
٥. علة اضمار اسم (ليس ولايكون) في الاستثناء	٢٠٤-٢٠٥
٦. علة انتصاب المستثنيات اذا تكررت في الاستثناء المفرّغ	٢٠٥-٢٠٦
ز. النداء	٢٠٦
١. علة حذف العامل في النداء	٢٠٧-٢٠٩
٢. علة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم	٢٠٩-٢١٢
٣. علة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة	٢١٢-٢١٤
٤. علة جواز نصب المنادى الموصوف بـ(ابن) المضاف الى علم	٢١٤-٢١٥
٥. علة جواز نداء الاسم مع دخول (أل)	٢١٥-٢١٧
٦. علة نداء اسم الجلالة وفيه الالف واللام	٢١٧-٢١٩
٧. علة اتصال الميم بـ(اللّهم)	٢١٩-٢٢١
٨. علة حذف ياء المتكلم في قولهم (يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ)	٢٢١-٢٢٢
٩. علة امتناع حذف حرف النداء من النكرة	٢٢٢-٢٢٣
١٠. علة حذف ياء المتكلم من المنادى	٢٢٣-٢٢٦
١١. علة رفع وصف (أيُ)	٢٢٦-٢٢٨
١٢. علة لحاق (الهاء) في قولهم: "يا أبه ويا أمه ويا ابتاه ويا امتاه"	٢٢٨-٢٣٠
١٣. علة فتح لام الجر في المستغاث به	٢٣٠-٢٣٢
الترخيم	٢٣٢
١. علة عدم ترخيم ماليس آخره هاء الا بشروط	٢٣٢-٢٣٣
٢. علة لحاق الألف المندوب	٢٣٣-٢٣٤

٣. علة إلحاق الف الندبة المضاف اليه	٢٣٤-٢٣٥
٤. علة عدم جواز ندبة المبهم والنكرة	٢٣٥-٢٣٧
٥. علة عدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب	٢٣٧-٢٣٩
الاختصاص	٢٣٩
علة امتناع اظهار حرف النداء مع (أي) في الاختصاص	٢٣٩-٢٤٠
الاشتغال	٢٤٠
علة وجوب اضمار الفعل الناصب للمشغول عنهُ	٢٤٠-٢٤٢
علة وجوب نصْب المشغول عنهُ بعد ادوات الاستفهام او الشرط او العرض او النفي	٢٤٢-٢٤٣
علة ترجيح الرَّفع مع (أمَّا)	٢٤٣
ثانياً : المجرورات من الاسماء	٢٤٤
علة امتناع تعريف الاسماء الموغلة في التنكير بالاضافة	٢٤٤-٢٤٥
علة اختصاص اللام بالفتح مع المضمر وكسرها مع الظاهر	٢٤٥-٢٤٦
٢. موضوعات أُخر	٢٤٦
أ- التّوابع	٢٤٦
علة ترك النعت في الاسماء (الأعلام)	٢٤٦-٢٤٨
علة ترك وصف الضمير والوصف به	٢٤٨-٢٤٩
التوكيد	٢٤٩
علة عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل	٢٤٩-٢٥١
عطف النسق	٢٥١
علة قبح العطف على الضمير المتصل إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل	٢٥١-٢٥٢
ب. المشتقات	٢٥٢
١. اسم الفاعل	٢٥٢
١. علة عدم اعمال اسم الفاعل اذا دل على الماضي	٢٥٢-٢٥٣
٢. علة إعماله	٢٥٣-٢٥٥
٣. علة حذف التنوين من اسم الفاعل العامل وجر معموله	٢٥٥-٢٥٦
٢. الصفة المشبهة	٢٥٦
علة اعمال الصفة المشبهة	٢٥٦-٢٥٧
الفصل الرابع: منهج المبرد في التعليل	٢٥٩-٢٨٩
تعليلات المبرد	٢٦٣-٢٦٥
المبحث الاول	٢٦٥
خصائص التعليل عند المبرد	٢٦٥
١. الاكثار من التعليل	٢٦٥
٢. يعرض لبعض المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض	٢٦٥-٢٦٦
٣. تأتي بعض تعليلاته متساوقة مع سيبويه ويضمن بعضاً منها	٢٦٦
٤. يُعلل للموضع الواحد باكثر من علة	٢٦٦
٥. نجده يصرّح بلفظ العلة احياناً	٢٦٧
٦. قد يصرّح باكثر من علة للمسألة الواحدة	٢٦٧
٧. اسلوبه قائم على التمثيل احياناً	٢٦٧-٢٦٨
٨. عنايتهُ بالعلل الثواني	٢٦٨
٩. لم يصرّح بلفظ العلة على الرغم من اهتمامه بها، فقد كان يقول الحكم النحوي كذا لكذا	٢٦٨-٢٦٩
١٠.نراه يُعلل لما لم يقع من كلام العرب	٢٦٩
المبحث الثاني	٢٦٩
انواع العلل عند المبرد	٢٦٩-٢٧١

١. علة الاستغناء	٢٧١-٢٧٢
٢. علة التشبيه	٢٧٢-٢٧٣
٣. علة تعويض	٢٧٣
٤. علة التمكن والتصرّف	٢٧٣
٥. علة التوكيد	٢٧٤
٦. علة الحمل على المعنى	٢٧٤
٧. علة خوف الإلباس	٢٧٥
٨. علة طول الكلام	٢٧٥
٩. علة علم المخاطب	٢٧٥-٢٧٦
١٠. علة فرق	٢٧٦
١١. علة القرب او المجاورة	٢٧٦-٢٧٧
١٢. علة كثرة الاستعمال	٢٧٧
١٣. علة كراهية	٢٧٧-٢٧٨
١٤. علة مخالفة	٢٧٨
١٥. علة النظير	٢٧٨-٢٧٩
المبحث الثالث: الضرورة الشعرية عند المبرد	٢٧٩
أ. مفهوم الضرورة عند القدماء	٢٧٩
توطئة	٢٧٩-٢٨٣
ب. المبرد والضرورة الشعرية	٢٨٣-٢٨٩
الخاتمة	٢٩١-٢٩٣
المصادر والمراجع	٢٩٥-٣١٢
ملخص البحث باللغة الانكليزية	

تعريف العلّة لُغةً

قال الخليل-رحمه الله- :"والعلّة المرض، وصاحبها مُعتلٌّ"[١]. وجاء في اللسان: "والعِلة المرضُ، عَلّ يَعِلُّ واعتلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عليلٌ"[٢]. (والعلة حَدَثٌ يشغل صاحبهُ عن وجههِ، (أو عن حاجته)[٣]، ومنه : لاتَعدَمُ خرقاءُ عِلّةً، يقال لكل مقتدرٍ، وقد اعتلّ)[٤].

كما تأتي بمعنى السبب وجاء في اللسان: "هذا عِلّةُ لهذا، أي: سبَبٌ"[٥] وقد قيل: "وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ"[٦].

وجاء في المصباح المنير: (واعتلّ: اذا تمسك بحجةٍ، ذكرَ معناه الفارابي، وأعلّهُ: جعلهُ ذا عِلّةٍ، ومنهُ اعتلالات الفقهاء واعتلالا تهم)[٧].

وزيادة على ما تقدم نقول : ان استخدام لفظة (علة) في وصف التسبب النحوي أمر لا ينطبق على واقع اللسان وعوارضه، الا ان الاصل فيها هو الاستعمال الشائع لها في الخطاب الديني، وذلك من باب التشريع المضاد لمرض اجتماعي (أي علة)، وحيث يرجّح تسمية سبب التشريع أو داعيه بالعلة نظراً لما يقابلها في المجتمع من آفة، ولكنها حُملت الى اصطلاحات علم اللغة لاسباب قد تكون لا تتعدى حدود مَنْ يتعاملون باللغة والنصوص القرآنية الكريمة اذن فاصل المصطلح هو شرعي لايخدم مراد النحوي بصورة كاملة ودقيقة[٨].

العلة اصطلاحاً:

العلة النحوية هي:" الوصف الذي يكون مظنّة وجة الحكمة في اتخاذ الحكم"[١] وهي أحد اركان الاصول التي يتّكلُ عليها الفقيه والنحوي في العمل تفسيراً واستنباطاً وقياساً للوصول الى معرفة الحكم[٢].

العلة في الاصطلاح تغيير المعلول عمّا كان عليه[٣]، وهي ركن من اركان القياس. ولابَّد لكل حكم نحوي من علة تدعوا اليه، وسبب يُبيح للقائل به، لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو، فقد تكون العلة لتقعيد ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي، وربما كان التعليل رداً على اسئلة الطلاب الذين يتحلقون حول اساتذتهم يومياً، وقد تكون هذه الاسئلة لفهم الموضوع، أو لمعرفة خفايا تلك الظاهرة التي سمعوها من اساتذتهم.

---

[١] العين: ٨٨/١.
[٢] اللسان : مادة (علل): ٤٦٧/١١.
[٣] المصدر السابق: مادة (علل): ١١/ ٤٧١.
[٤] العين: ٨٨/١.
[٥] اللسان: مادة (علل): ١١/ ٤٧١.
[٦] القاموس المحيط : مادة (علل): ٢١/٤.
[٧] المصباح المنير: ٧٧/٢.
[٨] من لقاء مع الاستاذ: بهاء الصالح: بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩، الساعة ١١.٤٥صباحاً.
[١] النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها): ٩٠.
[٢] ينظر: الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن ابي طالب: ٢٦١. أطروحة دكتوراه:عبدالله أحمد حمزة-كلية التربية-الجامعة المستنصرية.
[٣] ينظر: الحدود في النحو: ٣٨.

وعرّف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): العلّة بقوله:" هي ما يتوقفُ عليه وجودُ الشيء. ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[٤].

لم يكتفِ النحاة الاوائل بتسجيل الظواهر اللغوية، وتأليف الكتب والمصنّفات التي تتدرج تحتها اصول النحو العربي، بل راحوا يعلّلون ويؤولون، والاكثر من هذا أنهم قد غالوا في التفنن بالتعليل والتأويل، واصطناع الحجج والبراهين في سبيل دحضِ التعليلات التي جاء بها غيرهم. وبهذا اصبح التعليل نوعاً من الرياضة الذهنية الشخصية التي يتبارى فيها علماء النحو.

القياس لُغةً

القياس في اللغة: "تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به"[٥] و"قاس الشيء يقيسهُ قَيْساً وقياساً واقتاسهُ، وقَيَّسَهُ: اذا قدّره على مثاله"[٦]. وقالوا: "اقتاس الشيء بغيره: قاسهُ به، وقدّره عليه، والعرب تقول: قاس الطبيب الشجَّة قيساً، ويقصدون بذلك انه: قدَّر غَوْرها، واسم الفاعل منهُ: قائس، والمصدر منه: قوساً، وقياساً، يقال: قاس الشيء قياساً، كما يقال: قستهُ، اقوسهُ، قوساً.

وقد يأتي هذا اللفظ بمعنى الاقتداء، فيقال: فلان يقتاس بأبيه اقتياساً، أي يسلك سبيله، ويقتدي به.

واذا عُدّي الفعل منهُ بـ(على)، فانما هو لتضمنه معنى البناء.

واذا عُدّي بـ(الى) ، فانما هو لتضمنه معنى الضّم والجمع"[١].

القياس اصطلاحاً:

عرفهُ الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله: "الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحة الاول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الاول"[٢].

والقياس في عرف النحاة عبارة عن تقرير الفرع بحكم الاصل[٣].

وقيل : هو حمل فرع على اصلٍ بعلة، واجراء الاصل على الفرع[٤].

وقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول، اذا كان في معناه[٥].

وعلى هذا ان الافعال الحادثة تُثير سؤالاً في النفس: لِمَ كان كذا؟ وكذا؟ فيقال: لِكذا وكذا، فيكون هذا تعليلاً للتأكيد والتثبّت والاطمئنان على صحة الخبر او الحكم. فضلاً عن ان العلة المنصوص عليها تقضي بعموم المعلول[٦]. وفي ضوء ذلك لابّد ان تكون نشأة التعليل في العربية نشأة فطرية ثم نمت فأصبحت (ظاهرة عقلية) استجابة لظروف وبواعث عربية واسلامية من غير تأثير خارجي[٧]. ولمّا كان من طبيعة الانسان منذ طفولته ان يسأل عن سبب لكل مايراه ويسمعه، ويستقصي علته، وجدناه يطبق ذلك على كل ما يمرّ به وعلى مدى سِني حياته، وتطور أدراِكه، وعلى اختلاف العلوم التي يستعملها.

ومن طبيعة العقل البشري ان يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها، ليطلق عليها حكماً تاماً، فيصل الى القاعدة العملية، ويبحث عن علةٍ لكل ما يحيط به من مظاهر الحياة، ويربط بينها او بعضها ببعضها الآخر. وقد لوحظ ان الانسان يُعلل حتى الظواهر الطبيعية والعقائدية، وما يترتب عليها من أحكام واسباب.

---

[٤] التعريفات للجرجاني تحـ:ابراهيم الابياري: ٢٠١، وينظر: تاريخ الادب العربي: ١٢٨/٢.
[٥] لسان العرب، مادة (قيس): ٦/ ١٨٦.
[٦] المصدر نفسه: ٦/ ١٨٦.
[١] العين: ٥/ ١٨٩ و مقاييس اللغة: ٤٠/٥.
[٢] الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني، تح: د.مصطفى جواد، ويوسف مسكوني ، د.عبد الله احمد جاد الكريم: ٣٨.
[٣] ينظر: لمع الادلة: ٩٣، والنحو العربي عماد اللغة والدين: ٤٥.
[٤] ينظر: لمع الادلة: ٩٣.
[٥] ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو: ٣٨.
[٦] ينظر: النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء، اطروحة، (وسام مجيد): ٩٢.
[٧] ينظر: أصول التفكير النحوي، د.علي ابو المكارم: ١٦٢.

فدارس اللغة العربية قد ذهب الى ايجاد علّة لكل مايراه من احكام وقواعد (فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف)[١]، اضافة لعمل اسم الفاعل فهناك مُسّوغُ لكي يعمل عمل فعله، وتقبله القواعد النحوية.

ولهذا نجد ان العلة النحوية قد نشأت وترعرت منذ أن نشأت الدراسات النحوية ومن الطبيعي ان ينسب التعليل الى علماء العربية الاوائل، وان يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ ان وجد النحو.

والمطلع يرى ان علماء اللغة العربية الاوائل قد بحثوا الظواهر اللغوية، وعلّلوها، ومن ثمّ ربطوها بالواقع اللغوي العام.

وقد اختلفوا في كثير من اصول النحو وادلّته، كالقياس والسماع، والعلّة، والعامل، والحدود النحوية، والمصطلحات التي يستعملونها ، مما نشأ عنها فيما بعد المصطلح البصري، والمصطلح الكوني.

وكتب الاقدمون في كل علم من علوم اللغة وأبدعوا فيها، وبحثوا في الاصول والفرع وتشعبها وعللها وتنوعها، واهتموا بالشواذ اللغوية والنحوية، ممّا حدا بهم الى ايجاد سبب او علة لهذا الشاذ.

واستنبطوا القواعد النحوية وعمّموها، ودرسوا السماع والقياس دراسة فاحصة ومستفيضة، ووازنوا بينهما موازنة عقلية راجحة.

وروى سيبويه عن عدد من الاوائل الذين عرفوا بالقياس والتعليل، وكان مَنْ ابدع في ذلك، واقدم النحاة الذين روى عنهم سيبويه هو (عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ت١١٧هـ)، "وقد كان اسمهُ مقروناً بالنحو وقياسه وعِلَلِهِ"[١]. قال ابن سلاّم: "عبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي كان اول مَنْ بعَّج النحو ومدَّ القياس والعلل"[٢].

وروى عنه ابو البركات الانباري:"انه اول من علّل النحو"[٣].ورُوي عنه أنه كان مولعاً بالقياس. قال ابن سلام:"قلت ليونس: هل سمعت من ابن ابي اسحق شيئاً؟ قال: نعم، قلت له: يقول أحد: الصويق- يعني: السويق؟ قال : نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد الى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرّد وينقاس"[٤].

وعلى هذا عُدّ (الحضرمي) الأب الشرعي للتعليل[٥] ، لما قيل عنهُ أنه "اول مَنْ بعَّج النحو. ومد القياس ، وشرح العلل"[٦]. والحقيقة ان الحضرمي لم يكن اول مَنْ ابتكر العلل، أو بدأ بالتعليل، واذا ما أريد ربط النشأة به تجاوزاً، فلأنه أول مَنْ بسط العلل أو شرحها، وتوسّع في التعليل بدلالة النص نفسهِ. ولأنه هو ومَنْ طبقته مثل:"عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)، وعمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)، لانهم الطبقة التي أقامت الدلائل على ان رجالها كانوا يتناولون مسائل كثيرة بالتعليل"[٧].

وكان ليونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)"مذاهب وأقبسةٍ تفرّد بها"[٨].

حكى الاصمعي (ت ٢١٦هـ) عن ابي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قال: سمعت رجلاً من اهل السمن يقول: فلان لَغُوب[٩]، جاءتهُ كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال:نعم أليس بصحيفة؟ أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا، وتدّبروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يُعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْتهِ وأمَّهِ"[١].

---

[١] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ١٥٥.
[١] العلة النحوية، تاريخ وتطور: ٧-٨، وينظر: النحو العربي: ٥٢.
[٢] طبقات (ابن سلام):١٤/١، وينظر: اخبار النحويين البصريين:٢٥، الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ١٨.
[٣] نزهة الالباء: ٢٣.
[٤] طبقات ابن سلام: ١٥/١، وينظر: نزهة الالباء: ٦٠. وينظر: إنباه الرواه على انباه النحاة: ١٠٨/٢.
[٥] ينظر: اصول التفكير النحوي: ١٦٥.
[٦] طبقات فحول الشعراء: ١٤/١، ويُروى : (وشرح العلل)، وينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٣١، إنباه الرواة: ١٠٥/٢.
[٧] عبقري من البصرة،د.مهدي المخزومي:٧٥؛وينظر:العلة النحوية تاريخ وتطور(رسالة دكتوراه):٧٠-٧١.
[٨] نزهة الالباء: ٦٠.
[٩] الخصائص: ١/ ٢٥٠، لغوب: أحمق، وينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ٧-٨.
[١] الخصائص: ٢٥٠/١، وينظر: سر الصناعة: ١٢/١، نزهة الالباء: ٣٧.

ولم تعلل العرب كل ما قالته، إنما تصور النحاة ان العرب انما قالت وما قالته لعله يضعونها هم أنفسهم، فقد تكون ما أراده العرب ، وقد لاتكون، ولكل ان يعللّ بما يراه علة للموضع. والعلل قد تختلف باختلاف واضعها، وتفسيره للموضع الذي يعلله ونتيجة لهذا الاختلاف تتعدد الاحكام وتتشعب الآراء[٢].

وعلل النحو ليست واجبة، وانما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس. وذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) أنه (سُئِلَ عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: أعن العرب اخذتها أم أخترعتها من نفسك؟ فقال: ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان ينقلْ ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علّة لما عللتهُ منهُ، فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظام والاقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخير الصادق، او بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: انما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطّرت بباله محتملة لذلك، فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة، الا أن ذلك ممّا ذكره الرجل محتمل ان يكون علة ذلك، فان سنح لغيري علّة لما علّلتهُ من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[٣].

ونقول لقد استنبط اللغويون الكثير من العلل بعد سماعهم اعرابياً او اثنين يبرّران مذهبهم في نحوهم الخطابي، هذا اذا افترضنا حصول السماع فعلاً ولم يكن مجرد ادّعاء لاسكات المقابل. إلا ان المنهج العلمي المعاصر الذي يُعرف الآن بـ (المنهج التجريبي)، يوجب جمع عدد كبير من العينات ومن ثَمّ اختبارها غير مرّةٍ للتوصل ابتداءٍ لفرضية تفتح المجال لباحث آخر يتحقق من صحة العينة أو العينات والمفاريض كخطوة اولى لوضع قاعدة معينة، ستغدو فيما بعد علة مُسلّماً بها.[١] وفي المعنى نفسه ذهب أحد المعاصرين الى القول بأن المنهج الذي تقوم عليه العلوم الانسانية هو المقارنة ، بينما تقوم التجربة مقام المقارنة في منهج العلوم الطبيعية[٢].

كما ان تقبّل الفراهيدي –رحمه الله- لآراء غيره وأخذه بمبدأ الاحتمال، الامر الذي يفتح الباب واسعاً امام التأويلات الشخصية وتمنح النحوي طريقاً يتعدّى به على الاصل في الموضوع وهو العلة الواقعية، هذه الظاهرة اوجدت كمّاً كبيراً من العلل والتعليلات للظاهرة النحوية عند علماء اللغة لان رأي النحوي أصبح قضية لا تحتاج الى دليل قائم أو غليظ، مما يُصعّب المهمة على الباحث المعاصر الذي يتوجب عليه حصر هذه العلل والاحاطة بها ومن ثَمّ اخضاعها للفحص الدقيق. على ان الخليل لم يتعصب لعلله التي اعتلّ بها، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين، فاسحاً السبيل أمام غيره من النحاة لأنْ يأتوا بما يرونه مناسباً من العلل[٣].

ومن البدهي أن نرى بدء العلة النحوية مرافقاً لنشوء الدرس النحوي، ووضع احكامه وتعقيد اصوله، وهناك من النحويين الاوائل من يُنسب اليهم التعليل.

وقد كانت تعليلات النحاة الاوائل بأسلوب سهلٍ خالٍ من الفرضيات والجدال والتخيّل، وربما تكون في أحايين كثيرة خالية من البراهين، واذا أرادوا أن يوردوا شاهداً على تلك التعليلات ذكروا ماسمعوه من العرب- هذا اذا افترضنا حصول السماع فعلاً ولم يكن مجرد أدعاء لإسكات المقابل كما ذكرنا- وكانت عقولهم خصبة نشيطة، وكانوا يستلهمون اللغة استلهاماً، وكانت حيّة على ألسنتهم، فاستلهموا عللها، وكانت سهلة بأيديهم، (وكانت عللهم وليدة قرائحهم، وكانوا اصحابها ومخترعيها)[١].

أضف الى ما تقدم: فقد كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسّسوا قواعده ان تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون اليه في وضع النحو، لأن اسلوب القرآن وتركيبه مبّرأ من الضرورات والشواهد والشواذ التي حَفِلَ بها الشعر، وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا اليه بلا اعتلال ولا قصد. ومن اشنع سقطات بعض النحاة أنهم كانوا مهازيل ومتهافتين في الرواية فان في كتب النحو كثيراً من القواعد قامت على شواهد لايُعلم قائلها[٢] والغريب هنا ان ابن مالك –وهو أحد اكابر علماء النحو- يستشهد في كتابه (شواهد التوضيح) بشواهد شعرية لم ينسبها الى قائل. ويوضّح الدكتور طه محسن ذلك الامر قائلاً : "وعلى

---

[٢] ينظر: العلة النحوية- تاريخ وتطور: ٩.
[٣] الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.
[١] من لقاء مع الاستاذ السيد: بهاء الصالح، بتاريخ: ٢٠٠٤/١١/١٩، الساعة ١١.٤٥ صباحاً.
[٢] ينظر: الاصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسان، ص١٠٥ الهامش رقم (١)، من اسرار اللغة: ٢٧.
[٣] ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: ٨٨، مدرسة البصرة النحوية: ٢٠٦، النحو العربي عماد اللغة والدين: ٤٩.
[١] ينظر: النحو العربي، مازن المبارك: ٤٩.
[٢] ينظر الى المرجع: نحو التيسير، د.احمد عبد الستار الجواري: ٥١.

الرغم من الجهود التي بذلتها في تخريج الشواهد ونسبتها إلى قائليها، إلا أنني لم استطيع أن أجد مصدراً ولا قائلاً لحوالي ثلاثين نصاً مما جاء في (شواهد التوضيح)، ولعلَّ المؤلف تفرّد باستنباط القواعد منها، واذا تمكنا من معرفة قائليها او مصادرها فانها بلا شك ستضيف شواهد جديدة لم تكن معروفة عند النحاة الى ما عُرِف منها قبلاً"[٣].

ان هذه الظاهرة لفتت إنتباه القدامى حتى قال فيها السيوطي (ت ٩١١هـ): "وأما اشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الائمة الاعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من ان يأتي بها"[١]، وفي الاطار نفسه يرى الاستاذ عبد الجبار علوان في كتابه "الشواهد والاستشهاد في النحو" ص١٣١ ومابعدها ان اكثر المآخذ على النحويين في شواهدهم اعتمادهم الزائد على الشعر دون النثر في تقعيد القواعد[٢]، بل ان كثيراً من تلك الشواهد غريب على اساليب العرب المعروفة في ما روي من مأثور أدبهم (شعراً او نثراً). بل هو أشبه بالشيء الدخيل المسنكره، بل ان بعضه لايكاد يستقيم له معنى ولعلّ من اكثرها تعلقاً بالذهن شاهد سيبويه[٣] على اضافة (لبّى) الى الظاهر:

دعوتُ لَمَّا نابنِي مِسْوراً فَلبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[٤]

وثمّة جانب آخر يستأهل التأمل والتفكير، ذلك ان النحاة القدامى قد احتكموا الى المنطق كثيراً واقاموا عليه قواعد النحو، ناسين ان التعبير باللغة فنٌ اكثر ما يتجاوز حدود المنطق ورسومه فيحذف او يُذْكر، ويُقدّم او يؤخّر استجابةً لدواعٍ لا تتعلق بالمنطق ولا تخضع لهُ[٥]. ولقد ادّى بهم ذلك الاستناد الى المنطق أن يرسموا للتراكيب صوراً ثابتةً جعلوها هي الاصل، وما عداها خارجاً عليه فقالوا: ان التركيب لابّد ان يشتمل على ركنين مسند ومسند اليه او موضوع ومحمول ، وذلك هو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فاذا حذف احدهما فعلى نيّة ذكره، ولابّد حينئذٍ من التقدير. وتراهم أحياناً يتلمسون وجه الصواب ويقفون على الحقيقة او بعض الحقيقة فيقولون: عدم التقدير اسلم من التقدير.

ولعلّ من نافلة القول الاشارة الى ان (عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي) وغيره من النحاة الذين خلفوه في متابعة المسيرة النحوية مثل عيسى بن عمر والخليل بن احمد ومن تبعه من البصريين كانوا من المشتغلين بعلم الكلام او الدارسين له.

وهو يقوم في بنائه –كما هو معلوم- على المنطق الارسطي العقلي المجرّد، حيث كان ذلك سبباً في إلقاء ظلهِ على الدرس النحوي فصارت اسسه ومقولاته ركائز واضحة في الفكر النحوي عند العرب[١]. ومهما يكن من أمر ذلك كله فان التعليل يشكل اصلاً اساسياً من أصول البحث النحوي عند الاوائل وبخاصة عند الخليل وسيبويه. ومن بعدهما أخذ المنهج يتطور شيئاً فشيئاً مُتصلاً بالتعليل الارسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية اخرى حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي[٢].

أضف الى ما تقدم أن تعريف أبي البركات بن الانباري للنحو بأنه "علمُ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٣]. فالقياس اذن ركيزة مهمة من ركائز البناء النحوي، وإنكاره في النحو لا يتحقق كما يقول النحوي الاصولي ابو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ): "لأن النحو كله يقاس ولهذا قيل في حدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمَنْ أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم احداً من العلماء انكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[٤]. يتبين فيما بعد ان هذا الحد لا يخص النحو وحده كما استقرّ مؤخراً وانما يدخل معهُ الصرف وسائر علوم العربية، وهو كما استقر مؤخراً- علم يُعرف به احوال أواخر الكلم اعراباً وبناءً والغرض منه معرفة الاعراب"[٥]. وزيادة على ماتقدم يمكن القول: ومهما يكن من شيء فقد دخل المنطق النحو،

---

[٣] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، تحـ:د.طه محسن: ٢٨.
[١] بغية الوعاة، السيوطي: ١٣٤/١.
[٢] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، الهامش رقم ٧٣، ص٢٨.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٦/١.
[٤] البيت لرجل من بني أسد، وينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٤٧، ومادة (لبُى)، لسان العرب:٢٣٩/١٥، شرح التصريح: ٣٨/٢.
[٥] ينظر: نحو القرآن: ٩-١٠.
[١] ينظر: القياس في منهج المبرد: د. صاحب أبو جناح؛ مجلة المورد- العدد الثالث- المجلد التاسع، ١٩٨٠، دار الجاحظ، وزارة الثقافة والاعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد:٥٣.
[٢] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٨٣.
[٣] الاقتراح: ٣٠-٣١، ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: ٢٩١.
[٤] لمع الادلة: ٩٥.
[٥] حاشية الصبان: ١٦/١.

وأستعيرتْ اشياء من المنطق لتقويم النحو، واستحكامه[٦]. وتأثر النحاة جميعاً بالمنطق بعد ازدهار حركة الترجمة، وتفاوتت حُظوظهم فيه ودخل كتبهم وأثّر فيها عن قرب او بعد في اسمائها، وموضوعاتها، وتفريعاتها، ومصطلحاتها، وتقسيماتها، وعللها[١]... زد على ذلك ان المنطق هو المسؤول عن نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي وأفضى اليها التعليل لان المناطقة عرّفوا الدلالة بأنها كون الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر وقسموها على ثلاثة اقسام: دلالة طبيعية، ودلالة وصفية، ودلالة عقلية، وهذه الدلالة والمقولتان (ان يفعل) و(ان ينفعل)[٢] اسس نظرية العامل في النحو التي اشغفت النحاة وفتنتهم . وقد عرّفوا العامل بأنه موجد الاعراب والنحاة القدامى جميعاً متفقون على القول به، ومختلفون في جنسه وحقيقته ، والمحدثون متفقون مع القدامى عدا الدكتور تمام حسان الذي يرى ألاَّ عامل وأن المصادفة العُرفية هي التي جعلت هذه الكلمة مرفوعة او منصوبة او مجرورة او مجزومة[٣].

اضف إلى ماتقدم ان عملية التعليل هي اشبه بعملية انتقاء شخصي للنحوي، وهي مجرد افتراضات شخصية لاتمت الى القواعد التي قد وضعها النحوي بصلة، لأنه سرعان ما ينقضها أي (تلك القواعد) وبالقواعد الموضوعة نفسها.

فالنحوي لايلتزم بتلك القواعد التي يضعها هو، إذ يختار من بعض المختارات الشعرية- مثلاً وبعض هذه المختارات الشعرية قد تكون من وضع النحوي نفسه وما أوتي من مَلَكة شعرية تمكّنه من اصطناع شاهدٍ شعري نحوي يُؤيد ويُعضّد قاعدته- وبما يتوافق مع قواعده الشخصية (التي وضعها هو) وما يتناسب مع هواه الشخصي من دونما التفات الى السبب الذي جعل الشاعر يرفع في موضع كذا او ينصب في موضع آخر، مما يجعل عملية الانتقاء هذه لاتعود بالمنفعة المرجوّة للنحوي نفسه وبما ألزم به اتباعه؛ لان مثل تلك القواعد سوف تنقض نفسها بنفسها. فاللغويون يغارون على قواعدهم غيرة شديدة، وينظرون اليها نظرة فيها الكثير من التقديس، فاذا عثروا في لغة شاعر او ناثر على ما يخلُّ بهذه القواعد ثاروا بهِ وأوسعوه ذماً وتأنيباً. اما الشعراء فلا يريدون الاعتراف بسيطرة اللغوي ولايرضيهم ان يتحكم فيهم مَنْ لايعرف طبيعة فنهّم، ولم يُجّرب ماجرّبوه من مضايق الشعر، ومواقفه الخاصة[١]. نقول:"والحق إنّ للشعراء لغتهم ومتبنياتهم الخاصة التي يتبع الوزن والقافية والحس الجرسي فهم أول واكثر من يتمرد على القاعدة النحوية بعنوان (الضرورة الشعرية). وفي معنى هذا الكلام يذهب أحد الباحثين الاجتماعيين الى القول: "الواقع ان النحاة افسدوا النحو باعتمادهم على الشواهد الشعرية في تحديد قواعدهم، فالشعر لا يصلح ان يكون اساساً للنحو على أي حالٍ. انه مقيد بقيود الوزن والقافية، وكثيراً ما تأتي الكلمات والجمل فيه على غير نسقها الطبيعي المألوف في لغة الافكار المنظمة"[٢]. والذي يجدر ذكره أنَّ الشعراء يهدفون الى العاطفة والخيال وهم لذلك يتخيرون من الفاظ اللغة قدراً خاصاً يسمى عادة بالالفاظ الشعرية، يتبناها الشعراء ويحرصون عليها أشد الحرص، مهما اختلف النقاد في تحديد سماتها وصفاتها وقد ترتب على رتبة الشاعر في شحن الفاظه وعباراته بقدر كبير من المعاني ان عمد الى نظام خاص في ترتيب تلك الالفاظ، فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر، وأدّى مثل هذا الى ان شهدنا للشعر صفة خاصة في ترتيب كلماته، واصحبت تلك الصفة بحق أحد معالم الشعر. فهو في اثناء نظمه ينشد الحرية في فنهِ، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمهُ حدّاً معيناً لايتعداهُ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص، فلا غرابة إذاً ان نرى في ترتيب كلماته امراً غير مألوف أو معهود، بل قد يشترك مع نظام النثر احياناً، ويفر منهُ حيناً آخر، دون ان يعمد الشاعر الى مثل هذا الخروج عمداً او يلتمسهُ قصداً، بل يرد في نظمه وهو لايكاد يشعر بوروده[٣].

اضافة لما تقدم ان مسألة اللحن من المسائل المهمة التي وقف عندها النحاة وعالجوها على وفق آرائهم وأذواقهم الشخصية. زد على ذلك ان عملية الاستقراء التي يتحدث عنها النحاة في الوقوف عليها لتأييد قواعدهم وأقيستهم هو استقراء أخذ ينحو منحى فلسفياً، وهو من نوع الاستقراء الناقص لانه في الحقيقة لم يصل إلينا استقراءٌ صحيحٌ كاملٌ[١].

ولابَّد من الاشارة الى ان العلة هي أحد أركان القياس الاربعة: أصلُ وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة[٢]. قال ابن الانباري: "وذلك مثل ان تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسمَّ فاعلهُ فتقول: اسم أسند الفعل عليه مقدماً عليه فوجب ان يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالاصل هو الفاعل، والذي يسمَّ فاعله هو الفرع، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي

---

[٦] ينظر: المقابسات: ١٧١-١٧٢، النحو العربي مذاهبه وتيسيره: ٢١٤-٢١٥.
[١] ينظر: فلسفة المنصوبات: اطروحة (د.عائد كريم): ١٤.
[٢] مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان: ١٨.
[٣] اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥١-٥٢.
[١] ينظر: فصول في اللغة والنقد: ١٨٨.
[٢] اسطورة الادب الرفيع:د.علي الوردي:١٧٨. وينظر:رأي في الاعراب،الشيخ يوسف كركوش،المقدمة:٤٧.
[٣] ينظر: من أسرار اللغة: ٢٨٥- ٢٨٦.
[١] ينظر: القياس في منهج المبرد بحث في مجلة المورد –العدد الثالث-، المجلد التاسع، دار الجاحظ، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٠؛ وينظر: فصول في اللغة والنقد: ١٨٩.
[٢] ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو: ٧١.

الاسناد، والاصل في الرفع ان يكون للاصل الذي هو الفاعل، وانما أجري على الفرع الذي هو مالم يُسمَّ فاعلهُ بالعلة الجامعة التي هي الاسناد"[٣].

وقد عدّ اكثر النحاة ان السبب الذي ادّى الى وضع النحو وتقعيد القواعد هو اللحن الذي استشرى بين العرب وشاع أمره بينهم وأنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لان كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع. ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لايعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك، ان رسول الله (ﷺ) كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب واشهرها واجزلها؛ واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الاعجاز وتعليم الله لهُ ذلك من غير مُعَلِّم[٤]. أضف الى ماتقدم ان اللحن بدأ أول الامر زمن الرسول (ﷺ) فقد ذكر ابو الفتح ابن جني ان رجلاً لحن بحضرة الرسول **(ﷺ)** فقال: "ارشدوا أخاكم فقد ضل"[١].

فعُدّ لحن الرجل ضلالة لان الخطأ في الكلام قد يؤدي الى الخطأ في القرآن الكريم. او ما ذكره ابو البركات[٢]: "من ان اعرابياً كان يقرأ "لايأكله الا الخاطئين"[٣]. وكان اللحن معروفاً بهذا المعنى. فقد روي عن رسول الله (ﷺ) قوله : "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب، أنا اعرب العرب، ولدتني قريش ونشأت في بني سعد فأنىّ لي أن ألحَنْ؟"[٤].

وقصص اللحن كثيرة في كتب الأقدمين. ومهما اختلفت الروايات والاخبار في سبب وضع النحو من قبل الامام علي (عليه السلام) الذي يروى انه هو واضع هذا العلم بسبب لحنٍ سمعه فأراد تقويمه، فهداهُ تفكيره الى وضع أصول العربية[٥]. أو من غيره فأنها تتفق في ان اللحن هو السبب الرئيس، قال الزبيدي: "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها من صدر أسلامها وماضي جاهليتها حتى اظهر الله الاسلام على سائر الاديان فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا عليه ارسالاً واجتمعت فيه الالسنة المتفرقة واللغات المختلفة ففشا الفساد في العربية واستبان منها في الاعراب الذي هو حليّها والموضع لمعانيها فتفطن لذلك مَنْ نافر بطباعهِ سوء الافهام الناطقين من دخلاء بغير التعارف من كلام العرب"[٦].

ومهما اختلفت الروايات في أبي الاسود الدؤلي وصلته بالنحو وأوليته وفي مقدار الاعمال التي نُسبت اليه فإنها لم تختلف في أنه ليس من السهل تتبع تطورات النحو قبل عصر الخليل لعدم وصول آراء الدارسين للنحو ومؤلفاتهم إلينا. وقد كانوا من القرّاء حتى عصر ابي عمرو بن العلاء وليس من المعقول ان يقرؤوا القرآن ويقعدوا ويشتغلوا بالقراءات من دون ان يعرفوا شيئاً عن المبادئ العملية للنحو، وهذا ماتدل عليه آراؤهم وملاحظاتهم المبعثرة العابرة حول آية قرآنية أو بيت من الشعر، فقد قرأ ابن هُرمز " بل ملة ابراهيم حنيفاً" برفع "ملّة" على انها خبر لمبتدأ محذوف ، أي : بل الهدى ملة"[١].

وكان ابن ابي اسحاق ينقد الفرزدق في قوله:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ من المالِ إلا مُسحتاً أو مُجَلَّفُ[٢]

فقال للفرزدق : (علامَ رفعت: فقال: على ما يسؤوك وينوؤك، علينا ان نقول وعليكم ان تتأولوا"[٣] فرأى ان (مجلف) في رفعه لا يناسب (مسحتاً) في نصبه)[٤]. ففي تلك الروايات وأمثالها نرى ان الرواة يشيرون الى اللحن، دون ذكر لمثل معين من هذا اللحن، فلا ندري ما اذا كان لحناً إعرابياً يتعلق بأواخر الكلمات وحركاتها، أو هو نوع آخر من الخطأ اللغوي. ونحن نذهب مع

---

[٣] لمع الادلة في اصول النحو: ٩٥، وينظر: محاضرات في فقه اللغة: ١٦٧.
[٤] ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو: ٤٢.
[١] لم يذكر الحديث بتمامه، وانما جاءء منه قوله (ص): "أرشدوا أخاكم"، ينظر: المستدرك على الصحيحين لابي عبد الله الحاكم النيسابوري وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي/ تحـ: د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي-دار المعرفة: ٤٣٩/٢، كنز العمال في سنن الاقوال والافعال ، علاء الدين علي المنفي بن حسام الدين الهندي، تحـ: الشيخ بكر حيّاني، الشيخ صفوة السقا: ٦١١/١ رقم الحديث ٢٨٠٩.
[٢] نزهة الالباء: ٣.
[٣] سورة الحاقة : الآية ٣٧، قراءها (نافع – حمزة- طلحة) بالرفع أي: الخاطُون، ينظر: معجم القراءات: ٤/ ٢٧٤، البحر المحيط: ٣٢٧/٨، جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٢٥٤/١٨.
[٤] كنز العمال: ١١/ ٤٠٢، رقم الحديث: ٣١٨٧٣.
[٥] ينظر: تاريخ العربية: ٦.
[٦] طبقات النحويين واللغويين: ١-٢.
[١] ينظر: معجم القراءات مع مقدمة في القراءات واشهر القرّاء، د. احمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- الكويت: ٢٦٢/١، وينظر: تاريخ العربية: ٩-١٠.
[٢] البيت للفرزدق في ديوانه: ٢٦/٢؛ وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/ ٥٧٤.
[٣] معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٢-١٨٣، وينظر: نشأة النحو: ٥٧.
[٤] ينظر: ضحى الاسلام: ٢/ ٢٨٨.

الدكتور ابراهيم أنيس الذي يرى ان قضية اللحن هذه هي من صنع بعض النحاة بعد ان أسّسوا قواعدهم واصولهم، رغبة منهم في ان يظهروا كل مَنْ عداهم بمظهر العجز، وأن ينفردوا هم بمعرفة تلك المقاييس الإعرابية، التي امتنعت الا عليهم وحدهم، ليؤكدوا بمثل تلك الروايات قُربهم من سلطانهم ونفوذهم ويكتسبوا عن طريق إيحائها المكانة بين الناس والحظوة لدى الخلفاء والامراء[٥].

واذا كنّا – فيما مضى- قد أسهبنا في الحديث عن سبب وضع النحو واثبات ان اللحن كان سبباً في وضع النحو وتقعيد القواعد، فان النحاة قد تأثروا في مناهجهم وفي علاجاتهم للمواقف التي كانت تُعرض عليهم بأسلوب المناطقة والفلاسفة في عصرهم بمعنى آخر أن النحوي أصبح متأثراً بما يسود في عصره من نزعة دينية أو بما كان يؤمن به هو شخصياً فانعكست تلك النزعات الشخصية في نتاجاتهم فاصبحت همهم الوحيد والشغل الشاغل فراحت تعليلاتهم تتسم بالتعقيد والابتعاد عن كل ما من شأنه اثارة الغموض وقتل روح الفكاهة ان هم كانوا صادقين في تعليلاتهم، فبدلاً من ان تكون الحجة للنص المعالج اصبحت مدعاة لأن يدافع فيها النحوي عن قاعدة أسّس لها وقعّد لها وبذلك ناقضَ النحوي نفسه بما كان قد ألزم به نفسه وخالف او صادر التزامه وهو التزام جانب الحياد اتجاه النص المعالج.

زد على ذلك ان النحاة اصبح همهم الوحيد من العلل هو تخطئه الآخرين بايراد الحجج والبراهين العقلية، التي تكون اكثر دقة وابرز تأثيراً وسيطرة على العقل[١].

ومادام الحديث مستمراً عن العلة النحوية عند المبرد لابّد لنا من التعرف على ابرز سمات التعليل النحوي عند علماء القرن الثالث الهجري متمثلة بالمبرد –موضوع البحث- وهو احد كبار المعلّلين البارزين في هذا العصر وقد كانت شهرته بالتعليل معروفة وقد كان شديد الاهتمام بالتعليل، وكانت له يد طويلة في التعليل[٢].

واذا كان الفرّاء قد بدأ مرحلة جديدة في التعليل هي انه اخذ بمبدأ التفلسف في سرد العلة او العلل والتحايل في ايجاد مخرج لما يقوي علته ويؤيد حجته ، فان المبرد قد وسّع هذا المنهج، وكانت تعليلاته ذات طبيعة فلسفية ، والسبب في ذلك يعود الى انتشار المذهب الفلسفي واختلاطه بأغلب علوم الحياة في تلك الفترة، وقد اصبحت البراعة ودقة الملاحظة وحسن التخريج في العلة سمة مميزة لاصحابها عن سائر النحاة.

كان المبرد يطالب مَّنْ يناظره بالعلة، فقد كان المبرد يوجه المسألة بعلة مقنعة ثم يوهن العلة بعلة جديدة ويفسدها ليعود ويفسد ما افسده بعلة جديدة ويصحح الاولى وهكذا، وهو أمر يدلل على ان التعليل لدى هؤلاء لم يكن وسيلة لفهم اللغة بل موضوع للإستظهار والمماحكة الذهنية لإظهار البراعة، فقد اصبح الدرس النحوي سبيلاً للعيش وطريقاً للتكسب فكان لابد للنحوي من ان يتفنّن في إظهار مقدرته وبُعد غَوْره في استخراج العلل ليكتسب المزيد من التلاميذ، ولعله كان هدفاً للمبرد في الرد على سيبويه وهما من مذهب نحوي واحد في جملة من المسائل لا في احكامها النحوية، بل في توجيه عللها[١]. لذلك اصبحت العلة في القرن الثالث الهجري مبحثاً مهماً وذا قيمة، وكانت محط انظار النحاة واهتماماتهم، حتى أنهم بدأوا يؤلفون كتباً مفردة فيها[٢].

ويبدو أن اهتمام النحاة حتى عصر المبرد بالعلة يكاد يكون محط انظار النحاة جميعاً، اذ كانت شديدة الصلة بالحكم النحوي منذ كتاب سيبويه، واخذت تتسع شيئاً فشيئاً وزاد الاهتمام بها، بحيث انشغل النحاة بها اكثر من انشغالهم بالنحو نفسه، وعلى هذا يمكننا القول ان النحاة قد اهتموا بالفرع اكثر من اهتمامهم بالاصل[٣].

ومن تعليلات المبرد:

١. النصب بعد (حتى)، قال: "فاذا نصبت بها على ما وصفتُ لك كان ذلك على أحد معنيين: على (كي) وعلى (الى ان)؛ لان (حتى) بمنزلة (الى)"[٤] فاما التي بمعنى (الى ان) فقولك أنا أسير حتى تطلع الشمسُ، وانا أنام حتى يُسمع الآذان.

وأما الوجه الذي تكون فيه بمعنى (كي) فقولك: اطِع الله حتى يدخلك الجنة.

وأنا اكلِّمُ زيداً حتى يأمر لي بشيء.

فَكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين، فالنصب له لازم[٥].

---

[٥] ينظر: من اسرار اللغة: ١٧٢- ١٧٣.
[١] ينظر: العلة النحوية –تاريخ وتطور-: ٦٥، النحو العربي: ٥١.
[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٧٨، النحو العربي، ٦٧.
[١] ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٦٤.
[٢] ينظر: العلة النحوية- تاريخ وتطور: ٧٩.
[٣] ينظر: العلة النحوية: ٨٠.
[٤] المقتضب: ٢/ ٣٧-٣٨.

فهذا التأويل الذي جاء المبرد به فيه نوع من التفلسف، والايغال في جلب التعقيد، وما ضرّهُ لو قال: اذا نصبت بها فعلى اضمار (أنْ) بعدها ويجنبنا كل هذا اللبس، فهو لم يوضع شيئاً غامضاً، وانما زاد لبساً على لبس ، وزاد المسألة تعقيداً.

٢. وقال في تعليل بناء (أمسِ) على الكسر: "انما كُسِرتْ لانك تقوله لليوم الذي يلي يومك، فاذا مضى صارَ قولك (أمسِ) لليوم الذي يلي يومك، فاذا مضى صار قولك: أمسِ أمسِ اليوم، فضارع الحروف –يعني من وما أشبهها- أي إنها لاتقوم بأنفسها حتى تضيفها، فكذلك "أمسِ" احتاجت حينئذ الى ان تكون الى جنب اليوم، فاحتاجت حينئذ الى البناء، وعدلت وكسرت لالتقاء الساكنين"[١] فتعليله هذا زاد المسألة تعقيداً فقوله:"فاذا مضى صار أمسِ امسِ اليوم، فضارع الحروف" وكذلك قوله:"وعدلت وكسرت لالتقاء الساكنين" فيهما لبس، إذ جعل افتقارها الى الاضافة شبهاً بالحروف، وجعل الكسر لالتقاء الساكنين، فلا يجب ان يكون علامة للبناء ، ولو ذكر لنا تعليل الخليل لكان أحسن، يقول الخليل:"ان قولهم: لقيتهُ أمسِ، انما هو على: لقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والالف واللام تخفيفاً على اللسان"[٢].

فكان المبرد ومِنْ عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعدّون العلة رديف الحكم النحوي لاتفارقهُ ولا ينبغي لها في اعتقادهم ان تفارقه"[٣].

وقد جعلها ابن السراج على ضربين بقوله: "واعتلالات النحويين على ضربين".

١. ضرب هو المؤدي الى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع.
٢. وضرب منها آخر يُسمى (علّة العلة) مثل ان يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب، وانما تستخرج منه حكمتها في الاصول التي وضعتها"[٤].

وعلل النحو بعد هذا على ثلاث اضرب-وهو تقسيم الزجاجي (ت٣٧٧): علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.[١]

وهي عند الرماني ستة اضرب[٢]:

١. العلة القياسية.
٢. العلة الحكميّة.
٣. العلة الضرورية.
٤. العلة الوضعية.
٥. العلة الصحيحة.
٦. العلة الفاسدة.

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد جعل علل النحويين على ضربين[٣].

أحدهما: ما لابّد منهُ، فهو لاحق بعلل المتعلمين ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن. والضرب الآخر: فهو (مايمكن تحمّله، إلا انه على تجشم واستكراه له)[٤].

ونجدها كما يذكر النحاة عند ابي عبد الله الديّنوري، المعروف بالجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) في كتابه (ثمار الصناعة) صنفين[٥]:

١. **الصنف الاول:** علة تطِرّدُ في كلام العرب، وتنساق الى لغتهم.
٢. **الصنف الثاني:** علة تظهر حكمتهم او تكشف عن صحة اغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم، والاولى اكثر استعمالاً، واشدّ تداولاً عندهم، وهي واسعة الشعب، وقال الجليس: "إلا ان مدار المشهورة منها على اربعة وعشرين نوعاً"[٦].

---

[٥] المصدر نفسه:
[١] مجالس ثعلب: ١٢٦، المقتضب: ٣/ ١٧٣، وينظر: مجالس ثعلب: ١٢٦/١.
[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ١٦١-١٦٣.
[٣] دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٨.
[٤] الاصول لابن السراج: ٣٥/١.
[١] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٤.
[٢] ينظر: الحدود في النحو: ٥٠، علل النحو لابن الوراق: ٢٧.
[٣] ينظر: الخصائص: ٨٨/١، ١٤٥-١٤٧.
[٤] الخصائص: ٨٨/١، الاقتراح: ٥٠.
[٥] ينظر: الاقتراح: ٤٧-٤٨، بغية الوعاة: ٥٤١/١، دراسات في كتاب سيبويه: ١٦٨.
[٦] الاقتراح: ٤٨.

وقد ألّف في العلة النحوية كثير من النحاة، لكن اغلب هذه المؤلفات قد عدَتْ عليه العوادي، منها ما وصل الينا ومنها مالم يصل إلينا[٧].

وبعد كل الذي تقدم لابد من القول بان النحاة قد وقفوا من العلل النحوية بين مؤيد لها وبين مَنْ دعا الى إلغائها نظراً الى تشعب البحث النحوي وتعقد دراسته فهو بالضد من موقف المؤيدين لها لأنها –كما يرون- ضرورية لان بها يزداد رسوخ الحكم النحوي في ذهن المتعلم وليس شيء سواه[١].

فهذا ابن جني الذي وقف مدافعاً عن العلة وعقد لذلك باباً سمّاه (في الرد على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة) وهذا كقولهم: يقول النحويون ان الفاعل رفعٌ، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضدِّ ذلك، الا ترانا نقول: ضُرِب زيدٌ فنرفعهُ وان كان مفعولاً به ونقول: ان زيداً قام فننصبه وان كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيدٍ فنجرّه وان كان فاعلاً، ومثل هذا يُتعِب مع هذه الطائفة، ولو بدأ الامر بإحكام الاصل لسقط عنهُ هذا الهوس وذا اللُغو ، ألا ترى انه لو عرف ان الفاعل عند اهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وان الفاعل عندهم انما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل واسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم، وان الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال[٢]. ويبدو ان النحاة المتأخرين كان ديدنهم الاغراق في العلة النحوية، فابن جني دعا صراحة الى اختراعها فقال: "فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نَهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[٣]. وقد أوصلها السيوطي الى اربع وعشرين علة "ويعدها الاكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب"[٤].

ودعا ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث في قوله: "مما يجب ان يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: "قام زيد" لِمَ رفع؟ فيقال: لانه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: "كذا نطقت به العرب، ثُبت ذلك بالاستقراء من الكلام"[٥].

وعلى ماتقدم نقول أَنَّ الحاجة الى دعم المذاهب التي افرزتها الازمات السياسية التي عصفت بحياة المسلمين كانت الدافع الأقوى والرئيس لايجاد علل للّغة الامر الذي يرفد حجج ائمة المذاهب وتؤيد طرائق معالجتهم للنصوص وبما يفسح المجال لتأويلات معينة، فلو كانت الغاية في البحث عن العلل تتركز لمواجهة لحن الموالي، لم يكن بامكان غير العرب من العجم ان يبتدعوا المذاهب وطرائق التفسير ليواجهوا بها ائمة الكلام واللغة من قريش"[١].

ان غياب العنصر العربي في عملية التعليل والعمل النحوي هو الذي ساعد على حالة تعدد العلل وتعقيد دراسة النحو، وتشتيت اذهان المتعلمين، والكلام نفسه يُقال عن ابن مضاء القرطبي الذي دعا الى الغاء العلل الثواني والثوالث.

ويرى الدكتور ضيف ان العلل القياسية والجدلية او العلل الثواني والثوالث هي تزيّد لا جدوى فيه الا شغل العقل بالنظر والتأمل.

"واذا اخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو وهي صحة النطق عند المتكلم ، الى مايمكن ان نسميّه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها ايّ طائل نحوي"[٢].

ومن نافلة القول الاشارة الى ان تعدد العلل للحكم الواحد قد تمثّل لدى النحاة على شكل مذهبين:

١. ذهب قوم الى أنه لايجوز تعليل الحكم بعلّتين فصاعداً، ومنعوا تعدد العلل النحوية. وذلك لأنهم يرون ان جميع صفات العلة العقلية تلقى على العلة النحوية. وهذا ماذهب اليه الاصوليون الذين يرون ان كل شيء عندهم يتولّد من علة واحدة، وقد ذهبوا الى منع تعليل الحكم بعلتين، لانه اذا كان للحكم اكثر من علة لم يؤدِّ انتفاء العلة الى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى[٣].

---

[٧] ينظر: علل النحو لابن الوراق:٩.
[١] ينظر: العلة النحوية: ١٥١.
[٢] ينظر: الخصائص: ١/١٨٥-١٨٦.
[٣] الخصائص: ١/١٩٠.
[٤] الاقتراح: ٨٣.
[٥] الرد على النحاة: ١٢٧.
[١] من لقاء مع الاستاذ السيد: ب.ز بتاريخ: ٢٠٠٤/١١/٢٤م، الساعة ١٠.٢٥ صباحاً.
[٢] الايضاح في علل النحو: المقدمة: د.
[٣] ينظر: العلة النحوية: ١٤٧.

٢. وذهب قوم من النحاة الى جواز التعليل بعلتين فصاعداً[١]، وقد كان ابن جني من المؤيدين لجواز تعدد العلل، حيث يقول: "فقد يكـــــــــــــــــون الحكـــــــــــــــــم الواحـــــــــــــــــد معلـــــــــــــــــولاً بعلّتين"[٢].

ان تعدد العلل انما هو حصيلة تتابع جهود النحاة على مرّ العصور، اذ كان الخلف يضيف عللاً للمسألة الواحدة استناداً على ما يجده من السلف في المسألة الواحدة اكثر من علة، ولهذا رأيناهم قد أدلوا بدلوهم فأوجدوا علـلاً اخر وأضافوها الى علل سابقيهم، فكثرت العلل وتعددت، في حين ان علة واحدة مستنبطة من روح المسألة تكفينا وتُغنينا عمّا سواها من العلل الاخر، ولهذا وجدنا النحو قد صَعُب وتعقّدت مسائله وعزف الكثير من طلاب العلم عن دراسته وتعلُّمِهِ[٣]. وينظر الدرس النحوي الحديث الى العلل ويراها من اسباب مايراه المحدثون من صعوبة النحو وعدم تقريبه الى الناشئة[٤]. إلا أن هذه النظرة قاصرة للعلة النحوية ، يقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً"[٥]. وقال الشيخ يحيى الجزائري:"وفائدة العلة العلم بان الحكم في غاية الوثاقة"[٦].

وصفوة القول فيما تقدم نقول:

- لو تساءلنا : هل العرب قد عرفت علل كلامها؟
- وهل علل كلامها قد قامت في عقولها؟.

الجواب عن ذلك: انه لم يصل الينا شيء يدل على ان العرب قد علمت علل كلامها، وما قاله النحويون عن العرب: "من انها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا"[٧] إنما هو ادّعاء على العرب، وفيه تصحيح لتلك الدعوى، وربما يكون هذا الادعاء رأياً شخصياً لبعض من النحاة او اللغويين. وقد أشار ابن جني الى ذلك بقوله: "لأن فيه تصحيح ماندعّيه على العرب"[١]. وقد ذهب احد الباحثين الى القول:"... فان العرب كانوا يتكلمون بلغتهم سليقةً وطبعاً، يعون مواقع كلامهم ، ويقوم في عقولهم عللـه،..."[٢]، نقول: اذا كانت العرب كذلك، فلماذا الحاجة اذن الى التعليل؟ والخوض في ايجاد مبررات منطقية ومناحٍ فلسفية تطبّق على اللغة بحجة الحفاظ على اللغة والتراث وليس هناك لغة لم تجمع خلال الطبيعة الى الفلسفة[٣]. فاذن في مثل تلك الحالة سوف يُدحض القول حول ضرورة الحاجة الى التعليلات. ولأصبحت العملية مضيعة للجهد والوقت. ويفهم من كلام الباحث السابق ان للعرب لهجة واحدة تتكلم بها وهذا بالضد تماماً مما هو معروف، فهناك لهجة بني تميم ولهجة اهل الحجاز ولهجة قبيلة بني أسد وغيرها من اللهجات، وهذا بالتالي يؤكد عدم وجود منهجية ثابتة في انتقاء التعليل واختياره والتثبّت منهُ. ولم تكن مسألة التعليل من الغموض والابهام بما يوصل النحاة لهذه الحالة من التنازع والاختلاف. بل كانت واضحة جليّة في مراحلها الأول، لكن الغموض بدأ يكتنفها ليس بعامل الزمن وانما بسبب تعدد آراء النحاة إذ ذهب النحاة مشارب شتّى حينما كانوا يتصدون لمسألة التعليل وتحديد صفاته وتعيين مصداقهِ، وكل ينهل مِنْ معين ما يعتقد به، فغّربَ بعضٌ وشرَّقَ آخرون.

المقدمة

ان التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومَعْلم ظاهر من معالم منهجه والاطلاع على كتب النحو وإدامة النظر في متونها لاستقراء مظاهر التعليل فيها، يؤكد أن النحو في حقيقته يشكل أحكاماً، وهذه الاحكام لابّد لها من قياس واستقراء، والعلة من أهم اركان القياس النحوي.

ولو قُدّر لنا ان نقول بأن العلة كانت وثيقة الصلة بالنحو، فقد سلك النحاة الاوائل منهجاً قائماً على استقراء ناقص وهم يرسمون صرح النحو، بمعنى آخر: استقراء لايقوم على معالجة كل الشواهد في خطاباتهم النحوية التي تُطبق مع ما تمَّ التسليم به من قواعد قعّدوها. ولم يكتفِ النحاة بذلك ، فهم بدلاً من الاكتفاء باحصاء ظواهر اللغة المختلفة وتسجيلها وتقعيدها وتصنيفها ابواباً

---

[١] ينظر: لمع الادلة: ١١٧، الاقتراح: ٥٤.
[٢] الخصائص: ١٠١/١.
[٣] ينظر: العلة النحوية: ١٥١.
[٤] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥-١٦، في اصول النحو: ١١٤، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٢٥.
[٥] كتاب سيبويه: ٣٢/١.
[٦] ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ٦٩.
[٧] الخصاص: ١/ ٢٣٨؛ وينظر: العلة النحوية- تاريخ وتطور-: ١٩.
[١] الخصائص: ٢٣٧/١.
[٢] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٦، المصدر نفسه:١/ ٢٣٧، وينظر: العلة النحوية، تاريخ وتطور: ١٩، والعلل النحوية في كتاب سيبويه: رسالة ماجستير (أسعد خلف): المقدمة.
[٣] ينظر: مجلة الثقافة الاجنبية: ترجمة: عبد عون الروضان-العدد الثاني- ٢٠٠٥م – ص٢٠٠-٢٠٤.

تندرج تحت كل منها نماذج مختلفة في ابنيتها مشتركة في خصائصها كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها، راحوا يُعلّلون كلاً منها تقريباً على حَدَثِهِ، فكان من جرّاء ذلك ان أصبحت العلة ضرباً من الرياضة الذهنية الشخصية يتبارىَ فيها علماء النحو، فكانت لنا مع الايام حصيلة من الآراء المتقاربة المتشعبة التي لا طائل في بعضها. ومن الثابت "ان العلة قد وجدت سبيلها الى النحو منذ عهد مبكر"[1]. بمعنى آخر ان التعليل بدأ في مرحلة مبكرة لاستكشاف ظواهر اللغة والوقوف على الاحكام النحوية، فالارتباط بين الحكم النحوي والعلة ارتباط وثيق[2].

وقد كانت العلة لصيقة بالحكم النحوي منذ كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، واخذت تتسع شيئاً فشيئاً، وزاد الاهتمام بها، بحيث انشغل النحاة بها اكثر من انشغالهم بالنحو نفسه[3]. أضف الى ماتقدم انه لم يكن هناك منهجٌ يحدد ويُؤطّر التعليل بأنه محكوم بلغة بني تميم أو اهل الحجاز أو قيس او طيء او غيرهم. على الرغم من ان اغلب النحاة يدعون الى لهجة قريش باعتبارها لهجة حاكمة او صحيحة ، نراهم يرجعون في كثير من الشواهد الى غيرها من اللهجات العربية، فعلى العموم ان مصدر مادة التعليل كانت نسبية الى حد كبير في اختيار اللهجة التي ينطلق منها النحوي.

ومهما يكن من شيء، فقد كانت نشأة العلة وليدة استقراء العرب للغتهم، اضافة الى ان التعليل مثّله مثل القياس "فطري في صورته الاولى التي تتلخص في تتبع الاشياء المتشابهة والبحث عن اسبابها، وليس لأحد أن يدّعي ان هذا القدر الفطري من صنع ارسطو او أي فيلسوف آخر"[1]، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه ولكن النحوي عندما يعالج العلة فانه يُدخل نفسه فيما نسميه اليوم بـ(علم الكلام) ومن ثم صادَر التزامه الاول وهو الابتعاد عن المنهج الارسطي:

ويمتاز كتاب المبرد (المقتضب) الذي هو أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه واتجاهاته بوفرة التعليل والتحليل، وسار فيه على خطى سيبويه، اِلا انه كان اكثر اسهاباً في الجدل والمناقشة واكثر اطالة في التعليل والاستطراد وماذلك اِلاّ نتيجة لتأثره بعلوم عصره التي كان من اشهرها الفلسفة. من هنا جاءت اهمية البحث وبعد أن استقربنا علل كتابه صنّفنا تلك العلل تبعاً لابوابها النحوية، حتى نضمن وحدة موضوعية متكاملة للباب النحوي الواحد، وحتى تتناسق العلل النحوية ، إضافة الى ايراد جميع علل الكتاب على قدر المستطاع. وذلك بايراد علة المبرد في كل مورد نعرض له والتعليق احياناً على علله ثم بعد ذلك ايراد علة سيبويه والتعليق عليها احياناً ومن ثم ذكر تلك العلة عند من وجدت عنده من النحاة مع مراعاة التسلسل الزمني في ذلك وايراد كلام المحدثين تعليقاتهم واقتضى ذلك ان يكون البحث على اربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، فبعد المقدمة جاء التمهيد (تطور العلة النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري) الذي أودعت فيه معنى العلة وكيف نشأت وتطورت؟ وما هي انواعها؟ ثم ابراز موقف النحاة منها.

اما فصول الرسالة، فكان الفصل الاول منها معنياً بـ(العلل النحوية في المعرب والمبني من الاسماء والافعال) وقد تضمّن مبحثين :الاول: (المعرب والمبني من الاسماء). والثاني: (المبني والمعرب من الافعال). اما الفصل الثاني : فقد ضمَّ العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ، واشتمل على مبحثين: الاول: المرفوعات، والثاني: النواسخ. اما الفصل الثالث: فقد تضمن العلل النحوية في المنصوبات والمجرورات مع إلحاق المشتقات وموضوعات أُخر به.

اما الفصل الرابع فكان معنياً بـ(منهج المبرد في التعليل) وفيه تمَّ إعطاء صورة واضحة عن كيفية معالجة المبرد للعلة النحوية، وماهي انواعها عندهُ؟ ويضم ثلاثة مباحث: المبحث الاول: خصائص التعليل عند المبرد، وتناولت فيه ابرز سمات التعليل النحوي عند المبرد، المبحث الثاني: انواع العلل عند المبرد، وتناولت فيه ابرز العلل التي دار حولها التعليل النحوي عند المبرد. أما المبحث الثالث الضرورة الشعرية عند المبرد فاشتمل على نقطتين أساسيتين تدوران في الضرورة الشعرية عند المبرد هما: أ. (مفهوم الضرورة عند القدماء)، ب. (المبرد والضرورة الشعرية). اما الخاتمة فكانت خلاصة ما تمخض لي من نتائج توصلت اليها من خلال متن البحث، من دون الخوض في تفاصيل بعضها احياناً.

وقد اعتمدت على مصادر ومراجع كثيرة، اولها كتاب [المقتضب] مصدر البحث الاساس وثانيهما الكتب التي أفردت للعلة مثل كتاب [الايضاح في علل النحو] للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، وكتاب [العلل في النحو] لابن الوراق (ت٣٨١هـ) بتحقيق د. محمود جاسم الدرويش، والنسخة الاخرى بتحقيق د. محمود محمد نصّار وكتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وكتاب [اللباب في علل البناء والاعراب] لابي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، ومن ثم الكتب النحوية العامة كـ[كتاب سيبويه]، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وشرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وشرح الرضي على الكافية للرضي

---

[1] العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، بحث د.نهاد فليح حسن، مجلة آداب المستنصرية- العدد الرابع عشر، ١٩٨٦: ٦٥-٦٦.

[2] ينظر: العلة النحوية – تاريخ وتطور-حتى نهاية القرن السادس الهجري، د. محمود جاسم الدرويش:٦٦.

[3] المرجع نفسه: ٦٦.

[1] العلة النحوية بين النظرية والتطبيق: ١٦٧.

الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، وشرح الاشموني للاشموني (ت٩٠٠هـ)، وغيرها. أما المراجع الحديثة فقد اعتمدت في ذلك على كتاب: النحو العربي [العلة النحوية نشأتها وتطوّرها] د. مازن المبارك، ودراسة الدكتور الدرويش [العلة النحوية- تاريخ وتطور- حتى نهاية القرن السادس الهجري].وغيرها. ومن الجدير بالذكر أننا –ومن خلال متن البحث- قد ذهبنا مع آراء المعاصرين، وذلك لانه ليس من السهل علينا ان نوافق آراء القدماء وذلك لتنوع آرائهم وتعدد وجهات نظرهم في المجال **الواحد، وكذلك يمكن القول ان ماورد من تلك الآراء ووجهات النظر كلها ماهي اِلا تفريعات** لم تؤدِ الى ايضاح الصورة وجلاء معالمها بل زادتها غموضاً وتعقيداً. ولذلك فقد كنا مؤيدين لآراء المحدثين والمعاصرين الذين مالوا في كلامهم الى الايضاح والابتعاد عن كل ماهو غامض ولايتوافق مع منطق العصر، ولا يعني هذا أننا ننظر الى نتاج القدماء نظرة ازدراء ونظرة المكاشح او المضاد له، ولكن نقول لو كانت تلك الآراء خالية من التعقيدات التي ينفر منها المتعلمون لأخذنا بها واعتمدناها، لان النحو قد اشبع بما يكفي من الآراء في قضاياه كلها، مما جعله حاجزاً ينأى عنه الدارسون من مشاربهم كلها، يُضاف الى ماتقدم مازعمه بعضهم من صعوبة النظام اللغوي وعسر القواعد الموروثة، زيادة على ذلك ان التقدير والتأويل من علل النحو العربي، ومما زاد في تعقيده ووعورة سبيله ما أفترضه النحاة من اصول منطقية أوجدوها في اللغة. ونحن نذهب مع من يرى ان الصعوبة **لاتكمن في هذا النظام اللغوي، وانما تكمن في طريقة تناول القدماء له ومنهج بحثهم فيه.**

ولابّد من القول: "لاتخلو هذه الطريق من صعوبات وعوارض واجهت الباحث، وأول تلك الصعوبات: تداخل علل كتاب (المقتضب) إذ نجدها متناثرة بين ثنايا الكتاب ولايجمعها مكان واحد، والثاني ان المبرد لم يصرح بلفظ العلة إلا في موارد قليلة، وبالتالي صعوبة الحكم على الموارد التي يتحدث عنها بأنها العلة المقصودة اضافة الى انه قد يستهل كلامه سهواً –في بعض الأحيان- بأمثلة نحوية مما يُوهم بأنه يقصد من تلك الامثلة جوهر العلة المقصودة، وهذا بدوره يؤدي الى الالتباس على الباحث ويصعّب المهمة عليه. فعلى الرغم من معرفتي المتناهية لا ادعي العصمة على أنه ربما فاتني من علل الكتاب فائت، ولكنني بذلت مافي وسعي لاعداد هذه الرسالة راجياً ان تكون مساهمة متواضعة في خدمة تراثنا وتمهيد سبيلنا اليه، وعلى الله قصد السبيل.

ولايفوتني هنا ان اسجل بكل اعتزاز شكري وتقديري الجزيلين الى السادة اعضاء لجنة المناقشة على حسن ظنّهم بالباحث وبحثه، وعلى انشغالهم بقراءة الرسالة وتجشمهم عناء السفر الطويل، فلهم مني خالص الدعاء بالموفقية والنجاح خدمة للغة القرآن الكريم.

الباحث

المعرب

ويجيء (الاعراب) في اللغة لمعانٍ مختلفة، منها (الإبانة)، يُقال: "اعربَ عن حاجته": اذا أبان عنها، و(التحسن)، يُقال: "اعربت الشيء" أي: حسَّنتهُ. و(التغيير)، يُقال:(عَربَتْ معدِةُ الرجل) اذا تغيّرت. والانتقال يُقال: (عَرِبَتْ الدابةُ في مرعاها) أي: جالت[١]. وكلمة الاعراب في (علم النحو) قد تكون منقولة من قولهم: "عَرِبت معدتُهُ" إذا فسدت ، فكأن المعنى في الاعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، ألا ترى انك لو قلت: "هذا زيدْ"، و"رأيت زيْد"، و"مررتُ بزيدْ": فلم تُغير آخر الكلمة، لكان لبساً وإفساداً. فاذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم. ودلّلت بكل واحدة على معنى، اتّضح المقصود وزال اللبس والفساد، فـ(اعربتُ) على هذا القول مثل (أعجمتُ) بمعنى : أزلتُ عُجمتهُ، و(اشكيتُ الرجلَ) بمعنى : (أرضيتهُ وأزلتُ شكايته)، فهذه الهمزة تسمى (همزة السلْب)[٢].

والانسب لكلمة الاعراب، ان تكون مأخوذة من (الابانة)[٣]، يُقال: (أعرب عن نفسه) اذا بيّن مافي ضميره وأوضحه، و(رجل مُعْرب) أي: فصيح يكشف عن مقاصده ويوضحّها، و(أعرب عنه لسانه) أي : أبانَ وأفصحَ، و(اعرب عن الرجلِ) أي: بيّن عنهُ وتكلّم بحجته. ومنه قول النبي (ﷺ): "الثَّيبُ تُعرب عن نفسها"[٤] أي: تُفصح، ومنه الحديث الآخر: "فإنما كان يُعرب عما في قلبه لِسانه" ومن هذا أن يُقال للرجل الذي أفصح بالكلام: (أعرَبَ)[٥].

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٣١/١.
[٢] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٩٨/١.
[٣] ينظر: شرح الحدود النحوية: ٧٦.
[٤] مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه كنز العمال في سنن الاقوال والافعال:دار صادر- بيروت: ٤/ ١٩٢.
[٥] ينظر: لسان العرب (عرب)؛ والمقصد في شرح الايضاح: ٩٧/١-٩٨.

فـ(الاعراب) الذي هو من موضوعات (النحو) إنما هو: "الإبانة عن المعاني وايضاحها بالالفاظ، و(أعرب كلامـه): اذا لـم يلحن في الاعراب[٦].

وهو عند ابن جني: "الابانة عن المعاني بالالفاظ"[١].

اما ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقد ذكره بقوله: "هو ما يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من عوامل[٢].

ومهمـا تباينـت الآراء فيـه، فقد طغت ناحيـة الاعراب علـى كل الظـواهر اللغويـة الاخـرى. مـن نفـي ، وإثبـات، وإنشـاء ، وإخبار. وتعجب واستفهام، ومن صيغ متباينة ذات دلالات خاصة لكل منها...[٣].

المبني

البناء لغةً واحد الابنية وهي البيوت التي تسكنها العرب في الصحراء فمنها الطِّراف والخِباء. وفي حديث سليمان (عليه السلام): "مَنْ هدم بناء ربه تبارك وتعالى فهو ملعون" يعني مَنْ قتل نفساً بغير حق، لان الجسم بُنيان خلقه الله وركّبـهُ. والبنيّـةُ علـى (فعيلـة): الكعبة لشرفها، إذ هي اشرف مبنيّ"، وكانت تدعى بنيّـة ابـراهيم (عليه السلام) ، لانـه بناهـا ، وقد كثـر قَسَمُهم بـرب هذه البنيـة[٤]. امـا فـي الاصطلاح فالبناء: لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون او الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكـأنهم انمـا سموه بنـاءً لانه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغيّر الاعراب. سُمي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان الى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلـة كالخيمـة والمظلّـة والفُسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلـى انـه مُذ اوقـع علـى هذا الضـرب من المستعملات المُزالة من مكان الى مكان لفظ البناء تشبيهاً بذلك من حيث كان مسكوناً وحاجزاً ومظلاً من الآجر والطين والجص[٥].

ويؤكد هذا ان المبني أنما سُمي مبنياً لبقائه على حاله واحده كالبناء المرصوص[٦].

وعرّفه ابن هشام بقوله: "وانه الذي يلزم طريقة واحدة، ولا يتغيرّ آخره بسبب ما يدخل عليه، ثم قسمّه علـى اربعـة اقسـام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون"[١].

المعرب والمبني من الاسماء

١. علة اختصاص الاسماء بالجر

ومما اختصت به الاسماء الجر[٢]. يقول ابن عصفور:"وأما الخفض فانفردت به الاسماء"[٣]. وقد علل المبرد ذلك بقولـه: "لان الجر للاسم لايجاوزه، والرفع ينتقل الى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى"[٤] ويفهم من كـلام المبـرد ان الجـر قـد سقط مـن الفعل، لئلا يؤدي الى قيام الفعل والفاعل مُقام الفاعل، إذ لابد لكل فعل من فاعل، وحصل في الاسم لانـه محـل للأعراب[٥]. امـا سيبويه فقد

---

[٦] ينظر: لسان العرب (عرب).
[١] الخصائص: ٣٦/١.
[٢] شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣.
[٣] ينظر: من أسرار اللغة: ١٦٩.
[٤] الخصائص: ٣٨/١-٣٩.
[٥] لسان العرب: المجلد الاول: مادة (بني): ٥١٠-٥١١.
[٦] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١.
[١] شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢-١٣.
[٢] ينظر: المقتضب: ١٤١/١، علل النحو لابن الواق، تحـ: د. محمود جاسم الدرويش: ١٢٤؛ شرح المفصل: ٢٥/١.
[٣] المقرب: ٤٧.
[٤] المقتضب: ١٤٥/١.
[٥] ينظر: علل النحو: ١٢٤.

قال: "الا ترى ان الفعل لابدّ له من الاسم، والإ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله الهُنا، وعبدُ اللهِ أخونا"[٦]، ولإصالته في الاعراب ناسبهُ اِحتكامه على الحركات الثلاث، ولم يصرّح سيبويه بعلة اختصاص الجر بالاسم، ولكنها تُفهم من كلامه، اِذ يقول: "وليس في الافعال المضارعة جر كما انه ليس في الاسماء جزم، لان المجرور داخل في الضاف اليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الافعال"[٧]. ويفهم ان الجر قد اختص بالاسم، لان الجر انما يكون بالاضافة ، فهي تُفيد تخصيص المضاف، ولو أضفنا الى الفعل لم تخُصْ ما قبله، فلو قلنا: غلام زيدٍ، اختص بملْكِ (زيد)، ولا يختص في نحو: جاءني غلام يقوُم، باضافته الى (الفعل) لان القيام يحصل من سائر الناس، فضلاً عن ان المجرور يقوم مُقام التنوين[٨]. ويبدو ان المبرد قد سار على منهج سيبويه في هذه العلة فلم يخرج عن معناها. وقال الرضي مُعللاً لتلك العلة: "وانما اختصاص الجر بالاسم لانهم قصدوا أن يوفّوا الاسم، لاصالته في الاعراب، حركاته الثلاث، وينقصُوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها، فنقصوه، ما لايكون معمول الفعل، وهو الجر، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب"[١]. ويفهم منهُ ان الجر اختص بالاسم دون الفعل، لانه أصل في الكلام، فالاسماء قبل الافعال، وذلك ان الأفعال هي أحداث الاسماء، زد على ذلك ما ذكره الزجاجي بقوله: "والاسم قبل الفعل لان الفعلَ منهُ"[٢]. ويرى الدكتور أحمد الجواري ان الجر او الخفض بالكسرة، فهو ما تختص به الاسماء في اعرابها، لان معنى الخفض وموقعه، وهو الاضافة، والجر بالحرف لايكون الا في الاسماء[٣]. ولذلك ناسب الجر الاسم.

أولاً: المعرب من الأسماء

أ. المثنى

١. علة عدم رفع المثنى بالواو

جعل النحاة الالف وهو حرف لين، علامة للرفع في المثنى، والواو منها علامة للرفع في المجموع فقالوا: مسلمان، ومسلمون[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وانما كان كذلك :لانك اذا ذكرت الواحد، نحو قولك: مسلم ثمَّ ثنيتهُ أديّت بناءَه كما كان، ثم زدت عليه الفاً، ونوناً، أو ياء ونوناً، فاذا جمعته على هذا الحد أديّت بناءَه ايضاً، ثم زدت عليه واواً، ونوناً، أو ياء، ونوناً، ولم تغيّر بناء الواحد عما كان عليه"[٥]. ويفهم من كلامه ان المثنى لم يرفع بالواو وانما رفع بالالف، للفرق بينه وبين الجمع الذي على حد التثنية وهو جمع المذكر السالم. اما سيبويه فقد علّل ذلك قائلاً:"انك اذا ثنيّت الواحد لحقتهُ زيادتان: الاولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الاعراب غير متحرك، ولا منوّن يكون في الرفع ألفاً. ولم يكن واواً ، ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية"[١] فسيبويه يرى ان المانع من عدم رفع المثنى بالواو حتى لا يلتبس مع جمع المذكر السالم الذي يرفع بالواو. ويبدو ان المبرد لم يخرج عمّا ذهب اليه سيبويه ولم يزد على علته شيئاً. في حين اعتل الزجاجي لذلك بقوله:"انما جعلت الالف في رفع الاثنين، لان الرفع اول الاعراب ، لانه سِمة الفاعل والمبتدأ وماضارعهما، والتثنية اول الجمع لان معناها ضم شيء الى شيء. والحروف المتولدة عنها الحركات هي الواو والالف والياء فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم ان يجعل رفع الجمع بالواو ايضاً، لان الباب واحد وما وجب للتثنية وجب للجمع، فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق، فلما بطل ان يجعل رفع الثاني بالواو وترك الجمع على حاله بالواو لانه لم يعرض ما ينقل عنهُ، اِذ الفرق بين التثنية والجمع رفعٌ بالالف... فلم يبقَ لثنيته المرفوع غير الالف فجُعلت فيه"[٢]. وذهب ابن يعيش الى القول: "فان قيل: فلِمَ ازالوا الواو من علامة رفع التثنية وجعلوا الالف مع حصول الفرق بينه وبين الجمع بفتح ما قبل الواو في التثنية وضم ماقبلها في الجمع، قيل: كرهوا ان يستعملوا حرفين من حروف المد ويطرحوا الثالث وقد كانت الحركات المأخوذة منهُنَّ مستعملات في الواحد واستعملوا الالف في التثنية اكثر من الجمع لأوجه منها:

أحدهما: ان ماقبل الياء في التثنية مفتوح مشاكل للالف.

---

[٦] كتاب سيبويه: ٢١/١.
[٧] نفسه: ١٤/١.
[٨] ينظر: علل النحو: ١٢٤.
[١] شرح الرضي على الكافية: ٣١/١.
[٢] الايضاح في علل النحو: ٨٣.
[٣] ينظر: نحو التيسير: ١١٥.
[٤] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٤؛ علل النحو: ١٣٦؛ المقتصد: ١٨٥/١.
[٥] المقتضب: ١٤٤/١.
[١] كتاب سيبويه: ١٧/١-١٨.
[٢] الايضاح في علل النحو: ١٢٤.

الوجه الثاني: ان التثنية اكثر من الجمع الا ترى ان كل مايجوز جمعه هذا الجمع يجوز تثنيته وليس كل مايجوز تثنيتهُ يجوز ان يجمع جمع السلامة. فجعلت الالف فيما يكثر استعماله لخفتّها لانهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على السنتهم ولذلك نظائر كثيرة وانما استعملوه في المرفوع دون المجرور لان الجر لازم في الاسم لايكون إلا فيه وليس كذلك الرفع فانه يكون فيه وفي الفعل فكان تغيير ماليس بلازم اولى.

ووجه ثالث: ان الواو أثقل من الياء فلما وجب ابدال احداهما بالالف كانت الواو أولى لثقلها مع انهم كرهوا أن يقولوا: الزيدون لأنه يشبه لفظ ما جمع من المقصور جمع السلامة، نحو المصطفون والمعلمون[١]. واما ابن جني فقد أورد علة ذلك قائلاً: "فان سأل سائل فيما بعد، فقال: ما بالهم ثنّوا بالالف، وجمعوا بالواو، وهلاّ عكس الامر؟ فالجواب: ان التثنية اكثر من الجمع بالواو. ألا ترى ان جميع ماتجوز فيه التثنية من الاسماء فتثنيتهُ صحيحة لان لفظ واحدها موجود فيها، وانما تزيد عليها حرف التثنية، وليس كل مايجوز جمعه يجمع بالواو، فالتثنية أصحُّ من الجمع لانها لا تُخطئ لفظ الواحد ابداً، فلما ساغت فيمن يُعقل وما لايعقل، وفي المذكر والمؤنث، وكان الجمع الصحيح انما هو لضرب واحد من الاسماء، كانت التثنية اوسع من الجمع الصحيح، فجعلوا الالف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[٢]. وممّن صرّح بهذه العلة الجرجاني (ت ٤٧١هـ) والانباري والعكبري والرضي والاشموني[٣].

٢. علة كسر نون التثنية في المثنى او علة فتح ماقبل ياء التثنية دون ياء الجمع

قرّر النحاة وجوب فتح ماقبل ياء التثنية في الجر والنصب[٤]، وكسر ماقبل ياء الجمع[٥]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "اعلم انك اذا اثنيّت الواحد لحقتهُ زيادتان: **الاولى منهما**: حرف المدوالين، وهي الالف في الرفع، والياء في الجر والنصب. **والزائدة الثانية**: النون وحركتها الكسر. وكان حقها ان تكون ساكنة ولكنها حرّكت لالتقاء الساكنين، وكسرت على حقيقة مايقع في الساكنين اذا ألتقيا، وذلك قولك: هما المسلمانِ، ورأيتُ المسلميْنِ"[١]. ويفهم من قول المبرد انهم قد حملوا النصب والجر على الرفع في المثنى، لان الرفع بالالف المفتوح ماقبلها، ولذلك فتحوا ماقبل الياء في النصب والجر لغرض المناسبة. وهذا من قبيل حمل الفرع على الاصل، كما حُمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم. وكسروا ماقبل ياء الجمع رفعاً للالتباس بينه وبين الجمع[٢]. وتسمى هذه العلة بـ(علة فرق)[٣]. التي يُلجأ اليها لرفع اللبس بين اثنين أو اكثر[٤].

أما سيبويه فعلته في ذلك هي قوله: "واعلم انك اذا اثنيّت الواحد لحقتهُ زيادتان: **الاولى** منهما حرف المد واللين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولامنون،... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ماقبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية. ويكون في النصب كذلك"[٥] فيكون فتح ماقبل الياء في الجر والنصب في المثنى، وكسر ماقبل الياء في المجموع لرفع التباس المثنى بالجمع. ففرّقوا بينهما في حالتي النصب والجر، كما فرقوا بينهما في الرفع. ويبدو ان المبرد لم يخرج عمّا ذهب اليه سيبويه فقد سار على نهجه في هذه العلة. أما الانباري فقد اعتل لهذه العلة بثلاثة اوجه هي:

الوجه الاول: "ان التثنية اكثر من الجمع فلما كانت التثنية اكثر من الجمع، والجمع أقلَّ، اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح، والاقل الحركة الثقيلة وهي الكسرة.

الوجه الثاني: ان حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، اشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث. وتاء التأنيث يفتح ماقبلها فكذلك ما اشبهها. وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانها قبل الجمع.

---

[١] شرح المفصل: ١٣٩/٤؛ وينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٤.
[٢] علل التثنية لابن جني: ٧٠-٧٢؛ وينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٣٥٠.
[٣] ينظر: المقتصد: ١٨٥/١؛ اسرار العربية:٥٣؛ اللباب: ٥٣/١-٥٤؛ شرح الرضي على الكافية: ٧٥/١؛ شرح الاشموني: ٧٠/١.
[٤] ينظر: اسرار العربية: ٥٣.
[٥] ينظر: معاني القرآن ــالاخفش: ١٣/١-١٤؛ شرح المفصل: ٣/٥.
[١] المقتضب: ١٥١/٢.
[٢] ينظر: ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: ١٩٩.
[٣] ينظر: الاقتراح: ٧٢.
[٤] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣-١٤.
[٥] كتاب سيبويه: ١٧/١.

الوجه الثالث: ان بعض علامات التثنية الالف، والالف لايكون ماقبلها الا مفتوحاً، ففتحوا ماقبل الياء لئلاّ تختلف، إذ لا علة ههنا توجب المخالفة"[٦]. ولم ينأ ابن يعيش بعيداً عمّن سبقه من النحاة اذ يقول: "والنصب محمول على الجر، كما كان كذلك في التثنية وانما اشترط في الياء ان يكون ماقبلها مكسوراً تحرزاً من ياء التثنية فان التثنية في الجر والنصب بالياء ويكون ما قبل يائها مفتوحاً..."[١]. وصفوة القول: ان التثنية لمّا كانت اكثر من الجمع لذلك أعطي الكثير (المثنى) الحركة الخفيفة (الفتحة) وأُعطي القليل (الجمع) الحركة الثقيلة (الكسرة).

٣. علة اتباع نصب المثنى لجرّه دون الرفع

ويبدو ان النحاة بعد ان عدوا الالف في المثنى علامةً للرفع، والواو في الجمع علامة للرفع، قرّروا ان الياء للمخفوض والمنصوب جرياً وقياساً للمناسبة الحاصلة بين النصب والجر، لان الكسرة من الياء، ألا ترى ان كل واحد من الجر والنصب فضلة في الكلام فلم يبقَ للمنصوب اِلا ان يضمَّ الى المخفوض[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وانما استوى الجر والنصب في التثنية والجمع لاستوائهما في الكناية. تقول: مررتُ بك، ورأيتك واستوائهما أنهما مفعولان، لان معنى قولك: مررتُ بزيد، أي: فعلت هذا به، فعلى هذا تجري التثنية، والجمع في المذكر، والمؤنث من الاسماء"[٣]. ويفهم من كلام المبرد انه لا فرق في المعنى في قولنا: مررتُ بزيدٍ، ورأيت زيداً" فقد استويا في المعنى، ولذلك فلا مانع من ان نسوّي بينهما في اللفظ، للمناسبة الحاصلة بين النصب والجر. اما سيبويه فقد ذكر علته بقوله: "وكان مع ذا ان يكون تابعاً لما الجر منه اولى، لان الجر للاسم لا يُجاوزه، والرفع قد ينتقل الى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى"[٤] ويفهم ان اتباع النصب للجر دون الرفع لان الجرَّ من صفات الاسماء لايتجاوزها الى الفعل لان الافعال لاتجر فكان حملهُ على الجر أولى من الرفع لانه ليس بصفة يختص بها الاسم. اما الانباري فقد علّل ذلك بخمسة اوجه هي: "النصب محمول على الجر، لان دلالة الياء على الجر اشبه من دلالتها على النصب، لان الياء من جنس الكسرة. والكسرة في الاصل تدل على الجر، فكذلك ما اشبهها، وعلّل ذلك بخمسة أمور:

١. ان الجر اَلزم للاسماء من الرفع لانه لايدخل على الفعل، فما وجب الحمل على احدهما، كان حمله على الالزم اولى من حمله على غيره.

٢. انهما يقعان فضلة في الكلام فقولنا: مررتُ، فلا تفتقر الى ان تقول: بزيدٍ أو نحوه، كما انك اذا قلت : رأيت، فلا تفتقر الى ان تقول : زيداً أو نحوه.

٣.انهما يشتركان في الكناية، نحو : رأيتك ، ومررتُ بك.

٤.اشتراكهما في المعنى، تقول: مررتُ بزيدٍ، فيكون في معنى: جزْتُ زيداً.

٥.ان الجر اخفّ من الرفع، فلما أرادوا الحمل على احدهما، كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الاثقل[١]. وممّن اصّل لهذه العلة الزجاجي والجرجاني وابن يعيش والاشموني والسيوطي[٢](ت٩١١هـ).

٤. علة عدم نصب المثنى بالالف او علة عدم حمل رفع المثنى على نصبه

---

[٦] اسرار العربية : ٤٩.
[١] شرح المفصل: ٣/٥.
[٢] المقتصد: ١٨٥/١؛ ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٨.
[٣] المقتضب: ١٤٥/١.
[٤] كتاب سيبويه: ١٧/١.
[١] اسرار العربية: ٥٠.
[٢] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٨؛ المقتصد: ١٨٥/١؛ شرح المفصل : ١٣٩/٤؛ شرح الاشموني: ٧٠/١؛ الاشباه والنظائر: ٢/ ٣٤.

قرّر سيبويه ان المثنى يكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها وفي النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفاً[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "... أما الالف فانها علامة الرفع، واما النون فانها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد. فان كان الاسم مجروراً او منصوباً، فعلامتهُ ياءً مكان الالف وذلك قولك: جاءني الرجلان، ورأيتُ الرجلين. ومررتُ بالرجلين"[٤] ويفهم من كلام المبرد أنهم لم يجعلوا النصب بالالف وجعلوه ياءً ليكون النصب في جمع المذكر السالم بمثل النصب في التثنية[٥]. أما سيبويه فقد قررّ ذلك قائلاً: "ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثلهُ في الجمع"[٦] ويفهم ان عدم نصبه بالالف لكراهة ان يلزمهم ذلك جعل نصب الجمع به ايضاً فكان ذلك يؤدي الى الالتباس. في حين ذهب الزجاجي الى ذلك بقوله: "لو جُعل كذلك لالتبس الاثنان المرفوعان بالجمع المرفوع ، وان دلالة نون الاثنين والجمع تسقط لسقوطها في حال الاضافة، ومع ذلك فإنه كان يلتبس تثنية المنصوب ايضاً بجمعه في قولك: رأيتُ الزيدانِ في التثنية، ورأيتُ الزيدانِ في الجمع لأنه لا سبيل الى ماقبل الالف ، ونون الاثنين والجميع غير ثابتة، فكان يقع الفساد والالتباس"[١]. ان تعليل سيبويه يشتمل على متناقضات لانه عمد الى مقارنة لا حاجة به اليها، ولا دليل على قيام ما هيتها في ذهن المتكلم ، فاذا كان فتح ماقبل الياء في المثنى المجرور للفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّها كان يمكن الاستعانة بالفتحة مما ما قبل الواو لو أنهم رفعوا المثنى بالواو للتفريق بينه وبين الجمع، ثم يفترض أنه لم ينصب بالالف لان نصبه يُعلل بالياء يجعله نظير الجمع المذكر السالم، ثم يُعلل عدم نصبه بالواو، بافتراض ان النصب في الاسماء اقرب الى الجر، لأن الجر مختص بالاسم لايجاوزه الى الفعل كما فعل في الرفع[٢].

ب. جمع المذكر السالم

علة تحريك النون في التثنية بالكسر وفي جمع المذكر السالم بالفتح

ذهب جمهور النحاة الى القول بان الجمع السالم هو ما سلم فيه المفرد من التغيير تمييزاً له عن جمع التكسير الذي تتغير فيه صورة المفرد. والجمع السالم يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، تقول: "جاءني الزيدونَ"، و"ورأيت الزيدينَ:، و"مررتُ بالزيدينَ"[٣] وعلة ذلك عند المبرد هي: "وانما حركت نون الجمع، ونون الاثنين، لالتقاء الساكنين، فَحّركت نون الجمع بالفتح لان الكسر، والضم لايصلحان فيها. وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ماقبلها، أو ياء مكسور ماقبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو، ففتحت ، وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما اذا ألتقيا، ولم تكن فيها مثل هذه العلة فتمتنع"[٤] ويفهم من كلام المبرد ان نون الجمع الذي على حدِّ التثنية هي أبداً مفتوحة.

وأما سيبويه فقد قال في ذلك: "واذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان: **الاولى** منهما حرف المد واللين **والثانية** نون، وحال الاولى في السكون وترك التنوين وانها حرف الاعراب حال الاولى في التثنية إلا انها واو مضموم ماقبلها في الرفع، وفي

---

[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ١٧/١.
[٤] المقتضب: ١٤٣/١.
[٥] ينظر: النكت: ٢٦/١.
[٦] كتاب سيبويه: ١٧/١.
[١] الايضاح في علل النحو: ١٢٩؛ وينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، رسالة (أسعد خلف): ١٦.
[٢] ينظر: الفكري النحوي عند العرب، اصوله ومناهجه، د.علي الياسري: ص٢٦٢.
[٣] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٨.
[٤] المقتضب: ١٤٤/١.

الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها. ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون التثنية كما ان حرف اللين هو حرف الاعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمونَ، ورأيت المسلمينَ، ومررتُ بالمسلمينَ"[١].

اما علة ذلك عند ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) فهي: "فإنْ قال قائل: فلِمَ كُسرت في التثنية وفُتحت في الجمع؟ ففي ذلك وجهان[٢]:

أحدها: ان التثنية قبل الجمع، وحق الساكن اذا حرّك، حرّك بالكسر قبل الجمع، وحق الساكن اذا حُرّك بالكسر فقد استحقت نون التثنية الكسر على الاصل لانها سابقة للجمع، وجازت نون الجمع، وقد فات كسرها، ففتحت لئلاّ يلتبس بنون التثنية، فلم يبقَ لها من الحركات إلا الضم والفتح، والضمُ مُستثقلٌ، فسقط وبقي الفتح.

ووجه ثانٍ: وهو ان الجمع يقع قبل النون فيه واوٌ قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرةَ النون، لئلاّ يثقلَ بتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضم الى كسر، فسقط الكسر، وهو بالاسقاط أولى، فلم يبقَ إلا الفتح، فجُعل الكسر للاخفّ، والفتح للاثقل ليعتدلا. فان قال قائل: فما الذي أحوج الى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع، وصيغة الجمع مُباينة لصيغة التثنية ، وان سقطت النون، فما الحاجة الى الفصل؟

قيل: قد يُشكل جمع المقصور في النصب والجر بتثنية الصحيح، كقولك: رأيتُ المصطفين[٣]، فيقع ماقبل ياء الجمع مفتوحاً كما تقول في تثنية زيد: رأيت الزيدينِ، ومررتُ بالزيدينِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح، فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنية وكل جمع على هذا، لئلا تختلف طريقتهما[١].

والى ذلك ذهب ابن الانباري والعكبري وابن يعيش[٢].

جـ. جمع التكسير

علة اعرابه اعراب الاسم المفرد

يرى المبرد ومن تابعه من النحاة ان اعراب هذا الجمع يكون اعراب المفرد[٣]. ويُعللّ ذلك قائلاً: "فلذلك قيل لكل جمع يغير الواو، والنون: جمع تكسير. ويكون اعرابهُ كاعراب الواحد، لانه لم يأتِ على حدّ التثنية"[٤] ويفهم ان هذا الجمع لما لم يكن له من لفظة مفرد أي لايتفق مع المفرد في صيغة الجمع الا أنه قد اتفق مع المفرد في الاعراب لذلك حمل اعرابه على المفرد والى ذلك ذهب ابن الوراق اذ يقول: "اعلم ان الجمع المكّسر يستأنف البناء كإستئناف البناء الواحد، فلما كان الواحد يقع مختلفاً، فكذلك جمع التكسير يقعُ مختلفاً كإختلاف الواحد"[٥]. وذهب الى ذلك ابن يعيش اذ يقول مُعلّلاً: "وانما كان اعرابهُ بالحركات ، لانه اشبه المفرد لان الصيغة التي تستأنف لهُ تستأنف للمفرد"[٦] . ويفهم مما سبق ان دلالة هذا التشابه، ان العرب قد تصف المفرد بجمع التكسير نحو: ثوب اسمال، وقدر أكسار ولا يفعلون ذلك في جمع المذكر السالم[٧]. وقد اطلق عليها النحاة بـ(علة نظير) وهي كثيرة الدوران في كلام العرب[٨]. وممن اصّل لهذه العلة ابن جنيّ[٩].

---

[١] كتاب سيبويه: ١٨/١.
[٢] اسرار العربية: ٢٥؛ المقتصد: ١٩٢/١؛ علل التثنية: ٨٥-٨٦.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩١/٣؛ المقتضب: ٢٥٩/١؛ الاصول في النحو: ٤١٩/٢؛ علل النحو لابن الوراق، تحـ: محمود جاسم الدرويش : ١٣٧.
[١] ينظر: علل النحو: ١٣٧؛ سر صناعة الاعراب: ١٥١/٢.
[٢] ينظر: اسرار العربية: ٥٠-٥١؛ اللباب: ١٠٩/١-١١٠ ، شرح المفصل: ١١/٥.
[٣] ينظر: المقتضب: ١٤٤/١، ١١١/٢، ٢٨/٢؛ شرح الرضي: ٦٨/١.
[٤] المقتضب: ١٤٤/١؛ ينظر: العلة النحوية عند الرضي: رسالة (علي سعيد): ١٢٠-١٢٢.
[٥] علل النحو لابن الوراق: تحـ: د.محمود جاسم الدرويش: ٣٤٧، تحـ: د.محمود محمد نصّار: ٦٩٤.
[٦] شرح المفصل: ٧/٥؛ وينظر: الاصول في النحو: ٥٤/١.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٦/٥-٧.
[٨] ينظر: شرح المفصل: ٦/٥.
[٩] ينظر: سر الصناعة لابن جني: ٢/ ٣٣٤-٣٣٥.

د. جمع المؤنث السالم

علة حمل النصب على الجر فيه

علامات الاعراب في العربية نوعان: الاول أصلي وهو الحركة التي تلحق آخر الكلمة دلالة على موقعها من الكلام. وهذه الحركات هي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر او الخفض، والسكون للجزم والثاني فرعي وهذا يقسم قسمين: **أ. حروف تنوب عن الحركات.**

ب.حركات تنوب عن حركات.

وجمع المؤنث السالم يدخل ضمن القسم الثاني أعلاه[١]. وأما الحركات فنحو الكسرة التي تنوب عن الفتحة في نصبه.

وهذا النوع من الجمع بالالف والتاء جاز عند بعض العرب ان ينصب بالفتحة كقول بعضهم: سمعتُ لغاتَهم، وكقول الشاعر:

فَلَّما جَلاَها بالأيام تَحَيَّزَتْ ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتِئابُها[٢]

وعلة نصبه بالفتحة عند المبرد هي: "فاذا أردت رفعه قلت: مسلماتٌ فأعلم، ونصبه وجره: مسلماتٍ، يستوي النصب والجر، كما استويا في : مسلمينَ، لان هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر[٣]. وقال في موضع آخر من المقتضب وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله:"واستوى خفضه ونصبه، كما استوى ذلك في (مسلمينَ)"[٤]، فقد اطلق على جمع المؤنث السالم في حالة النصب لقباً من القاب الاعراب، كما فعل في حالتي الرفع والجر، فضلاً عن انه يمنع من اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس.

اما سيبويه فقد اعتل لذلك بقوله:"ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة، لانهم جعلوا التاء التي هي حرف الاعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجَرَوْها مجراها"[١]. والملاحظ هنا ان سيبويه قد ربط بين نصب جمع المؤنث السالم وجره بالكسرة ونصب الجمع المذكر السالم وجره بالياء، وهو ربط غير دقيق، فلا التاء حرف اعراب ولا التنوين في جمع المؤنث السالم كالنون في جمع المذكر السالم لأن الاول لا يكون الا في المجرد من الالف واللام والثانية تكون في المجرد وغيره[٢]، ولذلك حمل المنصوب على المجرور في هذا الجمع الذي يعدهُ النحاة فرعاً من الاصل الذي هو الجمع السالم للمذكر. والى ذلك ذهب ابن جني وابن الانباري وابن يعيش[٣] والزبيدي[*].

هـ. الممنوع من الصرف

يُراد بالصرف التنوين ويعدمه عدم التنوين، ومن المؤكد ان موقع التنوين آخر الكلمة[٤].

وقسم النحاة الاسم على ثلاثة اقسام: اسم متمكن من الاسمية أمكن فيها، وهو المعرب الجاري على طبيعته في قبول علامات الاعراب كـ: "رجل ، وزيد" وأسم غير متمكن من الاسمية لأنه اشبه الحرف وهو الاسم المبني.

---

[١] ينظر: نحو التيسير: ١١١-١١٢.
[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٧٨/١-٧٩؛ البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ادب الكاتب: ٤٤١؛ شرح المفصل: ٨/٥؛ المنصف: ٢٦٢/١؛ وفي المعجم المفصل: ٤٩/١.
[٣] المقتضب: ١٤٥/١.
[٤] المقتضب: ٣/ ٣٣١-٣٣٢.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ١٨/١.
[٢] ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ص٢٦١.
[٣] ينظر: سر صناعة الاعراب:٢/ ١٣٨-١٣٩؛اسرار العربية: ٥٣؛ شرح المفصل: ١١/٥، ائتلاف النصرة.
[*] عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ) وينظر كتابه: ائتلاف النصرة: ٨٨، وينظر في ترجمته: الاعلام، خير الدين الزركلي: ٤/ ١٩٠-١٩١.
[٤] ينظر: اللغة والكلام: ٤٧.

والقسم الثالث اسم متمكن من الاسمية غير أمكن فيها، فيفقد بعض صفات الاسمية أو خصائصها وتزايله بعض علاماتها- وهو الذي يعنينا في هذا المقام- وعلامات الاسم كما يقولون هي: الجر أو الخفض بالكسرة والتنوين والنداء وأل التعريف. أما الجر أو الخفض فهو مما تختص به الاسماء في اعرابها، بينما تشارك الافعال الاسماءَ في الرفع وفي النصب، لان معنى الخفض وموقعه –وهو الاضافة والجر بالحرف- لايكون الا في الاسماء. وأما التنوين فهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم، وحينما يمتنع التنوين وهو الدليل على تمكّن الاسم من الأسمية، يمتنع الخفض بالكسرة لأنه ايضاً دليلٌ على ذلك التمكّن[١]. أي ان النحاة يجعلونه ضمن معربات الاسماء.

ويبدو أن غربة الكلمة يسلم الى غربة قاعدتها، ويسلم الى صعوبة تعلمها وذوقها، ولعلّ الممنوع من الصرف داخل في اطار هذه الغربة التي مؤداها الخروج عن نظام مفروض للعلامة ، حيث الضمة دالة للمرفوع والفتحة للمنصوب والكسرة للمجرور في حدود علاقة المفرد المعرب على نحو مثل: رجل ، أسد، محمد، ومن ثم فان من الغريب أن يتحول مسار الكلمة (الاسم) في مخالفة واضحة حيث تكون علامة المجرور فتحة. ان هذا التداخل بين قيمتي النصب والجر يمثل غربة في نظام العلامة، ترجع الى غربة الكلمات التي عوملت هذه المعاملة ، لانها كلمات فقدت التنوين دون مبرّر تركيبي، كأن تأتي مضافة او مُحلاّة بـ(أل)، ولأنها كلمات بان فيها حق التردد حيث التبس كثير منها بين قبيلتين، وأضحت الازدواجية غالباً سبيلاً لورودها. فالعلمية تزدوج مع العجمة او التركيب... وحيث جاء التأنيث مُشكلاً في نهايته تشكيلاً يخالف عُرف المختوم بالتاء، وحيث الجمع صيغة خالفت بتناهيها دلالة الجمع المعروفة. وما يحدث للمنوع من الصرف حاصل شبيهه لجمع المؤنث السالم الذي ترددت صيغهُ بين المذكر والمؤنث، والذي فتح بابه لصوغ الكلمات الاجنبية في نطاقه، والذي احتارت صيغته مع جمع التكسير أحياناً[٢].

١. علة جره بالفتحة بدل الكسرة

الشيء الثابت لدى النحاة هو حذف التنوين من الاسم الذي لا ينصرف مع كونه معرباً[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "اعلم ان حق الاسماء ان تُعرب جُمَعَ وتُصرفَ. فما امتنع فيها من الصرف فلمضارعته الافعال، لان الصرف انما هو التنوين، الافعال لا تنوين فيها، ولا خفض وكل ما لا يُعرب من الاسماء فمضارعٌ به الحروف، لانه لا أعراب فيها"[١] ويفهم من كلام المبرد ان الممنوع من الصرف معرب في كل احواله، لانه اشبه الفعل فُمنع الصرف، ولم يشبه الحرف فيُبنى، ويشهد لذلك قوله: "لايدخله خفض[٢]" فقد اطلق عليه في الجر لقباً من القاب الاعراب. اما سيبويه فقد علل ذلك قائلاً: "فجميع ما يترك صرفهُ مضارعٌ به الفعل. لانه أنما فُعِل ذلك به لانه ليس له تمكُّن غيره. كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم"[٣] ويفهم انه ليس المقصود بالمشابهة هنا في المادة اللغوية. بل مدار الأمر عندهم يقوم على الخفة والثقل، فلما كان الفعل عندهم اثقل من الاسم، حُرم ما شابههُ في الثقل والتنوين، وما لم يشابهه كان خفيفاً منصرفاً[٤].

وقال ابن يعيش : "على أن أبا الحسن وأبا العباس –رحمهما الله- ذهبا الى ان غير المنصرف مبني في حالة فتحهِ اذا دخله الجار"[٥] وهو رأي سيبويه.

والذي يبدو لنا ان مدار العلة هنا هو مدى الخفّة والثقل في اللفظ ومدى المشابهة بين الاسم والفعل. ولو كان مطلق المشابهة –وهو رأي يجانب الصواب- أي شبه الفعل سبباً للمنع من الصرف لوجب ان تمنع منهُ الاسماء المشتقة من الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، فهي قريبة الصلة به من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ومن حيث الاستعمال. ويلوح لنا في هذه المسألة رأي -وهو رأي الدكتور احمد الجواري- ان الذين قالوا بشبه الفعل أول مرة كانوا يعنون هذا الكلام الذي قال به المتأخرون[٦]. فهم يقولون ان الافعال فرع من الاسماء، لانها مفتقرة اليها من حيث ان الفعل لايقوم بنفسه، وان طائفة من الاسماء،

---

[١] ينظر: نحو التيسير: ١١٥-١٢١.
[٢] ينظر: اللغة والكلام: ٥٦.
[٣] ينظر: المقتضب : ١٧١/٣؛ الاصول في النحو: ٨٠/٢.
[١] المقتضب: ١٧١/٣.
[٢] المقتضب: ١٧١/٣/الهامش رقم (١).
[٣] كتاب سيبويه : ٢٣/١.
[٤] ينظر: معاني النحو: ٣/ ٢٧٤.
[٥] شرح المفصل: ٦٩/١-٧١.
[٦] ينظر: نحو التيسير: ١١٦-١١٧.

وهي التي تمنع من الصرف، هي فروع لا أصول. فالفرعية هي وجه الشبه بين هذه الاسماء وبين الافعال. ومن النحاة الذين اقتفوا اثر المبرد وسيبويه في هذه العلة ابن السراج البغدادي[٧] ومن المتأخرين ابن مالك، إذ يقول في هذه العلة:"فهذا النوع إذا جُرَّ نابت الفتحة عن الكسرة، لأنه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتُوهِّمَ انه مضاف الى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبني ، لأن الكسرة لا تكون اعرابية إلا مع التنوين أو ما يعاقبهُ من الاضافة والالف واللام، ولذلك اذا أضيف، او دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم"[١] وممّن اصل لهذه العلة ابن السراج وابن بابشاذ والجرجاني والانباري وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢].

وصفوة القول: ان النون الساكنة التي تسمى (التنوين) ، لاتلحق الاسم حين يكون على شيء من الثقل، اما بكثرة حروفه ووجود الزيادة فيه سابقة على النون، واما بكونه ينصرف في بعض ما يختص به الاسم تصرفاً شبيهاً بتصرف الافعال، وحيثما يمتنع التنوين، وهو الدليل على تمكن الاسم من الاسمية، يمتنع الخفض بالكسرة لانه ايضاً دليل على ذلك التمكن، وحيثما يحتاج الاسم الى التخفيف لثقل فيه يُلجأ الى أخف الحركات وتُستبعد الحركة الثقيلة، واخف الحركات الفتحة والكسرة حركة ثقيلة[٣].

٢. علة جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند تعريفه او اضافته

ذكر لنا النحاة ومنهم ابن مالك في الفيته ان للاسم خصائص تميزه عن غيره وتمثل ذلك بقوله:

بالجرِّ والتنوينِ والندا والـ

ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ[٤]

فقد حدّد لنا ان الاسماء تجر وتنوّن وتعرف بأل إلا عندما يعتورها من سبب فيخرجها عن تلك القاعدة التي سار عليها النحاة من بعده. فإزالة التنوين وهو ما وقفنا عنده هنا لسبب ما، وقف النحاة عنده مواقف شتّى، فالمبرد اعتلّ لهذه العلة في باب (ما يُعرب من الاسماء وما يُبنى) -: "... فمن ثُمَّ لا يُخفض ما لاينصرف إلا أن تضيفه او تدخل عليه ألفاً ولاماً، فُتذهِبَ بذلك عنهُ شبَهُ الافعال. فتردّهُ الى اصله لأن الذي كان يُوجب فيه ترك الصرف قد زال"[١]. ثم يضيف المبرد في موضع آخر من المقتضب قائلاً:"وكل ما لاينصرف اذا ادخلت عليه أو فيه ألفاً ولاماً، أو اضفتهُ انخفض في موضع الخفض، لانها اسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالافعال، فلما أُضيفت وأدخل عليها الالف واللام باينت الافعال، وذهب شبهها/ بها، إذ دخل فيها ما لايكون في الفعل، فرجعت الى الأسمية الخالصة، وذلك قولك: مررتُ بالأحمر يافتى، ومررتُ بأسودِكم"[٢] وهو بذلك يؤكد صفة أو خصيصة من خصائص الاسماء وهي الجر بالكسرة اذا لم يعترضها عارض.

أما سيبويه فعلّل ذلك قائلاً: "وجميع ما لاينصرف اذا دخل عليها الالف واللام او اضيف أنجرّ لانها اسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وادخل فيها المجرور، كما يدخل في المنصرف، ولايكون ذلك في الافعال، وأَمنِوا التنوين. فجميع ما يترك صرفهُ مضارع به الفعل، لانه إنما فعل ذلك به، لانه ليس له تمكّن غيره، كما ان الفعل ليس له تمكنّ الاسم"[٣].

فاذن جميع مايترك صرفهُ اذا أضيف أو عرّف بالالف واللام عاد ليكتسب خصوصية الاسماء وهي الجر بالكسرة. والمبرد في ذلك يوافق رأي سيبويه ، والى ذلك ذهب ابن السراج وأيّد ما أكدّ سيبويه والمبرد بقوله: "وانما فعل به ذلك لانه دخل عليه ما لايدخل على الافعال وما يؤمن معهُ التنوين ، ألا ترى ان الالف واللام لايدخلان على الفعل، وكذلك الافعال لا تضاف الى

---

[٧] ينظر: الاصول في النحو: ٨٠/٢.
[١] شرح التسهيل: ٤٥/١.
[٢] ينظر: الاصول: ٨٠/٢؛ شرح المقدمة النحوية: ٤٣؛ المقتصد: ١١٤/١؛ اسرار العربية: ٣٦؛ شرح جمل الزجاجي: ١٢٦/١. الاعلام ، خير الدين الزركلي: ٥/ ١٧٩.
[٣] ينظر: نحو التيسير: ١٢٠-١٢١.
[٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١/١.
[١] المقتضب: ١٧١/٣.
[٢] المقتضب: ١٧١/٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٢/١.

شيء، وان التنوين لايجتمع مع الالف واللام والاضافة"[٤]. فكلام ابن السراج تأكيد على ان عوامل الاسماء لاتدخل على الافعال والعكس صحيح، والى ذلك ذهب ابن الوراق والانباري[٥]. وذهب ابن مالك الى القول: "لأن الكسرة لاتكون اعرابية إلا مع التنوين أو ما يعاقبهُ من الاضافة والالف واللام، ولذلك اذا اضيف او دخل عليه الالف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال التوهم"[٦].

علة حذف نون الوقاية من (انَّ وكأنَّ ولكنَّ)

الأصل ان هذه النون تلحق الافعال ولكنها لحقت الاحرف المشبة بها حملاً عليها فلحقت (ان واخواتها) لذا نجد انها غير متصلة بها مرة وذلك على الاصل، ونجدها اخرى متصلة بها حملاً على الشبه بالافعال، والسر في حذفها من (إنّ وأَنّ وكأنّ ولكنّ) هو ورود التضعيف في هذه الاحرف.

وذكر سيبويه ان حكم الضمير مع ان واخواتها كحكمه مع الفعل في إلحاق نون الوقاية ولكن هذه النون قد تحذف مع (ان وكأنّ ولكنّ) جوازاً[١]. وذكر المبرد قائلاً: "... وممّا ذكرنا مما يحذف قولك: إنّني، وكأنني، ولعلّي، لان هذه الحروف مشبهة بالفعل مفتوحة الأواخر. فزدت فيها النون، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها"[٢].

وأورد المبرد علة ذلك في (باب مايحدف استخفافاً لأن اللبس فيه مأمون) إذ يقول: "ويجوز فيهنَّ الحذف فتقول: إنيّ ، وكأنّي ، ولكنّي. وانما جاز، لان النون في (إنّ) و(كأنّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مُشبّهة بالفعل وليست بأفعال. فحذفت كراهية التضعيف"[٣] ويفهم من كلام المبرد انه لمّا كان اجتماع نونان في آخرها وانهم يكرهون التضعيف ويستثقلونه، فلذلك جوّزوا حذفها. اما سيبويه فقد اعتلّ لذلك قائلاً: " فان قلت: ما بال العرب قد قالت: إنّي، وكأنّي، ولعلّي، ولكنّي، فانه زعَم ان هذه الحروف اجتمع فيها انها كثيرة في كلامهم. وانهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثرُ استعمالهم مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء، قلت: "لعلي" ليس فيها نون فانه زعَم ان اللام قريب من النون هو أقرب الحروف من النون، ألا ترى ان النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم اياه"[٤] ويفهم من كلام سيبويه انهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، واجتماع اكثر من نون غير مستساغ في كلامهم لذلك جوّزوا حذفها[٥]. وممّن أصل لهذه العلة وذهب مذهب سيبويه والمبرد العكبري، وابن يعيش وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن عصفور وابن هشام والاشموني والازهري(ت٩٠٥هـ)[١].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي الى ان الغرض من اثبات هذه النون مع هذه الاحرف هو لغرض الزيادة في التوكيد فان (انّني) اكد من (انّي) لان اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد، أو لغرض مراعاة نظام الإطالة فقد يقتضي المقام الاطالة والتفضيل فيُؤتى بها وقد يقتضي الايجاز فلا تلحق[٢].

علة حذف نون الوقاية مع (لعلّ)

إثبات النون مع (لعل) أقل من حذفها بمعنى آخر: ان الاكثر في (لعل) الا تتصل بها نون الوقاية، والأقل ان تتصل، قال تعالى: "لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ"[٣] (غافر: ٣٦). وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "فان قال قائل: فأنت تقول: لعلِّي، وليس في (لعل)

---

[٤] الاصول في النحو: ٨٠/٢.
[٥] ينظر: علل النحو لابن الوراق:١٤٤؛ اسرار العربية: ١٦٤.
[٦] شرح التسهيل: ٤٥/١.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٤٧٨.
[٢] المقتضب: ١/ ٣٨٤.
[٣] المقتضب: ١/ ٣٨٥.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٣-١٢٤.
[١] ينظر: اللباب: ١٨/٤؛ شرح المفصل: ٣/ ١٢٣؛ الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٧؛ شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٥؛ أوضح المسالك: ٨٤/١ (الهامش)؛شرح الاشموني:١٠٢/١؛شرح التصريح:١/ ١١٩.
[٢] ينظر: معاني النحو: ١/ ٣٨٧-٣٨٨؛ وينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، رسالة: أسعد خلف: ٣٢.

نون، فانما فعل ذلك لان (لعلَّ) مُضعفة: وهي اقرب الحروف من النون، وتعاقبها، وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتها"[٤] وهذا يعني ان النون لما كانت قريبة من اللام، ولخوف الالتباس أُدغمت مع اللام. أما سيبويه فقد أورد علة ذلك بقوله: "فان قلت: لعلي ليس فيها نون، فانه زعم ان اللام قريب من النون وهو أقرب الحروف من النون، ألا ترى ان النون تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم اياه"[٥] ويبدو ان المبرد متفق مع سيبويه في ان هذه النون قريبة من اللام لذلك أدغمت فيها لرفع الالتباس، كما يحذفون في كلامهم ما يكثر استعمالهم لهُ. وعلّل ابن يعيش قائلاً: "... والذي يدل على ان المحذوف منها نون الوقاية انها قد حذفت في أختيها قالوا: لعليّ، وليتي، قال تعالى: "لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ"[١] [القصص:٣٨] ويفهم من كلامه ان هذا الحذف قد جاز لكثرة الاستعمال وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه ومن تابعهم في ذلك[٢]. أما ابن مالك فذهب الى القول: "ولما نقص شبه (لعل) بالفعل من أجل انها تُعلِّق في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل انها تجري على لغة فيها، ضَعُفَ وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثر (لعليّ)، كقوله تعالى: "لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ" (يوسف:٤٦). وقلَّ لعلّني"[٣]، ويفهم من علته هو نقص شبه (لعلَّ) بالفعل.

وذهب الرضي الى ان لـ(لعلّ) احدى عشرة لغة، اشهرها: لعلَّ، عَلَّ، وجاء: لَعَنَّ بعين غير معجمة، : لَفَنَّ، بغين معجمة، وجاء: رعَنَّ، ورغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام وهي مُشكَلة، لان جرّها عمل مختص بالحروف، ورفعها،لمشابهة الافعال[٤] ويبدو ان العرب قد تلعَّبت بهذا الحرف كثيراً، وذلك لكثرته في كلامهم، لان معناه الطمع ولا يخلو انسان من ذلك، فقالوا: لعلَّ ، وعلَّ، ولعَنَّ، وعَنَّ، ولَغَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ ورعَنَّ، ورغَنَّ ولائنَّ، ولَعاء-بالمد[٥]. وقد ذهب المبرد الى القول بان الاصل فيه هو (عَلَّ)، واللام الاولى في (لعلّ) زائدة ، وهي لام الابتداء، اذ يقول: "لعلَّ: اصلهُ (علَّ) ، واللام زائدة"[٦]. ولعل من نافلة القول الاشارة الى ان الاكثر في (لعل) عند اتصالها بياء النفس عدم مجيء النون فيقال: لعلّي[٧]، وانما ضعفت (لعل) عن أخواتها، وحذفها أعرف واشهر، وقد أشار ابن مالك الى ذلك:

وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعلّ أعكس، وكن مُخيَّرا[٨]

علة إلحاق نون الوقاية (منْ وعنْ ولدنْ وقطْ وقدْ)

تُلحق نون الوقاية هذه الاسماء والحروف عند اضافتها الى ياء المتكلم[١]. وأورد المبرد علة ذلك بقوله: "تقول: منّي وعنّي، لان (من) و(عن) لاتحرك نونهما، لانها حروف مبنية، وكذلك قطني، وقَدْني، وماكان كمثل ذلك. وانما زيدت هذه النون، لانها تزاد في الأواخر، كالتنوين الذي يلحق الاسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة. التي تلحق الافعال، والنون التي تزاد مع الالف في (فعلان)"[٢] ويفهم ان زيادة هذه النون مع هذه الالفاظ هو للمحافظة على حركة بناء أواخرها جميعاً مما تسّببهُ الياء من كسر فجاءوا بهذه النون، وحتى لا تختلط مع ماهو مبني على حركة. اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "وسألته –رحمه الله- عن قولهم: عني وقدني وقطني ومني ولدني، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة اِضمار المجرور ههنا كعلامة اضمار المنصوب؟ فقال: انه ليس من حرف تلحقهُ ياء الاضافة اِلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا ان يحركوا الطاء التي في قط، ولا النون التي في مَنْ، فلم يكن لهم من بد من ان يجيئوا بحرف لياء الاضافة متحرك مكسور إذ لم يروا أن يحكموا الطاء ولا النونات لانها لا تُذكر إلا وقبلها حرف متحرك وكانت النون اولى لان من كلامهم ان تكون النون والياء علامة المتكلم. فجاؤا بالنون لانها اذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من

---

[٣] ينظر: شرح التصريح: ١١٨/١.
[٤] المقتضب: ١/ ٣٨٥.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[١] شرح المفصل: ٣/ ٩٠.
[٢] ينظر: الاصول : ١٢٥/٢؛ اللباب: ٢١٩/١؛ شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٥-٤٣٦.
[٣] شرح التسهيل: ١٣٣/١.
[٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦/ ١٣٦؛ وينظر: شرح الاشموني:١٠٤.
[٥] ينظر: اللامات: ١٤٧، شرح المفصل: ٨: ٨٧-٨٨، الهمع: ١٣٤/١.
[٦] المقتضب: ٣/ ٧٣؛ وينظر: رصف المباني: ٢٤٨-٢٥٠؛ والمقتصد: ١/ ١٣٨١، المغني: ١٥٥/١.
[٧] ينظر: التوطئة: ١٨٧.
[٨] شرح ابن عقيل: ١١٠/١-١١٢.
[١] ينظر: المقتضب: ٣٨٤/١.
[٢] المقتضب: ١/ ٣٨٤.

علامات الاضمار وكرهوا ان يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الاضمار، وانما حملهم على ان لايحركوا الطاء والنونات كراهية ان تشبه الاسماء، نحو يدٍ، وهَنٍ"[٣] ويفهم من كلامه ان هذه النون قد زيدت خوفاً من التباس هذه الاسماء المبنية ببعض الاسماء والحروف المبنية على حركة وهذه العلة هي علة خوف اللبس على حد ما صنفهُ النحاة[٤]. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن يعيش والرضي والاشموني[٥]. وأما ابن مالك من المتأخرين فيقول: "لحاق النون مع (لدن) اكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه ان عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك بل هو جائز في ضرورة الشعر، وجاء عن بعض العرب: مني وعني بحذف نون الوقاية، أنشد بعضهم:

أَيُّها السائلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِني[١]

وهو قليل في الاستعمال، وان كان القياس لا بأباه[٢].

علة نصب تمييز (كم) الاستفهامية

ذكر النحاة ان كل اسم مبهم لابدّ لـه من تمييز، وتمييز الاستفهامية / مفرد منصوب وتمييز الخبرية مخفوض، ويكون مفرداً وجمعاً[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينّصب ما بعده، لانها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لان المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولايعلم مقدار ما يستفهم عنهُ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين الكثير والقليل وهو من أحد عشر الى تسعة وعشرين، وهو ينصب ما بعده"[٤] ويُفهم من كلام المبرد ان علة (نصب) تمييز كم الاستفهامية هي لانها جعلت بمنزلة عدد ينصب ما بعده. أما سيبويه فعلته في ذلك هي قوله: "أما في الاستفهام اذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام مُنوّن، وقد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمِلَ عليه. وذلك الاسم (عشرون) وما اشبهها نحو: ثلاثين، و اربعين"[٥] ويفهم من علة سيبويه ان سبب نصب تمييز (كم) الأستفهامية لانها جعلت بمنزلة الاسم المنون الذي ينصب مابعده، نحو: ثلاثين واربعين. وممن اعتمد هذه العلة ابن الوراق والاعلم والانباري والعكبري وابن يعيش وابن مالك والاشموني[٦].

علة جر تمييز (كم) الخبرية

تختلفت (كم) الخبرية عن الاستفهامية بكون ما بعدها من تمييز مخفوضاً[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "ان التي للخبر لمّا ضارعت –رُب- في معناها أختير فيها ترك التنوين ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رُبّ) وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب، ومائة درهم ، فتكون غير خارجة من العدد"[٢].

ويفهم من كلام المبرد ان تمييزها قد انجرّ لانها جعلت بمنزلة العدد الذي يضاف الى ما بعده فيجره، نحو: المائة والالف، وتكون تشبه الاعداد من ثلاثة الى عشرة، ومعناها معنى (رُب) لانها للتكثير و(ربّ) للتقليل، فحُملت عليها. أما سيبويه فقد أورد علة ذلك قائلاً: "اعلم ان كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منون يجر مابعده اذا اسقط التنوين وذلك الاسم، نحو: مائتي درهم، فانجر الدرهم لان التنوين ذهب ودخل فيها قبله، والمعنى معنى (رُب) وذلك قولهم: "كم غلام لك قد ذهب"، فان قال قائل ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون؟ فالجواب فيه، ان تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما اشبهها، وجعلت في

---

[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٢.
[٤] ينظر: علل النحو: ٦٦.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ١٢٥/٢؛ شرح المفصل: ٣/ ١٢٥؛ شرح الرضي على الكافية: ٦/ ١٣٨؛ شرح الاشموني: ١١٠/١.
[١] نسب البيت الى مجهول في : شرح المفصل: ١٢٥/٣؛ والاشباه والنظائر: رقم (٣٠)؛ وينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٣٣-١٣٥. والمعجم المفصل: ٢/ ١٠٣٤.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٥.
[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٦/٢.
[٤] المقتضب: ٥٩/٣.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٧.
[٦] ينظر: علل النحو، تح: د. محمد جاسم: ٢٦٣، النكت: ٣٦١/١؛ اسرار العربية:١٢٤؛ اللباب: ٢٥٥/١؛ شرح المفصل: ٤/ ١٢٧؛ شرح التسهيل:٣٣١/٢؛ شرح الاشموني: ٣/ ٣٣٢.
[١] ينظر: المقتضب: ٥٩/٣؛ شرح التصريح: ٤٧٤/١.
[٢] المقتضب: ٣/ ٦٠.

الخبر بمنزلة ثلاثة الى العشرة، تجر مابعدها كما جرّت هذه الحروف مابعدها ، فجاز ذا في حين اختلف الموضعان، كما جاز في الاسماء المتصرفة التي هي للعدد"[٣] ويفهم من كلام سيبويه انها قد جعلت بمنزلة عدد غير منون يضاف الى مابعده وذلك العدد نحو: مئتي درهم، وتكون تشبه العدد من الثلاثة الى العشرة وتشبه في معناها (رُب) تجر ما بعدها، كما ان العدد الكثير يجر ما بعدهُ. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن الوراق والاعلم والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي[٤].

علة نصب تمييز –كم- الخبرية اذا فُصل بينهما

فرّق النحاة بين (كم) الاستفهامية والخبرية، بأن جعلوا تمييز (كم) الاستفهامية منصوباً اذا فصل عنها بظرف او جار ومجرور كما هو أصله، وأما تمييز (كم) الخبرية فانه اذا فصل عنها بأحدهما- ولايكون فصله عنها إلا في الضرورة- فانه يجوز نصبهُ وهو المختار حملاً على تمييز (كم) الاستفهامية، ويجوز جره بحرف الجر او بالاضافة على الاصل[١].

وعلة ذلك عند المبرد هي قوله:" فان فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التنوين، لأن الخافض لا يعمل فيما فُصِلَ منهُ، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك: "كم يومَ الجمعة رجلاً قد أتاتي"، و"كم عندك رجلاً قد لقيتهُ"[٢]، ثم ذكر المبرد في موضع آخر قائلاً: "وزعم قوم انها على كل حالٍ منونة، وان ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (مِنْ) وهذا بعيد لان الخافض لايُضمر. إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد"[٣]. ويفهم من كلام المبرد انه لمّا كان الاسم المجرور داخلاً في الجار اصبحا كالشيء الواحد (الاسم الواحد) لأن المجرور داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم. اما سيبويه فقد أورد علة ذلك بقوله: "لأنه قبيح ان تفصل بين الجار والمجرور، لان المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول: "هذا ضارب بك زيداً"، ولا تقول: هذا ضارب بك زيدٍ..."[٤] ويفهم من كلامه ان ذلك الشيء قبيح لان المجرور داخل في الجار عند سيبويه ، فصارا كأنهما شيء واحد. فهي عنده (علة قُبْح)[٥]. ثم اضاف سيبويه في موضع آخر قائلاً: "إذا فصلت بين (كم) والاسم بشيء استغنى عليه السكوت او لم يستغنَ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح ان يفصل بين الجار والمجرور، لان المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه..."[٦]. وتناول ابن عصفور هذه المسألة ويرى

ضعف عمل الخافض لانه مختص بالاسماء فقط وليس له تصرف الروافع والنواصب التي تعمل في الاسماء والافعال، والخافض ابداً لا يكون الا من قبيل الحروف في اللفظ او في النيّة والحروف اضعف في عملها من الافعال... الخ[١]. ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض مثل ذلك في (كم) في الخبر. وذلك قوله:

كَمْ بجودٍ مُقرفٍ نالَ العُلا وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ[٢]

وهو بيت ذهب فيه شراح الشواهد الى اعراب: (مُقَرفٍ) بالحركات الثلاث، فاذا فصل بينها وبين معمولها بشبه الجملة كما حدث في البيت المذكور : فلا ضيرَ من الإتيان بهذا المفسر في الشعر وحده مجروراً ايضاً، وكأن ليس هناك فصل بين المتضايفين

---

[٣] كتاب سيبويه: ١٦١/٢.
[٤] ينظر: الاصول: ٣٨٦/١؛ علل النحو: ٢٦٣؛ النكت: ٣٦١/١؛ اسرار العربية: ١٢٤؛ شرح المفصل: ٤/ ١٢٧؛ شرح الجمل: ٢/ ٤٧؛ شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٤٢.
[١] ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤-٢٣٥ الهامش رقم (٤).
[٢] المقتضب: ٦٠/٣.
[٣] نفسه: ٦١/٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٤.
[٥] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٣.
[٦] كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٤.
[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٨٤/١.
[٢] نسب البيت لأنس بن زنيم في ديوانه: ص١١٣؛ ينظر: الخزانة : ٤٧١/٦؛ والمعجم المفصل: ٥٠١/١.

(كم الخبرية ومفسرها)، وحين يفصل بينها وبين مفسرها بجملة، أو بجار ومجرور وظرف معاً، فالنصب هو الوجه، والجر ممتنع في الشعر وغيره على السواء[٣].

وممّن اعتمد هذه العلة الجرجاني والانباري[٤].

ويرى النحاة ان (كم) تكون للاستفهام عن العدد، ويكون تمييزها مفرداً منصوباً نكرة ، كما في قولك: كم درهماً لك؟ تريد: أعشرون أم ثلاثون؟وما اشبه ذلك، ويجوز في (كم) ان تفصل بينها وبين تمييزها، الا ان قولك : كم درهماً لك؟ و" كم رجلاً اتاك؟ أقوى من : كم لك درهماً؟ ، و: كم اتاك رجلاً؟ وان كانت عربية جيدة[٥]. ونرى ان يكتفي بان الاستفهامية ياتي تمييزها مفرداً منصوباً، ويأتي بعد الخبرية مفرداً مجروراً او مجموعاً مجروراً، وهذا هو المفيد في صحة النطق.

علة اعراب أي

ذهب الكوفيون الى ان (أيُّ)، اذا كان بمعنى (الذي) فهو معرب، نحو قولهم "لأضربَنَّ أيَّهُم افضلُ"، وذهب البصريون الى انه مبني على الضم[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "وانما جاز في (أي) التثنية والجمع دوان أخواتها، لانها تضاف، وتفرد، ويلحقها التنوين بدلاً من الاضافة، فلذلك خالفت اخواتها"[٢]. ويفهم من كلام المبرد انها قد أعربت لانها تضاف الى ما بعدها، فهي تفيد تبعيض ما أضيفت اليه ، نحو: لاضربَنَّ أيَّهم في الدار"، والمعنى: الذي في الدار منهم، ولذلك لزمتها الاضافة[٣]. اما سيبويه فيرى أنَّ الضم في (أي) ضم بناء ، وانها تجري في هذا الموضع مجرى (قبلُ، وبعدُ)[٤]. وأما الخليل فيقول (أي) مرفوعة وانما رفعت في هذا الموضع على الحكاية، كأنه قال: "لأضربَنَّ الذي يقال لهم ايُّهم قائم"، فالضرب واقع على (الذي) دون (أي)[٥]. واما يونس فيقول: ألغوا الفعل كما ألغوا افعال القلوب[٦]. ويرى ابن الوراق انها قد استحقت الاعراب لانها متضمنة الاضافة[٧]. اما الرضي فيرى انها قد استحقت الاعراب لانها مضافة الى ما بعدها[٨].

وهو يرى ان القياس بناؤها على حدّ نظيرتها (مَنْ) و(ما) إلا انها قد اعربت للزومها الاضافة. ولقد ذهب النحاة الى ان (أياً) هي بعض ما تضاف اليه، يُسألُ بها عمّا يُميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، ولذلك تفسّر بـ(همزة) الاستفهام و(أمْ) في طلب التعيين، يقول المبرد: "اعلم إن (أياً) تقع على شيء هي بعضه ، لاتكون إلا على ذلك في الاستفهام.وذلك قولك : "أيُّ اخوتِك زيداً؟"، فقد علمت ان (زيداً أحدهما، ولم تدرِ ايُهما هو"[١]. وذكر النحاة انها تستعمل لمَنْ يَعقِل ولمَنْ لا يعقل، بحسب ما تضاف اليه، لأنها بعضٌ من كل. فان أضفتها الى الزمان فهي زمان، وان أضفتها الى المكان فهي مكان، الى أي شيء اضفتها كانت منهُ[٢]. وقالوا

---

[٣] ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: د.عبد الوهاب محمد علي العدواني، ص٧٦.
[٤] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح : ٢/ ٧٤٥؛ اسرار العربية: ١٢٥.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٦-١٧٥؛ شرح المفصل: ٤/ ١٢٦-١٢٩؛ الاشباه والنظائر: ٢/ ٢٧٠-٢٧٢.
[١] ينظر: الانصاف: ٥٧٢، تحـ: د.جودة مبروك؛ معاني القرآن للفرّاء: ٤٧/١، ائتلاف النصرة: ٦٧؛ شرح الاشموني : ١٢٥/١-١٢٦.
[٢] المقتضب: ٢/ ٣٠٣.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٤٥/٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩٩-٤٠٠؛ وينظر: الاصول: ٢/ ٣٢٤.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٠/٢.
[٦] المصدر نفسه:٤٠٠/٣.
[٧] ينظر: علل النحو: ٥٧٥.
[٨] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤٢.
[١] المقتضب: ٢/ ٢٩٤؛ وينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٣؛ الاتقان: ١٥٨/١.
[٢] ينظر: المحتسب: ١/ ٢٦٨؛ شرح المفصل: ٧/ ٤٤؛ الاشباه والنظائر: ٢/ ٢١٥.

بانها معربة من بين الاسماء المُستفهَمُ بها. لعلة واحدة وهي الحمل على النظير، او النقيض، او عليهما، والنظير لها (بعض)، والنقيض لها (كُلّ)، وهما معربان، فأعربت حَمْلاً عليهما أو على أحدهما[٣].

ثانياً: المبني من الاسماء

أ. الضمائر

١. علة عدم جواز الإتيان بالضمير المنفصل بدلاً من الضمير المتصل

اذا امكن الاتيان بالضمير متصلاً فلا يجوز ان يؤتى به منفصلاً[٤]. فالأصل ان لايستعمل المنفصل الاّ عند تعذر المتصل[٥]، كتعذره لإضمار الفاعل نحو "واياي فإرهبون" [البقرة: ٤٠]، وعند التقديم، نحو "اياك نعبدُ" [الفاتحة:٥] وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب المضمر المتصل) إذ يقول: "اعلم ان كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لايقع فيه: تقول: قمتُ، ولا يصلح: قام أنا. وكذلك ضربتك، ولا يصلح: ضربتُ ايّاك. وكذلك، ظننتك قائماً، ورأيتني. ولايصلح: رأيت اياي. فان كان موضع لايقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل. هذا جملة هذا"[٦] ويفهم من كلامه انه اذا لم يكن بالامكان الإتيان بالضمير المتصل لايجوز العدول عنه الى الانفصال ، مع امكان الاتصال. اما سيبويه فقد اعتل كذلك قائلاً: "واعلم انه لايقع (أنت) في موضع (التاء) في (فعلت)، ولا (انتما) في موضع (تما) التي في فعلتما)، ألا ترى انك لاتقول: فعلَ انتما، ولايقع (أنتم) في موضع (تُم) التي في (فعلتُم) لو قلت: (فعل انتم) لم يجز، ولايقع (أنتنَّ) في موضع (تُنَّ) التي في (فعلتُنَّ) لو قلت: "فعل أنتُنَّ) لم يجز"[١] فهو يرى عدم الاستغناء عن المتصل اذا كان بالامكان ذلك. فالمبرد موافق لسيبويه هنا في انه اذا امكن ان يؤتى بالضمير متصلاً لايجوز ان يعدل عنه الى الانفصال مع امكان الاتصال.
ممّن أصل لهذه العلة ابن جني وابن يعيش والرضي والاشموني[٢].

٢. علة الإتيان بضمير الفصل

الفصل جيء به ليُعلم مابعده خبر لاغير، وصيغته المضمر المرفوع المنفصل[٣]. في قولنا :"كان زيد هو العاقل". تجعل (هو) ابتداء، والعاقل خبره. وان شئت قلت: "كان زيد هو العاقلَ يافتى"، فتجعل (هو) زائدة. فكأنك قلت: "كان زيد العاقل"[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "... وانما يكون هو ، وهما، وهم، وما اشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، او بين المعرفة وما قاربها من النكّرات، نحو: خبرٍ منه، وما اشبهه مما لاتدخّله الألف واللام_وانما زيدت في هذا الموضع، لانها معرفة، فلا يجوز أن توكِّد اِلا المعرفة. ولاتكون زائدة الا بين اسمين لا يستغني احدهما عن الآخر، نحو اسم كان وخبرها، او مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما اشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب (إنّ)"[٥] ويفهم من كلامه ان هذا الضمير يُؤتى به لغرض التوكيد، ولا يُزاد اِلا وبعده المعرفة أو ما شابه المعرفة، كذلك لايكون ما قبلها اِلا معرفة أو ما ضارعها. اما علة سيبويه في ذلك فهي علة الخليل على حد زعمه اِذ يقول:"... وهي ان هذه الضمائر انما يؤتى بها اعلاماً بأنه قد فَصُل الاسم، وانه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منهُ، ما لابّد له من ان يذكره للمحدث، لانك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده، فاذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لابّد منهُ واِلا فسُد الكلام ولم يسغْ

---

[٣] ينظر: أساليب الطلب: ٣٩١.
[٤] ينظر: المقتضب: ٣٩٦/١.
[٥] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٧٧.
[٦] المقتضب: ٣٩٦/١.
[١] كتاب سيبويه: ٣٥٠/٢.
[٢] ينظر: الخصائص: ١٩٤/٢؛ شرح المفصل: ١٠١/٣، شرح الرضي على الكافية: ١٦٨/٣؛ شرح الاشموني: ٨٩/١-٩١.
[٣] ينظر: التوطئة: ٢٨٧.
[٤] المقتضب: ٤/ ١٠٣.
[٥] المقتضب: ١٠٣/٤- ١٠٤.

لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث ان مابعد الاسم ما يخرجهُ مما وجب عليه، وان ما بعد الاسم ليس منهُ، هذا تفسير الخليل – رحمه الله- فمن تلك الافعال: حَسِبْتُ، وخِلْتُ، وظننتُ، ورأيتُ، اذا لم ترد رؤية العين، ووجدْتُ اذا لم ترد وجدان الضّالة ، وأُرى ، وجعلتُ اذا لم ترد ان تجعلها بمنزلة عملتَ ُ، ولكن تجعلها بمنزلة صيّرتهُ خيراً منك، وكان وليس وأصبح وامسى"[١] ويعني هذا عند الاعلم (ت ٤٧٦هـ):"ان أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدث ان الاسم قد تمَّ ولم يبقَ منهُ نعت ولابدل ولا شيء من تمامه وان الذي بقي من الكلام هو مايلزم المتكلم ان يأتي به وهو الخبر"[٢].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي ان ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، واشترط الجمهور ان يكون الأول معرفة اما الثاني فمعرفة او هو كالمعرفة في أنه لايقبل (أل) نحو: "زيد هو المنطلق"، وقوله تعالى: "وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا"[٣] (المزمل /٢٠).

وعند تتبع هذه العلة عند النحاة وجدناها على ما يأتي:

١. أن يُؤتى به لغرض الاعلام بأنّ مابعده خبرٌ لا تابع، والى ذلك ذهب سيبويه وابن السراج وابن يعيش وابن هشام والسيوطي[٤].
٢. ان يؤتى به لغرض الاختصاص والقصر، كقولك: "زيد هو المنطلق" والى ذلك ذهب الزجاجي وابن هشام[٥].
٣. ان يُؤتى به لغرض التوكيد. ولهذا سّماه بعض الكوفيين (دعامة)[٦]، لانه يُدعم به الكلام أي يُقوّى ويُؤكّد، قال تعالى: "وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (البقرة:٥٠). والى ذلك ذهب المبرد[٧]. وبعد ذلك فالنحاة قد أدلوا بدلوهم في هذه العلة، فالكوفيون يرون ان الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ وخبره وشبهه يُسمى عماداً، وحكمه في الاعراب حكم ما قبله، أو بدل مما قبله. وذهب البصريون الى انه يسمى فصلاً لفصله بين المبتدأ وخبره، ولا موضع له من الاعراب، لأنه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير[١].

٣. علة جعل الضمائر معرفة

الضمير هو أعرف الستة[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وانما صار الضمير معرفة لانك لا تضمره اِلا بعدما يعرفهُ السامع، وذلك انك لاتقول: مررت به، ولا ضربتهُ، ولاذهب، ولاشيئاً من ذلك حتى تعرّفه وتدري الى مَنْ يرجع هذا الضمير؟"[٣] ويفهم من كلام المبرد ان الضمير صار معرفة لانك لاتضمرهُ الا بعد ان يعرف السامع ان المراد هو المذكور بعينهِ. اما سيبويه فقد اعتل لذلك بقوله: "وأنما صار الإضمار معرفة، لانك اِنما نضمر اسماً بعينه بعدما تعلم أن مَنْ تُحدّث قد عرف مَنْ تعني او ما تعني وانك تريد شيئاً بعينه"[٤]. ويفهم من كلام سيبويه ان السبب في هذا التعريف للضمير هو لرفع الحرج والالتباس والاختصار في الكلام اذا التبس الأمر على مَنْ تخاطبه، ولأن العرب تميل في كلامها الى الاختصار والسهولة. وممّن اعتمد هذه العلة الرضي اذ يقول: " اعلم ان المقصود من المضمرات ووضعها رفع الالتباس فان: أنا، وأنت لا يصلحان اِلا لمعنيين وكذا ضمائر الغائب نصٌّ في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيدٌ واياه ضربتُ، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار، وليس كذا:

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٩، وينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: رسالة (أسعد): ٢٨.
(٢) النكت: ٢/ ٤٨٨.
(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٤/١.
(٤) ينظر: الاصول: ٢/ ١٢٩؛ شرح المفصل: ٢٦/٢؛ المغني: ٢/ ٤٩٤؛ الاتقان: ١٨٨/١.
(٥) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٥٢؛ المغني: ٢/ ٤٩٦.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.
(٧) ينظر: المقتضب: ١٠٤/٤، ١٨٢.
(١) ينظر: الانصاف: ٥٦٧؛ ائتلاف النصرة: ٦٧.
(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٩١.
(٣) المقتضب: ٢٨٠/٤.
(٤) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩٢، ٢٢٠/١.

الاسماء الظاهرة فانه لو سُمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربّما التبس، ولو كرّر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما تَوُهِّم إنه غير الاول"[٥].

ب. أسماء الافعال

علة عدم القول بفعليتها

اسماء الافعال هي الفاظ تؤدي معاني الافعال ولا تقبل علاماتها كما انها ليست هي على صيغتها ولذلك سمّاها النحاة اسماء الافعال.وهي عند جمهور النحاة اسماء لان قسماً منها يقبل بعض علامات الاسم كالتنوين وذلك نحو: صهٍ، وأفٍ والالف واللام نحو: (النجاءك)[١] ولذلك سماها النحاة اسماء وافعال. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "ولكنها اسماء وضُعِتْ للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها..."[٢] ويفهم من كلام المبرد ان هذه الالفاظ ليست افعالاً حقيقية على الرغم من تأديتها معاني الافعال، وانما هي اسماء للافعال كالأعلام عليها. أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: واعلم انه يقبح ان: زيداً عليك، وزيداً حَذَرَك، لانه ليس من امثلة الفعل، فقُبح ان يجري ماليس من الامثلة مجراها، اِلا ان تقول: زيداً، فتنصب باضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوي هذا قوة الفعل، لانه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعلُ"[٣].

ويفهم من كلام سيبويه ان هذه الالفاظ لم تتنزَّل منزلة الافعال، على الرغم من كونها تؤدي معاني الافعال، لانها فرع على الافعال، اضافة الى دخول التنوين عليها[٤]. وذهب ابن يعيش الى القول: "ان كان المخاطب واحداً كان الضمير واحداً، وان كان اثنين فالضمير اثنان، وان كان الخطاب لجماعة فالضمير للجماعة الا انه لا يظهر لذلك صورة لفظ لا في تثنية ولا جمع بخلاف الفعل. فان الضمير تظهر صورته في التثنية، والجمع، لان الفعل هو الاصل في العمل وهذه الاسماء فروع ونائبه عنه فلذلك انحطت عن درجته"[٥] ويفهم ان هذه الالفاظ قد انحطت عن درجة الافعال على الرغم من تأديتها معاني الافعال، اضافة الى انها كالأعلام على الافعال، وليست هي بمنزلة بين الاسماء والافعال واعتبروها قسماً رابعاً من اقسام الكلام[٦]. بل هي اسماء حقيقية عندهم[٧]. وهي موضع خلاف بين النحاة، فالبصريون يرون انها ليست افعالاً، لانها لاتقبل واحدة من علامات الافعال –وان تضمنت معانيها واستعملت استعمالها- وانها تدل على الحدث والزمان وان قبلت بعض علامات الاسماء، وهو التنوين لذلك فهي بمنزلة بين الاسماء والافعال، وهي لذلك اسماء الافعال. اما الكوفيون فيرون انها افعالٌ حقيقية، لدلالتها على الحدث مقرونة بالزمان ولإجرائها مجرى الافعال في الاستعمال. ونذهب مع الدكتور المخزومي في ترجيحه رأي الكوفيين، لان هذه الالفاظ افعال في دلالتها، واستعمالاتها، فقد يليها الفاعل، فيرتفع أي انها تسند الى الفاعل اسناد الافعال اليه، وذلك نحو قول الشاعر: فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق تُواصِلُهُ[١]

اما التنوين الذي تمسّك به البصريون في تسمية هذه الافعال بأسماء الافعال، هو ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الاسماء، ولكنه نون لحقت هذه الابنية الثنائية لتكثيرها، او تثليثها بعد ان استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي، ولذلك لم ينوّن منها ماكان كثير الحروف، كهيهات، وشتان، ونزال. وما نونّ منها فثنائي غالباً نحو: صهٍ، ومهٍ، وقد الحقت هذه النون به، لتكون على ثلاثة احرف يسهل النطق بها، لأن اخف الابنية على لسانهم هو الثلاثي، فاذا زاد البناء على ثلاثة ثقل، واذا قلَّ عن الثلاثة ثقل ايضاً. ونرى ان هناك سبباً آخر جعلهم ينوّنون بعضاً من اسماء الافعال[٢].

---

[٥] شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٨.
[١] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤٠؛ معاني النحو: ٤/ ٤١٩.
[٢] المقتضب: ٣/ ٢٠٢-٢٥٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٥٢/١.
[٤] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٢١.
[٥] شرح المفصل: ٤/ ٣٩.
[٦] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤٠.
[٧] ينظر: معاني النحو: ٤/ ٤١٩.
[١] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٢-٢٠٣. البيت الى: جرير بن عطية في شرح ديوانه: ٤٧٩؛ للصاوي المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٦٩٤/٢. وقد وردت رواية اخرى للبيت هي: (فأيهات أيهات العقيقُ ومَنْ به وايهات وصلٌ تواصِلُهُ)، وينظر: ديوان جرير: ٣٨٥.
[٢] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٣-٢٠٤.

علة عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون الى ان (دونكَ، وعليكَ، وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيداً عليك، وذهب البصريون الى انه لايجوز تقديم معمولاتها عليها، واليه ذهب الفراء من الكوفيين[٣]. وقد أورد المبرد علة ذلك قائلاً: "... ولايجوز فيها التقديم والتأخير ، لانها لا تُصرّف تصرّف الافعال، كما لم تصرّف (إنّ) تصرف الفعل. فألزمت موضعاً واحداً، وذلك قولك: صَهْ، ومَهْ"[٤] ويفهم من كلامه ان هذه الالفاظ هي فروع على الافعال، والفرع منحطٌ اصلاً عن الأصل لذلك لم يجز تقديم معمولها عليها لذلك قبح ان يجري الفرع مجرى الاصل. أما سيبويه فقد علّل ذلك قائلاً: "لانه ليس من امثلة الفعل فقبُحَ ان يجري ما ليس من الامثلة مجراها فليس يقوي هذا قوة الفعل، لانه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل"[١] ويفهم من كلامه ان هذه الالفاظ فرع على الفعل في العمل، لانها إنما عملت عملهُ لقيامها مقامهُ، فينبغي فيها ان لا تتصرف تصرفه لانها لاتقوى قوة الفعل، ولذلك لم يجز تقديم معمولاتها عليها لان الفروع ابداً تنحط عن درجات الاصول. وممّن أصل لهذه العلة بعدهما الزجاج وابن السراج والانباري والازهري[٢]. وقد اختلف النحاة في هذه العلة، فالكوفيون الا الفرّاء الذي تابع البصريين في موقفهم قد اجازوا تقديم معمولاتها وحجتهم في ذلك قوله تعالى: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" (النساء: ٢٤)، فنصب (الكتاب) بـ(عليكم) أي: (ألزموا كتاب الله)، فدلّ على جواز تقديمه. أما الصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على انه لايجوز تقديم معمولاتها عليها ان هذه الالفاظ فرع على الفعل في العمل، لانها لاتتصرف تصرفهُ، فوجب ان لايجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في الحال اذا كان العامل فيها غير فعل ، فانه لايجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا، اذ لو قلنا انه بتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك الى التسوية بين الفرع والاصل، ولا يجوز ذلك. وقد رُدّ قول الكوفيين بان كلمة (كتابَ) ليس منصوباً بـ(عليكم) وانما هو منصوب لانه مصدر والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه (كتب كتاباً الله عليكم)، وانما قُدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه. وأما قولهم (انها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل) فهو مردود ايضاً، لان ذلك الفعل الذي قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق في الاصل ان يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتَصرَّفَ عملهُ، واما هذه الالفاظ فلا تستحق في الاصل ان تعمل النصب، وانما عمِلَت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها، فينبغي ان لايتصرف عملها، فوجب ان لايجوز فيها التقديم[٣] ونقول ان هذه الالفاظ لمّا كانت فيها دلالة على الحدث المقترن بالزمن كـ(هيهات) فلماذا لايجوز فيها التقديم؟ أم انها لا تستحق ذلك لان النحاة قد صنفّوها ضمن الافعال الشاذة الجامدة كما ذهب اليه الدكتور المخزومي؟. بل قد تكون اسماءً كما ذهب الى ذلك بعض المحدثين[١]: إذ يقول: "والذي أراه هو ان هذه الكلمات اسماء وليست افعالاً وذلك لتظاهر الادلة، ومن اوضحها قول سيبويه:"اعلم ان هذه الحروف التي هي اسماء للفعل لاتظهر فيها علامة المضمر، وذلك انها اسماء وليست على الامثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك"[٢].

جـ. الكنايات

---

[٣] ينظر: الانصاف: تح: د. محمد محي الدين: ١/ ٢٢٨، الانصاف، تح: د. جودة مبروك: ١٨٧.
[٤] المقتضب: ٣/ ٢٠٢.
[١] كتاب سيبويه: ١/ ٢٤٢-٢٥٣.
[٢] ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٢/ ٣٥؛ الاصول: ١٦٩؛ اسرار العربية: ٩٩؛ شرح التصريح: ٢٩١/١.
[٣] ينظر: الانصاف: تح :د. محمد محيي الدين:٢٢٨/١-٢٢٩.
[١] ينظر: الامر والنهي عند علماء العربية والاصوليين: د.ياسين جاسم المحيميد: ٥٧.
[٢] المصدر السابق؛ كتاب سيبويه: ٢٤٢/١.

علة بناءكَمْ

(كم) كناية عن عدد ، وهي تقسم الى قسمين : استفهامية وخبرية. فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً، والخبرية هي التي لا تستدعي جواباً، وكلاهما مبني[٣]. وعلة بنائها عند المبرد هي: "اعلم ان (كم) اسم يقع على العدد، ولها موضعان: تكون خبراً، وتكون استفهاماً فمجراها مجرى عدد منوّن. بمنزلة كيف وأين"[٤]. ويفهم من كلام المبرد انها انما بنيت في موضع الخبر لتضمنها معنى (رُب) وتشبيهها لها بـ(رُبَّ)، اما بناءَها اذا كانت استفهاماً لانها تجري مجرى عدد غير منوّن. اما سيبويه فقد علّل ذلك قائلاً: "اعلم ان لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى رُبّ"[٥] فالمبرد متفق مع سيبويه في ان بناءَها اذا كانت خبراً هو تضمنها معنى (ربّ) اما بناؤها اذا كانت استفهاماً فهو لتضمنها معنى حرف الاستفهام، ولأنها قد اشبهت الحرف في البناء. وممّن اعتمد هذه العلة ايضاً الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن الوراق والجرجاني والانباري وابن عصفور وابن هشام[٦].

الغايات

وسُميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة : غايات لأنه كان حقها في الاصل ان تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب اليها، فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه ، اسُتغرِبَ صيرورتها غاية لمخالفة ذلك بوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابِهِ[١].

علة بنائها

من المبنّيات ما لزم البناء على الضم وهو : قبلُ وبعدُ وأول اسماء الجهات نحو: قدام[٢]، وامام وخلف واخواتها وأما (قبلُ، وبعدُ،...) فانما بنيا، لان الاصل فيهما ان يستعملا مضافين الى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الاضافة –والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة احدة- تنزّلاً منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني[٣]. وعلة بنائها عند المبرد هي: "فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك انها مما تقديرهُ الاضافة، لان الاضافة تُعرِّفها وتُحقِّق أوقاتها، فاذا حذفت منها، وتركت نيّاتُها فيها- كانت مخالفة للباب مُعرّفة بغير اضافة، فصرفت عن وجهها، وكان محلها من الكلام أن يكون منصوباً او مخفوضاً. فلما ازيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان دليلاً على تحويلها. وأن موضعها معرفة، وان كانت نكرة او مضافة لزمها الاعراب وذلك قولك: جئت قبلك ، وبعدك، ومن قبلك ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً، كما تقول أولاً وآخراً"[٤]. ويفهم من كلام المبرد ان هذه الالفاظ انما بُنيت لانها مقطوعة عن الاضافة (فحذف المضاف اليه) ونُوي في المعنى، فلما اقتطعت وازيلت عن مواضعها بُنيت. اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "فأما ما كان غاية نحو: قبلُ، وبعدُ فانهم يحركونه بالضم... ويدلك على أنّ (قبلُ وبعدُ) غير متمكن انه لا يكون منهما مفردين ما يكون فيهما مضافين، لاتقول: قبلُ، وأنت تريد: ان عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبْلُ. كما تقول: هذا قبل العتمة، فلما كانت لا تمكّنُ

---

[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٦.
[٤] المقتضب: ٣/ ٥٥.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٦، ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه : رسالة (اسعد) : ٣٧.
[٦] ينظر: الايضاح العضدي: ١/ ٢١٩، علل النحو، تح: د. محمود محمد: ٥٤٨؛ المقتصد: ٢/ ٧٤٤؛ اسرار العربية: ١٢١-١٢٢؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٦؛ مغني اللبيب: ١٥٧/١.
[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٠٦-١٠٨.
[٢] ينظر: المطالع السعيدة: ١٢٥-١٢٦.
[٣] ينظر: اسرار العربية: ٣٧.
[٤] المقتضب: ٣/ ١٧٤-١٧٥.

وكانت تقع على كل حين، شبُهت بالاصوات، و(هو) و(بل) لانها ليست متمّكنة"[١] ويفهم من كلامه ان هذه الظروف المبهمة لمّا قطعت عن الاضافة لفظاً، ألزمت البناء (على الضم) اضافة لما تقدم نقول ان هذه الظروف لو قطعت عن الاضافة لفظاً ومعنى ، لم يُبنَ، بل يبقى على اعرابه ، كقولك: إبدأ بذا أولاً، وكقول الشاعر:

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قْبلاً أكادَّ اغَصُّ بالماءِ الحميمِ[٢]

وقد قُرِئَ قوله تعالى: "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" (الروم:٤) بالجر من غير تنوين[٣]. وممن اصل لهذه العلة الانباري وابن يعيش والاشموني[٤].

١. علة بناء لدُنْ

من المبنيات لدُنْ[٥]. وأورد المبرد علة ذلك بقوله: "وكذلك (لدنْ) لان معناها معنى عند) فكل ما كان غير متمكن في بابه فغير مُخرج منهُ على جهة الاتساع الى باب آخر"[٦]. واضاف في موضع آخر قائلاً: "فأما (عند) فالذي منعها من التمكن انها لا تخص موضعاً ولا تكون الا مضافةً... فلقلة تمكن (عند) لايجوز ان تجري مجرى الاسماء غير الظروف. لو قلت: سير بزيدٍ عندك، كما تقول سير بزيدٍ أمامك-لم يجز ، ولا تقول: " ان عندك حَسَنٌ" كما تقول: ان مكانك حَسَنٌ""[٧] ويفهم من كلام المبرد ان (لدنْ) غير متصرفة فألزمت موضعها، على العكس من (عند) التي بمعناها فانها غير مختصة بموضع معين. أما علة سيبويه فهي قوله: "وجزمت (لدن) ولم تجعل كـ(عند) لانها لا تمكّن في الكلام تمكن (عند) ولا تقع في جميع مواقعه، فجُعل بمنزلة (قط) لانها غير متمكنة"[١] ويفهم ان (لدن) قد بُنيت لانها لا تتصرف تصرف (عند) التي بمعناها ، لانها تخص موضعاً، و(عند) غير مختصة بمكان ولا تخص موضعاً معيناً. فجعلت بمنزلة (قط). فالمبرد متفق مع سيبويه في ان العلة في ذلك هي عدم التمكّن كما هو واضح والى ذلك ذهب الزجاجي وابن يعيش والرضي وابن مالك من المتأخرين[٢].

٢. علة بناء (منذُ) على الضم

(منذُ) أجريت مُجرى (مُذْ) لانها لابتداء الغاية. وهذان الحرفان (منذ ومذ) لفظاهما متقاربان فقد تضمن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون، ولذلك قالوا بأن أحدهما أصل للآخر. وقالوا هذان الحرفان لابتداء الغاية بمعنى (مِنْ) اذا كان الزمان ماضياً نحو: "ما رأيته منذ يوم الخميس" وبمعنى (في) اذا كان الزمان حاضراً نحو: ما رأيته منذ يومنا، وبمعنى (مِنْ) و(إلى) جميعاً اذا كان معدوداً نحو: ما رأيته منذ ثلاثة ايام[٣].

وعلة بنائها عند المبرد هي : "فأما (منذُ) فمعناها- جررتَ بها او رفعت- واحد، وبابُها الجر، لانها في الازمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر الاسماء، تقول: لم ارك منذُ يومِ الجمعة، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقول: مِنْ عبد الله الى زيد، ومن الكوفة سرتُ. فان رفعت فعلى أنك جعلت (مُنذ) اسماً، وذهبت الى انها (مُذْ) في الحقيقة وذلك قليل، لانها في الازمنة بمنزلة (من)

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٢٨٦.
[٢] البيت لـ(يزيد بن الصعق) في خزانة الادب: ٤٢٦/١، ٤٢٩؛ وفي المقاصد النحوية: ٣٥/٣ (لعبد الله بن يعرب) وينظر: شرح التصريح: ٥٠/٢؛ والمطالع السعيدة: ١٢٦/١؛ والمعجم المفصل: ٢/ ٩٥٤.
[٣] ينظر: شرح المفصل: الهامش رقم (١)، وقد ذكر في المعجم انها ليست قراءة، ينظر: معجم القراءات: ٥/ ٦٤.
[٤] ينظر: اسرار العربية: ٣٧-٣٨؛ شرح المفصل: ٤/ ٨٦-٨٧؛ شرح الاشموني: ٤٨/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٤.
[٦] المقتضب: ٤/ ٣٤٠.
[٧] نفسه: ٤/ ٣٣٩-٣٤٠.
[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٢٨٦.
[٢] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٣٦؛ وشرح المفصل: ٤/ ١٠٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٦٧-١٧٠؛ شرح التسهيل: ٢/ ١٦٢.
[٣] ينظر: معاني النحو: ٣/ ٨٤.

في الايام"[٤] وهذا يعني انها ضمّت لانها للغاية. وعلل سيبويه بالقول:"وأما "منذُ" فضمّت لانها غاية، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضمَّ الضمّ، كما قالوا: رُدُّ يافتى"[٥] واعتمد هذه العلة ايضاً ابن يعيش إذ يقول: وانما حركت (مُنْذُ) لكون النون قبلها ساكنة وضمّت إتباعاً لضم الميم إذ "النون" خفيّة لانها غُنّه في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزاً غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم الى كسر، وذلك قليل في كلامهم ومثله في الاتباع قولهم (مُنتن) فمنهم من يضم (التاء) اتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول: (مِنتن) بكسر الميم اتباعاً لكسره التاء اذ النون لخفائها وكونها غنّه في الخيشوم حاجز غيرُ حصين"[١]. ويبدو ان علة بنائها على الضم رغم الاتباع هو من وضع النحويين وحذلقتهم لإظهار براعاتهم فيما يبحثون فيه من أمور لغوية، ويبدو انهم أجروا (منذ) مُجرى (مُذ) ويُعزى السبب في ذلك الى انهم ادغموا الحرف الساكن بالمتحرك على وجه تقريب صوت من صوت وان كان حق الذال ان يكسر لالتقاء الساكنين، ولا اشكال من تقريب أحدهما من صاحبه لان قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير، وقد عقد –ابن جني- لها باباً في الخصائص سمّاه (باب في مراجعة الاصل الأقرب دون الابعد)[٢].

٣. علة بناء أمس

"ومن المبنيات (أَمْس) ، تقول: مضى أمْسِ بما فيه، ولقيتِكِ أمسِ يافتى"[٣]. وهو ظرف زمان مبني[٤]. وعلة بنائه عند المبرد هي : "وانما بُني لانه اسم لا يخصُّ يوماً بعينه، وقد ضارع الحروف، وذلك انك اذا قلت: فعلت هذا أمس يافتى، فانما تعني اليوم الذي يلي يومك، فاذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (امس) عن ذلك اليوم..."[٥]. ثم اضاف في موضع آخر" أما (امس) و(قبل) ونحوهما فمعارف، ولو جعلتهُنّ نكرات لرجعن الى الاعراب، كما رجعن اليه في الاضافة والالف واللام"[٦] ويفهم ان عدم اعراب (أمس) هو لتضمنها لام التعريف العهدية ولذلك صار بها معرفة، أما ابن السراج فيرى ان علة ذلك هي: "ما بُني وليس بغاية من ذلك (أمس) مبنية على الكسر . وكُسِرت لالتقاء الساكنين، وانما بُني، لأنه (يُقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو مُلازم لكل يوم من ايام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكّرتهُ اعربتهُ"[١] ويفهم من كلام السراج ان (امس) كان معرفة في احواله الاولى، وهو على العكس مما ذكره المبرد من ان الاصل فيه التنكير والابهام.

اما ابن الانباري فيرى ان أمس انما بني، لانه تضمن معنى لام التعريف، لان الاصل في أمس: الأمس، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف، فوجب ان تُبنى، ثم يُضيف: وانما بُنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وانما الحركة الكسرة، لانها الاصل في التحريك لالتقاء الساكنين[٢].

٤. علة بناء (حيث) على الضم

اللغة الاشهر في (حيث) البناء على الضم[٣]. وأورد المبرد علة ذلك في باب (مايعرب من الاسماء وما يبنى) إذ يقول: "فكذلك: (حيثَ) في قول مَنْ فتح، فأما من ضَمَّ آخرها فانما اجراها مُجرى الغايات"[٤] ويفهم من كلامه ان لـ(حيث) لغة اخرى هي البناء على الفتح. ولما كانت (حيث) من المبهمات فقد احتاجت الى الاضافة لتوضيحها ولذلك شبهوها بالغايات من نحو: قبلُ، وبعدُ. وذكر المبرد في موضع آخر: "ولو أفردت (حيثُ) لم يصح معناها، فأضفتها الى الفعل والفاعل، والى الابتداء والخبر، كما تفعل بظروف الزمان، لمضارعتها ومشاركتها اياها بالابهام"[٥]. ويفهم ان (حيث) بمفردها تكون مبهمة فتحتاج الى ما يزيل هذا الابهام وهو الاضافة تشبيهاً لها بالغايات. والى ذلك ذهب ابن السراج اذ يقول: "ومنْ ضمَّ فلسبهها بالغايات. اذ كانت لاتضاف الى واحد،

---

[٤] المقتضب: ٣/ ٣١، وينظر: ٤/ ١٤٣.
[٥] كتاب سيبويه: ٣/ ٢٨٧.
[١] شرح المفصل:٢/ ٩٥، ٣٣/٩؛ العلل النحوية في كتاب سيبويه: رسالة (أسعد) : ٤٣.
[٢] ينظر: الخصائص: ٢/ ١٤٢، ٣٤٤؛ الانصاف، تحـ: د.جودة مبروك: ٤١١.
[٣] ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧٣.
[٤] ينظر: الاصول في النحو: ٢/ ١٤٧؛ ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٤؛ المطالع السعيدة: ١/ ٤٣١.
[٥] المقتضب: ٣/ ١٧٣.
[٦] نفسه: ٢/١٨٠.
[١] الاصول في النحو: ٢/ ١٤٧.
[٢] ينظر: اسرار العربية: ٣٨.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٩٠-٩١.
[٤] المقتضب: ٣/ ١٧٣؛ وينظر: ٤/ ٣٤٦.
[٥] المقتضب: ٣/ ١٧٥.

ومعناها الاضافة ، وكان الاصل فيها ان تقول: قمتُ حيثُ زيد ، كما تقول: قمتُ مكانَ زيدٍ"[٦]. وممّن أصّل لهذه العلة الجرجاني وابن يعيش والرضي والاشموني من المتأخرين[٧].

ثانياً: المعرب والمبني من الافعال

أ. الفعل المضارع الصحيح

١. علة امتناع الافعال المضارعة من الجر

المعرب: الاسم المتمكن، والفعل المضارع. واعراب الاسماء على ثلاثة أضربَ: على الرفع ، والنصب والجر[١]. وذلك ان الاسماء هي المعربة. وما كان من غير الاسماء فمآلهُ لها، وهي الافعال والحروف، وان ما ضارع الاسماء من الافعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غيرُ ماضٍ، ولكنه يصلح لوقتين: لما أنت فيه، ولماَ لم يقع. والزوائد الاربع هي: الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك: افعلُ أنا، وتفعلُ انتَ أو هي، ونفعل نحن، ويفعل هو[٢].

وقد اعتل المبرد لذلك بقوله: "فاذا ثنّيت الفاعل في الفعل المضارع الحقته ألفاً ونوناً في الرفع...فاعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم: فالرفع بضمة حرف الاعراب، والنصب بفتحتهِ، والجزم بحذف الحركة منهُ، وذلك قولك في الرفع: هو يذهب يافتى، وفي النصب: لن يذهبَ، وفي الجزم: لم يذهبْ... فان اردت جزمه حذفت النون، وكان النصب كالجزم. كما كان النصب كالجر في جمع الاسماء"[٣] فكلام المبرد صريح في ان موافقة النصب للجزم في الحذف وحذف الحركة في الواحد هو كما وافق النصب الجر في الاسماء، لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء. أما سيبويه فقد اعتل لذلك بقوله: "وليس في الافعال المضارعة جر، كما انه ليس في الاسماء جزم، لان المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين وليس كذلك في هذه الافعال"[٤]. وكل علة تُذكر بعد هذا في امتناع الافعال المضارعة من الخفض فانما هي شرح وتوضيح لهذه العلة أو مُولَّدة عنها، وليس فيها زيادة بوجه، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين. واوجز الزجاجي علّتينِ عن الاخفش في ذلك الاولى منهما: "لم يدخل الافعال جر، لأنها ادلّة، وليست الادلّة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيد وعمرو واشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وانما يضاف الى الشيء بعينه لا إلى مايدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالاضافة"[١]. اما العلة الاخرى فهي: "لايدخل الافعال الجر، لانه لا يضاف الى الفعل، والخفض لايكون الا باضافة. ولو اضيفَ الى الفعل، والفعل لايخلو من فاعل، وجب ان يقوم الفعل وفاعلهُ مقام التنوين ، لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما ان التنوين زيادة، فلم يجزْ أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لان الاسم لايحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد ان يقوما مقامه، كما لم يحتمل الاسم الالف واللام مع التنوين"[٢].

واعتل لهذه العلة ابن الوراق والعكبري[٣]. اما ابن مالك من المتأخرين فقد علّل تلك العلة قائلاً: "ولّما كان المضارع شريك الاسم في الاعراب، فشارك الاسم في الرفع والنصب لقوّةِ عامليهما بالاستقلال، وامكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلالهِ عن تفريع غيره، فانفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من الاعراب فتعادلَ، وذلك ان الجزم راجح باستغناء عاملهِ عن تعلّقٍ بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتاً، بخلاف الجزم فانه بحذف حركة او حرف فتعادلا بذلك"[٤].

٢. علة اعراب الفعل المضارع

---

[٦] الاصول في النحو: ١٤٨/٢.
[٧] ينظر: المقتصد: ١٣٤/١؛ شرح المفصل: ٤/ ٩٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٢٤؛ شرح الاشموني: ٤٦/١.
[١] ينظر: المقتضب: ١٤٤/١.
[٢] ينظر: المقتضب: ١/٢.
[٣] المقتضب: ٤/ ٨٢-٨٣.
[٤] كتاب سيبويه: ١٤/١-١٥.
[١] الايضاح في علل النحو: ١٠٧-١٠٨.
[٢] المصدر نفسه: ١١٠-١١١.
[٣] ينظر: علل النحو لابن الوراق: ١٢٤، اللباب: ٦٨/١.
[٤] شرح التسهيل: ١/ ٤٤-٤٥.

الفعل المضارع عند النحاة معرب[٥]، وعلة اعرابه عند المبرد هي: "اعلم ان الافعال إنما دخلها الاعراب لمضارعتها الاسماء، ولولا ذلك لم يجب ان يُعرب منها شيء، وذلك ان الاسماء هي المعربة، وماكان غير الاسماء فمآله لها، وهي الافعال والحروف، وانما ضارع الاسماء من الافعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الاربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ولكنه يصلح لوقتين لما أتت فيه ولما لم يقع والزوائد الأربعة هي: الالف والياء والتاء والنون، وذلك قولك: "افعلُ انا، وتفعل أنت أو هي، وتفعل هو ويفعل نحنُ"[١] واضاف في موضع آخر قائلاً: "وانما أُعربت هذه الافعال لمضارعتها الاسماء، ومعنى المضارعة انها تقع مواقعها، وتؤدي معانيها، فمن ذلك قولك: زيد يضرب، فيجوز ان تريد انه يضرب فيما يُستقبلُ، ولم يقع منهُ ضَرْبٌ في حال خبرك، كما تقول: زيد ضاربٌ الساعةَ، وضاربٌ غداً. قال الله تعالى: "وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ" (البقرة: ١٢٤) أي: الحاكم"[٢].

ويفهم من كلام المبرد ان وجه المشابهة (أي انه اشبه الاسم) هو سبب أعرابه، لان الاعراب أصل في الاسماء، وهذه المشابهة جعلت المضارع يخرج عن اصله وهو البناء، ويلحق شبيههُ في الاعراب (الاسم).

اما علة ذلك عند سيبويه فهي: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الاربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: افعلُ أنا، ونفعلُ أنت او هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"[٣]. وذكر في موضع آخر قوله: "انما ضارعت اسماء الفاعلين انك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل، حتى كأنك قلت: ان زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقهُ هذه اللام كما لحقت الاسم ولم تلحق فَعَل اللامُ وتقول سيفعل ذلك وسف يفعَلُ ذلك فتلحقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الالف واللام الاسماء للمعرفة، ويبين لك انها ليست باسماء انك لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك ألا ترى انك لو قلت : إنَّ يضرب يأتينا واشباه هذا لم يكن كلاماً؟ إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى.. ولدخول اللام، قال تعالى: "وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ" أي: لحاكم"[٤] ويبدو ان المبرد قد تابع سيبويه في ذلك ولم يعارضه.واعتل بهذه العلة ابن السراج والزجاجي والانباري ومن المتأخرين الرضي[٥].

واختص الزجاجي من بينهم بأن اعطى هذه العلة ميزة التفصيل اذ يقول: "قيل: انه أشبه الاسماء من خمسة وجوه، واعرابه: الرفع والنصب والجزم وهذه الاوجه هي:

١. ان يكون شائعاً فيتخصص ، كما أنّه يكون شائعاً فيتخصص في قولنا: يقوم، فيصلح للحال والاستقبال، فاذا أدخلت عليه (السين أو سوف) اختص بالاستقبال كما انك تقول: رجل، يصلح لجميع الرجال، فاذا ادخلت عليه التعريف اختصَّ برجل بعينه؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شيوعهِ، كما اختص الاسم بعد شيوعه، فقد شابههُ من هذا الوجه.
٢. انه يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم، نحو: ان زيداً ليقوم، كما تقول: ان زيداً لقائم.
٣. ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه المشتركة ، كالعين ينطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء.
٤. ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك فتقول: مررتُ برجل يضرب، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضارب. فقد قام "بضرب" مقام "ضارب".
٥. الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونهِ، كقولنا: يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل. فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق الاعراب[١].

ويبدو ان علة الشبه بالاسم جعلت المضارع يلحقهُ ويكون شبيههُ في الاعراب، كما هو مفهوم مِنْ ما تقدم، والمسألة فيما يبدو فيها خلاف بين النحاة، فالبصريون يذهبون الى انها إنما أعربت لما تقدم من الاسباب أي الشيوع والاختصاص وجريانه مجرى اسم الفاعل في حركاته وسكونهِ، والوجه الآخر انه تدخل عليه لام الابتداء. اما الكوفيون فذهبوا الى انها انما اعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والاوقات الطويلة[٢]. ويبطل قولهم هذا بالحروف، فانها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى ان "ألا" لاتصلح

---

[٥] ينظر: الانصاف، بتحقيق: د. جودة مبروك: ٤٣٤.
[١] المقتضب: ١/٢.
[٢] نفسه: ٤/ ٨٠-٨١.
[٣] كتاب سيبويه: ١٣/١.
[٤] كتاب سيبويه: ١٤/١-١٥، النحل: ١٢٤.
[٥] ينظر: الاصول في النحو: ١٥١/٢؛ الايضاح في علل النحو: ٨٠؛ اسرار العربية: ٣٥؛ الانصاف: ٤٣٤؛ شرح الكافية للرضي: ٥/ ١١-١٢.
[١] اسرار العربية: ٣٥، ١٦٧.
[٢] ينظر: الانصاف: ٤٣٤-٤٣٥؛ شرح المفصل: ٢/ ١٣٧؛ المغني: ٢٨٨/١؛ الهمع: ٨/١؛ معاني النحو: ٣/ ٣١٤.

للاستفهام والعرض والتمني، و"مِنْ" تجيء لمعاني مختلفة، من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، الى غير ذلك من الحروف، ولا من خلاف بين النحاة انه لايعرب منها شيء"[١].

وأما قولهم : "الاوقات الطويلة" فيبطل بالفعل الماضي فانه كان ينبغي ان يكون معرباً، لأنه أطول من المستقبل لان المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً. فاذا كان الماضي الذي هو الاطول مبنياً، فكيف يجوز ان يكون المستقبل الذي هو دونه معرباً؟ فلو كان طول الزمان يوجب الاعراب لوجب ان يكون الماضي معرباً، فلما لم يُعرب دلّ على ان هذا التعليل ليس عليه تعويل[٢]. واما ابن مالك فيضيف من جهة مشابهة المضارع للاسم، فيقول: "والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الاعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يُعرض له ببعض ليس له ما يُغنيه عن الاعراب، لان معانيهِ مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجباً، لان الواجب لا محيص عنهُ، والفعل المضارع وان كان قابلاً بالتركيب لمعانٍ يخاف التباس بعضها ببعض قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه، نحو : "لاتُعنَ بالجفاء وتمدح عمراً". فانه يحتمل ان يكون نهياً عن الفعلين مطلقاً وعن الجمع بينهم، وعن الجفاء وحده مع اسئناف الثاني، فالجزم دليل الاول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو ان تقول: لاتُعنَ بالجفاء، ومدح عمرٍو، ولا تُعنَ بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تُعنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي اعراب الاسم واعراب الفعل في القوة والضعف فلذا جعل الاسم اصلاً والفعل المضارع فرعاً"[٣] ويُضيف ابن مالك قائلاً: "ومجارة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عمّا جيء بالاعراب لاجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها، ولان في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوّة للمضارع، ولعلها أحمل، فمن ذلك ان الماضي اذا ورد مجرداً من "قد" كان مبهماً من بُعدِ الماضي وقربه، واذا اشترك بـ(قد) فقد تخلص للقرب، فهذا شبيهٌ بابهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصهِ للاستقبال بحرف التنفيس"[١]. ويرى الدكتور احمد الجواري ان المضارع معرب من وجهين: اعراب الافعال وذلك هو التعريف الذي يكون في الافعال جميعاً، وهو اللواحق التي يسمونها "ضمائر" أحياناً ، كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة، ويسمونها "حروفاً" احياناً اخرى كـ"تاء التأنيث" الساكنة، ومايقع في اول المضارع من حروف "أنيث" للدلالة على المتكلم والمخاطب، والغيبة.

أما الوجه الثاني: فاعرابهُ بالحركات، أو ما ينوب عنها، كما يعرب الاسم فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ولكنه لايجر، لان مدى الجر لا يدخله ، لانه مختص بالاسماء وهو مختص بمعنى الجزم، فيجزم بالسكون[٢]. وفي المعنى نفسه ذهب الدكتور المخزومي[٣] –رحمه الله- ونقول هنا اذا جاز وجه الشبه بين "يفعل" والاسماء ألا يجوز الشبه بين "فُعِلَ" والاسماء؟ نحو "مررتُ برجل ضُرِبَ". ويضيف الدكتور المخزومي: "لم يحالف الحظّ سيبويه في ذهابه الى ان سبب اعرابهِ هو كينونته في موضع الاسم، كوقوعه خبراً، في قولك: زيد يقول ذاك، لان الخبر ليس هو المضارع وحده، وانما هو الجملة، والجملة يُخبر بها، ويُنعت، وتقع حالاً ومفعولاً"[٤]. أقول الماضي ايضاً يقع خبراً نحو: "زيد قام" هذا اذا اعتبرنا ان "زيداً" مبتدأ، والا فان مثال سيبويه: "زيد يقول ذاك" فانني مع القائلين بان "زيداً" فاعل مقدم، ويقول: "فعل مضارع متأخر و"ذاك" مفعول به. واما ما ذهب اليه سيبويه والبصريون من وقوع "يفعل" أو الفعل المضارع مبتدأ فهو من أغرب الاشياء وهو تناقض واضح من رأيهم (البصريين) في مسألة العامل.

١. رفع الفعل المضارع

علة رفع المضارع

---

[١] ينظر: الانصاف: ٤٣٥.
[٢] ينظر: المصدر نفسهُ: ٤٣٦.
[٣] شرح التسهيل: ٣٩/١.
[١] شرح التسهيل: ٤٠/١.
[٢] ينظر: نحو الفعل: ٣٥.
[٣] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣-١٣٦.
[٤] المرجع نفسه: ١٣٠-١٣٦.

الفعل المضارع مرفوع عند النحاة لتجرده عن الناصب والجازم واذا لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة والثقيلة ونون الاناث كان مرفوعاً[1]. وعلة رفعه كما اوضحها لنا المبرد هي: "اعلم ان هذه الافعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء، مرفوعة كانت او منصوبة او مخفوضة، فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب اذا كانت الاسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حالٍ، وإن كانت الاسماء في موضع خفض- فلها الرفع لان ما يعمل في الاسم لايعمل في الفعل، فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها. وتلك عوامل خاصة لا تدخل على الاسماء، كما لاتدخل عوامل الاسماء عليها. فكُلٌ على حيالِهِ"[2] فعلة الرفع عند المبرد هي ان الافعال لمّا ضارعت الاسماء ووقعت مواقعها لذلك استحقت الاعراب وأولوها الرفع لأنه الأقوى. أما سيبويه فأصل لنا ذلك بقوله: "اعلم أنها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، او في موضع اسم مجرور او منصوب فانها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها...وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذاك. أما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه، فقولك: مررتُ برجلٍ يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحَسِبتُهُ منطلق، ومن ذلك ايضاً: هلاّ يقول زيد ذاك، فـ(يقول) موضع ابتداء، و(هلاّ) لا تعمل في اسم ولا فعل"[3]. فسيبويه يرى ان الافعال ترتفع بالابتداء، فأنه ينبغي عليه أن ينصبها اذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها اذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم. وعلة المبرد هذه وسيبويه تبعهما فيها عدد من النحاة ولم يخرجوا عنها[1]. واختلف فيها عدد آخر، فمنهم من يرى ان المضارع يرتفع لقيامه قيام الاسم وهم البصريون، ومنهم من يرى انه يرتفع لتعرّيه عن العوامل الناصبة والجازمة وهم الكوفيون، الذين اختلفوا فيما بينهم كثيراً في هذه العلة، فالاكثرون على تعريتهِ من العوامل الناصبة والجازمة ومنعهم الفرّاء وحذاق الكوفيين، ووافقهم الاخفش (ت٢١٥هـ) من البصريين وتبعهم ابن مالك من المتأخرين، وذهب الكسائي (ت١٨٩هـ) الى انه يرتفع بالزائد في أوله[2].

وقد ردّ ابن الانباري قول البصريين "بأنه يرتفع لقيامه مقام الاسم" وأكد على ان العامل في الرفع هنا عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء، فكما ان الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما اشبههُ. فان قيل: هذا يُنقض بالماضي، فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع، قيل: انما يرتفع لانه لم يثبت له استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع، لانه نوع منهُ، بخلاف المضارع فانه يستحق جملة الاعراب للمشابهة مع الاسم التي حدّدها الانباري (بخمسة امور) فبان الفرقُ بينهما. واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالزوائد التي في اوله، وهو قول الكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ) والفرّاء (ت: ٢٠٧هـ) الذي يذهب الى انه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، وقدرَدّ ابن الانباري[3] مذهب الكسائي بقوله:"أما قول الكسائي فظاهر الفساد، لانه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألاّ يجوز نصبه ولا جزمه مع وجوده، لان عامل النصب والجزم لايدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل. واما قول الفرّاء، فلا ينفك من ضعف، اضف الى ما تقدم ان سيبويه قد قرّر وجمهور البصريين ارتفاع الفعل المضارع بمشابهته الاسم، أي اسم الفاعل، لان (ينطلقُ) مثلاً في: "زيد ينطلق" يعادل اسم الفاعل "منطلق" في "زيد منطلق" [مع ان مابين المثالين المضروبين من مغالطة منطقية فرضتها فكرة (العامل)، فالذي يمعن النظر في (كلمتي) ، (ينطلق) و(منطلق) يلاحظ حتماً ان الاولى تقرر نكرة الانطلاق مقيدة بزمن محدد هو الحاضر- كما في قولنا مثلاً: (زيد ينطلق مسرعاً) –أو المستقبل- كما في قولنا مثلاً رداً على سؤال (من ينطلق؟) بـ(زيد ينطلق) – بينما تقرر الثانية نكرة الانطلاق متحررة من كل قيد زمني لتضمنّها عنصر الاستمرار في إحداث الحدث][1].

وذهب الكسائي الى انه مرفوع بحروف المضارعة، وأما تلميذه الفرّاء فقد تبنّى رأي الاخفش الاوسط مُستبدلاً بكلمة (تجرّد) كلمة (تعرّي) وقال بارتفاع المضارع لتجرده عن النواصب والجوازم. وأما ثعلب، وهو آخر اقطاب المدرسة الكوفية، فقد قال بان المضارع مرفوع بـ(المضارعة). واذا كان المرء يدهش لرأي الكسائي حين يرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع، منصوباً أو مجزوماً، على الرغم من ثبوتها فيهما، فانه يجد نفسه حائراً امام كلمة (المضارعة) التي نادى بها ثعلب.

---

[1] ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧.
[2] المقتضب: ٥/٢، ٨٠/٤.
[3] كتاب سيبويه: ٣/ ٩-١٠.
[1] ينظر: الاصول في النحو: ١٥٠/٢؛ علل النحو لابن الوراق، تحـ: د.محمود جاسم الدرويش:١٥٣؛ الخصائص: ١٩٨/١؛ سر الصناعة: ٢٨٥/١؛ شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٦/٢؛ اسرار العربية: ١٦٦؛ شرح الكافية للرضي:٣٤/٥-٢٨؛شرح التسهيل: ١/ ٤٤؛ ائتلاف النصرة: ١٢٧؛ شرح الاشموني: ٤٥/١.
[2] ينظر: الانصاف: ٤٣٧.
[3] ينظر: الانصاف، تحـ: جودة مبروك: ٤٣٧.
[1] ينظر: خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١١٨.

فما تراها تعني أتكون عاملاً معنوياً يضاف الى لائحة العوامل ، أم هي لا تخرج عن كونها العامل الذي قال به سيبويه ، أي مشابهة الاسم، نظراً لان مدلول المضارعة هو المشابهة[٢].

ولابّد من الاشارة الى ان السيوطي اورد بعد ان عدّد مختلف الاقوال في رفع المضارع رأي ابي حيان القائل بأنه : "لافائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي"[٣]. ويعني هذا ان الناظر الى المضارع المرفوع لايحتاج الى كل التعليلات التي ذهب اليها النحاة، وأن منطق اللغة يفرض الرفع مالم يسبق المضارع ما يغيرّ معناه التقريري في حال الإثبات.

ثانياً : المبني من الافعال

١. علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الاسماء، والمستحق للبناء الافعال والحروف. هذا هو الاصل[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "وكان حق كل مبني ان يسكّن آخره، فحُرّك آخِرُ هذا لمضارعته المعربة، وذلك انه ينعت به كما يُنعت بها ، تقول : "جاءني رجل ضربنا، كما تقول: "هذا رجل يضربنا، وضاربنا، وتقع موضع المضارعة في الجزاء في قولك: " إنْ فعلتَ فعلتُ"، فالمعنى: انْ تفعلْ افعلْ. فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما جُعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن"[٢]. ويفهم من كلام المبرد ان سبب بناء الماضي على الفتح او عدم بنائه على السكون لانه ضارع الفعل المضارع المعرب وحتى لايكون شبيهاً بفعل الامر الذي لا يوصف به ولا تقع مواقع المضارعة. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "والفتح في الافعال التي لم تجرِ مُجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ) ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ) لان فيهما بعض معاني المضارعة، تقول: "هذا رجل ضَرَبنا". فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضارب) اذا قلت : "هذا رجلٌ ضاربٌ" وتقول: ان فَعَلتَ فعلتُ، فيكون في معنى إن يفعلْ افعلْ، فهي (فعلٌ) كما ان المضارع (فعلٌ) وقد وقعت مواقعها، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع: من علُ، حركوه لانهم قد يقولون: من علٍ، فَيُجرُّوَنَه. وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضعٍ فقولك: إبْدأ بهذا أوّلُ، وياحكمُ"[٣] فالمبرد موافق لسيبويه حتى في ايراده للعلة وسبب البناء على الحركة هي لمشابهته المضارع المعرب الذي بدوره ضارع الاسم بوقوعه موقعه كأن يقع صفة أو صلة وحالاً أو شرطاً ومسنداً بعد (كان وان، وظنّ واخواتها) بخلاف الامر[١]. واعتمد هذه العلة بعد المبرد وسيبويه جملة من النحاة[٢].

٢. علة عدم تحريك فعل الامر

فعل الامر هو طلب الفعل بصيغة مخصوصة[٣] وصيغته (أفعِل) نحو (إذهب) ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع ولا يكون بصيغته المعلومة اِلا للمخاطب وأما غير المخاطب فيؤمر باللام نحو: "لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ" (الزخرف/ ٧٧).

أو: لأذهبْ معكم. أما بناء فعل الامر على السكون أو حذف حرف العلة من آخره فلعلّ سببهُ، من انه يفقد شطراً كبيراً من معنى

---

[٢] ينظر: خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١١٩.
[٣] ينظر: المرجع نفسه (الهامش رقم (١١)؛ والانصاف : ٤٣٧.
[١] ينظر: الايضاح: ٧٧.
[٢] المقتضب: ٢/ ٢-٣، ٤/ ٨١-٨٢.
[٣] كتاب سيبويه: ١٦/١.
[١] ينظر: شرح التسهيل: ٤٢/١.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ١٥٠/٢؛ علل النحو لابن الوراق، تحـ:د.محمود جاسم الدرويش: ١٢٥-١٢٦، المقتصد: ١٣٦/١؛ النكت: ١٢/١؛ اللباب: ١٦/٢؛ شرح المفصل: ٤/٧؛ مغني اللبيب: ١٤٤/١؛ حاشية الصبّان: ٩٥/١.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٥٧-٥٨.

الفعلية ويلتحق من بعض الوجوه بحروف المعاني، فيستحق علامة البناء الاصلية الاولى، وهي السكون. وعلامات البناء هي الضم والفتح والكسر والسكون[٤] . ونشير الى ان المستحق للاعراب في الكلام الاسماء والمستحق للبناء الافعال والحروف[٥]. هذا هو الاصل الذي جاء عليه فعل الامر والمبرد اعتل لهذه العلة بقوله: "فأما اذا كان/ المأمور مخاطباً فعِلُه مبنيٌّ غير مجزوم وذلك قولك: اذهبْ، انطلقْ. وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش لان الاعراب لايدخل من الافعال اِلا فيما كان مضارعاً للاسماء، وقولك: اضربْ، وقمْ ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يجز جزمه اِلا بحرف يدخل عليه فيجزمه"[٦].

اما سيبويه فقد علل ذلك قائلاً: "والوقف قولهم: اضربْ في الامر، لم يحركوها لانها لايوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت عن المضارعة بُعد (كم واذْ) من المتمكنة"[١].

أما الكوفيون فهم متفقون مع البصريين في فعلين فقط هما: الفعل الماضي ، والفعل المضارع، أما القسم الثالث عندهم فهو الفعل الدائم، وهو البناء الذي يدل بنفسه على ثبوت او دوام، واذا استعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل[٢]. كما ذهب الرضي الى انه مبني على السكون، الا انه جعل آخره كأخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، كأمر المجزوم بـ(لام الأمر)، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، فزالت علة الاعراب، فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف (المراد به السكون) كما كان في الاصل محذوفاً للجزم[٢]. أي انه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو مقتطع من المضارع نحو: قمْ، اصلها: لِتُقُمْ فحذفت اللام للتخفيف وفيها حرف المضارعة وهو مذهب الكوفيين. والى ذلك ذهب الاشموني والزبيدي[٣].

الفعل المضارع

علة البناء على الفتح اذا اتصلت به نونا التوكيد

الفعل المضارع يُبنى على الفتح اذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة او الثقيلة. وذكر المبرد ان الافعال –مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجرومة- تُبنى مع دخول النون على الفتح[٤]. وعلة ذلك عند المبرد ما ذكرهُ في (هذا باب تغيير الافعال للنونين الخفيفة والثقيلة) إذ يقول: "وذلك انها والنون كشيء واحد، فبُنيت مع النون بناء خمسة عشَر"[٥] فهو يجعلها بمثابة العدد المركب كما في (خمسة عشر) وفيما يبدو انها علة مشابهة. وأضاف المبرد في الموضع نفسه سبب بنائه على الفتح إذ يقول: "وانما اختاروا الفتحة، لأنها اخفُّ الحركات . وذلك قولك للرجل: هل تضربَنَّ زيداً؟ واللهِ لتضربَنَّ زيداً"[١]. ونجد لهذه العلة اصلاً عند سيبويه فقد قال: "واذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك : هل تفعَلنَّ ذلك، وهل تخرُجَنَّ يا زيد"[٢].

وعلة بناء المضارع اذا اتصلت به نون التوكيد عند المبرد: هي تركبّه معها وتنزّلَهُ منزلة صدر المركب من عجزهِ، فان فصلت عنه بألف الاثنين ، أو واو جمع، او ياء مخاطبة، ولو تقديراً أعرب.وذلك لعدم التركيب مع الحاجز، إذ لا تركّبُ ثلاثة اشياء فتجعل شيئاً واحداً[٣] على أن المبرد متفق مع سيبويه في انه مبني مع النون اذا لم يفصل بينه وبينها فاصل كألف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة[٤] فاذا فصل اعرب[٥].

---

[٤] ينظر: نحو التيسير: ١٠٥.
[٥] ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٧.
[٦] المقتضب: ١٣١/٢.
[١] كتاب سيبويه: ١٧/١.
[٢] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١١٥-١١٦.
[٢] ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥/ ١٣٦.
[٣] ينظر: شرح الاشموني: ٤٥/١؛ ائتلاف النُصرة: ١٢٥-١٢٦.
[٤] ينظر: المقتضب: ١٩/٣.
[٥] المقتضب: ١٩/٣.
[١] المقتضب: ٣/ ١٩.
[٢] كتاب سيبويه: ٣/ ٥١٨-٥١٩.
[٣] ينظر: الهمع: ١٨/١-١٩.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠/١؛ المقتضب:١٩/٣.

وقد ردّ المبرد قول سيبويه السابق فقال: "وهذا اعتلال فاسد، لان الجمع بين نونين في "تضربونني" وثلاث نونات في قولهم: "إنني"، غير مستنكر، ولكن القول في هذا: انهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح فقالوا: "هل تخشَيَنَّ زيداً" للواحد، و"اضرِبَنَّ زيداً"، وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها، فهذا القياس، وهو قول ابي عثمان"[٦].

وقد ردّ أبن ولاّد (ت٣٣٢هـ) قول المبرد هذا فقال: "قول سيبويه:انهم كرهوا اجتماع النونين، كلام صحيح، من اجل أنَّ تضعيف الحرف وتكرره ثقيل على اللسان، وزعم الخليل –رحمهُ الله- ان اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشي المقيد. وهذا إعتلال يستدل على صحته بما يجري في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب، وهذا النحو من العلل صحيحٌ لايُدفع، لان وجودنا ايّاه في انفسنا شاهد عدل على ما ادّعى في غير هذا مع تبيان العلة التي ذكرها الخليل. والراد غير مخالف لنا في هذا الاصل. ومن الدلالة على صحة ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء: "اضرْبنانّ" فاذا دخلت الالف لتفصل بين النونين: الاولى والمدغمة التي للتوكيد، وليس قولنا: انهم يستثقلون التضعيف بمعنى انهم لايقدرون على التكلم به، فتكون ما عارض به الراد من قولهم: إنني ويضربونني، ولكن الاستثقال صحيح، وقد يتحملونه في مواضع من كلامهم لمعان تعرض فيه ولا يجوز غيره، وقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه فيها البتة"[١].

ثم يضيف ابن ولاد قائلاً: "علة سيبويه منتزعة من مذهبه، وذلك انه زعم ان العرب فعلت بلام (فَعَلَ) كما نفعل بلام (يفعل) في البناء على السكون في قولك: فعَلْنَ ويفْعلْنَ، وعلى الفتحة في قولك: فعَلَ ، وهل يفعلْنَّ، فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح مُضارعاً بها الفعل الماضي، وجبَ حذف النون في التثنية والجمع، لانها إنما تدخل الاعراب، فاذا ثنيّت في واحدها زال الاعراب من تثنيتها ومن جمعها، كما لم يدخلوا النون في : ضَربَا وضربوا، وفي قولهم في الامر: اِضرِبا، واِضرِبوا، لان فعل الواحد مبني على الوقف، وكل موضع بنيت فيه الفعل، فانك تحذف النون من تثنيتهِ ومن جهة، فهذا الاستخراج على مذهبه، وهو اصحّ مما أتى الرّاد به لانه شبّه هو المبني بالمعرب، وهذا إنما هو حمل المبني على المبني، فحمله على نظيره أولى"[٢]

الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد

٢. علة حذف نون النسوة من الفعل المضارع اذا اتصلت به

ان دلالة الفعل المضارع على الزمن فيها سعة وفيها مرونة، ذلك انه لايدل على زمن محدود بحدود كالفعل الماضي، فان زمنه محدود بزمن التكلم، وبذلك يتخلص المضارع من دواعي البناء، لان البناء لزوم حالة واحدة دلالة على ان المدلول لازم لا يكاد يتحول –ويرى الدكتور احمد عبد الستار الجواري بان بناء الفعل المضارع على الفتح اذا اتصل بنوني التوكيد، وعلى السكون اذا اتصل بنون النسوة أمر واضح فيه أثر الاصطناع ، لان علة البناء لا تقوم فيه[١]. والمتفق عليه عند النحاة ان الفعل المضارع معرب في الحالة الاعتيادية ولكن له حالتي بناء وهما على السكون اذا اتصلت به نون الاناث، وعلى الفتح اذا اتصلت به نونا التوكيد.

اما علة ذلك عند المبرد فهي :"فان جمعت المؤنث الحقت لعلامة الجزم نوناً فقلت: انتنَّ تفعلْنَ، وهُنَّ يفعلْنَ. فتحت هذه النون، لانها نون جمع ، ولم تحذفها في الجزم والنصب، لأنها علامة إضمار وجمع"[٢]. أما سيبويه فيذهب الى القول: "واذا اردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت نوناً وكانت علامة والجمع اكلوني البراغيثُ فأسكنت حرف الاعراب كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلتُ وفعلْنَ فأسكن هذا ههنا وبُني على هذه العلامة كما امكن (فَعَل) لأنه فعل كما انه فعل. وهو متحرك كما انه متحرك فليس هذا بأبعد فيها- إذ كانت هي و(فَعَل) شيئاً واحداً من (يفعل) إذ جاز لهم الاعراب فيها حين ضارعت الاسماء وليست باسم، وذلك قولك: هُنَّ يفعلْنَ، ولن يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ"[٣] فالمبرد وسيبويه متفقان على ان سبب البناء على السكون هنا محمول على المضارعة للفعل الماضي الثلاثي اذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة – كما هي الحال مع الفعل المضارع. والى ذلك ذهب ابن

---

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٧/١.
[٦] المقتضب: ٣/ ١٩-٢٠ (الهامش رقم (١)).
[١] الانتصار: ٢٣٤-٢٣٧. وينظر المقتضي: ٣/ ٢٠-٢٢.
[٢] المصدر نفسه: ٢٣٧.
[١] ينظر: نحو الفعل: ٢٥.
[٢] المقتضب: ٤/ ٨٣-٨٤، وينظر: شرح الاشموني: ٣٣/١، شرح التصريح: ٥٢/١.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٠/١.

الوراق[٤] بقوله: "واعلم ان هذه النون اذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون، وانما وجب ذلك لأنه الاصل في البناء السكون، فقولنا: يضربْنَ الهنداتُ، وانما كانت (الباء) بالسكون اولى من وجهين: ***احدهما***: ان الاول لايجوز اسكانه، لانه لا يُبتدأ بساكن، فلم يبقَ غير الباء فوجب اسكانها. ***الوجه الثاني*** : ان اصل البناء السكون، فلما احتجنا الى تسكين حرف، كان ما أصلهُ السكون اولى، لان ذلك ردٌ الى اصله: واما (تضربْنَ) فحُمِلَ على (ضربْنَ) الماضي فان (يضربْنَ) من جنس (ضَرَبْنَ) فحملوا المستقبل على الماضي من الوجه الذي ذكرناه (أي وجه النسبة بينهما)، وقولنا ان المضارع معربٌ مالم تتصل به نون التوكيد او الاناث اشعارٌ بأن المضارع لا يُحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما اسند الى ضمير اثنين او جمع او مخاطبة، نحو: هل تفعلانّ، وهل تفعلُنَّ، وهل تفعلِنَّ، والمعنى ماليس كذلك[١].وقد سار النحاة في هذه العلة على نحو ما ذهب اليه سيبويه من انه مبني حملاً له على الماضي المتصل بها، لأن اصل كل واحد منهما البناء على السكون، فاخرج عنه المضارع الى الاعراب – لان مجاراة المضارع لاسم الفاعل في الحركة والسكون، لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها، ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوّة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك ان الماضي اذ ورد مِجرداً من (قد) كان مبهماً من بُعدِ الماضي وقربه، واذا أقترن بـ(قد) فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بابهام المضارع عند تجرده من القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس[٢]. والى ذلك ذهب ابن مالك والرضي من المتأخرين والأشموني[٣]. وذهب الاخفش وطائفة من النحاة الى البناء مطلقاً، وطائفة من النحاة الى الاعراب مطلقاً، وأما نون الاناث فالمتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال –وهو كلام ابن مالك- فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، والسهيلي (ت٥٨١هـ) الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرف فيه من الشبه بالماضي[٤]. ونقول ان كلام النحاة هذا لم يكن مستند إلى استقراء كامل وتمحيص دقيق فهو استقراء يعوزه الشيء الكثير.

علة إلحاق نون الوقاية الفعل

جيء بالنون وقايةً، فان كانت داخلة على فعل وقته من الكسر وحافظت على حركة بنائه أو اعرابه، كقولك: ضربني، ويضربني، واِضربني، ذلك أن الكسر أخو الجر، والجر خاص بالاسماء، فمنع الفعل مما هو قرين الجر ومن معدنه، وهو المخرج ولفظهُ[١]، وان كانت لاحقة لحرف، فالغرض من ذلك الحفاظ على بناء آخر الحرف مما يكون له بسبب ياء المتكلم، لانها لا تنفك تكسر ما دخلت عليه[٢]. ويتصل بالفعل الماضي نحو: نَفَعنَي، والمضارع الذي ليس رفعه بالنون نحو: ينفعني ، ويضربني، والامر نحو: أكرمني[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي ماذكره في (هذا باب ما يحذف استخفافاً لان اللبس فيه مأمون) اِذ يقول: "وتقول: هذا غلامي، وهذا الضاربي، فيستويان، فاذا قلت: ضربني، زدت نوناً على المخفوض، ليسلم الفعل لان الفعل لايدخله جر ولا كسر. فانما زدت هذه النون ليسلم، لان هذه الياء تكسر ما وقعت عليه"[٤]. ويظهر من كلام المبرد ان الاسم الجامد والمشتق مِتساويان من حيث عدم دخول نون الوقاية عليهما[*]. ويستمر المبرد في توضيح فكرة عدم اتصال نون الوقاية بالاسم مُعلّلاً ذلك بأن الاسم من خصائصه الجر والكسر. ويرد على اعتراض مُفْتَرض مفاده: "ان الفعل قد يكسر في نحو قولك: اضربِ الرجل. فيجيب: ان هذا من باب التخلص من التقاء الساكنين، وليس هذا دليلاً على ان الفعل تدخلهُ الكسرة، وانما هو أمر عارض في الفعل[٥]. أما سيبويه فقد أصّل لتلك العلة بقوله: "وسألتهُ –رحمه الله- عن الضاربي، فقال: هذا اسم، ويدخله الجر، وانما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني،

---

[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تحـ: د.محمود جاسم الدرويش: ١٦٣-١٦٤، المقتصد: ١٣٢.
[١] ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/١.
[٢] ينظر:شرح التسهيل : ٤٠/١-٤١.
[٣] ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/١-٤٢؛ شرح الكافية للرضي: ١٥/٤-١٧؛ شرح الاشموني: ٤٤/١.
[٤] ينظر: شرح التسهيل: ٤٢/١؛ شرح الاشموني: ١/ ٤٤-٤٦.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٣.
[٢] ينظر:نون الوقاية في العربية،بحث، د.محسن حسين علي،مجلة في جامعة بابل،العدد الاول،٢٠٠٢، ص٤٥.
[٣] ينظر: التوطئة: ١٨٧.
[٤] المقتضب: ٣٨٣/١، ٣٩٨.
[*] الا أن كلام المبرد هذا لايجوز ان يحمل على وجه الاطلاق، ذلك ان بعض الاسماء دخلت عليها هذه النون، وهي: "لدن، وقط، التي بمعنى (حَسِبَ)، والتي بمعنى يكفي (اسم فعل)، و(قد) الاسمية التي بمعنى (حَسِبَ)، والمستعملة اسم فعل بمعنى (يكفي) ايضاً.
[٥] ينظر: المقتضب: ٣٨٤/١-٣٨٥.

كراهية ان يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الاسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر، فان قلت قد تقول: اضربِ الرجل فتكسر، فانك لم تكسرها كسراً يكون للاسماء، انما يكون هذا لالتقاء الساكنين"[١]. وقال ايضاً: "انه ليس من حرف تلحقهُ ياء الاضافة إلا كان متحركاً مكسوراً"[٢] فكلام المبرد صريح في ان الضمير المتصل باسم الفاعل المحلّى بـ(أل) في موضع نصب كما صرّح بقوله: "الياء منصوبة في (الضاربي"، والدليل على ان الياء منصوبة قولك: "الضاربُ زيداً"، ونحو: ضربني ، والضاربي"[٣]. ونجد لهذه العلة عند ابن السراج اصلاً اذ يقول:"وتقول: "ضربته" ، كما تقول: مررتُ به، فاذا جاؤوا الى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نوناً قبل الياء، لئلاّ يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرَّ فيه، فقالوا: ضربني، فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون"[٤] ووافقه في هذه العلة ابن يعيش والرضي والاشموني من المتأخرين[٥]. اما ابن مالك فقد ذهب الى القول: "وينبغي الآن أن نعلم ان فعل الأمر أحق بها من غيره، لانه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: احدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني: إلتباس أمر المذكر بالمؤنثة ، فبهذه النون تُوقيّ هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، اذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لانها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها، ثم يُوقف على المكسور بالسكون نحو، قوله تعالى: "فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ" (الفجر:١٥)، وياء المتكلم لايُعرض لها ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً، ليدل لحاقها على نصب الياء"[٦] فهو اذن قد تبنى هنا علة الفرق، لانه يجعلها مقصورة على فعل الامر، هذا على الرغم من لحاقها للماضي كـ:اكرمني، والمضارع كـ: يكرمني.

نصب الفعل المضارع

١. علة الغاء عمل إذن اذا توسَّطت

اذن حرف جواب وجزاء، يقول الرجل: سأزورك: إذن أحْسِن اليك[١]

فأنت أجبتُهُ وجعلت إحسانك اليه جزاءً لزيارته فالاحسان مشروط بالزيارة فكانت (اذن) هنا جواب جزاء[٢]. وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة وذلك نحو ان يقال لك: أنا احبك، فتقول: إذن اظنك صادقاً، فلا مجازاة هنا[٣].

وينصب الفعل المضارع بعدها بشرط تصديرها واستقباله واتصالها بالفعل، ومعنى التصدير أن تقع في اول الجملة، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك، اذن اكرمك، بالنصب لا غير لأنها وقعت في اول الكلام وكان الكلام مبنياً عليها[٤]. وذكر لنا المبرد انها لاتعمل وتُلغى اذا جاءت بين معمول ومعمول فيه، بقوله: "والموضع الذي لاتكون عاملة فيه البتة. قولك: "إن تأتني إذن آتك" لانها داخلة بين معمول ومعمول فيه"[٥].

وقد ساق المبرد لنا حديثاً عن (اذن) بقوله: "من شروط إعمال (اذن) ان تكون مصدّرة في اول الجواب، وذلك نحو ان يقال: أنا آتيك، فتقول: إذن اكرِمُكَ، فان لم تتصدر ألغيت ويجب رفع المضارع بعدها، نحو: زيدٌ إذن يُكرِمُك"[٦]. وبيّن لنا علة ذلك بقوله: "وكذلك (اذن) اذا اعتمد عليها نُصِبَ بها، وان كانت بين كلامين احدهما في الآخر عامل الغيت ولا يجوز ان تعمل في هذا

---

[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩.
[٢] المصدر نفسه: ٢/٣٧٠.
[٣] المقتضب: ١/ ٣٨٤.
[٤] الاصول في النحو: ٢/١٢٥.
[٥] ينظر:شرح المفصل:٣/ ١٢٣؛ وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٣٠، ٣/١٩٤؛ شرح الاشموني: ١/١٠٢.
[٦] شرح التسهيل: ١/١٣١.
[١] ينظر: معاني النحو: ٣/٣٣٦؛ التوطئة: ١٤٥.
[٢] ينظر: المرجع نفسه:
[٣] ينظر: المغني: ١/٢٠-٢١.
[٤] ينظر: معاني النحو: ٣/ ٣٣٧.
[٥] المقتضب: ٢/١١.
[٦] المصدر نفسه: ٢/١٠.

الموضع، كما تعمل (ظننتُ) اذا قلت: زيداً ظننتُ قائماً، لان عوامل الافعال لايجوز فيها التقديم والتأخير ، لانها لا تتصرف"[١]. فعلّة الغاء (إذن) عند المبرد اذا توسطت، هو أن مابعدها معتمد على ماقبلها في العمل.

اما سيبويه فقد اعتل لهذه العلة قائلاً: "واعلم ان (أذن) اذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فانها ملغاة لا تنصب البتة، كما لاتنصب (أرى) اذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهب، فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى ان تنصب كما لاتصل (ارى) هنا الى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل –رحمه الله- وذلك قولك: "أنا اذن آتيك، هي ههنا بمنزلة (أاى) حيث لايكون إلا ملغاة ومن ذلك قولك ايضاً: إن تأتني إذن آتك، لان الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)"[٢] واضاف في موضع آخر قائلاً: "ومن ذلك ايضاً: واللهِ إذن لا أفعل من قِبل ان (أفعل) معتمد على اليمين و(إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلتهِ اذا كانت "اذن" في اوله، لان اليمين ههنا الغالبة، ألا ترى انك تقول: اذا كانت (اذن) مبتدأة – إذن والله لا افعل، لان الكلام على اذن (واللهِ) لا يعمل شيئاً"[٣].

اما ابن الوراق فيذهب الى علة الغائها بقوله: "وانما ساغ الغاؤها لشبهها بـ(ظننتُ) إذ توسطت بين الاسم والخبر، وهذا التشبيه انما ساغ، لان العرب قد ألغت (اذن) في العمل، كقوله تعالى: " وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا"[٤] ويضيف : "ويجوز انما حملُهمُ على الغائها ليكون في الحروف التي هي اضعفُ من الافعال ما يجوز فيه الاعمال والالغاء ، كما جاز في الافعال التي هي أقوى"[٥]. وذهب ابن جني الى القول: "وهذه لايوقف عليها لانها من عوامل الافعال، وعوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء.."[٦]. والى ذلك ذهب الانباري[٧].

٢. علة الفصل بالقَسَم بين (إذن) وما عملت فيه

تعترض –اذن- بين القسم والفعل (الجواب) ويُبنى فيها الكلام على القسم ولا يجوز النصب في هذه الحالة، بخلاف اذا ما قدّمتها فقلت: "اذن واللهِ اكرمك"[١] فان الفعل ينتصب بعدها وذلك لان الكلام مبني عليها وكان اليمين مُعترضاً. وعلة ذلك عند المبرد هي: "وانما جاز ان تفصل بالقَسَم بين (اذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الافعال لتصرُّفها، وانها تُستعمل وتُلغى. وتدخل للابتداء، ولذا شبهّت بـ(ظننتُ) من عوامل الاسماء"[٢] واكدّ سيبويه ذلك بقوله:"لان (اذن) أشبهت (أرى) فهي في الافعال بمنزلة "أرى" في الاسماء وهي تُلغى وتُقدّم وتُؤخرّ، فلما تصرّفت هذا التصرف اجتروؤا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"[٣]. فالمبرد يتّفق مع سيبويه في ان (اذن) في عوامل الافعال كـ(ظننتُ) في عوامل الاسماء وانما جاز ذلك فيها لتصرفها وانها تعمل وتلغى وتدخل للابتداء ولذلك شبهّت بـ(ظننتُ) من عوامل الاسماء. ويرى الدكتور احمد الجواري ان عوامل النصب في الفعل المضارع حروف ذكروها اربعة هي: ان، ولن، وكي، واذن، وكلها تمحض الفعل لمعنى الاستقبال، كما ينص على ذلك النحاة صراحة[٤]. اما (اذن) فأمرها لا يخلو من غرابة، ذلك انهم اشترطوا لعملها النصب شروطاً، فقالوا: انها تعمل النصب في المضارع بشرط تصديرها، وكون الفعل استقبالاً، واتصالها بالفعل، ويجوز ان يفصل بينهما بالقسم و(لا) النافية. وهي شروط تدل على ان هذا اللفظ ليس مما يؤثر النصب في الفعل المضارع بطبيعته، وكتب النحو تضرب لعمل (اذن) امثلة مصنوعة على هذا الحد، ثم لا يكاد واحد من النحاة يجد في كلام العرب مثالاً لتلك الامثلة المصنوعة. وانما يمثلون لاعمالها بهذا المثال: تقول لي آتيك فأقول لك: اذن اكرمك. وقد وردت في القرآن الكريم مفصولاً بينها وبين الفعل بـ(لا النافية)، لكن لم ينصب بعدها الفعل. قال تعالى: " مِنْهَا وَإِذًا لَّا

---

[١] المقتضب: ٢/١١-١٢.
[٢] كتاب سيبويه: ٣/ ١٤-١٥.
[٣] المصدر نفسه.
[٤] علل النحو لابن الوراق، تحـ: د.محمود محمد نصّار: ١٥٥-١٥٦.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/١٦.
[٦] سر الصناعة: ٢/٣١٩.
[٧] ينظر: اسرار العربية: ١٧٠-١٧١.
[١] ينظر: معاني النحو: ٣/ ٣٣٧.
[٢] المقتضب: ٢/١١. في الاصل: ولذلك
[٣] كتاب سيبويه: ٣/١٣-١٤.
[٤] ينظر: نحو الفعل: ٣٧-٣٩.

يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا" (الاسراء:٧٦). واكثر ما وردت في أي القرآن الكريم متلوةً بفعل ماضٍ، كهذه الاية: "إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ" (المؤمنون:٩١) وقال تعالى: "إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ" (الاسراء:١٠٠). والحق ان "اذاً"[*] هذه هي "اذا" الظرفية، الشرطية، التي تضاف الى جملة الشرط، وتنصب بفعل الجواب، وتنوينها ليس اِلا عوضاً عن الجملة المحذوفة، وهي جملة الشرط[١]. ويبدو ان إضمام (اذن) بين ادوات النصب انما جاء من افادتها معنى الاستقبال، وهذا المعنى مُستفاد أصلاً من (اذا) لانها على حد مايقول المعربون: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطِهِ منصوبٌ بجوابه. او لأن طائفة من النحاة توهم انها مركّبة من "إذ" و "ان" فخففت همزة "أن" والقيت حركتها على (الذال) و "أَنْ" هي أم أدوات النصب ومهما يكن من شيء فان استعمال "اذاً" في الكلام المأثور، ولاسيّما ما ورد في القرآن الكريم يدل دلالة قاطعة على انها ليست على التخفيف من أدوات النصب، وما ورد منها في الشعر –على قلته- لايسوّغ حسبانها بين هذه الادوات[٢].

٣. علة اضمار (أنْ) بعد اللام وحتى

يدخل النصب الفعل بوجهٍ آخر يختلف عن وجه النصب في الاسماء ذلك انه ينصب اذا تحدد معناه الزمني تحديداً لايخرج به عن المضارعة، مضارعة الاسم ودلالته على جزء من ذلك المعنى الزمني وهو معنى الاستقبال. ويجيء اختلاف النحاة في إعمالها أي أدوات النصب فيرجع الى أصل من اصول البصريين، وهو زعمهم ان الحرف لايعمل اِلا اذا اختصّ بقبيل، اما الاسماء وأما الافعال وهذه الحروف غير مختصة فهي لا تستحق أن تنهض بالعمل في الافعال. أما العامل الحقيقي عندهم فهو (أنْ) مضمرة بعدها. وادوات النصب هي: لام التعليل، ولام الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، وأو ، وحتى[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي: فـ(أنْ) بعد هذه اللام مضمرة، وذلك لان اللام من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال... فاذا اضمرت (أنْ) نصبتَ بها الفعل ودخلت عليه اللام لأن (انْ) والفعل اسم واحد، كما انها والفعل مصدر فالمعنى: جئتُ لأنْ اكرمك، أي : جئت لاكرمك، كقولك: جئتُ لزيدٍ. فان قلت: ماكنت لأضربك – فمعناه: ماكنتُ لهذا الفعل"[٢] ويفهم من كلام المبرد ان اللام من حروف الجر، وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال ولذلك اضمرت (انْ). اما سيبويه فعلل ذلك قائلاً: "ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لان (اللام وحتى) انما يعملان في الاسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف الى الافعال، فاذا اضمرت (أَنْ) حسُنَ الكلام، لأن (أَنْ) وتفعلُ بمنزلة اسم واحد كما ان (الذي وصلتهُ بمنزلة اسم واحد، فاذا قلت: هو الذي فَعَلَ، فكأنك قلت: هو الفاعل، واذا قلت: اخشى أن تفعل، فكأنك قلت: اخشى فعلك، أفلا ترى "ان تفعل" بمنزلة الفعل، فلما اضمرت (اَنْ) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لانهما لا يعملان اِلا في الاسماء ولا يضافان اِلا اليهما وأن وتفعل بمنزلة الفعل"[٣] ومن سار على هذه العلة بعد سيبويه والمبرد من النحاة ابن الوراق اذ يقول: "وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على (اَنْ) مضمرة بعدها وذلك (أنّ) حتى قد ثبت حكمها ان تخفض الاسماء ولايجوز لعامل الاسم ان يعمل في الفعل، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوباً وقد استقّر الخفض لها، وأمكن ان تُجعَلَ في هذا الموضع على بابها بأن تُقدّر بعدها (أنْ) لأن (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر، فتصير (حتى) في المعنى خافضةً لـ(أنْ) وما تعلّق بها، وجب ان تقدّر (أن) بعدها، لئلا يُخرجها عن اصلها، وعن احكام العوامل"[٤].

---

[*] الفرق بين (إذن) بالنون و(إذاً) بالالف، فما كانت بـ(نون) فهي حرف نصب وجواب واستقبال وجزاء ويشترط في عملها ان تكون صدر جملة غير مرتبطة بما قبلها إعراباً، وان يكون المضارع بعدها للاستقبال وألاّ يفصل بينها وبين الفعل غِلا اللام النافية او القَسَم. اما (إذاً) فهي حرف جواب غير عامل، أما رسمها في القرآن الكريم فهي بالالف عاملة أو غير عاملة.

[١] ينظر: المغني: ١٧/١؛ نحو الفعل: ٤١.

[٢] ينظر: نحو الفعل: ٤١-٤٢.

[١] ينظر: نحو التيسير: ٨٨.

[٢] المقتضب: ٧/٢؛ ٣٧.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٦-٧.

[٤] علل النحو لابن الوراق: ١٥٧؛ الاصول: ١٥١/٢.

والى ذلك ذهب الانباري[١]. والذي يبدو عن جمهور النحاة أنّ (أنْ) يجوز اضمارها واظهارها بعد اللام ولكن في غير (لام الجحود) فانها مضمرة وجوباً نحو: "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ" (الانفال:٣٣) وفي غير الفعل المسبوق بـ(لا) فانها تظهر وجوباً[٢] نحو: "لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ" (البقرة:١٥٠). وهذه العلة قد أُختلف فيها، فالكوفيون يرون ان (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها من غير تقدير (أنْ)، وتجر الاسم من غير تقدير جار، لانها بمعنى (في) أو بمعنى (إلى) ، قال الكسائي: انما ينجرّ الاسم بعدها على تقدير (الى) مُظهرة أو مقدرة لانها بمعناها فيه، وذهب البصريون الى ان الفعل بعدها يُنصب بـ(أنْ) مقدرة، والاسم يُجرّ بها بعينها، لاجماعهم على أنها من عوامل الاسم، فلا يجوز ان تعمل في الافعال بنفسها[٣].

والارجح ماذهب البصريون اليه لأنّ (أنْ) مقدرة بعدها لان اللام من عوامل الاسماء، وعوامل الاسماء لايجوز ان تكون من عوامل الافعال غالباً، فوجب ان يكون مابعدها منصوباً بتقدير "أنْ"[٤].

٤. علة عدم جواز اظهار (أنْ) بعد (حتى وكي)

ان مذهب الاخفش بأنّ (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير "أنْ" . وقد تظهر –كما حكى الكوفيون عن العرب: لكي اَنْ اكرمك. قال: جميل:

فقالت أكلَّ الناسِ اصبحتَ مانحاً لسانك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدعا[٥]

ويعتذر اظهارها لتقدم اللام عليها في نحو: "لِكَيْلَا تَأْسَوْا . . ." (الحديد:٢٣). وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناءً على مذهبه: وهو انه لا ناصب سوى "اَنْ"[١].

وعلة ذلك عند المبرد هي: "اعلم ان الفعل يُنصب بعدها بإضمار "اَنْ" وذلك لانها من عوامل الاسماء الخافضة لها... فاذا وقعت عوامل الاسماء على الافعال، لم يستقم وصلُها بها الا على إضمار (انْ) ، لأن (أَنْ) والفعل اسم مصدر، فتكون واقعة على الاسماء"[٢]. اما سيبويه فقد علل ذلك قائلاً: "واعلم أنّ (اَنْ) لاتظهر بعد (حتى، وكي) كما لايظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقتُ، واكتفوا عن اظهار (أن) بعدهما بعلم المخاطب ان هذين الحرفين لايضافان الى فعل، وانهما ليسا مما يعمل في الفعل، وان الفعل لايحسن بعدهما إلا ان يحمل على (اَنْ)، فـ(أنْ) ههنا الفعل في (أمّا)، وماكان بمنزلة أمّا مما لايظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـ(أنْ)"[٣].

واختلف النحاة في عملها، فالكوفيون يرون ان (كي) لاتكون اِلا حرف نصب، ولايجوز ان تكون حرف خفضٍ، لانها من عوامل الافعال، ولايجوز ان تكون حرف خفضٍ لان حرف الخفض من عوامل الاسماء[٤].

وذهب البصريون الى انها قد تكون حرف خفض[٥]، لدخولها على أسم الأستفهام في قولهم: (كيمه)، كما يقولون (فيمه)، وهذا الرأي ارتضاه ابن الانباري[٦].

---

[١] ينظر: اسرار العربية: ١٧٢.
[٢] ينظر: شرح المفصّل: ٧/ ٢٨؛ الهمع: ٢/ ١٧؛ معاني النحو: ٣/ ٣٤٣-٣٤٤.
[٣] ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٤.
[٤] المرجع نفسه:١٥٤.
[٥] ينظر: ديوان جميل: ١٨٠؛ شرح الاشموني: ٢٨٣/٢؛ وخزانة الادب: ٨/ ٤٨١، ٤٨٣؛ والمعجم المفصل: ٤٩٧/١.
[١] ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥٠/٥-٥١.
[٢] المقتضب: ٣٧/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ٧/٣.
[٤] ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٠.
[٥] ينظر: الانصاف: ٤٥٥.
[٦] ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٠-١٥١.

وزيادة الى ماتقدم فالكوفيون يجيزون إظهار (أنْ) بعد (كي) و(اللام)، نحو قولك: "جئت لكي أنْ تُكرمَني"، فالناصب (كي)، و(أنْ) تأكيد. وذهب البصريون الى انه لايجوز[٧]. لانهما قد صارتا بدلاً من اللفظ بـ(أنْ) وهو ما نذهب اليه ايضاً.

علة جعل حذف النون علامة نصب الافعال الخمسة

الافعال الخمسة أو كما يسميها النحويون بالأمثلة الخمسة هي أفعال مضارعة أسند اليها الواو والنون، والياء والنون والألف والنون، وهي تطابق الالف والياء والنون في التثنية مع الاختلاف بحركة النون. ونجد الالف والنون فيه اذا اسند الى مثنى، ونجد الفعل المضارع فيه الواو والنون اذا اسند الى الجمع، وكل ما بين الفعل والاسم من اختلاف في هذا الشأن لايعدو الاختلاف بين طبيعتيهما، فالنصب والجزم في الفعل انما يكون بحذف النون، مثلما تحذف النون حين يضاف الاسم نحو: "هذانِ أخوا زيدٍ"، و"هؤلاء مكرمو أخيه"[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "فان جمعت الاسم في الفعل ألحقته واواً ونوناً في الرفع، وكانت علامة الاضمار والجمع كالالف في التثنية، وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم. فان اردت جزمه حذفت النون، وكان النصب كالجزم، كما كان النصب كالجر في جمع الاسماء.وذلك قولهم في الرفع: "هم يضربون، وفي الجزم: "لم يضربوا"، وفي النصب: "لن يضربوا"[٢] وتفسير هذا ان النصب في هذه الافعال محمول على الجزم، كما حمل النصب على الجر في جميع الاسماء، لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء، إلا ان الاسماء لا تجزم كما ان الافعال لاتجر[٣]. اما سيبويه فقد ذكر علة ذلك قائلاً: "ووافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الاسماء، لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء، والاسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما انه ليس للفعل في الجرّ نصيب. وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا"[٤] ويفهم من كلام سيبويه ان الجزم قد وافق النصب في هذه الافعال ومحمول عليه، كما حصل النصب على الجر في المثنى والجمع في الاسماء، وكما ان الافعال ليس لها نصب من الجر، فالاسماء ايضاً ليس لها نصيب من الجزم، وممن أصّل لهذه العلة ابن يعيش وابن مالك والاشموني[٥].

٣. جزم الفعل المضارع

١. علة عدم اضمار الجازم

الجزم في اللغة بمعنى : القطع، وهو في الإعراب كالسكون في البناء، وذلك لانه يقطع الحركة او الاعراب عن آخر الفعل المضارع، وهذا يقود الى سكونهِ[١]. وهو في الفعل نظير الخفض في الاسماء من حيث أنه أدنى مراتب اعرابه، كما أن الخفض في الاسماء أدنى مراتب الاعراب فيها[٢]، وذكر المبرد إن اجازة حذف الجازم وإعماله مضمراً غير جائزة عنده، وذكر قول الشاعر:

مُحمدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ مِنْ شيء تَبَالا[٣]

ويرى ان لام الامر، لاتضمر حتى في الضرورة. واعترض المبرد على سيبويه في إيراده لذلك الشاهد بالاشارة الى انه بيت "لايُعرف قائله. فلا يحتجّ به"[٤]. على ان غيره من النحاة يجيزون اِضمار هذه اللام للشاعر اذا اضطر ويستشهدون لذلك بقول مُتمم بن نويرة:

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمِشِي -لك الويلُ- حُرَّ الوجهِ أوْيْلِكِ مَنْ بَكى[٥]

يريد : أوليلِكِ مَنْ بكى.

---

[٧] المرجع نفسه: ١٥١.
[١] ينظر: شرح قطر الندى وبل الهدى: ٥٤؛ نحو التيسير: ١١٣.
[٢] ينظر: المقتضب: ٨٢/٤-٨٣.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٨/٧.
[٤] كتاب سيبويه: ١٩/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٨/٧، شرح التسهيل: ٥٥/١؛ شرح الاشموني: ٧٥/١
[١] ينظر: كتاب الافعال: ١٦٧/١؛ لسان العرب: ٩٧/٢.
[٢] ينظر: حاشية الصبّان: ٢/٤؛ المرجع: نحو الفعل: ٤٨.
[٣] نسبة البيت الى حسان وليس في ديوانه، وفي شرح الشذور، ص٢٧٥ نسبُ الى ابي طالب؛ وينظر: المقتضب: ١٣٠/٢؛ والهمع: ٢/ ٥٥؛ الخزانة: ١١/٩؛ والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٦٣٤/٢.
[٤] المقتضب: ١٣٢/٢-١٣٣.
[٥] في ديوانه: ٨٤؛ والمقتضب: ١٣٠/٢؛ شرح شواهد المغني: ٥٩٩/٢.

وعلة ذلك عنده هي قوله: "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر اذا اضطرّ،... فلا أرى ذلك على ما قالوا، لان عوامل الافعال لاتضمر، واضعفها الجازمة، لان الجزم في الفعال نظير الخفض في الاسماء"[٦] ويُفهم من كلام المبرد ان الفعل المضارع لو كان بغير اللام فهو غير معرب، ولابّد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربهُ، لان الشيء لايعرب نفسه، فكما انه لايجوز ان يكون مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مخفوض بغير رافع ولا ناصب ولاخافض، فكذلك لايكون مجزومٌ بغير جازم، وليس في قولك: (اذهبْ) و(اركبْ) وما اشبه ذلك جازم –يجزمهُ، وفي قولك: (ليذهبْ زيدٌ ولْيَركبْ) جازم وهو اللام. زد على ذلك إن عوامل الافعال، باتفاق الجميع ، اضعف من عوامل الاسماء، واضعف إعراب الاسماء الخفض، لانه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب، لان الخافض لا يفارق مخفوضه، كما فارق الرافع والناصب المرفوع والمنصوب، وكذلك أجمعوا على انه لايجوز إضمار الخافض لضعفهِ، والجزم في الافعال، نظير الخفض في الاسماء. فهو أضعف من الخفض على الاصول المتفق عليها، فلما كان اِضمار الخافض في الاسماء غير جائز، كان اضمار الجازم في الافعال الذي هو أضعف من الخافض أشدُّ امتناعاً، ولذلك لم يجز اضمار لام الأمر[١]، جرياً مع مَنْ يقول: "فاضمار الجازم وابقاء عمله، هو أقبح من إضمار الخافض وابقاء عمله، لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء"[٢] فإضمار لام الامر هو من أقبح الضرورات.

اما سيبويه فقد أورد علة ذلك قائلاً: "واعلم ان حروف الجزم لا يجزم الا الافعال، ولايكون الجزم اِلا في هذه الافعال المضارعة، والجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجار"[٣] وأيّدهم بذلك ابن الوراق والرضي[٤]. ويبدو ان المبرد غير متفق مع سيبويه في الجازم. اضافة لما تقدم تقول: ان النحاة يرون (الجزم) تخفيفاً، لذلك هو يليق بالافعال لثقلها، ولا يليق بالاسماء لخفتّها، قال السيوطي: "ولّما كان الجزم حذفاً، والحذف تخفيفاً، والتخفيف لايليقُ بالخفيف وانما يليق بالثقيل، لذلك جُزمت الافعال ولم تُجزم الاسماء"[٥]. وذهب ابو سعيد السيرافي الى ان (لام الامر) إنما جزمت ، لان الأمر للمخاطب موقوف الآخر، نحو (إذهبْ)، اِضافة الى ان الجزم في صيغة (ليفعلْ) ليس حالة اعرابية يسبّبها العامل –كما زعم النحاة- وانما هو قد التزم فيها علامةً على الامر، فجعلت صيغة (ليِفْعلْ) مثل (صيغة اِفعلْ) ساكنة الآخر، وذلك لانها تلتقي معها في الدلالة على الامر، وهذا مما حدا بالسيرافي الى القول السابق. ويبدو ان العرب قد التزمت الجزم او الإسكان في (لِتفعلْ)، كما التزمت الاسكان في (اِفعلْ) ، علامةً على الامر والتشديد والبت في الطلب[١]. يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى: "وقد جعلوا الإسكان، علامة التشديد والبتُ في الطلب –كما ترى التزامه في الامر، وفي (لِتفعلْ)، و(لاتفعلْ)، وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في اغلب حالهِ من البتّ، والتشدّد ، والجزم"[٢].

٢. علة جواز تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط

ذكر المبرد انّ (إنْ) اذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالاسم. وذلك قوله: "إنْ الله أمكنني من فلان فعلتُ" و"ان زيدٌ اتاني اكرمهُ"[٣]. ثم قال في موضع آخر: "لا تقول: مَنْ زيد يأتـه يكرمـه... ولا: مَنْ اتاه أكرمـه. فان اضطر شاعر جاز فيهنَّ الفصل جَزَمْنْ ام لم يجزْمنَ "فمما جاء في الشعر ضرورةً قوله:

صَعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[٤]

فقوله (الريح) تقدمت على فعل الشرط (تميلها) وذلك للضرورة الشعرية، ولايتقدم الاسم مع ادوات الشرط إلا اضطراراً. ماعدا (إنْ) فانه يتقدم معها.

وقول الآخر: فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّو هُ وَتُعْطَفْ عليهِ كأسُ الساقي[٥]

---

[٦] المقتضب: ١٣١/٢.
[١] ينظر: كتاب اللامات: ٩١-٩٤.
[٢] ضرائر الشعر: ١٤٩.
[٣] كتاب سيبويه: ٩/٣.
[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق ، تح: د. محمود جاسم: ١٦٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٨٩/٥.
[٥] الاشباه والنظائر: ١٣٩/١.
[١] ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٤٨.
[٢] إحياء النحو: ٨٦.
[٣] المقتضب: ٧٢/٢.
[٤] بلا نسبه في المقتضب: ٢/ ٧٣؛ وشرح المفصل: ١٠/٩؛ والهمع: ٥٩/٢؛البيت لكعب بن جُعيل في الخزانة:٤٧/٣.
[٥] البيت لعدي بن زيد في الديوان: ١٥٦؛ وكتاب سيبويه: ١١٣/٣ ؛ شرح المفصل: ١٠/٩؛ وبلا نسبة في الهمع: ٥٩/٢.

وقول الآخر:

فمَنْ نحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ

ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا[٦]

وعلة ذلك عند المبرد هي: "وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الافعال، لانه يقع بعدهُنَّ المستقبل والماضي. ولا يكون ذلك في غيرهن من العوامل. فلما تمكَّنَ هذا التمكن احتملْنَ الاضمار والفصل"[١] ويفهم من كلامه ان تقديم الاسم على الفعل في الضرورة. وانما كان هذا فيها لتصرّفها ومعنى هذا التصرف ان يليها المضارع والماضي، وانها تستعمل للجزاء ولغيره ، وجاز هذا في (إنْ) دون سائر عوامل الجزم بجواز تقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة. دون غيرها من الاسماء والظروف التي يُجازى بها لانها هي الأصل في باب الجزاء وتلك الاسماء والظروف فرعٌ عليها، والأصل يتصرف ما لايتصرّف الفرع[٢]. ألا ترى ان همزة الاستفهام لما كانت هي الاصل في حروف الاستفهام وأصل الاستفهام جاز فيها ذلك نحو قولك: أزيدٌ قام؟ مالم يجز في غيرها من حروف الاستفهام نحو: هل زيدٌ قام؟ لم يصلح إلا في الشعر، لأن السؤال انما هو عن الفعل، فكذلك ها هنا[٣].

اما سيبويه فعلته في ذلك قوله: "واعلم ان حروف الجزاء يقبُح ان تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال وذلك لانهم شبّهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا ان حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لان حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويفعلُ ويكون فيها الاستفهام فتُرفع فيها الاسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرّف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر في الاسماء التي ان شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضاربِ عبدِ الله، لانك ان شئت نوّنت ونصبت، وان شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر اذا لم تجزم في اللفظ... فان جزمت ففي الشعر لانه يشبّه بـ(لم)"[٤] ويفهم من كلام سيبويه ان أدوات الجزاء لا يجوز ان تتقدم فيها الاسماء الافعال لان الجزم لا يكون إلا بالفعل، وجاز هاهنا في الجزاء في الشعر، لتصرّفها ولانها يأتي بعدها (فعلَ) و(يفعلُ) ولانها تأتي بمعنى الاستفهام، وتكون بمنزلة (الذي) على حد ما يفهم من كلامه.

ويرى الدكتور عفيف دمشقية ان لا دليل على اختصاص حروف المجازاة بالافعال دون غيرها سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم بعد حرف الشرط يفسُره الفعل المذكور وما سقناه من شواهد شعرية لشعراء فصحاء جاءوا فيها باسماء بعد حروف شرطية غير (إنْ)، وأعملوها الجزم في افعال مضارعة صريحة، ومع ذلك يستكبر النحاة ويضعّفونها ويذهبون الى ان ما جاء فيها لايجوز في الكلام، لان تلك الحروف فرع على (إنْ) وعملها الجزم ظاهر في الفعل المضارع، وذلك ضعيف في (إنْ) نفسها في اختيار الكلام.[١]

ولو قُدّر لنا ان نسمي تلك العلة تسمية ثانية هي (علة اضمار الفعل بعد أداة الشرط) التي منع فيها البصريون تقديم الفاعل على الفعل بل اعربوا الاسم بعده فاعل لفعل يفسر المذكور كما في قوله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" (التوبة:٦)، وقوله تعالى: "إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ" (النساء: ١٧٦)، وقوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ" (الانشقاق:١)، وقوله تعالى: "وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا" (النساء:١٢٨). ففي هذه الشواهد القرآنية الكريمة قد تقدم الاسم على الفعل أي (الفاعل) على الفعل) -على حد ما زعم النحاة- ولا نريد الدخول في خلاف النحاة في تقدير اعراب الاسم بعد أداة الشرط، ولكن نقول: ألا يمكن لهذه الشواهد ان تدحض حجج النحويين وتوقف تأويلاتهم [اذا كانوا يدّعون بأن القرأن هو مصدرهم الوحيد في التشريع]. ولكن الذي يبدو ان النحاة في خلافاتهم ورد حّجة الطرف الثاني، انما يعبّرون عن وجه نظرهم تجاه النص وبما ينسجم مع ما قعّدوا من قواعد تناسب اغراضهم، وهي خلافات تبدو ظاهرة للعيان لإظهار براعاتهم وطول باعاتهم امام الفريق الآخر. وأما قولهم: ان سبب منع تقديم الفاعل على فعله ان رتبة العامل قبل المعمول فهي قاعدة غير مطّردة فحسبك ان تنظر في ابواب نواسخ الابتداء افعالاً وحروفاً، وفي المعمولات المنصوبات لتجد ان اكثر هذه العوامل تتقدم على عامله في كلام العرب والفاعل ايضاً مُقدم في أفصح كلام العرب كقوله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" [التوبة:٦] ولا قيمة لاحتيال النحاة بتقدير فعل قبل (أحد) لأن هذا مما يخلُّ بالبلاغة

---

[٦] البيت في المقتضب: ٧١/٢؛ البيت لهشام المرّيّ ولمره بن لؤي القرشي في الخزانة: ٩/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني: ٨٣٩. والمعجم المفصل: ٥٠/١.

[١] المقتضب: ٢/ ٧٥.

[٢] ينظر: الانصاف: ٤٩١.

[٣] ينظر: المقتضب: ٧٥/٢.

[٤] كتاب سيبويه: ١١٢/٣.

[١] ينظر: خُطىً مُتعّثرة على طريق تجديد النحو العربي: ٨٥، ١٩٧.

ونظام الكلام الصحيح[٢].وعلى النقيض من البصريين نجد ان الكوفيين قد ذهبوا الى عدم تقدير فعل:بل عندهم أنه يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل[١]. وكان شاهد الفريقين هو قوله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" ويذهب الدكتور مهدي المخزومي الى ان هذا الامر ليس بالجديد فأساس تقديم الفاعل على الفعل قال به الكوفيون تمسكاً بقول الزباء:

ما لِلجمالِ مَشيُها وئيدا أَجَنْدلا يحملْنَ أم حديدا[٢]

اِذ سخر البصريون من مقالتهم هذه، وعدّوها اِفساداً للنحو، لانها اجتراء على حكم الفعل بخلافهِ[٣]، وفي هذه العلة ذهب أحد الباحثين المحدثين -الى القول: "ان افتراض أي تركيب جديد بترتيب آخر غير النص الاصلي، فسيغير المعنى"[٤]، ويضيف ايضاً: "ففي هذا الشاهد قدّم سبحانه الفاعل لأنه خائف مُستجير فنبّه عليه أولاً، ومثلهُ المرأة الضعيفة الخائفة من بعلها نشوزاً، قال تعالى: "وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا" ، وهكذا بقية الموارد التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل، لأمر يريده المتكلم لاتقديماً وتأخيراً وفق قاعدة (بالجواز وعدمه). اذن فتقديم الفاعل ليس منوطاً بقاعدة، بل قاعدتهُ فلسفة المتكلم وغاياته فهو يصوغ العبارة لما يشاء من أهداف ، بما يلائم اظهار هذه الاهداف بالتسلسل الذي يريده هو، لا الذي يريدهُ المتلقي. ولانعلم سبب إصرار البصريين على تقدير فعل رغم وضوح النص، فالله سبحانه اقتضتْ حكمته وفلسفته هذا الوضع ثم يصر البصريون على تقدير (فعل مضمر)"[٥].

٣. علة جعل (ءِنْ) اصل ادوات الجزم

ذكر المبرد قائلاً: إن (إنْ) اصل الجزاء، لانك تُجازى بها في كل ضرب منهُ، تقول: اِنْ تأتني آتِك، وان تركبْ حماراً اركبه، ثم تصرّفها منه في كل شيء ، وليس هكذا سائرَها"[١]. ثم أورد علة ذلك بقوله:"فأمّا (إنْ) فانها ليست باسم ولا فعل، وانما هي حرف، تقع على كل ما وصلته به، زماناً او مكاناً او آدمياً أو غير ذلك. تقول: اِنْ يأتني زيد آتِه. وان يقم في مكان كذا وكذا اقُم فيه، وان تأتني يوم الجمعة آتكِ فيه[٢] ويفهم من كلام المبرد ان خصوصية (انْ) هي الجزم وانها لا تختص بالاستعمال في بعض الاشياء دون بعض فهي تقع على كل ما وصلته به زمان كان او مكان عاقل او غير عاقل.

اما سيبويه فقد أورد علة ذلك بقوله وزعم الخليل أنّ اِنْ هي أم حروف الجزاء : "فسألته، لمَ قال ذلك؟ فقال: مِن قِبل اني أرى حروف الجزاء قد يتصرّفْنَ فبكْنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدةٍ لاتفارق المجازاة"[٣] ويبدو ان المبرد لم يختلف في تعليله عن سيبويه فهي تقع على كل ما وصلته به من زمان أو مكان او عاقل او غير عاقل. وممّن اعتمد هذه العلة ابن الوراق والجرجاني وابن عصفور وابن هشام والسيوطي من المتأخرين[٤]. أما الانباري فقد اعتل قائلاً: "إنما عملت (إنْ) الجزم لاختصاصها، وعملت الجزم لانها تقتضي جملتين : الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم، لأنه حذف وتخفيف. فأمّا ما عدا (انْ) من الالفاظ التي يُجازى بها نحو: (مَنْ، وما، واي، وحيثما، واِذ ما) فانما عملت لانها قامت مقام (إنْ) فعملت عملها، وكلها مبنية لقيامها مقامها"[٥] وهذا يعني ان هذه الالفاظ لما كانت لها دلالات أخرى كالاستفهام ولقيامها مقامها وعملها الجزم في الافعال ولإقتضائها جملتي الشرط والجزاء[٦]، لذلك استحقت هذه الميزة. ونرى ان ما تقدم ماهو اِلا شرح وتوضيح لعلة سيبويه والمبرد. وذلك لانه يؤدي الى ان يكون النصب والجزم قبل الرفع، لانه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، ... ولأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما ان الفاعل قبل المفعول فكذلك

---

[٢] ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٨٥.
[١] ينظر: الانصاف: ٤٩٠، تح: د. جودة مبروك.
[٢] الرجز للزباء في : لسان العرب: ٣/ ٤٤٣ (وأد)؛ والاغاني: ١٥/ ٢٥٦؛ اوضح المسالك: ٨٦/٢؛ شرح الاشموني: ١٩٩/١، والمعجم المفصل: ٣/ ١١٤٥.
[٣] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٨.
[٤] النظام القرآني: ١٤٦-١٤٧.
[٥] المرجع نفسه: ١٤٧.
[١] المقتضب: ٥٠/٢.
[٢] نفسه: ٥٣/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٦٣؛ وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ١٩٥.
[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق ، تح: محمود محمد: ٥٨٩؛ المقتصد: ٢/ ١٠٩٥، ١١٢٧؛ المغني: ١٨/٢؛ الهمع: ٤/ ٣١٦-٣١٧.
[٥] اسرار العربية: ١٧٣.
[٦] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود جاسم الدرويش: ٢٨٨.

ينبغي ان يكون الرفع قبل النصب، واذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريقٍ أوّلى، فلما أدى قولهم الى خلاف الاجماع وجب ان يكون فاسداً"[١].

٤. علة جزم جواب الطلب

ذكر النحاة انه اذا تقدم لفظ دالٌ على طلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقُصِدَ به الجزاء فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط. وذلك نحو: لاتفعل يكن خيراً لك، وأين بيتك أزرْك؟[٢] وعلة ذلك عند المبرد هو ما ذكره في (باب الافعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها) إذ يقول: "وتلك الافعال جواب ماكان امراً او نهياً او استخباراً، وذلك قولك: ائْتِ زيداً يُكرمْك، ولا تأتِ زيداً يكن خيراً لك، وأين بيتُك أُزرْك؟ وانما انجزمت بمعنى الجزاء، لأنك اذا قلت: ائتني أُكْرِمْك، فانما المعنى: أتني، فان تأتني أكرِمْك، لان الاكرام إنما يجب بالإتيان، وكذلك: لاتقم يكن خيراً لك، لان المعنى: فان لم تقم يكن خيراً لك، وأين بيتك ازرْك؟ أي معناه: إنْ تُعلمني أزُرْكَ"[٣]. ويفهم من كلام المبرد ان جواب الطلب قد انجزم بـ(إنْ) وفعل الشرط. بل ان جواب الطلب قد انجزم بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط. اما سيبويه فقد اعتلّ لذلك قائلاً: "وانما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب :"إنْ تأتني" لانهم جعلوه معلقاً بالاول غير مستغنٍ عنه اذا أرادوا الجزاء، كما أن (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتِك). وزعم الخليل: ان هذه الاوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب لانه اذا قال: إئتني آتِك، فان معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيان آتِك، واذا قال: أين بيتك ازرْك؟ فكانه قال: إنْ اعلم مكان بيتك أزُرْك. لان قوله : أين بيتك؟ يريد به: أعلمني. واذا قال: ليتُهُ عندنا يحدثنا، فان معنى هذا الكلام: ان يكن عندنا يحدثنا... واذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: "انزل"[١] ويفهم من كلام سيبويه أنّ جازم الطلب هو (إنْ) الشرطية المقدرة، والآخر هو الطلب نفسهُ لمّا قام مقام أداة الشرط وهذا الاخير مذهب الخليل. ولم يرتضِ المبرد رأي سيبويه، ورأى رأي الخليل، إذ قال: "واعلم ان جواب الامر والنهي ينجزم بالامر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لان جواب الأمر والنهي يرجع الى ان يكون جزاءً صحيحاً... وانما انجزم جواب الاستفهام لانه يرجع من الجزاء الى ما يرجع اليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك: أين بيتك أزرك؟ لان المعنى: بأنْ اعرفه أزرك"[٢].

وكان ابو علي قد قال في ذلك: "قد يُحذف الشرط من مواضع، فلا يُؤتى به لدلالة ما ذُكر عليه، وتلك المواضع : الامر، والنهي، والاستفهام ، والتمني، والعَرض، تقول: "أكرمني اكرِمْك" والتأويل : (اكرِمْني فانك ان تُكرِمْني اكرِمْكَ). والنهي : (لاتفعلْ يكن خيراً لك) والاستفهام : (أين بيتك أُزرْك؟).. فمعنى ذلك كله: "إنْ تفعلْ أفعل"[٣]. ولما كان جازم المضارع الواقع بعد اساليب الطلب، موضع خلاف بين النحويين. نعرض لبعض من اقوال النحويين في جازمِهِ:

الأول: ان كلاً منها ضُمِّن معنى حرف الشرط وفعله فمعنى (أسْلِمْ تَسْلَمْ): (إنْ تَسْلمْ)، وضُمِّن (أسْلِمْ) معنى (إن نسلمْ)، ونسب هذا للخليل وسيبويه، واختاره ابن مالك.

الثاني: ان جملة الشرط حذفت ونابت هذه الاشياء عنها في العمل. وهذا مذهب أبي علي والسيرافي، وصحّحهُ ابن عصفور.

الثالث: ان الجزم بـ(لام) مقدرة.

الرابع: انها مجزومة بشرط مقدّر قبلها، واختار أبو حيان، أي: قبل المجزوم، وبعد هذه الأمور، على ان قول النحويين بان الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مجزوم بعامل محذوف او مضمر، انما كان بسبب ابتعادهم عن المنهج السليم في البحث اللغوي، وحرصهم على التأويل والتقدير[١]. فالخليل يرى ان الفعل المضارع جُزِمَ بالطلب نفسه اذا كان جواباً وجزاءً لَهُ، كما يجزم جواب الشرط بالشرط نفسه، وذلك لانهم يريدون بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاءَ، فجعلوه جواباً مُعلقاً بالطلب الذي قبله. غير مستغنٍ عنه، كما ان قولك: (إنْ تأتِني) غير مستغنية عن (إئتِك) في الشرط. لقد كان رأي الخليل واضحاً لا لبسَ فيه لدى النحاة، فالرضي يقول: "وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بـ(إنْ) مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال: "ان هذه الاوائل، كلها

---

[١] ينظر: الانصاف: ٤٣٦-٤٤١.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٩٣/٣؛ شرح قطر الندى: ٧٦-٧٧.
[٣] المقتضب: ٢/ ٨٠-٨١.
[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٩٣-٩٤؛ وينظر: مجاز القرآن: ١/٢.
[٢] المقتضب: ٨٠/٢ (الهامش رقم ١)
[٣] المقتصد: ١١٢٣/٢؛ وينظر: الاشباه والنظائر: ١٠٠/١.
[١] ينظر: اساليب الطلب: ١٥٤.

فيها معنى (انْ) فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره أنّ (إنْ مع الشرط) مقدّرة بعدها، وهي دالة على ذلك"[٢] وابن هشام يقول ايضاً: "... والجمهور على ان الجزم في قولك: "ائتيني اكرِمْك) قد اُختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

الاول : للخليل وسيبويه: إنه بالطلب نفسه، لما تضمّه من معنى (انْ) الشرطية، كما ان اسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

الثاني: للسيرافي وأبي علي: انه بالطلب لنيابته منابَ الجازم الذي هو الشرط المقدّر، كما ان النصب بـ(ضَرْباً) في قولك: (ضرباً زيداً) لنيابته عن (اضْربْ) ، لا لتضمّنه معناه.

الثالث: للجمهور: إنه بشرط مقدر بعد الطلب[٣].

وكانت طائفة من النحاة قد أخذت برأي الخليل، ومن هؤلاء المبرد وكان ابو جعفر النحاس في شرحه لقول امرئ القيس:

قفا نبك مِنْ ذكرى حبيبٍ ومنزلِ[٤]

قد اكتفى بالقول: (نبكِ) مجزوم لانه جواب الامر)[١]. وكذلك فعل الانباري[٢]، والجرجاني في دلائل الاعجاز[٣].

٥. علة عدم المجازاة بـ(إذْ وحيثُ) من دون –ما-

(إذ ما) مركبة من (اذ) و(ما) ركّبتا فأصبحتا أداة شرط تقول: (إذما تقمْ اقُمْ)، و(اذ) وحدها ظرف زمان يفيد المضي غالباً وقد تكون للمستقبل، وعلى اية حال انّ (اذ ما) اداة شرط وهي ظرف و(ما) خصصتها بالاستقبال بعد أنْ كانت تستعمل للمضي كثيراً وللاستقبال قليلاً[٤]، فلما دخلتها (ما) جعلتها شرطية وخصّتها بالاستقبال[٥]. وقد تعامل (إذ) من دون (ما) معاملة ادوات الشرط فتقرن بجوابها الفاء وذلك نحو قوله تعالى: "وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ" (الاحقاف:١١). وأما (حيثُ) نهي لازمة للاضافة فهي مخصّصة او معرفة بما بعدها. تقول : (اجلس حيث جلس اخوك)أي : في مكان جلوسه. ولذا لاتكون جزاءً إلا اذا ضمّت اليها (ما) لتكون مبهمة[٦]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "ولا يكون الجزاء في (اذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لانهما ظرفان يضافان الى الافعال، واذا زدت على كل واحد منهما (ما) مُنعِتا الاضافة فعملتا"[٧] وقال في موضع آخر: "أمّا (إذ) فتنبيء عن زمانٍ ماضٍ واسماء الزمان تضاف الى الافعال فاذا اضيفت اليها كانت معها كالشيء الواحد،ومتى جزمتهما فُصلت / منها، نحو قولك: "جئتك يوم خرج زيدٌ"، وهذا يوم يخرج زيد، قال تعالى: "هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" (المائدة: ١١٩)، فلما وصلتها بـ(ما) جعلتهما شيئاً واحداً، فانفصلت من الاضافة فعملت، و(حيثُ) اسم من اسماء المكان مُبْهم يُفسِّره ما يضاف اليه، فـ(حيث) في المكان كـ(حين) في الزمان، فلما ضارعتها أضيفت الى الجمل، وهي الابتداء والخبر، او الفعل والفاعل، او الابتداء او الخبر فلما وصلتها بـ(ما) امتنعت من الاضافة فصارت كـ(إذْ) اذا وصلتها بـ(ما)"[١] ويفهم من كلام المبرد ان (إذ) و(حيث) لا يُجازى بهما حتى (توصل) (ما) بهما وفي هذه الحالة سوف تمنع (إذ) و(حيث) من الاضافة لانهما قد تضمنتا معنى الشرط اضافة الى ان الزمن فيهما اصبح مستقبلاً لتضمنها معنى الشرط. اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "ولايكون الجزاء في (حيث) ولا في (اذ) حتى يضمّ الى كل واحد منهما (ما).. وانما منع (حيث) ان يجازى بها انك تقول: "حيث تكون اكون"، فـ(تكون) وصلٌ لها كانك قلت: "المكان الذي تكون فيه اكون"، وبيّن هذا انها في الخبر بمنزلة انما، وكأنما، واذ، إنه يبتدأ بعدها الاسماء في الخبر: انك تقول: "حيث عبد الله قائم زيد"،

---

[٢] شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦٥.
[٣] مغني اللبيب: ٢٢٦/١؛ وينظر: شرح شواهد المغني: ١/ ٤٦٤.
[٤] ديوانه: ٨.
[١] شرح القصائد التسع: ٩٩/١.
[٢] شرح القصائد السبع: ١٥.
[٣] دلائل الاعجاز: ٣٤٠، ٣٧٠.
[٤] ينظر: معاني النحو: ٤/ ٤٥٨.
[٥] ينظر: الاشباه والنظائر: ٩٧/١.
[٦] ينظر: معاني النحو: ٤/ ٤٦١.
[٧] المقتضب: ٤٦/٢.
[١] المقتضب: ٥٣/٢.

وأكون حيث زيد قائم[٢] ويفهم من كلامه ان (اذ، وحيث) يضافان الى ما بعدهما، فلما ضمّت لها (ما) منعتها الاضافة فصارت بمنزلة (إنْ)، وتحوّل زمنها الماضي الذي كانت تفيده الى الاستقبال الذي تضمنهُ الشرط فيهما. فجعلت (ما) لازمة لهما، لتمنعهما من حكم الاضافة. وممن اعتمد هذه العلة ابن الوراق وابن يعيش والرضي وابن مالك[٣].

٦. علة عدم المجازاة بـ(اذا)

يرى المبرد ان (اذا) اذا اضطّر الشاعر ان يجازي بها جاز أن يُجازى بها[٤]، لمضارعتها حروف الجزاء/ لانها داخلة على الفعل وجوابه. ولابّد للفعل الذي يدخل عليه من جواب، فمّما جاء به ضرورةً قوله:

تَرْفعُ لي خِندِفٌ واللهُ يرفعُ لي ناراً اذا خمدتْ نِيرانُهُمُ تَقِدِ[٤]

وعلة المبرد في ذلك هي قوله: "وانما مُنع (اذا) أن يجازى بها، لانها مؤقتة وحروف الجزاء مُبهمة، ألا ترى انك اذا قلت: انِ تأتِني آتِكَ- فأنت لاتدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك : "مَنْ أتاني أتيته"، انما معناه: "إن يأتنِي واحد من الناس آته"[١].

ويفهم ان عدم المجازاة بـ(اذا) لأنّ الاصل فيها ان تكون للمقطوع بحصوله ولكثير الوقوع[٢]. وأما حروف الجزاء فهي مُبهمة كـ(إنْ). ولايجوز ان يكون هذا في موضع (إنْ) لان الله عز وجل –يعلم، و(إنْ) إنما مَخْرجُها الظنّ والتوقع فيما يخبر به المخبر، فهي اذن تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصُولها والموهومة والنادرة وسائر الافتراضات الاخرى، فهي لتعليق امر بغيره عموماً[٣]. وأما علة ذلك عند سيبويه فهي قوله: "وسألتهُ عن (اذا) ما منعهم أن يُجازى بها؟ فقال الفعل في (اذا) بمنزلته في (إذ) اذا قلت: أتذكر إذ تقول، (فإذا) فيما تستقبل بمنزلته (إذ) فيما مضى. ويُبّين هذا إنّ (اذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى انك لو قلت: "آتيك اذا احمرَّ اليُسرُ، كان حسناً، ولو قلت: "آتيك إنْ احمرَّ اليُسرُ" كان قبيحاً. فـ(انْ) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء.و(اذا) توصل بالفعل، فالفعل في (اذا) بمنزلته في (حين) كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[٢]. ويبدو ان المبرد قد نهج منهج سيبويه، إذ يرى سيبويه ان سبب منع المجازاة بـ(اذا) لانها تجيء وقتاً معلوماً وأدوات الجزاء مبهمة أبداً.

٧. علة حذف آخر الفعل المضارع المعتل الآخر في الجزم

يحذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر عند الجزم[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "فأعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم. فالرفع بضمة حرف الاعراب والنصب بفتحتهِ، والجزم بحذف الحركة منهُ، وذلك قولك : هو يذهبُ يافتى، وفي النصب: لن يذهبَ، وفي الجزم: لم يذهبْ. فاذا ثنّيت الفاعل أو الفعل المضارع ألحقتهُ الفاً ونوناً في الرفع، ولم تكن هذه الالف كالالف في تثنية الاسم، لانها علامة للإضمار ، والتثنية والنون علامة الرفع. وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم. والعلة واحدة فيهما، وذلك قولك: هما يضربان، وفي الجزم: لم يضربا، والنصب: لن يضربا"[١].

ويفهم من كلام المبرد انهم حَذفوا آخر المضارع المعتل في الجزم لانها اشبهت الحركات، بمعنى آخر حتى لا يلتبس الجزم بالرفع في نحو: "لم تدعُ"، و"يدعو"، ووجه الشبه من وجهين: ***<u>احدهما</u>***: ان هذه الحروف مركّبة من الحركات على قول بعض

---

[٢] كتاب سيبويه: ٣/٥٦-٥٧.
[٣] ينظر: علل النحو لابن الوراق ، تح: د. محمود محمد نصار: ٥٨٩-٥٩٠؛ شرح المفصل: ٤٦/٧؛ شرح الرضي على الكافية: ٩٦/٥؛ شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٧.
[٤] ينظر: المقتضب: ٥٥/٢.
[٤] البيت للفرزدق في ديوانه: ٢١٦/١؛ ينظر: المقتضب:٥٥/٢، وفي أمالي الشجري: ٣٣٣/١؛ وفي الخزانة: ٢٢/٧؛ وينظر: المعجم المفصل: ١/ ٢٦٤.
[١] المقتضب: ٢/ ٥٤-٥٥.
[٢] ينظر: معاني النحو: ٤/ ٤٤٩-٤٥٠.
[٣] ينظر: معاني النحو: ٤٥٠/٤.
[٢] كتاب سيبويه: ٦٠/٣؛ وينظر: سر الصناعة: ١٦٧/٢.
[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق ، تح: د. محمود جاسم: ١٣٢؛ نحو التيسير: ٨٨.
[١] المقتضب: ٨٢/٤.

النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما. ***والوجه الثاني***: ان هذه الحروف ههنا لا تقوم بها الحركات ، كما أن الحركات كذلك، وكما انها تحذف للجزم، فكذلك هذه الحروف.[٢]

أما علة سيبويه فهي قوله: "واعلم ان الآخر اذا كان يسكن في الرفع. حُذف في الجزم، لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشى"[٣]. ويفهم من كلام سيبويه ان الجازم لما دخل على الفعل المعتل الآخر ولم يجد الحركة لانها مقدرة عليه ووجد الحرف فحذفهُ. وممّن اعتمد هذه العلة ابن الوراق والجرجاني والانباري والرضي وابن هشام[٤].

المبحث الأول

المرفوعات

أ. الفاعل

١. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به

الفاعل في اللغة يدل على مَنْ اوجد الفعل. واصطلاحاً هو ما اسند اليه عامل مُقدّم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به[١] اضاف الى ان علاقة اللزوم التي تقوم بين الفعل والفاعل، جعلت النحاة يقررون لها صورة بعينها لايجوز الخروج عليها، تلك الصورة تتجلى بقول ابن مالك:

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهرْ فهوَ والا فضميرٌ استَتَرْ[٢]

نحو: "قام زيد"، "ضربَ زيدٌ عمْراً".

والحق ان نظام الجملة العربية هو ما قرّوه بالابتداء بالفعل وبعده الفاعل ثم يليهما باقي اجزاء الجملة[٣]. والفاعل مرفوع عند النحاة والمفعول به منصوب وهذا هو مذهب جمهور النحاة. وعلة رفعه عند المبرد ذكرها لنا في (هذا باب الفاعل) اذ يقول: "وانما كان الفاعل رفعاً لانه هو والفعل جملة يحسنُ السكوت عليها. وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر اذا قلت: "قام زيد"، فهو بمنزلة قولك: "القائم زيد". والمفعول به نصب، اذا ذكرت مَنْ فعل به. وذلك لانه تعدّى اليه فعل الفاعل. وانما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً، ليُعرف الفاعل من المفعول به"[٤]. ويفهم من كلام المبرد ان الفاعل قد رفع عنده بالفعل والفاعل رفع الفعل أي كلاهما رفع الآخر كما هو الحال في المبتدأ والخبر فكلاهما مترافعان. اما المفعول به فقد انتصب لانه تعدّى اليه فعل الفاعل. واعتل سيبويه لذلك في (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول) اذ يقول: "وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيداً"، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلتَ ضرب به كما شغلتَ به ذهب. وانتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل"[١]. فالمبرد موافق لسيبويه في علة نصب المفعول وهي لأنه تعدّى اليه فعل الفاعل، اما علة رفع الفاعل فخالفه فيها ، اذ يرى

---

[٢] ينظر: اسرار العربية: ١٦٧.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٣/١.
[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق: ١٣٢؛ المقتصد: ١٨١/١؛ اسرار العربية: ١٦٧؛ شرح الرضي على الكافية: ١٨/٥-١٩؛ وشرح اللمحة البدرية: ٢٩٠ (الهامش رقم ١٣).
[١] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٤٦٤.
[٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٦.
[٣] ينظر: نحو الفعل: ٨٠.
[٤] المقتضب: ١/ ١٤٦.
[١] كتاب سيبويه: ٣٤/١؛ الايضاح في علل النحو: ٦٤.

سيبويه ان الفاعل رفع ههنا لانك قد شغلت الفعل به ، ولاشيء سواه. والمبرد يرى ان الفاعل قد ارتفع لانه قد ألّف مع الفعل جملة يحسنُ السكوت عليها.

ويمكن القول ان عمل المبرد هنا يذكّرنا بمسألة القياس التي عدّها النحاة ركناً مهماً في عملية البناء النحوي ، كرفع مالم يسمَّ فاعله، فقالوا فيه: "(اسم) مُسنِدَ اليه الفعل مُقدَماً عليه فوجب ان يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالاصل هو الفاعل. والذي لم يسمّ فاعله هو الفرع، والحكم الرفع، والعلة الجامعة هي الاسناد، والاصل في الرفع ان يكون للاصل الذي هو الفاعل..."[٢].

اما ابن الوراق فعلّل لذلك قائلاً: "ان قال قائل: لِمَ وجب ان يرفع الفاعل وينصب المفعول به، ففي ذلك أوجه: ***أحدها***: انهم فصلوا هذا الفصل بين الفاعل والمفعول به، لان الفاعل أقلُّ من المفعول به في الكلام وذلك ان الفعل الذي يتعدّى يجوز ان تعدّيهُ الى اربعة اشياء، فلمّا كان الفاعل اقل في الكلام من المفعول به، جُعِلت له الحركة الثقيلة، وجعل لما تقدم من كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا. **ووجه آخر**: وهو ان الفاعل قد بيّنا انه مُشبهٌ للمبتدأ. اذ كان هو والفعل جملة، فَحسُنَ السكوت عليها، كما ان المبتدأ والخبر جملة يحسن السكوت عليها، فلما وجب للمبتدأ ان يكون مرفوعاً، حُمِلَ عليه الفاعل. ووجه آخر: وهو ان الفاعل لمّا كان في الترتيب اسبق من المفعول وجبَ ان يُعطى حركة اول الحرف مَخْرجاً، كما انه قَلَلَ المفعول، وانما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول، لان الفعل منهُ يحدثُ، فصار بالتقديم أحق من المفعول به، فوجب لهذه العلة ان يُرتَّبَ قبلهُ، وايضاً فان الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول، نحو: "قام زيد"، فصار المفعول فضلةً يُذكرُ بعد الفاعل، فلهذا وجب ان يُعطي اقوى الحركات، وهو الضمُّ، والمفعول لما كان انقصُ اعطي اضعف الحركات وهو الفتح"[٣]. واعتمد هذه العلة ابن جني والجرجاني والانباري وابن يعيش والرضي وابن هشام من المتأخرين[٤].

ويبدو –مما تقدم- ان تأثير المنهج الفلسفي كان المنهج الذي استأنس به النحاة في دراسة اللغة والنحو، فبوساطته قام النحاة بانتقاء واختيار الحركات المناسبة لكل موضوع ، كالفتحة مثلاً، إذ هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع اليها العربي ما وجد الى الخفّة سبيلاً، وهو رأي الخليل –رحمه الله- في كثير من المنصوبات-إلا ان هذا الكلام لا يُلغي دعوة الخليل والفرّاء ومَنْ في طبقتهما ومالهما من آثار، لدراسة لغوية بعيدة عن اسلوب الفلاسفة، فلهما تفسيرات لكثير من المنصوبات خالية من أي أثر للمنهج الدخيل[١].

اضف الى ما تقدم ان جُل اهتمام النحاة قد انصب على تحديد حركة اواخر الكلمات من دون تحديد ذلك من خلال علاقة الكلمة في الجملة فهي مؤثرة في الجملة وتتأثر هي الاخرى ، زد على ذلك عدم تحكيم المنطق العلمي السليم. وعلى ما يبدو أن تضييق مفهوم النحو، والنظر الى هذا العلم على انه العلم الذي يبحث في حركة اواخر الكلمات، هي من اسباب اخفاق الدراسة النحوية، وينبغي ان يُؤخذ بالحسبان الجوانب الاخرى كلها، وهي الصوت والصيغة والتركيب والدلالة، وعدم النظر الى جانب منها على أنه هو الغاية والهدف، بل ينبغي النظر الى بقية الجوانب واخذها بالحسبان. ويرى الدكتور ابراهيم انيس ان تغير حركات الاعراب لا تؤثر في الصيغة ولا يغير معنى الكلمات اذ قال: "فليست حركات الاعراب في رأيي، عنصراً من عناصر البنية في الكلمة، وليست دلائل على المعاني، كما يظن النحاة، بل ان الاصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني او المعرب، اذ يوقف على كليهما، بالسكون وتبقى مع هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمعها شيئاً"[٢]. ثم يضيف في موضع آخر قائلاً: "ان النحاة في القرن الرابع وما بعده اصبحو ينظرون الى تلك الحركات الاعرابية، على انها الرموز والاشارات التي نهتدي الى المعاني عن طريقها، ورسخت هذه العقيدة في نفوسهم، وسيطرت على عقولهم وافئدتهم ، فاذا سمعوا كلاماً لم يبدءوا بالتفكير في نظامه وتركيبه، او التفكير في ظروفه وملابساته ليهتدوا بمثل هذا الى معانيه ومراميه، وانما بدأوا بالتفكير في حركات اواخر الكلمات، ... وهكذا نرى ان الإعراب قد قادهم الى المعنى، ولم تقدهم المعاني الى الإعراب كما كان الواجب، وكما كانت، فيها اعتقد، الفكرة الاصلية عند من حاولوا تأسيس اصولهِ وقواعده"[١].

ويعتقد الدكتور ابراهيم مصطفى ان للنحاة الاوائل يداً طولى في خلق القواعد النحوية الموجودة بين ايدينا الان ، ولكنهم لم يخلقوها من عدم. فقد كان لها اصل بسيط عند عرب الجاهلية، ثم جاء النحاة فزخرفوه وعقدّوه ماشاء لهم التعقيد. وفي رأي الاستاذ مصطفى ان عرب الجاهلية يتبعون في الاعراب ثلاث قواعد فقط على المنوال التالي:

١. كانوا يضعون الضمة على آخر كل كلمة يتحدثون عنها او يسندون اليها خبراً، أي ان الضمة كانت عندهم علامة الاسناد بوجه عام ، وجاء النحاة بعد ذلك فوضعوا قواعد المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان واخواتها وما اشبه ، مع العلم ان العرب الاولين لم يكونوا يفهمون من هذه القواعد العويصة شيئاً.

---

[٢] الاقتراح في علم الاصول: ٤٢.
[٣] علل النحو لابن الوراق، تح: د.محمود جاسم: ٢١١؛ علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود محمد نصّار: ٣٧٦.
[٤] ينظر: الخصائص:١/٥٠؛ المقتصد في شرح الايضاح: ١/ ٣٢٦؛ اسرار العربية: ٣٤؛ شرح المفصل: ١/٧٤-٧٥؛ شرح الرضي على الكافية: ١/١٧٩، ٣٣٤-٣٣٥؛ شرح قطر الندى: ١٧٦، ١٩٥.
[١] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨١-٨٢.
[٢] من أسرار اللغة: ٢٠٥-٢٠٦.
[١] من أسرار اللغة: ٢١٠.

٢. وكان العرب يجعلون الكسرة علماً للاضافة، فلا فرق عندهم بين المجرور بالحرف او المجرور بالاضافة. وانما صارت الكسرة في نظرهم علامة الاضافة لما فيها من شبه بياء النسبة، ومعنى هذا انهم كانوا يعربون لغتهم على نمط ساذج يمكن فهمه بالسليقة.
٣. وكانوا يضعون الفتحة على آخر كل كلمة غير مجرورة او مرفوعة[٢].

ونعود الى ما قلناه سابقاً بان الفعل والفاعل جملة يحسنُ السكوت عليها، او ان العبارة تحقق المراد، ولكن عامة الاستعمال العام لا يخدم قاعدة الرفع الآنفة الذكر.

كقوله تعالى: " قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ" (الرعد: ٤٣)

أو قولهم: "أكرم بحسبن" وكذا قولهم: "هل نزل من احد" أو قولنا: "ساءني مخالفتك الامير" فكلها تفيد معنى تاماً ويحسن السكوت عندها، فيكون لدينا عندها عللٌ متعددة تشرح كل مورد على حدة.

وأما نصب المفعول به فقد قيل فيه لانه تعدّى اليه فعل الفاعل وهي كما يبدو من العلل الأول- كما زعم النحاة في تحديدهم لانواع العلل- ولم يوضحّوا لنا فيما بعد ذلك ما الذي يحصل لو تعدّى اليه فعل الفاعل –وهي كما يبدو- لو أجابوا ستكون من العلل الثواني على حد تصنيفهم، ولذلك فلا علة واضحة لغاية النصب لو تحققّ هذا الترتيب.

ومثل ذلك قولنا: "صدمَ الرجلُ سيارتَهُ" لم تظهر الحركة على آخر الكلمة – بوصفه مفعولاً به- على الرغم من أن فعل الفاعل قد تعدّى اليه وانما قدّرت الحركة عليه.

ونقول ماهو أصل الرابط بين واضعي التأويلات؟

وماهو حكم اختلاف المؤوّلين في حالة اختفاء الحركة المزعومة؟

اذن لابّد من الرجوع الى العلل الثواني التي يمكن ان تكبح جُماح التأويل الكيفي.

وذهب الزجاج الى ان العرب اعطوا الفاعل الرفع لقلّته، واعطوا المفعول النصب لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فقد نقل ابن جني قوله: "قال ابو اسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: انما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فان قيل: فهلاّ عُكسَتْ الحال فكانت فرقاً ايضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك لان الفعل لايكون له اكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفع الفاعل لقلّته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[١]. وهكذا فقد جُعل الاثقل للأقل لقلّة دورانه، والاخف للاكثر لكثرة دورانه، ليسهل الكلام ويعتدل بتخفيف ما يكثر وتثقيل مايقل، ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات، أعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخِفّة، يقول السيوطي: "وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات، إذ هي (الفاعل) و(المبتدأ (الخبر) وما ألحق بهما من (نائب الفاعل) و(اسم كان) و(خبر إنّ)، بخلاف المنصوبات التي هي اكثر من عشرة، فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه، والأخف للاكثر، ليسهُلَ ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقلّ، وايضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد من المنصوبات يتعددّ، كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى..."[٢] وقال في موضع آخر: "(الرفعُ) هو اعراب العُمد، و(النصب): وهو اعراب الفضلات. قيل: ووجه التخصيص ان الرفع ثقيل، فخُص به العُمد لانها أقل، اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ او الخبر، والفضلات كثيرة،(إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز، وقد يتعددّ المفعول به الى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال الى ما لانهاية له، وما كثر تداوله فالاخف به أولى)[١].وفي رأي الرضي أن (الرفع) الذي هو أقوى الحركات وأثقلها قد جُعل للعُمد، وان (النصب) الذي هو اضعف الحركات وأخفّها قد جُعِلَ للفضلات، وذلك لكون الفضلات أضعف من العُمد واكثر منها"[٢].

وذهب آخرون في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول بـ(الموازنة) أو (التعادل)، يقول الجرجاني: "انما خُص الفاعل بالرفع دون النصب، لأجل ان الرفع اثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول، ألاّ ترى ان فعلاً واحداً يكونُ له عدّة مفعولات، ولايكون له اِلا فاعل واحد، وذلك قولك: "أعلمْتُ زيداً محمداً خيرَ الناسِ"، وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: قمْتُ

---

[٢] ينظر: احياء النحو، د.ابراهيم مصطفى –المقدمة: و-ز، وينظر: اسطورة الادب الرفيع: ١٥٥-١٥٦.
[١] الخصائص: ٥٠/١؛ وينظر: علل الاعراب والحركات الاعرابية في العربية (بحث) د.قيس أسماعيل، مجلة المورد، العدد الاول، ١٩٩٣، ص٦٦.
[٢] الاشباه والنظائر: ١٦٠/١.
[١] الهمع: ٢١/١.
[٢] شرح الرضي على الكافية: ٢٠/١.

قياماً يوم الجمعة عند عمرو لابساً كذا وعلى هذا يجري الباب. واذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة، والفاعل يقل كان الاولى ان يُخصّ الفاعل بالاثقل الذي هو الرفع، والمفعول بالأخف الذي هو النصب، لتكون علة الفاعل موازية لثقل الرفع، وخفّة النصب موازية لكثرة المفعول،... ومنْ قال ان الفاعل كان يجب ان يُنصب والمفعول أن يُرفع دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة، وههنا طريقة اخرى، وهي ان يرفع السؤال من أصله، وذلك انهم لو كانوا قد نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول على ما يقترحهُ هذا السائل، لكان لآخر ان يقول: كيف لم يُبْنَ الامرُ على العكس؟ وكل سؤالٍ انقلب فهو باطل. فاللازم اذن اختصاص كل واحد منهما بعلامة لا تكون لصاحبه، وماعدا ذلك من القول فاقتراح وتحكّم فاعرفهُ"[٣].

ونقل السيوطي قول ابن النّحاس في كتاب (التعليقة): "انما رُفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لايكون اِلا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول لكونه متعدِّداً، والرفع اثقل من النصب، فأعطي الثقيل للواحد والخفيف للمتعدد ليعتدلا"[١].

وعلّله غيرهم بـ(المشاكلة) ، فقد نقل السيوطي قول السخاوي في كتاب (شرح المفصل): "قال الخليل: أول الحركات الضمة لانها من الشفة، وأول مايقع في الكلام الفاعل، فكان حقُّ الكلام اذا حُمل على المشاكلة أن يُقَسَم اول الحركات لأول الاشياء"[٢].

ان ما قدّمناه من كلام في هذه العلة وما سبقها يؤكد بلا ريب تمسك العلماء والنحاة بنظرية العامل التي تقوم عندهم على ان الاصل في العوامل هو (الفعل). اما الاسماء والحروف فهي فروع في العمل ولذلك يقسّمون العوامل الى عوامل قوية واخرى ضعيفة.

ب. النائب عن الفاعل

وسمّي باسماء منها: باب المفعول الذي تعدّاه فعله الى مفعول وباب المفعول الذي لا يذكر فاعله ، وباب مالم يُسمَّ مَنْ فعل به، وباب الفعل المبني للمفعول به[٣]. وصنفّهُ ابن هشام ضمن المرفوعات وذكره في باب (المرفوعات) وجعله ثاني المرفوعات الثمانية[٤]، فمثلاً اذا قلنا: "أكلَ الولَدُ التفاحةَ" فماذا يكون موقع التفاحة؟ انه بالطبع وحسب النمط الاعرابي المتعارف عليه لدى النحاة مفعول به. اما اذا قلنا:"أُكِلتْ التفاحة"، فماذا تغير حتى يقفز المفعول به هذا مكان الفاعل ليكون نائباً عنه؟ ومَنْ خوّله ذلك؟ هل يمتلك مؤهلات الفاعل؟ هل وقع الفعل منه حقاً؟ أو وقع الفعل عليه؟ ماهذه الاحكام؟ هل يأخذ هذا المنصب عنوةً وينصّب نفسه فيه تحت اسم النائب؟ ومَنْ من النحاة خوّله في اصدار هذا الامر التعسفي والمتعدي على حقوق غيره. اذ أن التفاحة (أُكلتْ) في الحالتين ففي الاولى كان الفاعل معروفاً وهو "الولد" من جنس الناس الآدميين، وفي الحالة الثانية لم يُعرف هوية الفاعل لسبب أو لآخر ومن اجل اخفاء نفسه غيَّر من ملامحهِ ليعموّه على بعض النحاة وكان الرفع من ابرز هذا التغيير. ونحن لسنا مع مَنْ يعتبر المفعول به نائباً عن الفاعل في حالة البناء للمجهول اذ نرى ان المفعول به يبقى مفعولاً به سواء بُني الفعل للمعلوم أم للمجهول، لان الفعل يقع عليه في الحالتين.

ان الافعال حسب فاعلها تقسم الى مبنية للمعلوم أو مبنية للمجهول. والافعال المبنية للمعلوم هي الافعال التي عُلِمَ فاعلها. اما الافعال المبنية للمجهول فهي الافعال التي حذف فاعلها وناب عنه غيره. وفي هذا التقسيم نجد ان النحاة ايضاً قد لحقوا بالحركة في آخر الكلمة ونسوا المنطق السليم. ففي قولنا: "كسرَ احمد الزجاج" فالفعل (كسر) فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر في آخره. (احمد) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، (الزجاج) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره. وعند بناء الجملة السابقة للمجهول فانها تصبح: "كُسِرَ الزجاجُ" (بضم اول الفعل وكسر ماقبل آخره) وفي اعرابها تقول (كُسرَ) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح.

"الزجاجُ" نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في اخرهِ.

ونلاحظ اننا لم نجد فاعلاً، ثم قمنا بجعل (الزجاج) ينوب عن الفاعل (احمد) فيكسر نفسه فهو نائب فاعل. اذن كيف يمكن لنا ان نجعل حركة أخر الكلمة تنوب عن موقع الكلمة الحقيقي في الجملة؟ هل هذا مقبول؟ لقد لاحظ النحاة ان كلمة (الزجاج) قد جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل. لانها نابت عنه في حركة الرفع- ضاربين عرض الحائط بكل المقاييس السليمة والمنطقية. أيمكن ان نبني امراً على المجهول؟ ان المجهول غير معروف فكيف نبني عليه؟.

---

[٣] المقتصد في شرح الايضاح: ٣٢٦/١-٣٢٧.
[١] الاشباه والنظائر: ١٠٦/١.
[٢] الاشباه والنظائر: ١/ ١٦١.
[٣] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود جاسم: ٢١٦.
[٤] ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٣٣٣.

علة رفع نائب الفاعل

ذهب جمهور النحاة الى ان الفاعل يُحذف من الجملة ويُترك ويُؤتى بما ينوبُ عنه- عند بناء الجملة للمجهول فيأخذ اللفظ المأتي به حكمه وحركته- لاغراض متعددة منها: علم المخاطب به، أو للخوف عليه، او لقصد إبهامه فلا يريد المتكلم اظهاره او لتعظيمهِ[١]. ومهما يكن من شيء فهو مرفوع عند النحاة. وعلة رفعه عند المبرد نقلها لنا في (هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعلهُ) إذ يقول: "وهو رفع، نحو قولك: "ضُرِبَ زيدٌ"، و"ظُلِمَ عبدُ الله". وانما كان رفعاً، وحدُّ المفعول أن يكون نصباً، لانك حذفت الفاعل، ولابّد لكل فعل من فاعل، لانه لا يكون فعل ولا فاعل. فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر"[٢]. ويفهم من كلام المبرد ان المفعول يرتفع لانه قد ناب عن الفاعل بعد حذفه وبناء الجملة للمجهول، ولأن الفعل قد شُغِلَ به فليس من فعل إلا وله فاعل. واصّل لهذه العلة سيبويه اذ يقول: "يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لانك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل"[٣]. واعتمد هذه العلة ابن السراج في شرحه لباب (من الاسماء المرتفعة) اذ يقول: "وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل اذا كان الكلام لايتم إلا به ولا يستغني دونه، ولذلك قلت، اذ كان مبنياً على فعل بُني للمفعول أردت به ما اردت في الفاعل من ان الكلام لايتم إلا به. وقلت ولم تذكر مَنْ فعل به لانك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصباً، وانما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامهُ"[٤] ويلاحظ ان ابن السراج في علته لم يأتِ الا بما أتي به سيبويه والمبرد فقد كانت بمثابة شرح لتلك العلة نفسها، أي ان المفعول يحل محل الفاعل في جملة الفعل المتعدي بعد حذفه وبناء الفعل للمجهول . وممّن اعتمد هذه العلة ابن الوراق وابن يعيش[٥].

ويرى الدكتور :احمد عبد الستار الجواري ان قضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة، مُتكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجبَ له وتحملهم على تصور حالٍ لم يقصد اليها منشيء الكلام. قال تعالى:"فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (الانعام: ٤٥) والقصد وصف دابر القوم الذينَ ظلموا بأنه مقطوع أما القاطع فلا يتعلق به الغرض ولا يتصرف اليه[١]. وقولنا: "أُخِذَ الكتابُ" اذا اردنا التعبير بالجملة الفعلية، فاذا أردنا أن نغيّر بالجملة الاسمية قلنا: "الكتاب مأخوذ" والمعنى من حيث حقيقة الاسناد واحد، وكل ما بين الجملتين من اختلاف هو ارادة معنى الزمن مرة، وعدم ارادته مرّة ثانية، على انهم لا يلتزمون في الجملة الاسمية تقدير الفاعل ثم حذفه، وقلب صيغة المسند الى صيغة المفعول فلا يقولون ان الاصل: "زيد أخذ الكتاب" ثم حذف الفاعل (المقدم)، فجيء بصيغة اسم المفعول عوضاً عن صيغة اسم الفاعل، فقيل : "الكتابُ مأخوذٌ"[٢].

ومن نافلة القول الاشارة الى ان المثال الذي سِيق سابقاً "كُسِرَ الزجاج" نجد على الرغم من وقوع الفعل على (الزجاج) وجُدَاناً إلا أنه أخذ علامة الرفع، فكُسِرت بذلك قاعدتي الفاعل وقاعدة المفعول به، فالفاعل هنا قد تمَّ النيابة عنه بما وقع الفعل عليه والمفعول به هنا قد أخذ الرفع.

زد على ما تقدّم فقد قيل في علة الإنابة عن الفاعل أنه لابد للفعل من فاعل، أو أن العبارة لاتكتمل الا بفعل وفاعل، ولقد وجد النحاة أن خبر من يقوم بالمهمة هذه هو المفعول به (المنصوب).

غير ان العبارة التالية ومثيلاتها مما لا تنطبق عليها تلك القاعدة وهي:

"وُقِفَ لإجلالِكَ"

فلا يوجد مفعول به مباشر هنا، علماً ان النحاة قد أوّلوا المصدر المفهوم من الفعل نائباً عن الفاعل وهم بالتالي فقد أوّلوا التأويل.

---

[١] ينظر: معاني النحو: ٤٩٢-٤٩٣.
[٢] المقتضب: ٤/ ٥٠، ٧١.
[٣] كتاب سيبويه: ٣٣/١.
[٤] الاصول في النحو: ٧٦/١-٨١؛ وينظر: اسرار العربية: ٦٦؛ شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٣٤-٥٤٩.
[٥] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود جاسم: ٢١٦؛ شرح المفصل: ٧٠/٧.
[١] ينظر: نحو الفعل: ٨٩.
[٢] المرجع نفسه: ٩٠.

ج. التنازع

وهو أن يتقدم عاملان او اكثر، ويتأخر معمول او اكثر، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخرّ، فمثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى:" آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا" (الكهف:٩٦). . ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول: "ضربَ واكرمَ زيدٌ عَمراً"[١] نلاحظ عدم التناسب في هذا المثال بين الضرب، والاكرام. واضاف النحاة لكي يوضحوا معناه اذا تعلّق عاملان فأكثر بأسم عَمِل فيه احدهما، وقال الفرّاء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطلوب نحو: قام وقعد زيدٌ، فجعله مرفوعاً بالفعلين. والاقرب من العوامل أحقُّ بالعمل في الاسم من الاسبق. نقول: "لعلّ وعسى زيداً ان يخرج" على إعمال الثاني ، ولو اعمل الاول لقال: لعلّ وعسى زيداً خارج"[٢]. وهو احد ابواب النحو التي اعتدَّ لها النحاة لعرض مشكلة افتعلوها ، فشغل بها الدارسون زماناً، ولم يكن ليكون مشكلة لو أن النحاة كانوا ينهجون في دراستهم نهجاً لغوياً بعيداً عن التمحلات الفلسفية وزيادة المصطلحات التي تجافي طبيعة هذا الدرس، لان اللغة لا ترى في اجتماع فعلين او اكثر من فعلين مشكلة اذا دعت الحاجة الى اجتماعهما، ولا نرى في تقديم الفاعل، على الفعل محذوراً، اذا كان تقديمهُ يحقق غرضاً اقتضاه الكلام، وتطلبتهُ ملابسات القول وحال المخاطب[٣].

١. علة اعمال العامل الثاني من المتنازعين

وذلك قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ" ؛ و"مررتُ ومرَّ بي عبدُ الله"؛ و "جلستُ وجلس إليّ أخواك"، "وقمت وقام اليّ قومُك" فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو اعمال الفعل الآخِر في اللفظ[٤] وهو الذي قال عنه سيبويه:"تحمل اللفظ (الاسم) على الفعل الذي يليه"[٥]. وأما في المعنى فقد يعلم السامع ان الاول قد عمِل، كما عمِل الثاني، فُحذِفَ لعلم المخاطب به. ونظير ذلك في الحذف قوله تعالى: " وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ" (الاحزاب:٣٥)

فقد يعلم المخاطبون ان الذاكرات متعدياً في المعنى، وكذلك الحافظات، لان الاصل: والحافظات فروجهنّ، والذاكرات الله كثيراً[١]، وقال الشاعر، فحذف اكثر من هذا:

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما عِندَكَ راضٍ والرأيُ مُختلِفُ[٢]

والتقدير: نحن بما عندنا راضون، وانت بما عندك راضٍ ، فأجتزأ بخبر الواحد عن الجميع.

وعلة اعمال الآخر عند المبرد هي قوله: "وانما اختاروا اعمال الآخِر، لانه أقرب من الاول. ألا ترى ان الوجه أن تقول: "خَشَّنْتُ بصدرك وصدرِ زيدٍ"، فتُعمل الباء لأنها اقرب"[٣]. اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "وانما كان الذي يليه أولى، لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وان المخاطب قد عرف أنّ الاول قد وقع بـ(زيد)، كما كان: "خَشَّنْتُ بصدرِكَ، وصدرِ زيدٍ" وجه الكلام حيث كان الجر في الاول وكانت الباء اقرب الى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب"[٤]، ويبدو انهما متفقان على اعمال الثاني دون الاول لقرب جواره من الاسم وأنه لا ينقض معنى. وقد أستدل المبرد على علة (إعمال العامل الثاني) في باب التنازع بقول العرب : "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ" إذ جعل هذا القول داخلاً في باب التنازع فـ(خربٍ) عندهُ جاءت مجرورةً بإعمال "ضبٍّ" لمجاورتها إياه، إذ أن (ضب) أقرب الى (خرب) من الجحر وان كان (خربٌ) نعتاً لـ(الجحر). وقد انفرد المبرد في هذه المسألة من بين النحاة قديماً وحديثاً وجعل لها أصلاً في التنازع. أما سيبويه فقد جعلها من باب الغلط اذ قال: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: "هذا جحرُ ضبّ خربٍ" فالوجه الرفع. وهو كلام اكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لان الخربَ نعتُ الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرُّه وليس بنعت للضّب، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب. فجرّوه لانه

---

[١] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٣.
[٢] ينظر: نحاة ومناهج: ١٦٦.
[٣] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦١-١٦٢.
[٤] ينظر: المقتضب: ٧٢/٤.
[٥] المصدر نفسه: ٧٣/٤.
[١] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٠٢.
[٢] البيت لـ"قيس بن الخطيم" في ديوانه،ص٢٣٩؛وينظر:المقتضب:٧٣/٤؛وينظر:المعجم المفصل: ٢/ ٥٧٤.
[٣] المقتضب: ٤/ ٧٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٧٣/١-٧٤.

نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعتُ الضب، لانه صار هو والضّب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى انك تقول: "هذا حبُّ رمان" فان كان لك قلت: "هذا حبُّ رماني"، فاضفت الرُّمان اليك، وليس لك الرمان انما لك الحب"[١].

وذكر الاعلم ان الخليل، كان (لايجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والافراد والجمع، كقولهم: هذا جحر ضَبّ خربٍ"، و"جحرا ضبيّن خربين"، و"جحْرةُ ضبابٍ خربة"[٢].

"فالخليل قد عدّ هذا استعمال من الوهم والغلط في حالة اتفاق المتجاورين في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والافراد والجمع فقط، فيتوهم العرب ان (خرب) نعت (للضب) وليس للجحر، بسبب هذا الاتفاق بينهما، فلا يتوهمون في حالة عدم التطابق بين المتجاورين ، في أحد منهما بدليل قولهم: "هذان جحرا ضب خربان"[٣].

وقد اعترض ابن جني على ذلك، وردّ ما قاله النحاة بأنه وهم وغلط، ورأى انه على حذف المضاف فيه[٤] فقال: "انما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بديء هذا العالم والى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "هذا جحر ضب خرب" فهذا تناولهُ آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب لايختلفون فيه ولايتوقفون عنهُ، وأنه من الشاذ الذي يحمل عليه ويجوز ردّ غيره اليه"[٥]. ويرى انه ليس غلطاً ولا وهماً بدليل ان هناك امثلة كثيرة في القرآن العظيم والشعر حملت عليه، فقال: "وأما أنا فعندي ان في القرآن مثلُ هذا الموضع نيفاً على الف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لاغير. فاذا حملتهُ على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغَ وسلس وقُبل"[٦] . ولعل هذه على استنباط من المبرد تدل على سعة اطلاعه على كلام العرب ومعرفته بأساليبها في القول والتفنن فيه.

وكما هو ديدن النحاة فهم يتبارون في اظهار ضعف حجة الفريق الآخر. فالكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقهِ، والبصريون يختارون اعمال الثاني لقربه[١].

(أي من المعمول ، لأن أخر العوامل واقع بجوار المعمول). وحجة الكوفيين في ذلك هو النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عنهم كثيراً، قال امرؤ القيس:

فلو أنّ ما اسعى لأسْمى معيشةٍ كفاني ولم اطلبْ قليلٌ من المالِ[٢]

فأعمل الفعل الاول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً) وذلك لم يروه أحدٌ بالنصب. وأما القياس، فهو أن الفعل الاول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني اِلا انه وإعماله أوْلى لقوة الابتداء والعناية به، ولهذا لايجوز إلغاء (ظننتُ) اذا وقعت مبتدأة، نحو: "ظننتُ زيداً قائماً" بخلاف اذا اوقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ" و"زيدٌ قائمٌ ظننتُ"[٣]. فدلّ على ان الابتداء له أثر في تقوية العامل واما البصريون فاحتجّوا بان قالوا: الدليل على اختبار اعمال الثاني هو النقل والقياس. أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: "آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا" (الكهف: ٨٦) فاعمل الثاني وهو "أفرغْ" ولو اعمل الاول لقال: "أفرغه عليه" ،

وقال الفرزدق:

ولكِنَّ عِدلاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بنوُ عبد شمسٍ من مُنافٍ وهاشمِ[٤]

اِذ تنازع عاملان هما قوله: "سببتُ" و"سبني" معمولاً واحداً هو (بنو عبد شمس) فأعمل الثاني فيه، واعمل الاول في الضمير.

واما القياس فهو ان الفعل الثاني اقرب الى الاسم من الفعل الاول، وليس في اعماله دون الفعل الاول نقض معنى، فكان اعماله أولى. ألا ترى انهم قالوا:"خشنت بصدرك وصدر زيدٍ" فيختارون اعمال الباء في المعطوف ولا يختارون اعمال الفعل فيه،

---

[١] كتاب سيبويه: ١/ ٤٣٦.
[٢] تحصيل عين الذهب: ٢٣٩-٢٤٠؛ وينظر: الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء، رسالة (عبد الهادي كاظم)، ص١٧٤.
[٣] ينظر: الشاهد الشعري النحوي، رسالة (عبد الهادي كاظم)، ص١٧٤.
[٤] الشاهد الشعري النحوي: ١٧٤.
[٥] الخصائص: ١٩١/١. وينظر : الشاهد الشعري النحوي: ١٧٤.
[٦] الخصائص: ١٩٣/١.
[١] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٣؛ اوضح المسالك: ١٨٦/٢؛ شرح التصريح: ٣١٣/١؛ الهمع: ٥/ ١٤١.
[٢] البيت في ديوانه: ٣٩؛ كتاب سيبويه: ٧٩/١؛ المقتضب: ٤/ ٧٦؛ الهمع: ١١٠/٢؛ الخزانة: ٣٢٧/١.
[٣] ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٩؛ الانصاف: ٨١؛ حاشية الصبان: ٣٤/٢-٣٥.
[٤] البيت في ديوانه: ٦٠٦ ، المقتضب: ٤/ ٧٤؛ وابن يعيش: ٧٨/١؛ الانصاف: ٨١.

لانها أقرب اليه منهُ، وليس في اعمالها نقضُ معنىً، فكان اعمالها اولى، وقال الشاعر: قضى كلُ ذي دَينٍ فوفّى غرَيمَةُ وعزّة ممطولٌ مُعَنّىً غَريمُها[1]

فاعمل الثاني في مكانين من البيت، احدهما (وفىّ)، والثاني (مُعَنّى) ولو اعمل الاول لقال: "وفّاه" و"مُعَنّى هو غريُمها" ويجري اسم الفاعل على هذا الثاني على غير مَنْ هولهُ، كما تقدم في الاسم، ولان الفعل الثاني اقرب الى الاسم من الاول. واما قول امرئ القيس فليس من قبيل ما نحنُ به، لان مطلوبه الملك دون قليل من المال وهذا متناقض لانه يُخبر تارة بأن سعيه ليس لادنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل[2]. ويذكر لنا الدكتور المخزومي –رحمه الله- ان هناك رأيين للفرّاء في هذا الموضع، ان الفعلين اذا كان أقتضاؤهما واحداً كان الاسم بعدهما لهما جميعاً، كأن يقتضيا الرفع، كقولهم:

"يُحسن ويسئ ابناك"؛ او النصب كقولنا: "اشتريتُ واكلتُ رُطباً".

ففي التنازع اذن نوعان مختلفان:

اولهما: ان يكون الاقتضاء واحداً، كأن يحتاج كل من الفعلين الى فاعل واحد. أو إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: "**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**" ، وقوله تعالى "**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيه**" (الحاقة:١٩) ، وقوله (ص): "تُسبّحون، وتكبّرون، وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين"[3].

وثانيهما: ان يختلف الاقتضاء ، كأن يقتضي الاول فاعلاً، والثاني مفعولاً مثلاً، وهذا في اكبر الظن هو الأساس الذي عُقِدَ عليه باب التنازع[4]. وتقول: انه حقاً لرأي موضوعي منصف يدل على حرص على اللغة ونحوها وشتّان مابين رأي الفرّاء وما تسير عليه اليوم من تقولب على صيغ جامدةٍ بعيدة عن القاعدة النحوية السليمة، ولا ندري هل ان قول الفرّاء ليس من التراث، بل انه التراث الحقيقي الذي ينبغي ان يحفظ ويعمّق لانه يتفق مع منطق العصر ومنطق الاشياء.

د. المبتدأ والخبر

المرفوعات في العربية –كما قررها النحاة- كثيرة، منها: المبتدأ، ومنها الخبر، ومنها الفاعل، ومنها: النائب عن الفاعل، ومنها: اسم كان، ومنها: خبر (إنّ) ومنها التوابع الاربعة التي تتبع واحداً مما ذكر من موضوعات الرفع. وقد أطالوا في كل موضوع على حده، وذهبوا في تقريره كل مذهب، واثقلوا في تفصيلاتهم وتقديراتهم وتأويلاتهم على الدارس حتى اصبح ينوء بها. وما ذلك إلا لإخضاع اللغة لاوضاع المناطقة[1]. فقد اشتطت بهُمْ السبل وعميت عليهم المسالك، فتنكّبوا سُبل القصد، واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله. أو آثروا جانب المنطق، فتصّوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط. وما ذلك إلا مجانبة الصواب[2]. وبعد ذلك فالجملة الاسمية عندهم هي كلمات مؤلفة من اسماء تجتمع لتعطي معنى صحيحاً مفيداً، نحو قولنا: "الطفلُ سعيدٌ". اضافة الى ان لكل مبتدأ خبر وكل خبر لابدّ له من مبتدأ، لان الحكم لايمكن ان يتصور الا بالمسند اليه موصُوفاً بالمسند، فانْ ذُكر كلاهما كان بها، وانْ حُذف احدهما صارَ النحاة الى تقديره حتماً لان الكلام لايقوم الا بالركنين ولاتسلْ عمّا ينطوي عليه التقدير من التكلّف والتعسف الذي يُذهب برواء العبارة ويخرجها عما قصدت اليه من أثر في نفس القارئ أو السامع[3]. لقد جرى المعرّبون على تقدير محذوف في بعض المواضع القرآنية منها مثلاً قول الفرّاء[4] في اعراب الاية: "**وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ**" (النساء: ٨١)، الرفع على قولك : "منّا طاعة" أو "أمرك طاعة". وكذلك : "**لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**"

---

[1] البيت لكثيّر عزّة في الديوان: ٢٩٧؛ المقتصد: ١/٣٤٠-٣٤٢؛ وفي الانصاف بلا نسبه: ٨٢.
[2] ينظر: الانصاف :٨٣؛ ويرى ابن هشام ان هذا ليس من المتنازع. ولايجوز الاستشهاد به لان التنازع يشترط ان يكون بين العاملين الارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط، وينظر: شرح قطر الندى: ١٩١-٢٠٠.
[3] الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري، دار الفكر- بيروت: ٢/٩٧.
[4] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٢-١٦٣.
[1] ينظر: المصدر نفسه: ٧٠-٧١.
[2] ينظر: نحو القرآن: ٦-٧.
[3] نحو القرآن: ١٨-١٩.
[4] معاني القرآن للفرّاء: ١/٢٧٨.

(النور: ٥٣) معناه، والله اعلم: (قولوا سمعٌ وطاعة) "تلك اذن قاعدة تقوم على المنطق ولا تعبأ بالاصل العلمي الذي لايجوز ان يفترض في مادة البحث مهما كانت ماليس موجوداً فيها، ثم ان هذا الافتراض أو التقدير وان شئت الاصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد اليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ او السامع. كل هذا السلوك والدروب الملتوية لتحقيق القاعدة التي يقوم عليها مذهب الفرّاء ان المبتدأ مرفوع بالخبر وان الخبر مرفوع بالمبتدأ –مذهب اهل الكوفة- لانرى معهُ حاجة اطلاقاً لأي زيادة في الكلام. وهذا اللفظ المفرد المرفوع (طاعة) يُغني عن تركيب، ويُستغنى عن كل تقدير يُقّدم عليه او يُؤخر عنهُ، فهو اما اخبار يسدّ مسدّ التركيب، واما انشاء لا يحتاج الى مزيد"[١]. ومن امثلة ذلك ايضاً قول الزمخشري في قوله تعالى: "أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ" (هود: ١٧)، معناه: "امن كان يريد الحياة الدنيا فمن كان على بيّنة أي لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم". واي بون شاسع بين هذا التأويل ومعنى ما قصدت اليه العبارة في الآية، وأنّى للمعّرب أن يضيف الى العبارة ماليس منها صراحة ولا ضمناً[٢].

وقد يكون غرضهم من التقدير محض توجيه للقاعدة النحوية ومحض التزام بالصناعة الكلامية –على حد تعبير الدكتور الجواري- إلا انه على كل حالٍ عبث بالنص وخروج عن المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك تضييع لفنية الاسلوب، لا يُغتفر فيه التذرّع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل اسباب قيامها بالاستقراء الشامل[٣].

١. علة رفع المبتدأ وعلة رفع الخبر

حدَّ النحاة المبتدأ بأنه : "الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مُخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى عنه..."[٤]. أما الخبر فهو: "المسند الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة"[١]. وحكم المبتدأ والخبر الرفع. وعلل المبرد لنا ما تقدم في (باب المسند والمسند اليه وهما ما لايستغني كل واحد منهما عن صاحبه) فمن ذلك: "قام زيد" والابتداء وخبره...وما دخل عليه نحو (كان) و(إنّ) وافعال الشك والمجازاة. وعلة ذلك هي:"فأما رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو اول الكلام وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ"[٢] فاذن المبتدأ يرتفع عند المبرد بالابتداء كما صرّح بذلك أي بتعريه من العوامل غيره في حال تقدمه فقط أما اذا تأخر فيرفعهُ خبره، ففي قولنا: في الدار زيد"، إن لم ترد بـ(زيد) التقدم كان رفع (زيد) بقولك: "في الدار" لان معناه أستقر، وحل محل المضمر فرفعه ماكان يرفع المضمر..[٣]. اما الخبر فيرتفع عنده بالابتداء والمبتدأ[٤]. وصرّح في موضع آخر قائلاً: "واعلم ان خبر المبتدأ لايكون الا شيئاً هو الابتداء في المعنى" نحو: "زيد اخوك"، و"زيد قائم"، فالخبر هو الابتداء في المعنى، او يكون الخبر غير الاول، فيكون له فيه ذكر، فان لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو مُحال"[٥] اذ انه يصرح بأن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ. اما سيبويه فعلّته لذلك هي: "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدُ الله منطلقٌ"، "ارتفع عبدُ الله" لانه ذكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لان المبني على المبتدأ بمنزلته"[٦] ويفهم ان المبتدأ يرتفع بالابتداء سواء في ذلك تقدّم المبتدأ أم تأخر. واعتمد هذه العلة ابو بكر بن السراج وابن الوراق والجرجاني وابن يعيش وابن عصفور والاشموني[٧]، اما ابو اسحاق الزجاج فقد خالف ما ذهب اليه البصريون –ان المبتدأ يرتفع بالابتداء، اما الخبر فاختلفوا فيه فبعضهم ذهب الى انه يرتفع بالابتداء وحده وآخرون الى انه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وآخرون الى انه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[١]- فكان يجعل العامل في المبتدأ مافي المتكلم من معنى الاخبار، لان الاسم لمّا كان لابّد له من حديث يُحدّث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ. وقد ردّ

---

[١] نحو القرآن : ٢٢.
[٢] ينظر: الكشاف: ٢/٢١٠؛ نحو القرآن : ٢٢-٢٣.
[٣] ينظر: نحو القرآن: ٢٦.
[٤] معاني النحو: ١/١٦٠.
[١] شرح قطر الندى ويل الصدى: ١١٤.
[٢] المقتضب: ٤/ ١٢ الهامش رقم (٣).
[٣] ينظر: النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٦٨-٦٩.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٨.
[٥] المقتضب: ٤/١٢ (الهامش رقم ٢).
[٦] كتاب سيبويه: ١/١٢٧.
[٧] ينظر: الاصول في النحو:١/ ٦٣؛علل النحو لابن الوراق،تح:د. محمود جاسم: ٢٠٧؛ تح: د. محمود محمد: ٣٦٨؛ المقتصد: ١/٢١٣؛ شرح المفصل: ١/٨٣-٨٦؛ شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٦٠،٣٤٠؛ شرح الاشموني: ١/١٨٣.
[١] الإنصاف: تحـ: جودة مبروك: ٤٠.

ابن الوراق هذا الكلام بقوله: "والصحيح مابدأنا به، لانه لو كان الامر كما رتبّه ابو اسحاق، لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لان دخول العامل لا يُغيّر معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز ان يدخل عامل وهو باقٍ. وهذا القول قال به بعض نحاة البصرة مخالفين في ذلك سيبويه[٢].

اما رفع الخبر فاختلفوا فيه فصرّح ابن الوراق بان علة رفع الخبر اذ كل مبتدأ لابّد له من خبر كما ان الفعل لابّد له من فاعل، فصار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، وذكر لنا وجهين في ذلك:

احدهما: ان الابتداء وحده عامل في الخبر، كما كان في المبتدأ، وانما وجب ان يعمل في الخبر قياساً على العوامل اللفظية، نحو: "ان وكان وظننتُ" فكل هذه عاملة في المبتدأ والخبر وهو الرفع.

ثانياً: ان يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعاً. لان المبتدأ لاينفك من الخبر فلا يصح للخبر إلاّ بمقدمتهما جميعاً فوجب ان يكونا جميعاً العاملين[٣]. أما الكوفيون فيرون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[٤]. ونضيف لما تقدم ان عامل رفع المبتدأ عند البصريين هو الابتداء –وهو عامل معنوي- وهو وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الاصالة، وهو التجرد عن العوامل اللفظية. لكنهم اختلفوا فيما يرفع الخبر، ففريق يرى ان الابتداء وحده يرفع الخبر كما يرفع المبتدأ، وفريق يرى ان الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر معاً، وفريق ثالث يرى أنه يرفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. ومحصل قولهم في هذه المسألة ان للمبتدأ رافعين **احدهما:** لفظي وهو الخبر.**وثانيهما** : معنوي وهو الابتداء. وان للخبر ثلاثة عوامل:**احدهما** : لفظي وهو المبتدأ **وثانيهما:** معنوي وهو الابتداء. **وثالثهما:** يتكون من عاملين لفظي ومعنوي وهما الابتداء والمبتدأ معاً. ولم يخلُ الأمر من الاستدلال والحجاج العقلي البعيد عن روح اللغة[١]. لكنّ السؤال هنا: هل الكوفيون كانوا ينكروه العامل المعنوي؟ الحق انهم لم ينكره، بل فسّروا رفع الفعل المضارع على اساسهِ، فقالوا يرتفع الفعل لخلوّه من الناصب والجازم، أي لتجرده عن العوامل اللفظية، وهذا عامل معنوي. واذا ثبت ان الابتداء أُعمِل في الفعل، فأضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له[٢]. زد على ذلك ان الابتداء أعمِلَ في الخبر بوساطة المبتدأ، لان المبتدأ مشارك له في العمل، وهو مذهب الكسائي والفرّاء[٣]. إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منها في التقدم رتبة اصلية، لان اصل كل عامل ان يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: "صاحبها في الدار"، كما لا يمتنع: "في داره زيد"، وامتناع الاول، وجواز الثاني دليل على ان التقدم لا أصلية للخبر فيه"[٤]. أضف الى ذلك اننا اذا قلنا انهما يترافعان وجب ان يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم ان يكون الاسم الواحد أولاً وآخراً في حال واحدة[٥].

وما ذلك إلا لتقمص العامل النحوي صفة العلة العقلية عند النحويين.

٢. علة رفع الاسم بعد لولا على الابتداء

كما اعتاد النحاة على تعريف "لولا" بأنها: اداة شرط غير جازمة وهي دالة على امتناع لوجود، نحو قولنا: "لولا الهواء لهلكت الاحياء"، فالهواء كان مرفوعاً بالابتداء وكان خبره محذوفاً تقديره: "لولا الهواء موجود" وقد سار النحاة على هذا التقدير، وأوردوا لنا موارد يجب فيها حذف الخبر وهي في اربع مسائل[١]:

---

[٢] علل النحو لابن الوراق: ٢٠٧؛ علل النحو، تح: د. محمود نصار محمد: ٣٦٨-٣٦٩؛ اسرار العربية:٥٥؛ الحُلل في اصلاح الخلل:١٤٦.

[٣] علل النحو لابن الوراق: ٢٠٨؛ علل النحو، تح: د. محمود نصار محمد: ٣٧٠؛ اسرار العربية:٥٥؛ شرح المفصل: ٨٣/١-٨٥.

[٤] مجالس ثعلب:٣٨٩/١، الاصول:٦٢/١؛ ينظر:ائتلاف النصرة:٣٠؛ شرح الاشموني: ١٨٤/١، شرح التصريح:٥٨/١؛.

[١] ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٤٨- ٢٤٩.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٨، الهامش رقم (٣).

[٣] ينظر: اسرار العربية: ٦٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٢٢/١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦٢-٢٦٤.

[٥] ينظر: شرح المفصل: ٨٤/١؛ ابو البركات الانباري ودراساته النحوية: ٢٤٤.

[١] شرح قطر الندى: ١٢٢-١٢٣؛ امالي الشجري: ٧٦/٢.

إحداها: قبل جواب "لولا" نحو قوله تعالى: "لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"(سبأ: ٣١)، أي : "لولا انتم صددتمونا عن الهدى" بدليل ان بعده : "أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ"(سبأ: ٣٢).

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ" (الحجر: ٧٢)، أي: "لعمرك يميني أو قسمي".

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: "ضَرْبي زيداً قائماً" أصله: ضربي زيداً حاصلٌ اذا كان قائماً.

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولهم :"كلُ رجل وضَيْعَتُه" أي:"كل رجل مع ضيعته مقرونانِ". والذي دلّ على الاقتران مافي الواو من معنى المعية.

وعلة حذفه عند المبرد ذكرها في باب (المبتدأ المحذوف و الخبر استغناءً عنه وهو باب لولا) اذ يقول: "اعلم ان الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء"، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه. وذلك قولك: "لو لا عبدُ الله لا كرمتك". فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف والتقدير: "لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك"[٢]. أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً : "وذلك قولك : "لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما "لكان كذا وكذا" فحديث مُعلق بحديث "لولا" وأما "عبد الله" فانه من حديث "لولا" وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد الف الاستفهام، كقولك: "أزيد اخوك؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه: "زيد اخوك " غير ان ذلك استخبار، وهذا خبر، وكأن المبني عليه الذي في الاضمار وكان في مكان كذا وكذا. فكأنه قال: ولولا عبد الله كان بذلك المكان، ولو القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثُر استعمالهم إياه في الكلام، كما حذف الكلام من "إمّا "لا""[١]. وممن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن يعيش والرضي وابن مالك[٢].

وذهب الاشموني الى ذلك ويضيف: "ذهب الجمهور الى ان الخبر بعد "لولا" واجب الحذف مطلقاً بناءً على أنه لا يكون الا كوناً مطلقاً، واذا أُريد الكون المقيّد جعل مبتدأ، فنقول: "لو لا مُسالمة زيد ايّانا ما سلم" أي: موجودة، وقوله تعالى: "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ" (البقرة:٢٥١) أي :"ولولا دفع الله الناس موجود" حُذِفَ الخبر وجوباً للعلم به وسدّ جوابُها مسّده[٣].

المبحث الثاني

النواسخ

أ. إنّ واخواتها

اطلق النحاة مصطلح (الاحرف المشبهة بالفعل) على بضعة احرف ينصب بعدها المبتدأ ويرفع الخبر وهي: إنّ وأنّ وليت ولعلّ ولكّن وكأنّ[٤]:

---

[٢] المقتضب: ٣/ ٧٦-٧٧.
[١] كتاب سيبويه: ١٢٩/٢.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ٧٥/١؛ شرح المفصل: ٩٥/١-٩٦؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/١، ٢٧٠-٢٧١؛ شرح التسهيل: ٢٦٧/١.
[٣] الاشموني: ٢٠٥/١-٢٠٦.
[٤] ينظر: معاني النحو: ٣٠٨/١.

ويسمي النحاة المبتدأ المنتصب بعدها اسمها والخبر خبرها نحو: "ان الله غفور رحيم" وظاهرة نصب الاسم بعد (انّ) قديمة قال براجيستر أستر: "ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (ان واخواتها) وكثرة ذلك من خصائص العربية مع كون اصله سامياً شائعاً في غير العربية ايضاً مما يدل على أن (إن) وهي اقدم الكل كانت تعمل النصب في الاصل كما تعمله في العربية"[٥].

١. علة عمل (ان) واخواتها

ويبدو ان هذه الاحرف قد شبهّها النحاة بالافعال من امرين لفظي ومعنوي، في اللفظ بكونها ملازمة الاسم لانها تدخل على المبتدأ. وبكونها على ثلاثة احرف فما فوق ومفتوحة الأواخر. وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل (التأكيد والتحقيق وما اشبه) وبما ان منصوب الافعال فرع في عملها عن مرفوعها اعطيت هذه الاحرف العمل الفرعي أي نصب الاسم، لانها منحطة عن رتبة الافعال فلا تستحق العمل الاصيل[١].

وعلة ذلك عند المبرد ذكرها لنا في (باب الاحرف الخمسة المشبهة بالافعال) اذ يقول: "فهذه الحروف مشبهة بالافعال. وانما اشبهتها، لانها لاتقع الا على الاسماء، ومنها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الافعال، وهي في القوة دون الافعال، ولذلك بُنيت اواخرها على الفتح كبناء الماضي. وهي تنصب الاسماء، وترفع الاخبار، فتشبه من الفعل ما قُدّم مفعوله، نحو: "ضَربَ زيداً عمرو"[٢]. ويفهم من كلام المبرد انها شُبّهت بالافعال لأنها تدخل على الاسماء فتنصب ماقدّم مفعوله على فاعله في الجملة الفعلية، ولكنها تنحط عن درجة الفعل لأنها لاتتصرّف تصرف الفعل فيكون منها (بَفْعَل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر. أما سيبويه فقد اعتل لذلك في (باب الحروف الخمسة التي فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي في الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء...) قائلاً "...لاتصرف تصرف الأفعال كما ان (عشرين) لاتصرف تصرف الأسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي اخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع وتنصب درهماً لأنه ليس من نعتها وهي مضاف اليه، ولم ترد ان تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بُيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، اذا قلت: "هذا ضاربُ زيداً"، لأن "زيداً" ليس من صفة الضارب، ولا محمول على ما حُمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الافعال وهي: ان ، ولكن، وليس ، ولعلّ وكأن"[٣]. ويبدو ان ما اعتل به المبرد قريب ممّا علله سيبويه أي "ان واخواتها" أو كما يسميه النحاة-ماقُدّم مفعوله- جعلها مشابهاً للفعل المتعدي إلاّ انه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل أي ان هذه الأحرف أعطيت العمل الفرعي فتنصب اسماً لتنحطَّ بذلك عن رتبة الافعال وكأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل. وقد اعتمد ابن السراج هذه العلة وابن جني والجرجاني والانباري وابن يعيش وابن عصفور والازهري والرضي وابن مالك والاشموني من المتأخرين[١]. وجعل الانباري مشابهة (ان واخواتها) الى الفعل من خمسة اوجه، اذ يقول: "ان قال قائل: لِمَ عملت هذه الأحرف قيل: لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه: ***الوجه اول:*** انها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح. ***والوجه الثاني:*** انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف. ***والوجه الثالث:*** انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء. ***والوجه الرابع:*** انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: "إني وكأنني ولكنني". ***والوجه الخامس:*** ان فيها معاني الافعال، فمعنى "إنّ وأنّ" : حققّتُ، ومعنى كأنّ: شَبّهت: ومعنى (لكن) : استدركتُ، ومعنى : ليت، تمّنيتُ، ومعنى: لعلّ: ترجّيتُ، فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه الخمسة، وجب ان تعمل عمله"[٢].

ويرى ابن مالك ان مشابهة هذه الاحرف الى الفعل بتلك الاوجه لايُعتدّ به، إذ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتدْ بـ(لكن)، لان وسطها متحرك، ولو فتح الآخر معتبراً لزم ابطال عمل (إنّ وأنّ وكأنّ) عند التخفيف. وزاد الزجاجي في المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فان الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الاحرف إلا بعد استحقاق العمل، فصحَّ ان المعتبر ما اقتصرت على ما ذكره من لزوم (او اختصاص هذه الاحرف) المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، إلا ان هذه الاحرف لما

---

[٥] التطور النحوي: ١٤٠.
[١] ينظر: فلسفة النحو: ٤٠.
[٢] المقتضب: ٤/ ١٠٨-١٠٩.
[٣] كتاب سيبويه: ١٣١/٢.
[١] ينظر: الاصول في النحو: ٢٧٨/١؛ اللمع: ٩٢؛ سر الصناعة: ٢٩٩/١؛ المقتصد: ٤٤٤/١؛ اسرار العربية: ٩٢؛ شرح شرح المفصل: ١٠١/١؛ المقرب: ١١٧؛ شرح التصريح: ٢١٠/١-٢١١؛ شرح الرضي: ١/ ٢٨٣؛ شرح التسهيل: ٣٩٠/١؛ شرح الاشموني: ٢٩٦/١.
[٢] اسرار العربية: ٩٢-٩٣؛ وينظر: الدرس النحوي في بغداد: ٥٧.

كانت فروعاً كان في عمل الرفع والنصب، قدِّم معهُنَّ عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية، لان الاصل تقديم الرفع، ولم يحتج الى ذلك في (ما) المحمولة على (ليس) لان فرعيتها ثابتة بنية الثبوت لعدم اتفاق العرب على اعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بـ(إلاّ) أو تقدم الخبر أو وجود (انْ) فاستغنت عن عمل (كان)[١].

٢. علة عدم تقديم خبر (ان واخواتها) على اسمها في سياق الكلام

ان خبر (ان واخواتها) في التقديم والتأخير ليس كأمر خبر المبتدأ في تقديمه على المبتدأ فانه لايجوز تقديمه على اسم انّ، في حين ان النحاة جوّزوا تقديم الخبر على المبتدأ . وعلة ذلك عند المبرد هي: "فأما التقديم والتأخير، نحو: "ان منطلق زيداً" –فلا يجوز لانها حرف جامد. لاتقول فيه: فَعَلَ، ولا فاعل، كما كنت تقول (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الامثلة . ولكن / ان كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبر جاز. وذلك: "ان في الدار زيداً، و"انّ في الدار زيداً قائمٌ"[٢]ويبدو من كلام المبرد ان المسوّغ لعدم التقديم هو انها حرف جامد لا بمثابة (كان) فالنحاة قد جعلوها مشابهة للفعل (ضربَ) لانها فعل متصرف فيقولون: ضارب كما يقولون: كائن. أما (إنّ) فلا يجوز ان تتصرّف تصرّف (كان). أما سيبويه فقد علل ذلك بقوله : "وزعم الخليل انها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: "كان اخاك زيداً" إلا انه ليس لك ان تقول: "كأن اخوك عبد الله" تريد: "كأن عبدَ الله اخوك" لانها لاتصرّف تصرّف الافعال، ولا يضمر فيها المرفوع، كما يضمر في (كان) فمن ثم فرّقوا بينهما. كما فرّقوا بين (ليس)، و(ما) فلم يجروها مجراها"[٣] فسيبويه يرى ان هذه الاحرف لما كانت غير متصرفة تصرّف (كان) لذلك لم تبلغ قوتها ان تتصرف في معمولها، اذ كانت هي في نفسها لاتتصرف. وممّن اعتمد هذه العلة الجرجاني وابن يعيش وابن عصفور والرضي وابن هشام وابن مالك[٤]. أما الانباري فيقول في هذا الموضع: "...وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، لئلا يجري مجرى الاصل، فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بانَ ضَعْفُ هذه الاحرف عن رتبة الفعل، وانحطاطها عن رتبة الفعل، فوقع الفرق بين الفرع والاصل..."[١].

ولابّد من الاشارة هنا الى ان نظرية العامل عند النحاة تقوم عندهم على ان الاصل في العوامل هو (الفعل)، أما الاسماء والحروف فهي فروع في العمل، ولذلك يقسّمون العوامل الى عوامل قوية وأخرى ضعيفة[٢].

٣. علة عدم جواز العطف على موضع (كأنّ وليت ولعلّ) بعد الخبر

انفردت (انّ ولكنّ) بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين: إلا أنه لايخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو قبله، فان عطفت بعده جاز لك الوجهان: النصب او الرفع على الموضع، وان عطفت قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا، نحو قولك: "ان زيداً وعمراً قائمان"، ولايجوز الرفع على الموضع لأنه لم يتمّ الكلام فإنْ جاء شيء من ذلك فشاذ لايُقاس عليه، نحو قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان"[٣]. واعتل المبرد لذلك في باب (الاحرف المشبهة بالأفعال) إذا يقول: "فأمّا كأنّ وليت ولعلَّ اذا قلت: "كأنّ زيداً منطلقٌ وعمرو"، و"ليت زيداً يقوم وعبدُ الله" فكل ماكان جائزاً في (إنّ) و(لكنّ) من رفع او نصب –فهو جائز في هذه الأحرف إلا الحمل على موضع الابتداء. فان هذه الحروف خارجةٌ من معنى الابتداء، لانك اذا قلت: "ليت" فانما تتمنّى، و"كأنَّ" للتشبيه، و"لعلَّ" للتوقّع. فقد زال الابتداء ولم يجزْ الحمل عليه"[٤]. اما سيبويه فقد أورد علة ذلك بقوله: "واعلم ان (لعلّ) و(كأنّ) و(ليت) ثلاثتهن يجوز فيهن ماجاز في (انّ) الا انه لايرفع بعدهن شيء على الابتداء. ومن ثم اختار الناس "ليت زيداً منطلقٌ وعمراً"، وقبُحَ عندهم ان يحملوا (عمراً) على المضمر حتى يقولوا "هو" ولم تكن (ليت) واجبة، ولا (لعل) ولا (كأن) ، فقبُح عندهم ان يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضمّوا الى الاول ماليس على معناه بمنزلة (إنّ) و(لكنّ) بمنزلة (إن)"[١] فسيبويه موافق

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١.
[٢] المقتضب: ٤/ ١٠٩.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ١٣١.
[٤] ينظر: المقتصد: ١/ ٤٤٧؛ شرح المفصل: ١٠١/١-١٠٣؛ المقرب: ١١٨؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٨٤/١؛ شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٥٨؛ شرح التسهيل: ١/ ٣٩٣.
[١] اسرار العربية : ٩٤.
[٢] ينظر: دروس في المذاهب النحوية: ١١٤ (الهامش رقم ١).
[٣] ينظر: المقرب: ١٢٤.
[٤] المقتضب: ١١٤/٤.
[١] كتاب سيبويه: ١٤٦/٢.

للمبرد اذ ان هذه الاحرف (لعلّ وكأن وليت) يجوز فيهنّ جميع ماجاز في (ان) إلا انه لا يُرفع بعدهُنّ شيء على الابتداء، اذ لو عطفت بهنَّ على الموضع لم يصلح إذ يُغيرْنَ معنى الابتداء على عكس (انّ ولكنّ). والى تأصيل هذه العلة ذهب ابن السراج والجرجاني وابن عصفور والاشموني[٢].

٤. علة لزوم اللام لِـ(إنْ) المخففّة المكسورة الهمزة

لايمكننا ان نقارن الاحرف المشبهة بالفعل –تسمية النحاة لها- بالافعال لانها تخلو من مفهوم الزمن والحركة فيها، وبالتالي فهي تربك الدارس والباحث على حدٍ سواء. وقد اضاف النحاة ان (إنْ) اذا كانت مخففّة بطل عملها واصبحت حرفاً نافياً لا محل له من الاعراب، ويستشهدون بقوله تعالى: "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" (يس:٣٢) فـ(إنْ) هنا ليست حرفاً مشبهاً بالفعل، ولكنها قد تصحو من جديد لتعمل عمل (إنّ) المشدّدة، كما في قوله تعالى: "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى" (المزمل: ٢٠) فـ(انْ) هنا حرف مشبّه بالفعل- حسب ما يقوله النحاة- واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره (أنه)، أما جملة (سيكون منكم مرضى) في محل رفع خبر (انْ). ولنتأمل الفرق بين الآية الكريمة وبين ما توهم النحاة به من تقدير فهل تستوي العبارة "علم انه سيكون منكم مرضى" عند الله عز وجل مع الآية الكريمة؟ ولنأخذ مثالاً آخر هو قوله تعالى: "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" (يس: ٣٢) الذي تقدّم ذكره، فاننا نجد عند النحاة ان (إنْ) بمعنى (ما) و(لما) بمعنى (إلاّ) فيكون تقدير الاية –حسب رأيهم- :"وما كل إلا جميع لدينا محضرون" أي كلٌ مجموعون لدينا محضرون[٣]. ان هذه الافتراضات التي يخرّجها النحاة للنص لابّد ان تؤدي في النهاية الى تغييب النص وتجريده وأفراغه من محتواه. والى هذه المسألة أشار أحد الباحثين المحدثين[١] الذي اشكل على ذلك بالكثير اهمها الاشكال في التفسير وانتقال المعاني الذهنية الى الاعراب. والواجب ان الاعراب واجبهُ ايضاح المعنى وليس التطفّل على المعنى المسبق لدى المفسّر وانعكاس ذلك المعنى على الاعراب.

وذكر لنا المبرد علة ذلك في باب (أنْ و(إنّ) الخفيفتين) إذ يقول: "ان تكون (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة، فاذا رفعت مابعدها لزمك ان تدخل اللام على الخبر، ولم يجزْ غير ذلك لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، واذا دخلت اللام عُلِمَ انها الموجبة لا النافية، وذلك قولك: "إنْ زيدٌ لمنطلق"، وعلى هذا قوله تعالى: "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" (يس: ٣٢)، وقوله : "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (الطارق: ٤)، وقوله: "وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ"[٢] (الصافات: ١٦٧).

أما سيبويه فعلته في ذلك هي: "واعلم انهم يقولون: "إنْ زيدٌ لذاهب" ، و"إنْ عمرو لخير منك" لمّا خفّفتها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففّتها، والزمها اللام لئلاّ تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها. ومثل ذلك: "إن كل نفسٍ لما عليها حافظ" انما هي: "لعليها حافظ" وقال تعالى:" وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" انما هي: لجميع: و(ما) لغوٌ. وقال تعالى: "وإنْ وجدنا اكثرهم لفاسقين" . واهل المدينة يقرأون : "وإنْ كلاً لما ليوفيّنهم ربك اعمالهم" يخففّون وينصبون"[٣] ومن الواضح من كلا التعليلين ان المبرد متفق مع سيبويه في لزوم اللام لخبر (إن) كيّ لاتلتبس مع (انْ) التي بمعنى (ما) النافية. ان هذه الافتراضات والتأويلات التي قعّدها النحاة والمفسّرون لنا لا تُسمن ولا تغني من جوع وبالتالي سيؤدي هذا الى حالة من تغييب للنص والتعقيد

---

[٢] ينظر: الاصول في النحو: ٢٩١/١؛ المقتصد: ٤٥١/١؛ المقرب: ١٢٤؛ شرح الاشموني: ٣١٥/١-٣١٦.
[٣] ينظر: اعراب القرآن للعكبري: ٢/ ٧١٦-٧١٧؛ المغني: ٢١٢/٢.
[١] ينظر: اللغة الموحّدة: ٢٣٠.
[٢] المقتضب: ٢/ ٣٦٣.
[٣] كتاب سيبويه: ١٣٩/٢.

للمسائل بدلاً من تيسيرها. ونحن لا ننظر الى ما أنتجهُ لنا الأقدمون نظرة المضاد لهُ أو المكاشح بل نقول لو كانت تلك القواعد والاحكام خلوّاً من هذه التقديرات العشوائية التي تبتعد عن واقع الدراسة ومقتضيات العصر، ولاسيّما الخطاب القرآني. وممن اعتمد هذه العلة ابن السراج اذ يقول: "ولابّد من ادخال اللام على الخبر اذا خُففّت (إنْ) المكسورة ، تقول: "إنْ الزيدان لمنطلقان"، "وإنْ هذان لمنطلقان" كيلا يلتبس بـ(إنْ) التي تكون نفياً في قولك: إنْ زيد قائم زيد: مازيدٌ بقائم..."[1]. وذهب ابن جني الى القول: "واذا كانت (إنّ) مشدّدة فأنت في ادخال اللام وتركها مخيّر، تقول: "إنّ زيداً قائم"، و"إنّ زيداً لقائم" فان خُفِّفت (إنّ) لزمت اللام وذلك قولك: "إنْ زيدٌ لقائم"، وقوله تعالى : "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (الطارق: ٤)، فعلوا ذلك لئلاّ تلتبس (انَّ) المؤكدة بـ(إنْ) النافية في قوله تعالى: "إِنْ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ" (الملك: ٢٠) فهذهِ بمعنى (ما)"[2].

والى ذلك ذهب ابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن هشام والرضي والازهري[3].

٥. علة اعمال (إنْ) المخففّة المكسورة الهمزة

ذهب الكوفيون الى ان (إنْ) الخفيفة من الثقيلة لاتعمل في النصب، وذهب البصريون الى انها تعمل. واحتج الكوفيون لصحة مذهبهم بان (إنّ) المشدّدة انما عملت النصب لانها اشبهت الفعل الماضي في اللفظ لانها على ثلاثة احرف، كما انه على ثلاثة احرف ولانها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فاذا خُففت زال شبهها به، فوجب ان يبطل عملها، ومنهم من تمسك بان قال: انما قلنا ذلك لان (انّ) المشدّدة من عوامل الاسماء، و(انْ) المخففة من عوامل الافعال، فينبغي أن لا تعمل المخففة في الاسماء كما لاتعمل المشددة في الافعال، لان عوامل الافعال لاتعمل في عوامل الاسماء وبالعكس[4]. واحتجّ البصريون لعملها بقوله تعالى: "وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ" (هود: ١١١). واعتل المبرد لذلك بقوله: "...ومَنْ رأى النصب بها أو بالفتوحة مع التخفيف قال: هما بمنزلة الفعل، فإذا خُفِّفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منهُ، فالفعل يعمل محذوفاً عَملُهُ تاماً. فكذلك قولك: "لم يكُ زيدٌ منطلقاً"، فعمل عمله والنون فيه"[1]. وأما سيبويه فقد اعتلّ لذلك قائلاً: وذلك لان الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل (لم يك) و(لم أبل) حين حذف.."[2] وهنا نرى اتفاق المبرد مع سيبويه في ان (إنْ) المخففة قد عملت تشبيهاً لها بالفعل الذي حُذف منه بعض حروفه ، وذلك لاينفي عمل الفعل عن صورته عندما كان تاماً (أي لم يحذف منه شيء). وهنا نتسأل ، هل ان المنطق الصحيح يفرض علينا ان نشبّه (إنّ) بالفعل لانها نصبت الاسم بعدها، تماماً كما يفعل المتعدي. على حد ما زعم النحاة في عمل (إنّ) النصب –الذي نصب الاسم بعده (المفعوله به)؟ فشتّان بين اداة لا معنى لها. وبين فعل يدل على حدث معين في زمن معين. وينقل لنا ابن السراج اعتلاله في ذلك بالقول: "واعلم ان (إنّ وانّ) تخفّفان، فاذا خُفّفتا فلك ان تعملهما، ولك ان لاتعملهما اما من لم يعملهما فالحجة له انه انما اعمل لما اشبهت الفعل بأنها على ثلاثة احرف وانها مفتوحة. فلما خففّت زال الوزن والشبه. والحجة لمَنْ اعملها ان تقول: هي بمنزلة الفعل. فاذا خفّفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف بعض حروفه وذلك لايبطل عمله"[3].

ومن نافلة القول الاشارة الى ان النحاة قد اختلفوا في اعمال (إنْ) عمل (ليس) على وجهين:

١. انها تعمل عمل "ليس":

---

[1] الاصول في النحو: ٢٨٤/١.
[2] سر صناعة الاعراب: ٢/ ٥٤-٥٥.
[3] ينظر: شرح المفصل: ٧/٨؛ الايضاح: ١٨٧/٢؛ المقرب: ٦٢٣؛ المغني: ٢٣/١؛ شرح الرضي: ٦/ ١٢٧؛ شرح التصريح: ٢٣١/١-٢٣٢.
[4] ينظر: الانصاف: ١٥٩.
[1] المقتضب: ١٨٨/١-١٨٩، ٣٦١/٢.
[2] كتاب سيبويه: ١٤٠/٢.
[3] الاصول في النحو: ٢٨٤/١.

قال بهذا الرأي المبرد وهو منقول عن الكسائي واخذ به ابن السراج وابن جني. ونقل ابن عقيل والمرادي اعمالها عن الفارسي. ونقل ابن السراج عن الفارسي عدم اعمال (إنْ) النافية[٤].

ولابي حيان قولان في شرح الكافية الشافية[١]: زعم ابن مالك: ان سيبويه أومأ الى اعمالها بقوله "ويكون انْ كـ(ما) في معنى ليس: نقول لم يذكر سيبويه، ما نسبهُ اليه ابن مالك انما الذي قالهُ سيبويه (وتكون معنى (ما)) والفرق كبير لان قوله "في معنى ليس" ربما يفهم منه معنى الاعمال اما قوله: في معنى (ما) لايفهم منه سوى النفي لان سيبويه يعد اعمال (ما) غير قياسي فكيف يقيس عليها (ان). وما ينبغي ان يقال ان سيبويه لم يقل باعمال (ان) والمبرد صرّح باعمالها"[٢].

قال ابو حيّان:"والصحيح انه يجوز اعمالها"[٣] وقال في موضع آخر: "والصحيح ان اعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم"[٤].

٢. غير عاملة

نقل هذا الرأي عن الفرّاء واخذ به النحاّس (ت٦٩٨هـ) وابن يعيش وابن الحاجب والمالقي ورجّح ابن هشام اهمالها ونقل ابن عقيل والسيوطي هذا الوجه عن البصريين. وهو احد قولي ابن حيان[٥]. وذهب ابن عقيل : "الى أن (انّ) النافية لاتعمل شيئاً وهو مذهب اكثر البصريين والفراء. ويذهب الكوفيون –الا الفرّاء- تعمل عمل ليس"[٦].

واحتج القائلون لعملها بما يأتي : ١. بتخفيف (ان) في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ" (الاعراف: ١٩٤)، وحكي ان سعيد بن جُبير[٧]، قرأ "إنْ الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم" يُريد : "اما الذين تدعون من دون الله بعباد امثالكم" بتخفيف (انْ) ونصب (عباداً). (وامثالكم) وعدّ (إنْ) نافية تعمل عمل (ليس). فقوله (الذين) اسمها، و(عباد) خبرها منصوب، و"امثالكم" نعت.

يقول الشاعر:

إنْ المرءُ مبتاً بانقضاء حياتهِ ولكنْ بأَنْ يُبّغى عليه فيُخذلا[١]

واستدلّ القائلون بعدم اعمالها بما يلي: ١. تردد بعضهم في الاخذ بقراءة تخفيف (إنْ) في الآية السابقة وذكر النحاس انها مخالفة للسواد، وان سيبويه يختار الرفع في (ان) اذا كانت بمعنى (ما) لان عمل (ما) ضعيف و(ان) بمعناها فهي اضعف منها. وان الكسائي زعم ان (إنْ) لاتاتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا ان يكون بعدها ايجاب، كما قال تعالى: "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ" (الملك: ٢٠) ويبدو ان معنى الايجاب ان يجتمع نفي مع نفي كما في حالة (إنْ) مع (إلا) في الآية السابقة لان نفي النفي ايجاب. ٢. ندرة الشواهد التي يصحُ القياس عليها وعدم معرفة قائليها[٢]. وصفوة القول: اختلف النحاة في اعمال (إنْ) عمل "ليس"، اذ قال بعدم اعمالها سيبويه والفرّاء، والنحاس وابن الحاجب، وقال باعمالها: المبرد والكسائي وابن السراج ونقل عن الفارسي

---

[٤] الاصول في النحو: ٢٣٦/١؛ شرح ابن عقيل: ٣١٧/١؛ الاحرف النافية: ٦٩-٧٠.
[١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٧/١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٦١.
[٣] البحر المحيط: ١/ ٢٧٦.
[٤] المصدر نفسه: ٤٤٤/٤.
[٥] ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١/ ٦٥٧؛ الايضاح: ٢١٩/١؛ رصف المعاني: ١٠٧؛ شرح ابن عقيل: ٣١٧/١؛ المغني: ٢٢/١؛ الهمع: ١٢٤/١.
[٦] الكشاف: ٢/ ١٣٨؛ الجنى الداني: ٢٧٠؛ شرح الكافية الشافية: ٤٤٨/١.
[٧] ينظر: معجم القراءات: ٣/ ٤٣٠.
[١] ينظر:الكشاف:١٣٨/٢؛الجنى الداني:٢١٠ بلا نسبة؛وشرح عمدة اللافظ:٢١٧؛ والمعجم المفصل: ٦٥٠/٢.
[٢] ينظر: الايضاح في شرح المفصّل: ٢١٩/٢؛ البحر المحيط: ٣٧٥/١؛ رصف المباني: ١٠٧.

اعمالها –وشكّك بعضهم في ذلك- واحتجّ القائلون بقراءة تخفيف (إنْ) بقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ" (الاعراف: ١٩٤) بنصب (عباداً) و(امثالكم)، إذ عدّوا (إنْ) المخففة نافية تعمل عمل (ليس) وجاء اسمها معرفة كما في قول الشاعر:

إنْ المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا[٣]

ولابّد من الاشارة هنا الى أنّ (إنْ) التي اصلها (إنّ) –كما زعم النحاة- قد عملت عمل (ليس)، وكان واخواتها): فهي قد خرجت على اصولها المعروفة، فرفعت (المرءُ) اسماً لها ونصبت (ميتاً) خبراً لها. وهو أمر يثير الاستغراب فعلاً.

ب. كان واخواتها

وهي افعال الكينونة او الوجود وقد تطرّقنا لذكرها في حديثنا عن –افعال المقاربة- وكونها ناقصة لانها لايتم معناها الا بذكر المرفوع والمنصوب بعدها[١]. وذهب آخرون الى انها سميت ناقصة لانها لا تدل على الحدث وانما تدل على الزمن فقط، وسائر الافعال تدل على الحدث والزمن فكانت ناقصة لتجردها عن الحدث[٢]. ونتوقف قليلاً ونستدرك على كلام النحاة الذين ادخلوا (ليس) في (كان واخواتها)، اذ يرى الدكتور المخزومي –رحمه الله ونفعنا بعلمه- ان بين (ليس) و(كان) بوناً، وهو ان "ليس" بناء مركب و(كان) بناء مفرد، وليس مركّب من (لا وأيس) فهي دالة على نفي الوجود، وقد نزلت في الاستعمال نزلة الكلمة الواحدة ، واستعملت استعمال الادوات، فانتهت الى انها لاتدل الا على ما تدل عليه (لا) في النفي، وان احتفظت بخصائص الفعل الاولى، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة، وضمائر الرفع "ليستْ، لستُ، ليسا، ليسوا، لستَ، الى غير ذلك، فاي جامع بعد هذا يجمع بين (ليس) و(كان) في باب واحد[٣]؟ وهل هذا الكلام يستند الى المنطق الصحيح والمحاكمة السليمة؟

١. علة جواز تقديم خبر (كان واخواتها) على اسمها

الاصل ان تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره فتقول مثلاً: "كان محمد قائماً"، شأن الفعل والفاعل والمفعول به[٤]. فاذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك السبب يقتضيه المقام كأن تقول: "محمد كان قائماً" أو "كان قائماً محمد" أو "قائماً كان محمد" فقولنا: كان قائماً محمد" فهو من باب تقديم الخبر على الاسم وذلك للعناية به والاهتمام لان الخبر ههنا اولى بالاهتمام من الاسم، وهكذا تقدم الخبر على الاسم اذا كان المخاطب به أعنى وهو ما يراه الدكتور فاضل السامرائي[٥].

وعلة ذلك عند المبرد ذكرها لنا في باب (الفعل المتعدي الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) اذ يقول: "وذلك الفعل: كان، وصار، واصبح، وأمسى، وظل... وماكان في معناهنّ .وهذه افعال صحيحة كـ(ضرب)، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان الى معنى واحد. وذلك انك اذا قلت: "كان عبدُ الله اخاك" فالاخ هو (عبد الله) في المعنى. و(كان) فعل مُتّصرّف يتقدّم مفعوله ويتأخرّ"[١]. فالمبرد هنا يجعل (كان) كالفعل (ضرب) ويشبهه بالفعل المتعدي الذي يرفع فاعله وينصب مفعوله، اذن مالفرق بين الفعل الناقص والفعل الذي لا ينقص (التام)؟ . اما علة سيبويه في ذلك فهي: "وان شئت قلت: "كان اخاك عبد الله"، فقدّمت وأخرّت كما فعلت ذلك في (ضرب) لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب) الا اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢]. فنلاحظ ان سيبويه يجعل (كان) كـ(ضرب) وقبل هذا ذكرنا ان النحاة قالوا بنقصان (كان واخواتها) وانها لا تدل على الحدث بل دلالتها على الزمن فقط فكيف يكون هذا؟ وهل يمكن جعل (عبد الله) خبراً لـ(كان) ولماذا لا يكون بدلاً مثلاً –على حد زعم النحاة- ام أنها مسندة الى نسبة؟. وممن اعتمد هذه العلة ابن الوراق اذ يقول: "فانْ قال قائل: فلِمَ جاز تقديم الخبر على هذه الافعال، ولم يجز تقديم الاسم؟ قيل له ان الاسم المرفوع في هذه الافعال شبّه بالفاعل. والخبر شبّه بالمفعول، ومن شرط المفعول أنه

---

[٣] ينظر: المعجم المفصل: ٦٥٠/٢.
[١] ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٥/١.
[٢] ينظر: معاني النحو: ١/ ٢٢٣.
[٣] في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧٩.
[٤] ينظر: معاني النحو: ٢٦٦/١.
[٥] ينظر: المرجع نفسه: ٢٦٦/١.
[١] المقتضب: ٤/ ٨٦-٨٧.
[٢] كتاب سيبويه: ٤٥/١.

يجوز أن يتقدم الفاعل والفعل، ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل، فجوّزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيهاً بالمفعولات، وامتنعنا من تقديم الاسم، كما امتنعت من تقديم الفاعل"[٣]. والى ذلك ذهب الانباري وابن مالك[٤].

٢.علة عدم جواز الاقتصار على اسم (كان) دون خبرها

مصطلح مبتكر آخر ابتكره لنا النحاة ذلك هو ما يسمى بـ(الاقتصار)، وهل يصح لنا ان نسمّي لغتنا العربية بلغة الزيادات والمصطلحات؟ على قدر ما انتجه النحاة من قواعد. أيعني هذا اننا لا نستعمل كان إلا ناقصة كما هو مفهوم من هذه العلة؟ إذن ما معنى التمام الذي يتحدث النحاة عنه: أن يستغني بالمرفوع عن المنصوب[١]، كقوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ" وعلة ذلك عند المبرد هي ماذكره في (باب الفعل المتعدي الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد) اذ يقول: "اعلم ان هذا الباب معناه: الابتداء والخبر، وانما دخلت (كان) لتُخبر ان ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك الى غيرك"[٢] واضاف في موضع آخر قائلاً: "...ولايجوز "ظننتُ زيداً" لان الشك انما هو في المفعول الثاني، لان الثاني خبر الاول، ولايكون أبداً الا بخبر"[٣] فالذي يبدو من كلام المبرد ان هذه الافعال تتعدى الاسم حتى تدخل الخبر في حكمها الذي هو المفعول الثاني لـِ(ظنَّ) لان (ظنّ) لايجوز ان يبقى على مفعول واحد حتى تتعدى الى المفعول الثاني الذي يزيل الشك عن المفعول الاول، أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "فمن ثَمَّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الاول، ولايجوز لك الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننتُ) الاقتصار على المفعول الاول، لان حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج اليه ثمّةَ"[٤]. واعتل ابن السراج لذلك بقوله: "وانما كان الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر، الفائدة في الخبر لا في المبتدأ"[٥]. وكما قلنا سابقاً ونذهب مع رأي الدكتور المخزومي –رحمه الله- من ان المفعول الثاني من (ظن واخواتها) هو منصوب على الحالية وليس على المفعولية لأن فعل الظنَّ يقع على الاول، وليس له شأن بالثاني نحو قولنا: "أظنُّ الطالبَ ناجحاً".

فالظنّ وقع على "الطالب" ولم يقع على نجاحه، وكلمة "ناجحاً" قد بيّنت حال "الطالب" وتتعلق به ولا علاقة لها بفعل "الظن"، والى ذلك ذهب ابن الوراق وابن يعيش والجرجاني والانباري[١]. ويبدو من كلام النحاة ان (كان) اذا كانت ناقصةً لزمها الخبر، نحو: "كان زيدٌ قائماً". اما اذا كانت تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقة، ولا تفتقر الى الخبر، نحو : "كان زيد" وهي بمعنى: "حَدَثَ ووقَعَ"[٢].

٣. علة عدم استعمال (ليس) تامة كـ(كان)

يرى الدكتور المخزومي –رحمه الله- ان من الخلط أنْ نعدّ (ليس) في طائفة ما سمّوه بالافعال الناقصة، اعني (كان واخواتها) فليس لها صلة بـ(كان) لان كان اثبات، و(ليس) نفي، ولأن (كان) فعل ، و(ليس) فعل جامد شاذ تخلّف عن سائر الافعال فأخذ يستعمل استعمال الادوات بعد تخلّيه عن دلالته على الحدث، فأي جامع يجمعها بها؟ وكان الذي حمل النحاة على عدّها في اخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها، ولا يكفي هذا الشبه اللفظي في تصحيح ما أقدموا عليه[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "أما الدليل على انها فعل فوقوع الضمير الذي لايكون الا في الافعال فيها، نحو: لستُ منطلقاً، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستُنَّ كقولك: ضربوا، وضربا، وضربْنَ. فهذا وجه تصرفها . واما امتناعها من التصرف فانك اذا قلت: ضرب، وكان –دللت على ما مضى، فاذا قلت: يضرب ويكون –دللت على ماهو فيه، وما لم يقع . وأنت اذا قلت: "ليس زيدٌ قائماً غداً" ، او الآن. أردت ذلك المعنى الذي في "يكون" فلما كانت تدل على ما يدلُّ عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم يُبْنَ بناء الافعال من بنات

---

[٣] علل النحو لابن الوراق ، تح: د. جاسم محمود الدرويش: ٢٠٠، تحـ: د. محمود محمد نصار: ٣٥٥.
[٤] ينظر: اسرار العربية: ٨٨؛ شرح التسهيل: ٣٢٠/١.
[١] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:١٣٢.
[٢] المقتضب: ٩٧/٣.
[٣] المصدر نفسه: ٣/ ١٨٩.
[٤] كتاب سيبويه: ٤٥/١.
[٥] الاصول في النحو: ٢١٦/١.
[١] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تحـ: د. محمود محمد: ٣٩٨؛ شرح المفصل: ٧/ ٨٢-٨٦؛ المقتصد: ١/ ٤٩٩؛ اسرار العربية: ٨٨.
[٢] ينظر: اسرار العربية: ٨٨.
[٣] في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٩.

الياء مثل باع"[٤] والذي يلاحظ من كلام المبرد انها غير متصرفة، ولا تدل الا على الماضي. اما علة سيبويه فهي: "فأما "ليس" فانه لايكون فيها ذلك، لانها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثَمّ لم تتصرفْ تصرُّف الفعل الآخر"[٥] ويذكر لنا الاشموني ان هناك افعالاً أُلحقت بـ(ليس) في عدم تمامها، منها (زال وفتيء) مستشهداً بقول ابن مالك:

وما سواهُ ناقصٌ، والنقصُ في فتيءَ ليسَ زالَ دائماً قُضِي[١]

ونقول هنا: كيف يكون الفعل جامداً؟ أين مفهوم الزمن في الفعل؟ وهل "عسى" و"ليس" من الافعال؟ ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في (ليس) انه فعل مجهول الاصل، لم يعد فيه من أصل مدلوله الا معنى النفي، ولم يبقَ فيه مما يدل على فعليته الا كونه على ثلاثة احرف مفتوحاً آخرها. ويضيف ايضاً ان هذا اللفظ قد زايله معنى الزمن فلم يعد الا دلالتها اللغوية وهي دالة على معنى اذن، وهو مدلول الحرف، او معنى الحرف، والفعل فانه اذا استعمل بمعنى الحرف فَقَدَ التصرف وهو قرين الاعراب في الاسماء، فأصبح جامداً[٢]. ان ما طرأ على هذا اللفظ من التحول الى معنى الفعل الدال على الحدث، الى ان بلغ هذا الموطن الذي فقَدَ كل شيء، حتى اصبح يستعمل كالحرف، لا إثارةَ فيه لمعنى الفعل، ولا دليل على اصله الفعلي الا الشكل والمظهر: حروفه الثلاثة، وفتح آخرهِ وتصحيح يائه مع موجب إعلالها.

٤. علة جعل المعرفة اسم (كان واخواتها) دون النكرة اذا اجتمعا بعدها إلاّ ان يضطر الشاعر

الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة كما ان الاصل في الخبر ان يكون نكرة[٣]، نحو: سعيد قائم" وهذا ما تعارف النحاة عليه[٤]. ولكنهم جوّزوا في ضعيف الكلام والشعر ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة[٥]. والتحقيق ان المبتدأ ماكان معلوماً عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، فتأتي بالامر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً عن المبتدأ. وذلك نحو ان يعرف المخاطب "زيداً" ولكنه يجهل انه اخوك وأردت أن تعرّفه بأنه اخوك قلت: "زيدٌ أخي"[٦]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "اعلم انه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعلُ اسم كان المعرفةُ لان المعنى على ذلك، لانه بمنزلة الابتداء والخبر. ألا ترى انك لو قلت: "كان رجل قائماً" ، و"كان انسان ظريفاً" –لم تُفِدْ بهذا معنى، لان هذا مما يعلم الناس انه قد كان، وأنه مما يكون، وانما وُضع الخبر للفائدة. فاذا قلت: "كان عبد الله"، فقد ألقيت الى السامع اسماً يعرفهُ، فهو يتوقّع ما تُخبره عنهُ"[١]. فالمبرد يرى ان أهمية الخبر أو الحديث، انما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند اليه من دلالة.

اما علة سيبويه في ذلك فهي: "واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة، ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفةُ، لأنه حدّ الكلام، لانهما شيء واحد وليس بمنزلته قولك: "ضرب رجلٌ زيداً" لانهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء اذا قلت: عبد الله منطلق" تبتديء بالاعرف، ثم تذكر الخبر وذلك قولك: "كان زيدٌ حليماً"، و"كان حليماً زيدٌ" لا عليك أقدّمت أم أخرّت؟ اِلا أنه على ما وصفت لك في قولك: "ضرب زيداً عبد الله" فاذا قلت: "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فانما ينتظر الخبر، فاذا قلت "حليماً" فقد أعلمتهُ مثل ما علمت. واذا قلت: "كان حليماً" فانما ينتظر ان تعرّفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل، وان كان مؤخراً في اللفظ. فان قلت: "كان حليمٌ"، أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم ان تخبر المخاطب عن المنكور...ألا ترى انك لو قلت: "كان رجل منطلقاً" أو : "كان انسان حليماً" كنت تلبس، لانه لايستنكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا، فكرهوا ان يبدؤا بما فيه اللبس..."[٢] فيفهم من كلام سيبويه ان الابتداء بعد (كان) بالخبر قد يوقع المخاطب في لبس لا غنى له فيه. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن الوراق[٣] اِذ يقول الاخير: "فان قال قائل: فَلِمَ اخترتم ان يكون الاسم في هذه الافعال

---

[٤] المقتضب: ٤/ ٨٧.
[٥] كتاب سيبويه: ٤٦/١.
[١] ينظر: شرح الاشموني: ٢٣٤/١، البيت رقم (١٥١) في الالفية: ٢٧٧/١.
[٢] ينظر: نحو الفعل: ٧٥-٧٨.
[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٧-٤٨؛ المقتضب: ٨٨/٤؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/١.
[٥] ينظر: المقتضب: ٩١/٤.
[٦] ينظر: معاني النحو: ١٨١/١- ١٨٢.
[١] المقتضب: ٨٨/٤.
[٢] كتاب سيبويه: ٤٧/١.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ٩٤/١؛ علل النحو لابن الوراق: تح: د. محمود جاسم: ١٩٩؛ تح: د. محمود محمد: ١٣٣.

معرفة؟ قيل له: لان هذه الافعال وباب (إنّ) انما تدخل على المبتدأ والخبر، ومن شروط الخطاب ان يكون مبنيّاً على المعادلة بين المتخاطبين، فاذا اردت ان تخبر غيرك عن اسم بخبر لا يعرفه جاز ان ينصرف عن استماع خبره، لان الانسان لا يتوهم بخبر من لا يعرفهُ، ومع هذا فيكون المتكلم لم يعدل في المخاطبة، إذ لم يستوِ علم مَن يخاطبه في معرفة المخبر عنهُ مع علمه، فاذا كان المخبر عنهُ معرفة اهتم المخاطب بخبره، وتساويا في المخاطبة، فلهذا اختير ان يكون المبتدأ معرفة"[١]. ويبدو ان العلم والظن انما يقع في الخبر وهذا ربما حملهم على ان يكون اسم كان معرفة وليس نكرة. والى ذلك ذهب ايضاً الجرجاني وابن عصفور[٢]. على ان الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة[٣]، وفي ذلك يقول المبرد: "وانما حملهم على ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد"[٤]. فمن ذلك قول حسّان بن ثابت:

كأَنَّ سبيئةً مِنْ بيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[٥]

امّا سيبويه فقد قال: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حَمَلَهُم على ذلك انه (فِعْل) بمنزلة (ضَرَبَ)، وانه قد يُعلم اذا ذكرت زيداً وجعلتهُ خبراً انه صاحب الصفة على ضعف من الكلام"[٦]. والملاحظ انه عند تنكير اسمها وتعريف خبرها، تقدمّ الخبر على الاسم كما في قول حسّان، فـ(عسلٌ) اسم كان متأخر، و(مزاجها) خبرها المتقدم، ولعلّ ذلك عندهم من قبيل تقديم الأهم لديهم.على ان الشاعر لم تحوجه لذلك ضرورة، لتمكنه من ان يقول، يكون مزاجُها عسلٌ وماء، فيجعل اسم (كان) خبر (سبيئة) و(مزاجُها عسل) مبتدأ او خبر في موضع نصب بـ(كان)[٧].

٥. علة جواز الاخبار عن النكرة بنكرة بعد كان المنفية

بعد ان صرّح لنا النحاة في العلة السابقة عن إمكانية جعل اسم (كان) المعرفة دون النكرة عندما تكون (كان) مُثبتة يُجيز النحاة هنا امكانية الأخبار عن النكرة بنكرة ولكن عندما تقع (كان) في كلام منفي. وعلة ذلك عند المبرد هي: "فإنْ قلت: قد تقول في النفي "ماكان احدٌ مثلك"، و"ما كان احدٌ مجترئاً عليك"، فقد خبرّت عن النكرة. فإنما جاز ذلك لان (احداً) في موضع الناس، إنما اردت ان تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقهُ يجترئ عليه: فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم"[١]. اما علة سيبويه في ذلك فهي في (باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة) اذ وضحّ ذلك بقوله: "وذلك قولك: "ماكان احدٌ مثلك"، "وليس احد خيراً منك"، و"ما كان احد مجترئاً عليك" وانما حسن الاخبار ههنا عن النكرة حين اردت ان تنفي ان يكون في مثل حالهِ شيء. او فوقهُ، لان المخاطب قد يحتاج الى ان تُعلمه مثل هذا، واذا قلت: "كان رجل ذاهباً"، فليس في هذا شيء تعلمه كان جَهَلَهُ، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً حَسُنَ، لانه قد يحتاج الى ان تعلمه ان ذاك في آل فلان، وقد يجهله."[٢] واذن فحالة النفي ههنا هي التي جوّزت لهم هذه العلة وذلك لان المخاطب مستفيد ما قد يكون يجوز ان يجهله فاحتاج المتكلم الى ان يعلمه المخاطب خلاف ما كان يعتقده فلهذا جوّزوا الاخبار عن النكرة بنكرة بعد النفي حتى تتم الفائدة ويَحسُن الكلام. والى ذلك ذهب ابن الوراق اذ نجده يقول:"فان قال قائل: فِلمَ يحسن في النفي ان تخبر بالنكرة، نحو قولك: "ماكان احد مثلك"، و"احد" نكرة، ومن أي وجه كان في النفي، ولم يجزْ في الايجاب؟

فالجواب في ذلك: ان موضع (كان) موضع الاخبار للفائدة، فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها فلو قال قائل:"كان رجل قائماً" لم يكن في هذا الكلام فائدة للمخاطب. لانه بدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. لان المخاطب يعلم ان الدنيا لم تخلُ من رجل قائم، ولو قال له: كان رجل في الدار قائماً، لكانت له في ذلك فائدة، لأن المخاطب قد يجهل ان يكون في الدار رجل قائم، فاذا كانت الدار معيّنة ، فقد بان بما ذكرناه أنه لا تختلف المعرفة والنكرة في الاخبار عنها، اذا كان في الخبر فائدة، الا من جهة الحسن والقبح، وجاز ان يُخبر عن النكرة، لان المخاطب مستفيد ماقد كان يجوز ان يجهله، الا ترى انك اذا تقول: ماكان احدٌ مثلك" ، فقد يجوز ان يعتقد ان له مثلاً، ثم يستفيد بخبرك عنه خلاف ما كان يعتقدهُ، فقد بان ان في هذا الخبر، وان كان نكرة فائدة"[١]. وقد ردّ ابن ولاّد قول المبرد الذي اعترض فيه على شاهد سيبويه الذي ساقهُ عن عدم جواز عملها اذا تقدم خبرها على اسمها في قول الفرزدق:

---

[١] علل النحو لابن الوراق تح: د. محمود جاسم: ١٩٩؛ تح: د. محمود محمد: ١٣٣.
[٢] ينظر: المقتصد: ١/ ٤٠٣، المقرّب: ١٠٦.
[٣] ينظر: المقتضب: ٤/ ٩١.
[٤] المقتضب: ٤/ ٩١.
[٥] ديوان حسان بن ثابت: ٥٩، وينظر: المعجم المفصل: ١/ ١٩-٢٠.
[٦] كتاب سيبويه: ١/ ٤٨.
[٧] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٨٨.
[١] المقتضب: ٤/٩٠.
[٢] كتاب سيبويه: ١/٥٤.
[١] علل النحو لابن الوراق: تح: د. محمود محمد نصار: ٣٥٤؛ علل النحو لابن الوراق: تح: د. محمود جاسم: ٢٠٠.

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتهم إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثلَهم بَشَرُ[٢]

بنصب (مثل)، اختلفوا في تفسير نصبها، ثم كان مَنْ حَمَلهُ على (الغلط)، لان البيت للفرزدق، والفرزدق كان تميمياً، وليس من لفظه إعمال (ما) سواء تقدم الخبر او تأخر، فلما استعمل لغة غيره غلط، فظن انها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره[٣]. يقول السيوطي "ان الفرزدق كان له اضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم ان يظفروا له بزلّةٍ يشنعون بها عليه مُبادرين لتخطئته ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع اضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"[٤].

وذكر ابن ولاّد، ان المبرد قد غيّر نص كلام سيبويه فقال: "ومن ذلك قوله في باب (ما): ان الخبر جاء في التقديم منصوباً في قول الفرزدق"[٥].

وقد اعتبر المبرد ان تقديم الخبر هنا هو ليس موضع (ضرورة) ، والفرزدق لغتهُ الرفع في التأخير، ومَن نصب الخبر مؤخراً رفعهُ مقدماً، ولكنه نصبه على قوله: فيها قائماً رجلٌ، وهو قول ابي عثمان المازني والخبر مضمر[٦]. وقال ابن ولاّد معترضاً على المبرد: "قول محمد: "وليس هذا موضع ضرورة" لاحجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب، والمحاجّة في (مثل) هذا على العرب، ان يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام هكذا، من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذا الحال، واذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العربَ غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن او غير مضطرة، فعلى النحوي ان ينظر في علته وقياسه، فإنْ وافق قياسه وإلا رواه على انه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، اذا كان الناقل ثقة. فاما قوله: "والفرزدق لغتهُ رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً؟" فليس ذلك بحجة، لان الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها[١]، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى ان سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وانما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لان لغة الراوي من العرب شاهد كما ان قول الشاعر شاهد اذا كانا فصيحين فمن ذلك ما انشده سيبويه لزهير: بدا لي أني لستُ مُدِركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا[٢]

فرواه ايضاً (سابقاً شيئاً)[٣] في مواضع أخر. وفي هذا الصدد يذهب أحد الباحثين المعاصرين[٤] الى القول : "لقد تعصّب النحاة الى ما عدوه اصولاً قياسية ثابتة، فاذا ما رأوا امثلة مسموعة من كلام العرب حاولوا قسرها لتكون جزءاً منهُ فان عزّ عليهم ذلك اتهموا قائليه بالوهم او الغلط. من ذلك ان سيبويه قال: "واعلم ان اناساً من العرب يغلطون فيقولون:

---

[٢] البيت للفرزدق في ديوانه:٢٢٣؛ وينظر: الاغاني: ٩/ ٣١٨.
[٣] ينظر:الصورة والصيرورة،بصائر في احوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي،د.نهاد الموسى: ١١٥.
[٤] الاقتراح : ٦؛ وينظر: الفكر النحوي عند العرب، اصوله ومناهجه: ٦.
[٥] الانتصار: ٢٥.
[٦] المصدر نفسه: ٥٤.
[١] الانتصار: ٥٥.
[٢] البيت لزهير بن ابي سلمى في شرح ديوانه:٢٨٧؛وينظر:كتاب سيبويه:١/٣،١٦٥/٢٩؛والمعجم المفصل:٢/ ١٠٦٦.
[٣] ينظر: الكتاب: ١/١٦٥.
[٤] الفكر النحوي عند العرب: ٢٢١-٢٢٢.

"انهم أجمعون ذاهبون"، "وانك وزيد ذاهبان". وذاك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال: هم . كما قال: ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً"[٥].

ج. المشبهات بـ(ليس)

اختصّ عدد من الافعال بدخولها على الجمل الاسمية ، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، ومن بين هذه الافعال (ليس) . واختلف هذا الفعل عن غيره من الافعال الناقصة من ثلاثة أوجه:

١. في كونه يفيد النفي.

٢. في عدم اختصاصه بالجمل الاسمية اذ قد يدخل على الجمل الفعلية كقول الشاعر:

وليس يهلك منا سيدٌ أبداً إلاّ افتلينا غلاماً سيداً فينا[١]

ويبدو انه خلاف مايراه ابن هشام، اذ ان (ليس) عند دخولها على الجمل الفعلية في قول العرب "ليس خلق الله" جواز احتوائها على ضمير الشأن وتبعه الصبّان.

٣. اختلاف النحاة في كونه فعلاً، اذ عده بعضهم حرفاً[٢].

وقد شبه النحاة عدداً من الاحرف بـ(ليس) من جهة اعمالها، وهذه الاحرف هي: (ما، لا، لات، انْ) اذ جوّزوا اعمال هذه الاحرف عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وخصّصوا لهذه الاحرف (باباً) اسموه (الحروف المشبهة بـ"ليس")[٣]. ان هذه الاحرف على الرغم من شهرة عملها عمل (ليس) بين النحاة، لم نجد ان هذه الشهرة تتناسب مع دوافع اعمالها في الاساليب العربية لاسباب منها:

١. كثرة الاختلافات في اعمالها، اذ لم يجد الدارس حرفاً من هذه الاحرف متفقاً على اعماله، كما لم يتفقوا على الشروط التي وضعت لإعمالها.
٢. اعمال هذه الاحرف مفتقر الى شواهد تعززه من النصوص العربية تصح ان يقاس عليها،سوى ما استشهد به من اعمال (ما) النافية في قوله تعالى: "مَا هَٰذَا بَشَرًا" (يوسف:٣١)، وقوله تعالى: "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" (المجادلة:٢).

١. علة جعل لغة تميم في (ما) هي القياس

---

[٥] كتاب سيبويه: ٢٩٠/١- وصدر البيت: بد لي أني لست مدرك مامعنى. وقال (سابقٍ) بالجر. وحقها (سابقاً) بالنصب. ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٢٢.
[١] ديوان الحماسة لأبي تمام: ٤١؛ البيت لـ(بشامة بن حزْنٍ النهشلي) وليست له ترجمة في المصادر، وينظر: الى ديوان الحماسة: ٤٠ الهامش رقم (٦)
[٢] شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٣؛ مغني اللبيب: ٢٩٥/١.
[٣] شرح ابن عقيل: ٣٠١/١.

(ما) النافية هي أحد أوجه (ما) الحرفية تدخل على الجمل الفعلية والاسمية. فمن دخولها على الجمل الفعلية قوله تعالى: " فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ" (البقرة:١٦). اما دخولها على الجمل الاسمية فللعرب فيه وجهان[٤]:١. عاملة عمل (ليس)، أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر. كقوله تعالى: "مَا هَٰذَا بَشَرٗا" (يوسف:٣١) وهي التي اسماها النحاة (ما) الحجازية. ٢. غير عاملة: وهي التي يأتي الخبر بعدها مرفوعاً. نحو قوله تعالى: "مَا هَٰذَا بَشَرٞ" برفع (بشر) وهي قراءة ابن سعود[١]، وكقول طرفة بن العبد:

خليلي لا والله ما القلب سالم وان ظهرت مني شمائل صاح[٢]

والذي يعنينا هنا اعمال (ما) واهمالها ومدى صحة ماذكره لنا النحاة من ان اعمال (ما) مقتصر على اهل الحجاز، واهمالها مقتصر على بني تميم وتناول النحاة (ما) النافية بالدرس غير المقتضب. فقد اختلفوا في اعمالها عمل (ليس) على وجهين:

١. يرى سيبويه والجمهور ان (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر، لانها اشبهت (ليس) من وجهين:

أ. انها تدخل على المبتدأ والخبر كما ان (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.

ب. ان (ما) تنفي ما للحال، كما ان (ليس) تنصب ما للحال، يقوي هذا الشبه بينهما من هذين الوجهين، دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس) وقالوا انها تعمل عمل (ليس) عند اهل الحجاز وغير عاملة عند بني تميم[٣]. وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء[٤].

٢. يرى الفرّاء ان (ما) غير عاملة ، ونصب (بشراً) في قوله تعالى (ماهذا بشراً) باسقاط حرف الخفض (الباء). والأمر يبدو ان اختلاف القرّاء في ذلك هو الذي حمل الفرّاء على هذا القول، على ان الاغلب في نضب (بشراً) هنا هو بـ(ما) لا بسبب اسقاط الباء، كما وضع النحاة القائلون باعمالها عمل (ليس) شروطاً وهذه الشروط هي: ١. أنْ يراعى في اسمها وخبرها الترتيب. ٢. ان لاينتقض النفي بـ(إلا). ٣. ان لاتتكرر. ٤. ان لايفصل بين (ما) واسمها بـ(إنْ) الزائدة[٥].

وعلة ذلك عند المبرد ذكرها في باب (ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف، غير العوامل وذلك الحرف (ما) النافية) إذ يقول: "...فان أدخلوا عليها ما يوجبها او قدّموا خبرها رجعت الى انها حرف، فقالوا: ما "منطلق زيد". لانها ترجع الى ان الكلام ابتداء وخبر، فصار بمنزلة قولك: "قائمٌ زيد" وانت تريد "زيد قائم" لايكون التقديم إلا على ذلك، لان (ليس) فعل، وهذه ليست بفعل تقول: لستُ، ولسنا، وليسوا، ولسْنَ، ولايكون شيء من هذا الاضمار في (ما)، ولكن لمّا اشبهت الفعل جرت مجراه ماكان على مجراه وفي موضعه، فلما فارقت ذلك لم يجزْ النقض فيها والتصرف، لانها في نفسها غير متصرفة، ولا محتملة ضميراً"[١] ويبدو اننا لايمكن لنا ان نجعل الحروف غير المتصرّفة كالافعال المتصرفة وهو مايفهم من كلام المبرد ولو فعلنا ذلك فانه يلزمنا ان نصرّفها في نفسها وهذا هو المحال. اما سيبويه فعلته في ذلك ماذكره في باب (ما اجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة اهل الحجاز...) اذ يقول "وذلك الحرف (ما) تقول : "ما عبد الله أخاك"، و"ما زيد منطلقاً". واما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا)، وهَلْ أي لايعملونها في شيء وهو القياس، لانها ليست بفعل، وليس (ما) كـ(ليس) ولايكون فيها إضمار . وأما اهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس). اذ كان معناها كمعناها، كما شبهّوا بها (لات) في بعض المواضع"[٢]. ويبدو ان (ما) لما كانت حرفاً عند بني تميم غير متصرف أجروها مجرى (هل) و(أمّا) لان الحرف

---

[٤] الاحرف النافية العاملة عمل ليس: ٣؛ معاني القرآن للفرّاء: ٤٢/٢؛ الاصول في النحو: ٤/١؛ المقتصد: ٤٢٩/١؛ الجنى الداني: ٣٢٥؛ شرح الكافية الشافية: ٤٣٤/١.

[١] ينظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء: ٢٤٢/٢؛ وينظر: المحتسب: ٣٤٢/١؛ الكشاف: ٢/ ٣١٧؛ البحر المحيط: ٢٠٥.

[٢] ديوان طرفة بن العبد: ١٧.

[٣] الاحرف النافية: ٣-٤.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٢/١؛ شرح جمل الزجاجي: ٥٩١/١؛ شرح الاشموني: ٢٥٤/١.

[٥] ينظر: شرح ابن يعيش: ١٠٨/١؛ شرح الكافية الشافية: ٤٣٤/١.

[١] المقتضب: ١٨٩/٤-١٩٠.

[٢] كتاب سيبويه: ٥٧/١؛ الخصائص: ١/ ١٦٨ باب (في تعارض العلل).

غير مختص بنفسه –على حد مازعم النحاة- ولما كانت (ما) تدخل على الاسم والفعل كحرف العطف وجب ان تكون غير عاملة. والى ذلك ذهب ابن الوراق والانباري وابن الشجري وابن الحاجب وابن هشام وابن عقيل وابن مالك والاشموني والازهري [٣].

والمسألة اختلف فيها النحاة فالكوفيون ذهبوا الى أن (ما) في لغة اهل الحجاز لاتعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون الى انها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. اضافة الى ان الكوفيين يرون ان اقتران خبر (ما) بالباء هو الاصل، ثم تفرّعت عنه لهجة الحجازيين بالنصب، غير ان ثمة روايات تشير الى ان نصب الخبر بـ(ما) لم يكن شائعاً في شبه الجزيرة بل يكاد يكون معدوماً، حتى ان السيرافي ينقل عن الاصمعي انه قال: "ما سمعتهُ في شيء من اشعار العرب[١]. وينقل ابو حيان عن الزمخشري رواية تناقض رأي الكوفيين، اذ يقول: ان اعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القُدمى الحجازية وبها ورد القرآن –وانما قال القدمى لان الكثير في لغة الحجاز انما هو جر الخبر بالباء، فنقول: "ما زيد بقائم، وعليه اكثر ماجاء في القرآن، واما نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة حتى ان النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر غير قول الشاعر:

ابناؤها مُتكنِّفونَ أباهُمُ حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها[٢]

فاذا كان ذلك صحيحاً فان هذه الظاهرة تكون قد تطورت من اعمال (ما) الى الاهمال او الى الاقتران بالباء (أي الخبر) وهو الاكثر[٣]. ونقل ابن مالك عن الفرّاء ان اهل نجد يجرون الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً في (ما). وضعف هذا الرأي بيّن لان دخول حرف الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف ولكنه اقل منه في لغة اهل نجد فمذهبهما واحد[٤].

٢. علة امتناع تقديم خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) على اسمها عند الحجازيين

وضع النحاة القائلون باعمال (ما) عمل ليس شروطاً وهذه الشروط هي:

١. ان يراعى في اسمها وخبرها الترتيب. أي لا يقدم الخبر على الاسم.
٢. ان لا ينقص النفي بـ(لا).
٣. ان لاتتكرر (ما) النافية.
٤. ان لايفصل بين (ما) وأسمها بـ(انْ) الزائدة[١].

وعلة ذلك عند المبرد هي: "فانما قدّمت على حدِّ قولك: مازيد منطلق، ولو اردت التقديم على قولك: مازيد منطلقاً، لم يجز ، كما لايجوز: ان منطلق زيداً. وهذا قول مُغْنٍ في جميع العربية: كل ماكان متصرّفاً عمل في المقدّم والمؤخرّ، وان لم يكن منصرفاً لم يفارق موضعه لانه مُدخل على غيره"[٢]. وهذا يعني ان (ما) لما كانت حرفاً غير مختص وتجري مجرى (هل) و(أمّا) ولا تنصرّف تصرف (ليس) كل ذلك جعلها ترجع الى القياس ولم نفارق موضعها.

اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "لانها ليس بفعل وانما جعلت بمنزلته، فكما لم تنصرّف (انَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل مايجوز فيه، ولم تقوَ قوته فكذلك (ما)"[٣].

اما الفرّاء فيرى ان (ما) غير عاملة وبالتالي عدم تقديم الخبر على الاسم، ونصب (بشراً) في قوله تعالى "ماهذا بشراً" (يوسف :٣١) باسقاط الباء، اذ يقول: "فلا يكاد اهل الحجاز بنطقون الا بالباء، فلما حذفوها احبّوا ان يكون لها أثر. فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك الا ترى ان كل مافي القرآن اتى بالباء الا هذا وقوله: "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" (المجادلة: ٢) واما اهل نجد فيتكلمون بالباء وبغير

---

[٣] ينظر: علل النحو لابن الوراق ، تح: د.محمود جاسم: ٣٠٢؛ اسرار العربية: ٩٠-٩١؛ امالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٨؛ الايضاح: ٢١٥/٢؛ اوضح المسالك: ٣٧٤/١؛ شرح ابن عقيل: ٤٤/١؛ شرح التسهيل: ٣٥١/١؛ شرح الأشموني: ٢٥٤/١ ،شرح التصريح: ١٩٦/١.

[١] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢١٥/١.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل:١٥٣؛ والمقاصد النحوية: ١٣٧/٢؛ وينظر: المعجم المفصل: ١/ ١٩١.

[٣] ينظر: دروس في المذاهب النحوية: ١٢٥-١٢٦ (الهامش رقم ١)؛ شرح ابن عقيل: ٣٠٢/١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل:٣٥١/١؛شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٩؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٦.

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣٤؛ توضيح المقاصد: ٣١٣/٣؛ شرح المفصل: ١٠٨/١.

[٢] المقتضب: ١٩٠/٤.

[٣] كتاب سيبويه: ٥٩/١.

الباء، فاذا اسقطوها رفعوا"[٤] ونقل هذا الرأي عن الكوفيين[٥] تقول ان نصب الخبر بـ(ما) لا بسبب اسقاط الباء، اذ ورد نصبه في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ماهذا بشراً" وفي قراءة ابن مسعود يرفع (بشراً) وفي قوله تعالى: "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" وقراءها عاصم برفع (امهاتِهم)[٦] ولو كان الامر كما زعمه الفراء لاقتصرت القراءة على النصب . يقوي هذا الوجه ان كلام العرب يكاد يقتصر على رفع الخبر بعد (ما) النافية.

ومن ذلك قول الشاعر مالك بن عجلان:

ما مثلُ قومي قومٌ اذا غضبوا عند قِراعِ الحروبِ تَنْصرفُ[١]

فلو كان النصب دليلاً على حذف الباء لم تقرأ الآيتان السابقتان برفع (بشر) و(امهاتهم) ولكان الخبر في الشعر منصوباً دائماً. لا أن يأتي الخبر بعد (ما) النافية اغلبه (إمّا مجروراً بالباء او مرفوعاً) يقول الرضي. وهو يقيم الحجة على ما ادعاه الفرّاء بما اورده بعض النحاة. قال الكوفيون الاسماء بعد (ما) مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض، اعني: الباء" ليس بشيء لان الباء زائدة، فاذا لم ثبّت لم يحكم بكونها محذوفة وايضاً ليس المجرور بها مفعولاً، حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار[٢] ووصول الفعل اليه كما في قولنا مثلاً: "استغفرت الله ذنباً" وذلك لان الناصب ليس ينزع الخافض، بل الناصب الفعل أو شبهه ينصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً، اذ لايمكن نصبه لفظاً بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدّر. واعتل ابن الوراق لذلك قائلاً –في باب ما- : "فان قال قائل: مالذي منع من تقديم خبر (ما) عليها؟ قيل له: لانها حرف مشبه بالفعل، فلم تبلغ قوتها ان تتصرف في معمولها، اذ كانت هي في نفسها لاتتصرف[٣] والى ذلك ذهب ابن مالك والاشموني[٤].

٣. علة عدم اعمال (ما) عند دخول (الاّ) معها

اعمال (ما) مقتصر على اهل الحجاز واهمالها مقتصر على بني تميم، ويلغى اعمال (ما) الناصبة وجوباً بوضعين[٥]: ١. اذا كان الخبر متقدماً على المبتدأ. نحو قول الشاعر:

وما خُذِّلٌ قومي فاخضع للعدا ولكنْ اذا أدعوهُمُ فهُمُ هُمُ[١]

٢. انتقاض النفي بـ(الا) نحو قوله تعالى: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ" (آل عمران:١٤٤) وقوله: "وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ" (آل عمران:١٨٥). وقول الشاعر:

وما الشيبُ الا غائب كان جائيا وما القول الا مخطيء ومصيب[٢]

---

[٤] معاني القرآن للفرّاء: ٤٢/٢.
[٥] اعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/٢.
[٦] وهي قراءة (عاصم –المفضل- أبو معمر)، ينظر: معجم القراءات: ٧٤/٥؛ وينظر: الكشاف: ٦٩/١؛ البحر المحيط: ٤٠٦/١.
[١] جمهرة اشعار العرب: ٢٢٦؛ وينظر: الاغاني: ١٧/٣؛ تح: احسان عباس، ٢٠٠٢م.
[٢] ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٦٨؛ شرح المفصل: ١٠٨/١؛ الانصاف: ١٤٤.
[٣] علل النحو بن الوراق: تح: د. محمود محمد نصار: ٣٦٠؛ علل النحو لابن الوراق: تح، د.محمود جاسم:٢٠٣؛ المقتضب: ٤٢٩/١؛ الجني الداني: ٣٢٥.
[٤] ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥٤؛ شرح الاشموني: ١/ ٢٥٤-٢٦٤.
[٥] ينظر: الاحرف النافية: ١٣.
[١] البيت بلا نسبة في اوضح المسالك: ٢٧٩/١؛ شرح الاشموني: ١٢٢/١؛ وينظر: المعجم المفصل: ٢/ ٨٧٣.
[٢] ينظر الى جمهرة اشعار العرب:٢٤٩.

ومن نافلة القول الاشارة الى ان الفارسي قد زعم ان دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة اهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والامر خلاف مازعماه لوجوه:

١. ان اشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً ومنه قول الفرزدق:

لعمرُكَ مامَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتيسِّرُ[٣]

ولو كان دخول الباء على الخبر مخصوصاً بأهل الحجاز. ماوجد في لغة غيرهم.

٢. ان الباء انما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، يدل على ذلك في: "لم اكن بقائم"[٤] وامتناع دخولها في نحو: "كنت قائماً" واذا ثبت كون المسوّغ لدخولها النفي فلا فرقَ بين منفي منصوب المحل او منفي مرفوع المحل.

٣. ان الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إنْ) كقول الفرزدق:

يقولُ اذا أقلَوْلَى عليها واقردتْ ألاَ هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[٥]

اما علة ذلك عند المبرد فهي : "واما نقض الخبر فقولك: "ما زيد الا منطلق"، لانك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق. فلم تصلح (ما) ان تكون عاملة في نقض النفي، كما لم تعمل في تقديم الخبر"[٦]. اما علة سيبويه فهي قوله: "لم تقوَ "ما" حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر، فمعنى (ليس) النفي كما ان معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما اذا حددته فهذا معناه. فان قلت: "ماكان"، ادخلت عليها مـا

ينفي به، فان قلت : "ليس زيد إلا ذاهباً" ، ادخلت ما يوجب كما ادخلت ماينفي. فلم تقوَ (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر"[١] واعتل ابن السراج لذلك قائلاً: "... فان خرج معنى الكلام الى الايجاب لم ينصبوا كقولك :"مازيد الا منطلق"، وان قدموا الخبر على الاسم رفعوا ايضاً فقالوا: "ما منطلق زيد" وذلك لانها فرع على "ليس" فلا تقوَ قوة الفعل ولم تتصرف تصرفه فتجتمع اللغتان الحجازية والتميمية فيها معاً لان بني تميم لايعملونها في شيء ويدعون الكلام عليه قبل النفي"[٢].

ويبدو ان كثرة الاختلافات في اعمال (ما) جعلت الدارس لم يجد حرفاً من هذه الاحرف أي (ما، لا، لات، انْ) متفقاً على اعماله، اذ قد يكون سبب ذلك هو الافتقار الى شواهد تعزز كلام النحاة.

د. لا التي لنفي الجنس

تعمل (لا) النافية عمل (انّ) عند دخولها على الجمل الاسمية فتنصب الاول وترفع الخبر، وأسماها النحاة: (لا) النافية للجنس، أو (لا) التبرئة[٣]. فيظهر النصب على اسمها اذا كان مضافاً او شبيهاً بالمضاف فمن المضاف قول المتنبي:

فلا ثوبَ مَجْدٍ غيرَ ثوبِ بنِ احمدٍ على احدٍ إلاّ بلُـؤْمٍ مُرقَّـعُ[٤]

وقوله في الشبيه بالمضاف:

قفـا قليلاً بها عليَّ فـلا أقلَّ من نظـرةٍ أُزَودَّهُـا[٥]

---

[٣] الديوان: ٢٧١؛ شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣٧؛ وينظر: المعجم المفصل: ٣٦١/١.
[٤] ينظر: الاحرف النافية: ١٨-١٩.
[٥] الديوان: ٨٦٣ طبعة (الصاوي).
[٦] المقتضب: ١٩٠/٤.
[١] كتاب سيبويه: ٥٩/١؛ الاصول: ١٠٧/١؛ اسرار العربية: ٩١.
[٢] الاصول في النحو: ١/ ١٠٧.
[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٧/١-١٨٩.
[٤] ينظر:العرف الطيب في شرح ديوان ابي الطيب: ٢٤-٢٥؛ وينظر: المعجم المفصل: ٥٣٥/١؛ الاحرف النافية: ٢٥.
[٥] العرف الطيب: ٤.

١. علة ترك التنوين في الاسم الذي يلي (لا) النافية للجنس

اعلم ان (لا) اذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وانما كان كذلك ، لان الاخبار وضُعِتْ جوابات للاستفهام. اذا قلت : "لا رجلَ في الدار" لم تقصد الى رجل بعينه، وانما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك:"هل مِنْ رجل في الدار؟ لانه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره[١]. وعلة ذلك عند المبرد ذكرها لنا في (باب (لا) التي للنفي) اذ يقول: "فأما ترك التنوين، فانما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشرَ"[٢]. ويبدو من كلام المبرد انه معرب أي انه معرب منصوب بغير تنوين لكنه مع كونه معرباً مركبٌ مع عامله لاينفصل عنهُ، كما لا ينفصل عشر عن خمسة في خمسة عشر". اما سيبويه فعلّته في ذلك اوردها في باب (النفي بـ(لا)) قائلاً: "و(لا) تُعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر وذلك لانها لاتشبه سائر ماينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه لانها لاتعمل اِلا في نكرة"[٣]. اما ابن السراج فقد اعتلّ لذلك بقوله: "النكرات يُبتدأ بأخبارها قبلها لئلاّ يوهمك اخبارها انها لها صلات، فلّما الزمت التبرئة الاسم وتأخرّ الخبر أرادوا ان يفصلوا بين ما أبتدئ خبره وما لايكون خبره اِلا بعده فغيرّوه من الرفع الى النصب لهذا نصبوه بغير تنوين لانه ليس بنصب صحيح انما هو مُغيّر كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيُشبه ما أضيف اليه"[٤]. وقد اعتلّ بهذه العلة ايضاً ابن الوراق والجرجاني والانباري والرضي وابن مالك والاشموني[٥]. على ان النحاة في خلاف بخصوص حركة اسم (لا) أحركة بناء أم اعراب؟ فالكوفيون يرون ان الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) منصوب بها عندهم، لاكتفائهم بها عن الفعل من نحو: "لا أجد رجلاً عندك"، في نحو: "لا رجلَ عندك"[٦]. وعند البصريين انه مبني على الفتح، لان الاصل في قولك: "لا رجل عندك"، "لا منْ رجل عندك"، لانه جواب لقائل: هل مِنْ رجلٍ عندك؟ فلما حذفت (مِنْ) وركّبت النكرة مع (لا) تضّمنت معنى الحرف، فوجب ان يبنى، وانما بنيت على حركةِ لينٍ لها حالة تمكّن قبل البناء، وبُنيت على الفتح، لانه أخف الحركات . وقول الكوفيين انه منصوب بـ(لا) لانه أُكتُفِيَ به عن الفعل مجرّد دعوى بلا دليل. فلو كان كما زعموا لكان منوّناً"[١]. وزعم الزجاجي والسيرافي ان فتحة: "لا رجلَ" وشبهةُ فتحة اعراب، وان التنوين حذف معه تخفيفاً، ولشبهه بالمركبّ، وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطلهُ لبَطُل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فان الاستقراء قد أطلعنا على ان حذف التنوين من الاسماء المتمكنة لايكون اِلا لمنع صرف، أو للاضافة، أو لدخول الالف واللام، أو لكونه في عَلَم موصوف بـ(ابن) مضاف الى علم، أو لملاقاة ساكن، او لوقف ، أو لبناء، والاسم المشار اليه ليس فيه واحدة مما تقدم، فتعيّن كونه مبنياً، كيف، وقد روي عن العرب: "جئتُ بلا شيء" بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: "جئت بخمسةَ عشرَ"، والجار لا يُلغى ولا يعلّق، فثبت البناء بذلك يقيناً[٢].

ومن نافلة القول الاشارة الى ان النحاة قد اوجدوا ثلاثة اوجه فيما يخص حركة اسم "لا" النافية للجنس وهي:

١. مفتوحاً بلا تنوين (مبنياً) نحو: "لا حولَ ولا قوةَ" بفتح الطرفين، ونحو قوله تعالى: "فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ" (البقرة: ١٩٧).
٢. مفتوحاً بتنوين (منصوب) نحو : "لاحول ولا قوة" بتنوين (قوة) ومنه قول الشاعر: رأتْ إبلي برمل جَدُودَ أن لا مقيلَ لها ولا شِرْباً نقوعا[٣]

وقول انس بن عباس بن مرداس:

ولا نسَبَ اليومَ ولا خُلّةً اتّسعَ الخرْقُ على الراقـعِ[٤]

٣. مرفوعاً ، نحو: "لا حول ولا قوة"، بفتح الطرف الاول ورفع الثاني ومن ذلك قول طرفة بن العبد:
لاخير في خير ترى الشر دونه

---

[١] ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧.
[٢] المقتضب: ٤/ ٣٥٧.
[٣] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤.
[٤] الاصول في النحو: ١/ ٤٦٣.
[٥] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود محمد: ٥٥٢؛ المقتصد: ٧٩٩/١؛ اسرار العربية: ١٣٧؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١؛ شرح التسهيل: ٣٣٤/١-٣٣٥؛ شرح الأشموني: ٣٣٢/١.
[٦] ائتلاف النصرة: ٥٠؛ امالي الشجري: ٢٢١/٢؛ والصحيح أنه مذهب المبرد والسيرافي والزجاج والزبيدي.
[١] ينظر: ائتلاف النصرة: ٥١، ١٦٠.
[٢] ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٤٣٩.
[٣] المصدر نفسه: ١/ ٤٣٩.
[٤] ينظر: الاحرف النافية: ٣١؛ معاني القرآن للفرّاء: ١٢٠/١؛ البيت الى انس بن عباس بن مرداس في المغني: / ٦؛ وينظر: المعجم المفصل: /٥٠.

ولا قائلٍ يأتيك بعد التلدد[١]

وقول همام بن مُرة أو ضمرة بن ضمرة بن قطن:

هذا لعمركُمُ الصّغارُ بعينهِ لا امَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ[٢]

٢. علة عمل لا النافية في النكرة

يلغى عمل (لا) وجوباً في موضعين[٣]:

١. اذا فصل بينها وبين الاسم، من ذلك قوله تعالى: "لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ" (الصافات: ٤٧).

٢. اذا كان مدخولها معرفة من ذلك قوله تعالى: "لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ" (يس:٤٠)، وقول النابغة الذبياني:

تبدو توالبة والشمس طالعة لا النور نور ولا الاظلام اظلام[٤]

وقد تعارف النحاة على اعمال (لا) في الاسم النكرة. وعلل المبرد لنا ذلك في باب (هذا باب (لا) التي للنفي) اذ يقول: "اعلم ان (لا) اذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وانما كان كذلك: انما وُضعت الاخبار جوابات للاستفهام. اذا قلت: لا رجل في الدار" . لم تقصد الى رجل بعينه، وانما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره فهذا جواب قولك : هل من رجل في الدار؟ لانه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"[٥]. ويفهم من كلام المبرد ان (لا) افادت نفي العموم، ولا يتحقق ذلك الا بادخال (مِنْ) التي تفيد استغراق الجنس وذلك انه لو قال في مسألة: "هل من رجل في الدار؟" جاز ان يكون سائلاً عن رجل واحد، كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخولّ (مِنْ) لانها لا تدخل الا على واحد مذكور في معنى الجنس[١]. اما سيبويه فقد علل ذلك فقال –في باب النفي بـ(لا). فـ"(لا) لاتعمل الا في نكرة من قبل انها جواب زعم الخليل –رحمه الله- لقوله : "هل من عبد او جارية" فصار الجواب نكرة، كما انه لايقع في هذه المسألة الا نكرة"[٢]. واعتمد هذه العلة الانباري وابن يعيش وابن عصفور[٣]. ويفهم مما تقدم ان سبب عملها في النكرة الى انها انما تعمل اذا كانت خاصة بالاسم. ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك: "هل من رجل قائم؟" فيلزم دخولها من اجل ذلك على الاسم النكرة[٤].

وحرف الجر (منْ) يتطلب منا وقفة هنا، فانها أي (من) تأتي للاستغراق بعد النفي وانهم ليوردون معناها هذا حيث يبحثون في بناء اسم (لا) التي تنفي الجنس في نحو قولنا : "لا رجل في الدار" فيقولون في واحد من توجيهاتهم لبناء الاسم إنه تضمن معنى (من) التي للاستغراق. ومعنى الاستغراق فرع من معنى التبعيض يجوز اليه بوقوع الحرف في سياق النفي، كأن النفي الشيء بابعاضه واجزائه كلها وهذا هو معنى الاستغراق، لكن يبدو ان النحاة تجاهلوا الواقع في الاستعمال على كثرته وشيوعه وجعلوا منه صورة فرع مع كثرته ومن النصب والتجرد من الحرف الجار أصلاً على ندرته ، كل ذلك مردّه الى إتحاذهم اياها سبيلاً لا يحيدون عنه مهما قام الدليل العلمي على خطئة او ضيق حدوده عن استيعاب المادة العلمية[٥].

٣. علة عدم الفصل بين (لا) واسمها

---

[١] ينظر: جمهرة اشعار العرب: ١٦٠.
[٢] ينظر: الهمع: ١٤٤/٢؛ المعجم المفصل: ٥٠/١؛ وهو من اكثر الشواهد النحوية المختلف عليها.
[٣] ينظر: الاحرف النافية: ٣٢-٣٣.
[٤] الشعر والشعراء: ١٠٦/١.
[٥] المقتضب: ٤/ ٣٥٧.
[١] ينظر: معاني النحو: ٣٩٤/١؛ شرح المفصل: ١٠٧/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٨٧/١-٢٨٩.
[٢] كتاب سيبويه: ٢١٥/٢.
[٣] ينظر: اسرار العربية: ١٣٧؛ شرح المفصل: ١٠٣/٢؛ المقرب: ١١٥.
[٤] ينظر: المقرب: ١١٥.
[٥] ينظر: نحو القرآن: ٩٠-٩١.

علل النحاة عمل (لا) عمل (انّ) بأن (لا) اصل في النفي و(ان) اصل في الاثبات او لان (لا) تفيد توكيد النفي و(انّ) تفيد توكيد الاثبات فُحِملَ النقيض على النقيض[٦]. ووضع النحاة شروطاً لعمل (لا) عمل (ان) هي[١]: ١. ان يكون مدخولها نكرة. ٢.ان لايفصل بينها وبين اسمها. ٣. ان لاتتكرر (لا) او يُعطف على اسمها بدون (لا). وعلل المبرد ذلك بالقول في باب (هذا باب لا التي للنفي). "واعلم ان (لا) ان فصلت بينها وبين النكرة. لم يجز ان تجعلها معها اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض .

فنقول :"لا في الدار احد" و" لافي بيتك رجل" وقوله عز وجل:"لَا فِيهَا غَوْلٌ" (الصافات:٤٧) لايجوز غيره –لان (لا)- وان لم

تجعلها اسماً واحداً مع مابعدها. لاتعمل لضعفها الا فيما يليها"[٢]. اما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "واعلم انك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا نفصل بين (من) وما تعمل فيه. وذلك انه لايجوز ان تقول: "لا فيها رجل"، كما انه لايجوز لك ان تقول في الذي هو جوابه: "هل من فيها رجل" ومع ذلك انهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقُبحَ ان يفصلوا بينهما عندهم، كما لايجوز ان يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام، لانها مشبهّه بها"[٣] ويفهم من كلام المبرد وسيبويه ان (لا) تركبت مع منفيها فأصبحتا كالكلمة الواحدة ولذلك لاتصح الفصل بينهما لان ذلك مدعاة لاهمالها وتكرارها، ولأنها مشبّهه بالحروف فلم تقوَ على العمل مع الفصل. وعلل لتلك العلة ايضاً والانباري الذي يرى ان (لا) تركّب مع اسمها لضعفها على عكس (انّ) التي لاتركب مع اسمها لقوتها لذلك انحطت عن درجة (انّ) و(ما) المشبهة بـ(ليس) ليكون لقوة الشبه اثر[٤]. على مازعم النحاة. والى ذلك ذهب ابن يعيش وابن مالك والاشموني[٥].

اضف الى ماتقدم ان النحاة قد جعلوا لالغاء عمل (لا) موضعين نتيجة لاستقرائهم وهي:

١. اذا فصل بينها وبين الاسم، من ذلك قوله تعالى: "لَا فِيهَا غَوْلٌ" (الصافات:٤٧).

٢. اذا كان مدخولها معرفة، من ذلك قوله تعالى: "لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ" (يس:٤٠).

وقول النابغة الذبياني:

تبدو كواكبُهُ والشمسُ طالعةٌ لا النورُ نورٌ ولا الإظلامُ اظلامُ[١]

وفي هذا الموضع يرى النحاة لزوم تكرير (لا)

وجاءت (لا) داخلة على المعرفة ملغاة بدون تكريرها. كقول الشاعر قطري بن الفجاءة:

ولاثوب البقاء بثوب عزّ فيطوي عن اخي الخنع اليراع[٢]

وقد ورد عن النحاة ايضاً الغاء عمل (لا) شذوذاً:

وانت امرؤٌ منا خُلِقْتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُكَ فاجِعُ[٣]

وعد المبرد من هذا النوع قول:"سعد بن مالك"

مَنْ فرَّ عن نيرانِهـا فأنا ابنُ قيسٍ لا بـراحُ[٤]

---

[٦] همع الهوامع: ١/ ١٤٤؛ الاحرف النافية: ٢٦.
[١] همع الهوامع: ١٤٤/١.
[٢] المقتضب: ٣٦١/٤.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٧٦/٢.
[٤] ينظر: اسرار العربية: ١٣٧.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١١١/٢؛ شرح التسهيل: ٤٤٦/١؛ شرح الاشموني: ١/ ٣٤٧.
[١] الشعر والشعراء: ١٠٦/١.
[٢] ديوان الحماسة لابي تمام: ١٠٤/١؛ تاريخ الادب العربي يرو كلمان: ٢٣٣/١؛ الاحرف النافية: ٣٣.
[٣] البيت: للضحاك بن هنّام في الخزانة: ٤/ ٣٨؛ وينظر: الامالي الشجرية: ٢٣٠/٢؛ والمعجم المفصل: ٥١٨/١.

أي ان (لا) ملغاة، وُرفع (براح) بالابتداء. اما في البيت الاول قوله (لانفع) وفي البيت الثاني (لا براح) ينبغي ان يكونا معمولين لـ(لا) لوجود شروط العمل فيها وهي:

١. ان مدخولها نكرة. ٢. غير مكررة. ٣. عدم وجود الفاصل بينها وبين اسمها.

فعلى الرغم من وجود الشروط جاء مدخول (لا) مرفوعاً وهذا شاذ نتيجة استقرائهم لكلام العرب منه ماوقفنا عليه.

٤. علة بناء وصف اسم (لا) المفرد اذا فصل

يجوّز النحاة في نعت (اسم) "لا" اذا كان مبنياً مفرداً متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه. فنقول: "لا رجلَ ظريفَ" و"لا رجلَ ظريفاً" و"لا رجلَ ظريفٌ"[١].

وان فصل النعت عن اسم (لا) تعذر بناؤه على الفتح لزوال التركيب بالفصل وجاز فيه النصب نحو: "لا رجلَ فيها ظريفاً" والرفع ايضاً نحو: "لا رجل فيها ظريفٌ"[٢]. وقد اعتلّ المبرد لذلك في (باب ما يُنعت من المنفي) إذ يقول: "اعلم انك اذا نعتَّ اسماً منفياً فأنت في نعته بالخيار ان شئت نوّنته، فقلت: "لا ماءَ بارداً لك" و "لا رجلَ ظريفاً عندك". وهو أقيس الوجهين وان شئت جعلت المنفي ونعته اسماً واحداً فقلت: "لارجل ظريفَ عندك"، و"لا ماءَ باردَ لك". فاما مالم يُرد ان يجعله اسماً فحجتّه ان النعت مُنفصل من المنعوت مُستغنىً عنه فانما جاء به بعد أن مضى الاسم على حاله"[٣]. ويُفهم من كلام المبرد انه اذا لم يفصل بين لا واسمها وصفته تعيّن البناء، واما اذا فصل بين (لا) واسمها وصفته وجب التنوين بالرفع أو النصب. ان تجويز النحاة لهذه الأوجه جاء بناءً على ما لاحظوه من حركة أواخر الكلمات فقالوا ان البناء على ان الصفة ركّبت مع الموصوف كتركيب خمسة عشرَ، والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم "لا" والرفع على اتباعها لمحل "لا" مع اسمها[٤]. اما علة سيبويه في ذلك فهي:"اعلم انك اذا وصفت المنفي فان شئت نوّنت صفة المنفي وهو اكثر في الكلام، وان شئت لم تنون وذلك قولك: "لا غلام ظريفاً لك" و"لا غلامَ ظريف لكَ". فأما الذين نوّنوا فانهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي. وأما الذين قالوا: "لا غلام ظريفَ لك" فانهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"[١]. كما اعتل لذلك ابن السراج وابن يعيش وابن مالك من المتأخرين[٢].

٥. علة عدم بناء الوصف الثاني لاسم (لا) المفرد

اذا تعددت اوصاف اسم (لا) النافية، لم يكن بدّ من عدم بناء الوصف الثاني، أما الأول فأنت بالخيار فيه بين البناء والاعراب. وعلة ذلك عند المبرد هي ما أورده لنا في (هذا باب ما ينعت من المنفي) اذ يقول: "ان قلت: "لا رجلَ ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت الاول بالخيار. فأما الثاني فليس فيه الا التنوين، لانه لايكون ثلاثة اسماء اسماً واحداً"[٣] وكما قلنا سابقاً ان بناء وصف اسم "لا" نتيجة تركيب الصفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عشرَ، ولأنه اذا ركّبت مع (لا) واسمها والوصف الاول يؤدي الى ان تُجعل ثلاثُ كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم على حدِّ ما يفهم من كلام المبرد هنا.

اما سيبويه فعلّته في ذلك هي: "فاذا قلت: "لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك" فأنت في الوصف الاول بالخيار، ولايكون الثاني إلا منوّناً، من قبل انه لاتكون ثلاثة اشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد"[٤] فالمبرد يقترب في هذه العلة مما تكلّم به سيبويه. وممّن التزم

---

[٤] البيت لسعد بن مالك في الاشباه والنظائر: ١٠٩/٨؛ حماسة ابي تمام: ١٩٢/١؛ الهمع: ١٤٨/١؛ وينظر: المعجم المفصل: ١٦٧/١.
[١] ينظر: معاني النحو: ٤١٠/١.
[٢] ينظر: معاني النحو: ٤١١.
[٣] المقتضب: ٤/ ٣٦٧.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٠٩/٢.
[١] كتاب سيبويه: ٢٩٠/٢.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٦٧؛ شرح المفصل: ١٠٩/٢؛ شرح التسهيل: ٤٥٠/١.
[٣] المقتضب: ٤/ ٣٦٧.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٨٨-٢٨٩.

بهذه العلة ابن السراج والانباري وابن يعيش[٥]. وهنا نلاحظ ان النحاة قد ألزموا أنفسهم بحركة الأواخر وتقيدوا بها واهملوا المعنى. وما قول الدكتور المخزومي –رحمه الله- : "لاشكَّ ان "لا" تدخل على الجملة الاسمية، كما تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الاسمية في وضعها اللغوي الطبيعي تتألف من مسند اليه مقدّم، ومسند تابع مؤخر. وتدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند اليه والمسند، ولا ظيفة لها الا النفي، اما العمل فمن اختراعهم، ومن انخداعهم بظاهرة نصب الأسم بعدها"[٦]. اِلا تأكيد على ان النحاة تتحدد صلاحياتهم وفقاً لحركة أواخر الكلمات. ويضيف في موضع آخرٍ: ان الاسم يُتبع بعدها احياناً بنعت، ويشتد تلازم الاسم والنعت، فيركبّان ، وينزلان منزلة الكلمة الواحدة، ويفتح الاسم والنعت، كما نفتح المركبات في مثل قولهم: بيتَ بيتَ وخمسةَ عشرَ، وكما تفتح الاسماء المركبة مع (هاء) التأنيث، كفاطمة ، وقائمة وغيرها من الاسماء المختومة بهاء التأنيث، وتكون (لا) حينئذٍ بمعزل عن الاسم، غير مركّبة معهُ لان الاسم قد ركّب مع النعت ، فامتنع تركيب (لا) معهما، لان التركيب لايكون من ثلاثة اجزاء، وذلك نحو قولهم:"لارجلَ ظريفَ في الدار"[١] و (لا) نافية للجنس، و"رجلَ ظريفَ" بمنزلة الكلمة الواحدة في محل رفع مبتدأ، و"في الدار" خبر، فالنصب اذن بتأثر التركيب، وطول الكلام، لا بالعمل المزعوم.

٦. علة ما يثبت فيه التنوين في الاسماء المنفية بلا النافية للجنس

ومما لايكون مع (لا) اسماً واحداً ما وُصل بغيره، نحو قولك: "لا خيراً مِن زيد لك"، و"لا آمراً بالمعروف لك"[٢] وعلة ذلك عند المبرد ذكرها لنا في (هذا باب ما تعمل فيه لا وليس باسم معها) اذ يقول: "تُثبت التنوين ، لانه ليس منتهى الاسم، لان ما بعده من تمامه، فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم"[٣] ويفهم من كلامه ان التنوين لم يحذف من آخر الأسم لانه اصبح بمثابة جزء منهُ لا التنوين. وذلك بعكس الاسم المفرد الذي يحذف منه التنوين لانه مع (لا) كالاسم الواحد.

اما سيبويه فيعلّل ذلك بقوله في (باب ما يثبت فيه التنوين من الاسماء المنفية):"وذلك من قبل ان التنوين لم يعد منتهى الاسم، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم، وانما يحذف في النفي النداء منتهى الاسم وهو قولك: "لا خيراً منه لك" ، و" لاحسناً وجهه لك" و"لاضارباً زيداً لك" لان مابعد حسُن، وضارب، وخير ، صار من تمام الاسم، فقبُح عندهم ان يحذفوا قبل ان ينتهوا الى منتهى الاسم، لان الحذف في النفي في آواخر الاسماء. ومثال ذلك: "لا عشرين درهماً لك"، وقال الخليل –رحمه الله-: كذلك "لا آمراً بالمعروف لك" اذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم، وجعلتهُ متصلاً به. كأنك قلت: "لا آمراً معروفاً لك..."[١]

ووافق المبرد سيبويه في علته، ويفهم من هذه العلة انهما قد انطلقا فيها من مبدأ تنزيل الجزء من الكل –والى ذلك ذهب ابن السراج وابن يعيش.[٢]

وفيما يبدو مما تقدم نجد ان النحاة قد تمسكوا بالاصول التي رسموها بما جعلتهم لايحيدون عن التأثير بحركة أواخر الكلمات دون تمحيص وتدقيق لمعنى التركيب ومنطقية الكلام.

ثانياً: الافعال الناسخة للابتداء

أ. ظن واخواتها

١. علة عدم الاقتصار على مفعول واحد في (ظنّ واخواتها)

وتلك هي افعال الشك واليقين، نحو:"علمتُ زيداً أخاك"، و(ظننتُ زيداً ذا مالٍ)، وما كان نحوهنّ. وذكر لنا المبرد علة ذلك في باب (الفعل المتعدي الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احدهما دون الآخر) اذ يقول: "وانما امتنع "ظننتُ زيداً" حتى تذكر الثاني، لانها ليست افعالاً وصلت منك الى غيرك، انما هو ابتداء وخبر، فاذا قلت:"ظننتُ زيداً منطلقاً" فانما معناه: "زيد منطلق

---

[٥] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٦٨؛ اسرار العربية: ١٣٧؛ شرح المفصل: ١٠٩/٢.
[٦] في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥١-٢٥٢.
[١] ينظر: التوطئة: ٣١٣.
[٢] ينظر المقتضب: ٤/ ٣٦٥.
[٣] المقتضب: ١/ ٣٦٤-٣٦٥.
[١] كتاب سيبويه: ٢٨٧/٢.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٤٧٦؛ شرح المفصل: ٢/ ١٠٧-١٠٨.

في ظني"، فكما لابدّ للابتداء من خبر كذا لابّد من مفعولها الثاني، لانه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك"[٣]. ثم اضاف في موضع آخر قائلاً: "... وانما يجوز اذا تعدّى الظن الى المفعول الاول ان يتصل بالثاني، لان الاول والثاني في محل الابتداء وخبره فالاول ذكر مذكور ليرد اليه ما استقر له عند القائل من يقين او شك"[٤]. اما سيبويه فعلته في ذلك ذكرها في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احدهما دون الاخر) وذلك قولك: "حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً" اذ يقول: "وانما منعك من ان تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر انك انما اردت ان تبين ما استقّر عندك في حال المفعول الاول يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الاول لتُعلم الذي يضيف اليه ما استقّر له عندك مَنْ هو"[١].

والى ذلك ذهب ابن السراج وابن الوراق والجرجاني والانباري وابن يعيش والرضي وابن مالك الذي ذكر ان هذا هو مذهب سيبويه والمحققين ممّن تدبر كلامه ابن خرّوف (ت٦٠٩هـ) وابي علي الشلوبيني وابن الطاهر(ت١٢٨٧هـ)، فلم تكن عللهم تلك بخارجة من علّتي المبرد وسيبويه فهي توضيح وشرح لهما[٢].

٢. علة الإلغاء في (ظنّ واخواتها) اذا تأخرت أقوى

الالغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنىً لا لمانع، نحو: "زيد ظننتُ قائمٌ". فليس لـ(ظننتُ) عمل في "زيد قائم" لا في المعنى ولا في اللفظ، والالغاء يكون في الافعال القلبية المتصرفة، اما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا الغاء، وكذلك افعال التحويل نحو "صيّر واخواتها"[٣].

ويجوز الالغاء لأفعال القلب المتصرفة اذا وقعت في غير الابتداء كما اذا وقعت وسطاً نحو: "زيد ظننتُ قائمٌ" أو آخراً ، نحو: "زيدٌ قائم ظننتُ" واذا توسّطت فقيل الإعمال والالغاء سيّان وقيل الاعمال أحسن من الالغاء، وان تأخرّت فالالغاء أحسن[٤]. وقد ذكر المبرد علة ذلك في باب (إذن) إذ يقول : "اعلم أَن (إذن) في عوامل الافعال كـ(ظننتُ) في عوامل الاسماء، لانها تعمل وتُلغى كـ (ظننتُ) ، ألا ترى انك تقول: "ظننتُ زيداً قائماً"، و"زيدٌ ظننتُ قائمٌ". اذا اردت: "زيدٌ قائمٌ في ظني"، واذا كانت بين كلامين احدهما في الآخر عاملٌ ألغيت، لايجوز ان تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) اذا قلت: "زيداً ظننتُ قائماً"[٥].

ثم يُضيف في موضع آخر قائلاً : "فالذي تُلغيه ، لايكون مُقدَّماً، انما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى انك لا تقول: "ظننتُ زيدٌ منطلقٌ" لانك اذا قدّمت الظن فانما تبني كلامك على الشك"[١]. فاذن اذا ما تقدم الفعل فيجب الاعمال ويمتنع الالغاء وهذا هو المشهور عند جمهور البصريين[٢]. اما سيبويه فقد علل ذلك بقوله: "فان أُلغيت قلت: "عبد الله اظن ذاهب" و"هذا أخالُ اخوك"، و"فيها أرى أبوك". وكلما أردت الالغاء فالتأخير اقوى...وانما كان التأخير اقوى لانه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين او بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: "عبدُ الله صاحب ذاك بلغني"، وكما قال:"مَنْ يقول ذاك تدري". فأخِرّ مالم يعمل في اول كلامه وانما حصل ذلك فيما بلغه بعد ما مضي كلامه على اليقين وفيما يدري. فاذا ابتدأ كلامه على ما في نيتّه من الشك أعمل الفعل قُدِّم او أخّر. كما قال: زيداً رأيتُ" و"رأيتُ زيداً". وكلما طال الكلام ضَعُف التأخير اذا اعملت وذلك قولك: "زيداً أخاك اظنُ". فهذا ضعيف كما يضعف: "زيداً قائماً ظننتُ"[٣]. فالاعمال والإلغاء عند سيبويه يجري على وفق المعنى.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي ان معنى الإعمال ان الكلام مبني على الظن تقدّم الفعل أو تأخّر، ومعنى الالغاء ان الكلام مبني على اليقين ثم ادركه الشك فيما بعد. ثم ذكر ان معنى الاعمال والالغاء انما يُفهم منه انهُ يسوغ ذلك متى شاء المتكلم مع مراعاة

---

[٣] المقتضب: ٩٥/٣.
[٤] المصدر نفسه: ١١٣/٣.
[١] كتاب سيبويه: ٤٠/١.
[٢] ينظر: الاصول في النحو: ٢١٦/١؛ علل النحو لابن الوراق:٣٩٨؛ المقتصد: ٤٩٣/١؛ اسرار العربية:٩٨؛ شرح المفصل: ٨٢/٧؛ شرح الرضي على الكافية: ١٧٥/٥؛ شرح التسهيل: ٥/٢.
[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٥/٢-٤٦.
[٤] المصدر السابق: ٤٦/٢-٤٧؛ شرح المفصل: ٨٥/٧.
[٥] المقتضب: ١٠/٢.
[١] المقتضب: ١١/٢.
[٢] ينظر: المقتضب: ١١/٢، ٣/ ٩٥، ١٤٢؛ اسرار العربية: ٩٦-٩٩؛ شرح المفصل: ٧/ ٨٥؛ شرح ابن عقيل: ٤٦/٢-٤٧؛ شرح اللمع لابن الدهان: ١٠٧/١.
[٣] كتاب سيبويه: ٦١/١.

النظر الى المعنى. ويرى ان من الصواب عند الاعمال والالغاء ان يُلزم المتكلم بالمعنى فليس له ان يعمل او يُلغى من دون نظر الى القصد والمعنى[٤]. والى ذلك ذهب ابن الوراق والجرجاني والانباري والرضي وابن عصفور والاشموني[٥].

وقد ردّ ابن ولاّد على المبرد، بقوله: "ليس هذا نقض شيء من الباب، لان سيبويه انما يبدأ يجيد الكلام ووجهه، ثم يأتي بما يجوز بعد ذلك، والدليل على جواز الغاء (ظننتُ) وهي متقدمة في أول الكلام قول العرب: "ظننتُ إنك لقائم" –بكسر إنّ- ودخولها ها هنا على إنّ المكسورة كدخولها على المبتدأ، فان قال: مجيئهم باللام معها منعها العمل، قيل: فاذا أجاز أن يأتوا باللام أخيراً فيمنعوها العمل وقد بنوا صدر الكلام على الشك، جاز أن يبنوا الابتدء واخبر في أخركلام وقد مضى صدره على الشك، ومع ذلك ان هذه افعال غير مؤثرة، فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يُعملوها، ألا ترى انها تعلق مع الاسماء المستفهم بها اذا وقعت فيها في مثل قولهم: "قد علمتُ اين زيد، وقد ظننتُ، ومع اللام اذا قلت: قد علمت لزيدٌ خير منك، والذي ظنهُ محمد من تأويل قول سيبويه: " انه لايُجيز إلغاءها إلا ان يمضي صدر الكلام على اليقين ثم يُدرك المتكلم الشك غَلَطٌ، وليس كما ظنَّ، بل هو يميز إلغاءها وإنْ إبتدأ شاكّاً"[١].

ثم يضيف ابن ولاّد الذي ردّه احدُ وجهيها، والدليل على ذلك قول سيبويه في هذا الباب: "وانما كان التأخير أقوى"[٢] يعني في الالغاء، "لانه يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركهُ الشك" فقول سيبويه: "يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين" ، عند السامعين لا عند المتكلم، ولو أراد عند المتكلم لم يقل: "أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك" فقوله هاهنا: وهو يريد اليقين، غير قوله في الوجه الاول: بعدما يمضي كلامه على اليقين، فهو هاهنا غير مُريد لليقين، وانما خرج كلامه على اليقين عند السامعين، وقد بناه في نيّته على الشك ، لان الشك إرادته"[٣].

ب افعال المقاربة

بدءاً نقول ان الافعال –حسب اكتمالها- عند اهل اللغة تقسم على: تامة وناقصة. والافعال الناقصة هي افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاول ويسمى اسمها وتُنصب الثاني ويسمى خبرها وتشمل :"كان واخواتها"، و "كاد واخواتها" وسمّيت ناقصة لانه لاتتم الجملة الا بمرفوع ومنصوب[١]. وكان النحاة قد جروا على إلحاق ماسموه: افعال المقاربة بأفعال الكينونة أو الوجود أعني "كان واخواتها". وافعال المقاربة عندهم هي:

١. الافعال الدالة على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، واوشك.
٢. الافعال الدالة على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.
٣. الافعال الدالة على الشروع، وهي: انشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعلق[٢]

وكان النحاة قد خلطوا هذه المجموعات الثلاث، وجعلوها باباً واحداً، وسموها جميعاً: افعال المقاربة كما فعل ابن مالك وغيره، وتدل افعال المقاربة على امكان قرب الفعل من الحدوث، ولكنه لمّا يحدث بعد، وقد قال ابن يعيش: تقول: "كاد زيدٌ يفعل"، أي: "قارب الفعل، ولم يفعل"[٣].

---

[٤] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٤٥٠-٤٥١.
[٥] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود جاسم: ٣٩٩، تح: د. محمود محمد: ٣٨٣؛ المقتصد: ٤٩٦-٤٩٧؛ اسرار العربية: ٩٩؛ شرح الرضي على الكافية: ١٦٦/٥؛ المقرب: ١٢٦-١٣٥؛ شرح الاشموني: ١/ ٣٦٦-٣٦٧.
[١] الانتصار لابن ولاد: ٧٤.
[٢] كتاب سيبويه: ١٢٠/١.
[٣] الانتصار: ٧٤.
[١] في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧٦-١٧٨.
[٢] المرجع نفسه: ١٧٨.

١. علة جعل خبر (كاد وعسى) مصدراً بدلاً من الاسم

جرى عند العرب في الأعم الاغلب جعل خبر (عسى) فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(أن) الناصبة[٤].

وذكر المبرد علة ذلك في باب (الافعال التي تسمى افعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعه في المقاربة) إذ يقول: "اعلم انه لابّد لها من فاعل، لانه لايكون فعل الا وله فاعل، وخبرها مصدر، لانها لمقاربته. والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: "عسى زيد ان ينطلق"، و"عسيتُ ان اقوم، أي: دنوت من ذلك، وقاربته بالنية، و"أن اقوم" في معنى القيام"[٥]. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "وكأنهم انما منعهم ان يستعملوا في كدتُ و[عسيتُ] الاسماء ان معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أنْ) نحو قولهم: "خليق ان يكونَ ذاك"، و"قارب ان لايفعل"، ألا ترى انهم يقولون عسى ان يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: "كدتُ أَن". فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الاسماء لئلاّ يكون ماهذا معناه كغيره، واجروا اللفظ كما اجروه في كنت، لأنه فعل مثلُه"[١] فالمبرد في قوله: "وخبرها مصدر لانها لمقاربته". كقولك: "عسى زيدٌ ان ينطلق"، وقوله: "لان عسى انما خبرها الفعل مع "أن" أو الفعل مجرداً، موافق لما قال به سيبويه فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في (كان) اذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب، كما ان هذا في موضع اسم منصوب، وهو ثم خبر، كما أنه خبر[٢]. فهما يريان أن افعال المقاربة تعمل عمل (كان واخواتها) فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول (خبرها)، وكذلك الجملة بعدها. اما تفسيرهما بـ(قارب) أو (دنا) انما هو تفسير معنى لاتفسير اعراب فالعلة عند المبرد هنا هي [علة مناسبة]. واعتل بهذه العلة ايضاً الانباري وابن يعيش[٤]. والرضي وابن مالك من المتأخرين[٣]. إلا ان هذه الافعال رُفض فيها غالباً ترك الاخبار بجملة فعلية، فلذلك افردت بباب، ويرى الدكتور احمد الجواري ان معنى الزمن الموجود في الفعل ليس بمانع من استعماله استعمال الاسم، فهو يقع –صفة أو حالاً أو خبراً- ومعنى الزمن موجود في الاسم بالقوة كالمصدر وبالفعل كالاسماء المشتقة ولاسيّما اسم الفاعل واسم المفعول على انهم يجيزون وقوع الفعل موقع الاسم اذا سبقهُ حرف مصدري[٥].

٢. علة عدم استعمال المصدر بعد (عسى)

ان هناك مَنْ جعل خبر (عسى) مفرداً منصوباً واستشهد بقول العرب: "عسى الغُوْيرُ أبْؤُساً". ولابّد من مقارنة (أنْ) للمضارع المخبر به بعد "عسى وحرى واخلولق". وترك ذلك بعد "كاد وكرب" أولى من فعله، وفعله بعد "عسى" اولى مِنْ تركه، والامر بعد "اوشك" سواء[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "ولاتقل: "عسيت القيام"، وانما ذلك لان القيام مصدر، لا دليل فيه يخصّ وقتاً، و"أن اقوم" مصدر لقيام لم يقع، فمن ثمَّ لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل"[٢]. أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً:"واعلم انهم لم يستعملوا: عسى فعلك، استغنوا "بأن تفعل" عن ذلك، كما استغنى اكثر العرب بـ(عسى) عن ان يقولوا: عسيا وعسوا، و "بلو أنه ذاهب" عن "لو ذهابه". ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه بفعل في (عسى) و(كاد)، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[٣] وموافقة المبرد لسيبويه هنا واضحة لما قدمناه من علة، "فالقيام" لا دليل فيه يخص وقتاً بعينه، على عكس (اَنْ والفعل) التي تخلص معنى الفعل الى المستقبل وهذا يأتي بالمقارنة مع معنى (عسى). والى ذلك ذهب ابن الوراق قائلاً: "ولو قلت: "عسى زيدٌ القيام" أو دخلت على الفعل المضارع كان مستقبلاً محضاً، فوجب أن يؤتى

---

[٣] شرح المفصل: ١١٩/٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل : ١١٥/٧.
[٥] المقتضب: ٣/ ٦٨.
[١] كتاب سيبويه: ١٢/٣.
[٢] ينظر: المقتضب: ٣/ ٦٨ (الهامش رقم ٢).
[٤] ينظر: اسرار العربية: ٨٣؛ شرح المفصل: ٧/ ١١٦.
[٣] شرح الرضي على الكافية: ٥/ ٢٢٦؛ شرح التسهيل: ٣٨٠/١.
[٥] ينظر: نحو القرآن: ٣٠.
[١] شرح التسهيل: ٣٨١/١.
[٢] المقتضب: ٣/ ٦٩.
[٣] كتاب سيبويه: ١٥٧/٣.

بلفظ الاستقبال المحض ليصحَّ تقريبه ، ولم يجز اللفظ بنفس المصدر، لانه لايدل على زمان بعينهِ"[٤] والى ذلك ذهب الجرجاني والانباري والرضي والازهري والاشموني[٥].

أولاً: المنصوبات

أ. المفعول المطلق وعلة نصبه

سمّي المفعول المطلق مطلقاً لانه مطلق عن القيود، أي غير مقيّد بخلاف المفعولات الاخر فانها مقيدة بحروف الجر ونحوها[١]. قال ابن عقيل: "وسُمّي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات ، فانه لايقع عليها اسم المفعول اِلا مقيداً كالمفعول معه والمفعول لاجله والمفعول له"[٢] وهو بعد ذلك المفعول الذي احدثهُ الفاعل فاذا قلت: "مشى محمدٌ" دلَّ ذلك على ان (المشي) أحدثه (محمد) وأنه مفعول له، فان قلت: "مشياً" ذكرت المصدر الذي دلّ عليه الفعل[٣]. أما نصبه فقد ذكر المبرد قائلاً: "فان كان المصدر لفعل على اكثر من ثلاثة، كان على مثال المفعول، لان المصدر مفعول"[٤]. وبعد ذلك فعلتهُ في النصب:"... لان المصدر هو المفعول الصحيح، ألا ترى انك اذا قلت: "ضربتُ زيداً" ، انك لم تفعل، وانما فعلت (الضَرْب)، فأوصلتهُ الى زيد، وأوقعتهُ به، لانك انما أوقعت به فعلك"[٥]. ويفهم من كلام المبرد انه يسمي المفعول المطلق بالمصدر أيضاً وهو فضلة أي انه ليس عمدة في الجملة –على حد تعبيره- ويرى ان المصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثهُ الفاعل. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "واعلم ان هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبلهُ من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبلهُ، وانما ذكرته لتؤكد به، ولم تحملهُ على مضمر يكون مابعده رفعاً وهو مفعول به"[٦]. ويفهم من كلام سيبويه ان انتصاب المفعول المطلق جاء بعد تمام الكلام كالتمييز والحال، وانما ذكر لتؤكد به الفعل. ومن الممكن ان يكون ذكر المصدر (المفعول المطلق) قد يغني عن الفعل اذا دلّ عليه. ولا نعلم سبب هذه التسمية للمفعول المطلق وغيره بـ(الفضلات)، ربما قد يكون من الجائز انها تأتي بعد تمام الكلام كما يقول النحاة أو ربما ما سمعوه من قول ابن يعيش: "اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات، لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لاتخلو منها، وماعداها فضلةً يستقل الكلام دونها"[١]. ونتفق مع الدكتور المخزومي في إنكاره عليهم ذلك لانه ليس من العقل ان يأتي المتكلم بشيء من الكلام يمكن الاستغناء عنه سواء أكان مُلزماً من جهة بناء الجملة كما تصور النحاة أم لم يكن فقد يكون (الحال) هو عمدة الجملة ولا شيء سواه حين يسأل: "كيف جاء زيد"، فنقول: جاء زيد رَاكباً او "راكباً بمفرده"[٢]. والى ذلك ذهب ابن السراج وابن الوراق والجرجاني[٣].أضف الى ماتقدم ان المصدر أولى الاشياء ان يطلق عليه لفظ المفعول. ألا ترى انك اذا قلت: "قمتُ قياماً"[٤]، كنت قد أخرجت القيام من العدم الى الوجود وفعلتهُ على الحقيقة. وليس كذلك سائر المفعولات. ومما يُشار اليه هنا ان هذا المفعول الذي جعله النحاة فضلةً، قد جعلوا له ايضاً ماينوب عنهُ، أي على سبيل النيابة

---

[٤] ينظر: علل النحو لابن الوراق، تح: د. محمود جاسم: ٢٠١؛ تح: د.محمود محمد: ٣٥٦؛ شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٥٨؛ شرح اللمع لابن الدهان: ٤٢٤/٢.

[٥] ينظر: المقتصد: ٣٥٦/١؛ اسرار العربية: ٨٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/٥؛ التصريح: ٢٠٦/١؛ شرح الاشموني: ٢٦١/١.

[١] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٥٧٣.

[٢] شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٩.

[٣] ينظر: معاني النحو: ٥٧٣/٢.

[٤] المقتضب: ٣/ ٢٢١.

[٥] نفسه: ١٢٠/٢-١٢١.

[٦] كتاب سيبويه: ١/ ٣٨٣.

[١] شرح المفصل: ٢/ ١٧٢.

[٢] ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٤١٦.

[٣] ينظر:الاصول:٥٨/١؛ علل النحو لابن الوراق: تحـ: د.محمود محمد نصار: ٤٩٢، تحـ: د.محمود جاسم: ٢٣٠؛ المقتصد: ٥٨٠/١.

[٤] ينظر: المقتصد: ٥٨٠/١.

عنهُ كما في نحو: "كل، وبعض"[٥]، كقوله تعالى: "فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ" (الساء: ١٢٩)، وقوله تعالى: "وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ" (الحاقة: ٤٤)، أو العدد، نحو قوله تعالى: "فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً" (النور:٤).

١. علة انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره

يذكر النحاة انه يحذف فعل المصدر وجوباً اذا وقع المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو مقيس في الامر والنهي والدعاء مثل: قياماً لا قعوداً، واحتراماً، وصبراً جميلاً، وسقياً لك، بمعنى: قم لا تقعد، وأقدِمْ، واصبرْ صبراً جميلاً، وسقاك الله[٦]. وذكر المبرد قائلاً: "...إلا ان يكون موضع أمر، فتُضْمر، وتُصيّر المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وانما يكون ذلك في الامر والنهي خاصة لانهما لايكونان إلا بفعل، فتأمر بالمصدر نكرة، ومعرفة بالالف واللام، والاضافة"[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "ومن ذلك: "سَقْياً لزيد"، لان الدعاء كالامر، والنهي وانما أردت: "سقى الله زيداً سقياً" فان قلت ذلك لم تحتج الى قولك: "لزيد"، وان قلت: "سقياً" قلت من بعده: "لفلان"، لتبيّن ما تعني، وإن عُلِمَ مَنْ تعني. فان شئت ان تحذفهُ حذفتهُ"[٢] ويفهم من كلام المبرد ان المصادر (سقياً، ورعياً) تنتصب على اضمار الفعل، لان الإضمار يطّرد ويحسُن في موضع الامر والنهي لان الامر لايكون إلا بفعل، وجعلوا هذه المصادر بدلاً من اللفظ بالفعل، أو ربما تركوه استغناء منه بما عرفَ الداعي انه قد علم مَنْ يعني.

اما سيبويه فعلته في ذلك هي قوله: "وانما اختزل الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحذر بدلاً من (إحذرْ) وكذلك هذا كأنه بدل من: "سقاك الله"، و"رعاك الله"، "وخيّبك الله"[٣] فكلام المبرد غير بعيد من كلام سيبويه اذ يرى سيبويه ان هذه المصادر انما جيء بها بدلاً من اللفظ بالفعل، ولأن هذا يكثر ويطرّد في الامر والنهي، كما كان فعل الحذر هنا بدلاً من الفعل (احذرْ). على ان المبرد ذكر في موضع آخر من المقتضب قائلاً: "فأما ما كُثر استعمالهُ حتى صار بدلاً من اللفظ بالفعل قولك: حَمْداً، وشكراً، لاكفراً، وعجباً فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل. وقد اختزل الفعل ههنا، لانهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا في (باب الدعاء) لانه لايجوز الجمع بين البدل والمبدل منهُ، أو بين العوض والمعوض عنهُ"[٤]. وممّن اعتمد هذه العلة ابن الوراق والجرجاني وابن يعيش وابن عصفور[٥].

٢. علة جعل بعض المصادر مرفوعة بدلاً من نصبها

واما رفع المصادر فللدلالة على الثبوت والاستقرار، تقول: "صبراً جميلاً" اذا أُمرت بالصبر فان قلت: "صبرٌ جميلٌ" كان امراً بالصبر الدائم الطويل وهو بمعنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم، والرفع في باب المصادر التي اصلها النيابة عن افعالها يدل على الثبوت والاستقرار بخلاف النصب فلا يدل إلا على التحدد والحدوث المستفاد من عامله وهو الفعل، فانه موضوع للدلالة عليه[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "فان كان مصدراً صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب، وذلك قولك:"تباً لزيد" و"جوعاً لزيد" لان هذا من قولك: جاع يجوع، وتب-يتبُّ، وكذلك سفياً، ورعياً والرفع يجوز على بُعدٍ لانك تبتديء بنكرة، وتجعل مابعدها خبرها. فان كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى النصب، ولكن يُختار الرفع، لانه كالمعرفة، ومن المعرفة الابتداء، وذلك قولك: "الحمد لله رب العالمين" و"لعنة الله على الظالمين". والنصب يجوز . وانما تنظر في هذه المصادر الى معانيها، فان كان الموضع بعدها امراً أو دعاءً لم يكن الا النصب، وان كان لما قد استقر لم يكن الا رفعاً. وان كان يقع لهما

---

[٥] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٠؛ المقرب: ١٦٠-١٦٣.
[٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧٧/٢؛ شرح التصريح: ٣٢٩/١؛ معاني النحو: ٢/ ٥٨١-٥٩٠.
[١] المقتضب: ٣/ ٢٦٧.
[٢] المقتضب: ٣/ ٢٦٧.
[٣] كتاب سيبويه: ٣١٢/١.
[٤] المقتضب: ٣/ ٢٢٦.
[٥] ينظر:علل النحو لابن الوراق:٢٣٢؛المقتصد:٥٩٠/١؛ شرح المفصل: ١١٤/١؛ شرح جمل الزجاجي: ٤٠٩/٢.
[١] ينظر: معاني النحو: ٢/ ٥٩٣.

جميعاً كان النصب والرفع"[٢]. ويفهم من علة المبرد ان الرفع لتلك المصادر على معنى الاستقرار والثبوت ولكن مع هذا لابّد من التمعّن في معانيها، اما النصب فلكون مابعدها دالاً على الامر أو الدعاء لانهما لايكونان إلا بفعل . أما سيبويه فيرى ان علة ذلك هي:"والنصب اكثر وأجود لانه يأمره، ومثل الرفع:" فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ" (يوسف: ١٨) كأنه بقوله: "الأمر صبرٌ جميلٌ"[٣] وقد احتجَّ سيبويه للرفع بقول الشاعر:

يشكو إليَّ جَملي طُولَ السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[٤]

ويقول الجرجاني : واما قوله "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ"(يوسف:١٨) فأشبهُ به، لان هذا يُستعمل بمعنى الامر، كقوله :

يشكو إليَّ جَملي طُولَ السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[١]

ويُلتزم حذف المبتدأ في هذا الموضع، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر بمعنى الأمر. فكانه اذا قيل: "أمري صبرٌ جميلٌ" فقد قيل: (اصبر) كما ان قولهم: "رحمةُ الله عليه" بمعنى: (رَحِمهُ الله) ، والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، إلا انه استُعِظمَ ان يقال: (أمرٌ) و(نهي) فلا يستعمل في هذا الموضع (أمري) و(شأني)"[٢]. وكأنَّ رفع المصدر المنصوب في موضع الامر لزيادة المبالغة في الدوام والدلالة على الثبات. ويرى ابو عبيدة ان المصدر اذا كان وحده يُنصب ويؤدي معنى الأمر. واذا كان موصوفاً يُرفع و لايُؤدي معنى الأمر: قال تعال: "فصبرٌ جميل" مرفوعان لأن (جميل) صفة للصبر، ولو كان (الصبرُ) وحده لنصبوه، كقولك: "صبراً" ، لأنه في موضع (اصبر)، واذا وصفوه رفعوه، واستغنوا عن موضع (اصبرْ) قال الراجز:

يشكو إليَّ جَمِلِي طُولَ السَّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتلى[٣]

٣. علة وجوب حذف الفعل اذا كنت موبّخاً مُنكراً

المنصوبات تقسم على ثلاثة اقسام : قسم ينتصب بفعل ظاهر ولايجوز إضماره وذلك كل فعل اذا اضمرته لم يكن عليه دليل لا من لفظ متقدم عليه ولا من تسلط حال. وقسم ينتصب بفعل ان شئت اظهرته وان شئت أضمرته، وهو كل فعل اذا اضمر كان له مايدل عليه اما من لفظ متقدم او من تسلط حال. وقسم ينتصب بفعل مضمر ولايجوز اظهاره –وهو مايهمنا هنا- ومنه، وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر مثل: أقائماً وقد قعد كل الناس؟وعائذاً بالله[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وذلك قولك: أقياماً وقد قعد الناس؟ لم تقل هذا سائلاً ، ولكن قلته موبّخاً مُنكراً لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار لان الفعل إنما يضمر اذا دلّ عليه دال، كما ان الاسم لايُضمر حتى يُذكر، وإنما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره فقلت له مُنكراً"[١] ومثله قول الشاعر: أَطَرَباً وانتَ قِنَّسْرِيُّ والدهرُ بالانسانِ دوّاريُّ[٢]

فانما قال انكاراً على نفسه الطرب وهو على غير حينهِ. ويفهم من كلام المبرد ان الفعل قد أضمر ههنا لدلالة الحال عليه. اما سيبويه فقد اعتل لذلك في (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي اخذت من افعالها) اذ يقول: "وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذلك اذا أردت هذا المعنى، ولم تستفهم تقول: قاعداً عَلِم الله وقد سار الركب" وذلك انه رأى رجلاً في حال القيام أو حال القعود فأراد ان ينبهه فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، و"أتقعد قاعداً"، ولكنه حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[٣] فالمبرد يرى كما يرى سيبويه ان نحو: "أقائماً وقد قعد الناس" حال حذف عاملها، والخلاف بينهما في تقدير العامل: فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، أي: "أتقوم قائماً"، والمبرد

---

[٢] المقتضب: ٢٢١/٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٣٢١/١.
[٤] نفسه: ٣٢١/١؛ البيت لم ينسبه سيبويه الى قائله.
[١] ينظر: الرجز: للملبد بن حرملة في الخزانة: ٢/ ٣٤، ٣٧؛ شرح ابيات سيبويه: ١/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في شرح الاشموني: ١٠٦/١؛ وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٣/ ١٢٩٣.
[٢] المقتصد : ٣٠٠/١-٣٠١.
[٣] مجاز القرن: ١/ ٣٠٣-٣٠٤.
[٤] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٨/٢.
[١] المقتضب: ٢٢٨/٣.
[٢] البيت من قصيدة للعجاج في ديوانه: ٤٨٠/١ ؛ وينظر : المقتضب: ٣/ ٢٢٨؛ والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٣/ ١٢٩٩.
[٣] كتاب سيبويه: ٣٤٠/١.

يقدره: "أتثبتُ"[٤] والى ذلك ذهب ابن يعيش والرضي[٥]. وصفوة القول: قد يكون الغرض من اختصار الكلام الطويل، هو لحصول الفراغ منهُ بالسرعة ليبادر المخاطب الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه مَنْ يخاطبه[٦].

علة وجوب حذف الفعل اذا بيّنَ فاعلهُ أو مفعوله بالاضافة

يجيز النحاة حذف الفعل من الاسماء والصفات التي اجريت مجرى المصادر في الدعاء نحو: تراباً وجندلاً، أو ما أشبهها، فقد حذفت افعالها لأنها جعلت بدَلاً من اللفظ بالفعل بها[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي:"ولكنها اسماءٌ وضعت للفعل تدل عليه، فاجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولايجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لاتتصرف تصرّف الفعل وذلك قولك: صهْ ومَهْ، بمعنى: اسكت ، واكفف، فليس بمتعدٍ، ومنها ما يتعدى وهو قولك: "عليك زيداً"، و"دونك زيداً"، اذا أغريتهُ... فأما قوله تعال: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" (النساء:٢٤)، فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: "حُرّمت عليكم امهاتكم" أعْلَم ان هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر، لان هذا يدل من اللفظ بالفعل، اذ كان الاول في معنى : كتب الله عليكم، وكُتبَ عليكم"[٢] ويفهم من كلام المبرد ان هذه الاسماء التي وضعت للفعل قد دلّت عليه فاستغني بها عن اللفظ بالفعل. أمّا علة سيبويه في ذلك فهي قوله: " وذلك نحو قوله تعالى: " كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" (النساء: ٢٤)، وحنانيك، ودواليك، وقوله تعالى: "فَضَرْبَ الرِّقَابِ" (محمد:٤) ، ولبيك"[٣]. ويفهم من كلام سيبويه ان حذف الفعل عنده والاستغناء عنه لدلالة المصادر عليه، فاستغني بالمصدر عن اللفظ بالفعل. وممَّن أصّل لهذه العلة ابن الوراق والجرجاني والانباري وابن يعيش[٤]، أما الرضي فيرى ان حذف الفعل ههنا لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، فانهم قد استغنوا بذكر هذه المصادر عن افعالها، فلو اضمروا الفعل لصار كتكرار الفعل[٥].

والصحيح في هذه المواد من (الظروف والجار والمجرور) انها ليست افعالاً ولا اسماء افعال، وإنما هي في الاصل من متعلقات افعال الأمر، حيث كانت تستعمل مع فعل الامر في جملٍ طلبية، ولكن ظروف القول ومناسباته دعت الى حذف الفعل فيها إختصاراً للكلام، وذلك لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة الممكنة، ليبادر المأمور الى الامتثال قبل فوات الفرصة[١]. وممّن أيد هذا الكلام من المحدثين الدكتور المخزومي والسامرائي[٢].

ب. المفعول به

علة حذف عامله في التحذير بـ(إيّا) او التكرير او العطف

ومما ينتصب أو ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: "إياك والأسدَ، أي : "اتقِ نفسك ان تتعرض للاسد" فحذف الفعل واكتفى "بايّاك" عنهُ[٣]. ومما ينتصب على اضمار فعل الأمر: الاسماء المنصوبة في باب التحذير والاغراء وقد اضمرت الافعال معها لكثرة دورانها في الكلام. واستغناء بما يرون من الحال أو بما جرى من الذكر. وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب اياك في الامر) إذ يقول: "فلما كانت (اياك) لاتقع إلا لمنصوب كانت بدلاً من الفعل، دالّة عليه، ولم تقع هذه الهيأة إلا في الامر، لان الامر كله لايكون الا بفعل. وذلك قولك: "اياك والاسد يافتى". وانما التأويل: اتقِ نفسك والاسد. و(اياك) منصوب

---

[٤] ينظر: المقتضب: ٢٢٩/٣؛ الهمع: ١٩٣/١.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١؛ شرح الرضي: ٣٣٠/١ (باب مصادر متنوعة يحذف فعلها وجوباً).
[٦] ينظر: اساليب الطلب: ١٨٤.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٥/١؛ شرح المفصل: ١٢٢/١.
[٢] المقتضب: ٢٠٢/٣.
[٣] كتاب سيبويه: ٣١٨/١.
[٤] ينظر: علل النحو: ٢٢٨؛ المقتصد: ٥٧٦/١؛ اسرار العربية: ٩٩؛ شرح المفصل: ١١٦/١.
[٥] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١-٣٠٤.
[١] ينظر: اساليب الطلب:١٨٢.
[٢] ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٤-٢٠٨؛ النحو العربي نقد وبناء: ١١٨.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٢٥/٢؛ اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين :١٣٤.

بالفعل لأنه والاسدَ مُتّقيان..."[٤] واضاف المبرد في موضع آخر قائلاً: "وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك: رأسك والحائطَ فانما حُذِف الفعل للإطالة والتكرير، ودلّ على الفعل المحذوف بما يُشاهد من الحال"[٥] فالمبرد يرى ان (إياك) منصوب باضمار فعل لايجوز اظهاره ولم يتصل الا بمعنى الامر، ولايجوز تقديره قبل (إياك) لانه لا يتعدى الفعل الى المضمر المتصل، زد على ذلك لأنَّ (ايّاك) تتنزّل منزلته وتتحمل الضمير كما يتحملهُ الفعل[٦]. وفي القول الآخر للمبرد يرى ان حذف الفعل للاطالة والتكرير وبما يُشاهد من الحال. وعلى هذا فالناصب للمحذّر هو فعل محذوف لزوماً[٧]. اما سيبويه فيرى ان علة ذلك هي: "واياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذرَ الحذرَ"[١] ويفهم من علته ان الفعل قد حذف لنيابة (إياك) عنهُ. وقال في موضع آخر : "وحذفوا الفعل من (اياك) لكثرة استعمالهم اياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل. وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن، فكأنه قال: احذر الاسم"[٢] وهنا الذي سوّغ لهم حذف الفعل هو كثرة الاستعمال. وممن اعتمد هذه العلة ابن الانباري اذ يقول: "انما خصّت إياك بهذه لانها لاتكون إلا في موضع نصب، لانها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بنيّة لفظةِ تدل على كونه مفعولاً ، فلم يستعمل معه لفظ الفعل، بخلاف غيره من الاسماء"[٣] واكد ذلك ابن يعيش وابن عصفور والرضي والسيوطي[٤]. ونالت هذه العلة اهتمام الباحثين المحدثين إذ يرى الدكتور فاضل السامرائي ان (اياك) في التحذير نائبة عن فعل التبعيد والمنع والتحذير ويقدّرون لها فعلاً معناه (إحذر) ونحوه ولكن لو اظهرته لتغير المعنى ولأصبح التحذير بالفعل المذكور لا بـ(اياك)[٥]. وصفوة القول: ان الفعل لم يجز اظهاره بعد (اياك) لانه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منهُ ولايجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[٦]. ومن نافلة القول الاشارة الى ان اكثر النحاة لم يقدموا لنا تعليلاً مقنعاً لتكرار (المُحذَّر منهُ) ولوجوب اضمار الفعل معه، وذلك لان فكرة العامل كانت تملك عليهم تفكيرهم الى الحد الذي عطّلت فيهم القدرة على ادراك اسرار العبارة، يقول الانباري:"ان قال قائل: ما وجه (التكرير) اذا أرادوا (التحذير) في نحو قولهم:"الاسدَ الاسدَ"؟ قيل : لانهم أرادوا ان يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو (إحذَر) فدلّ على ان احد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو (إحذرْ)، فان قيل: فاي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؟ قيل: هو الاول. لان الفعل يجب ان يكون مُقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون مقدماً"[١]. وعلى الرغم من عدم سماع ذكر الفعل مع المحذّر منه المكرر، فقد أجاز بعضهم ظهور الفعل مع هذا القسم، فأجازوا ان تقول:"إحذر الاسدَ الاسدَ" وحجتهم في ذلك: "ان تكرير المعمول للتأكيد لا يُوجب حذف العامل، كقوله تعالى: "كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا" (الفجر:٢١)، وقد فات هؤلاء ان يدركوا الفرق بين (التحذير) و(التأكيد) وان ما يوجبهُ (التحذير) من حذف الفعل، غير ما يوجبهُ (التأكيد) من ذكره"[٢]. زد على ذلك ان بعض النحاة من الفريقين يرى ان يرفع الاسم المكرر في باب (التحذير والاغراء) ولكن عباراتهم تشعر بان هذا قليل يقول ابن مالك: وربما رُفع المكرر"[٣]، ويقول الاشموني:"وقد يرفع المكرر"[٤]، ويقول السيوطي:"وقد يرفع المكرّر"[٥]. لا نرى ان نصب الاسماء على التحذير والاغراء هو الاصح لأنه أدلُّ على معنى (الامر) فيها والأمر في اصله سياق فعلي لايكون إلا بفعل، لان هناك مَنْ يقول: "الجهادُ الجهادُ" بالرفع وكذلك : "الحزمُ الحزمُ".

ج. المفعول فيه (الظرف)

---

[٤] المقتضب: ٣/ ٢١٢-٢١٥.
[٥] المقتضب: ٢١٥/٣.
[٦] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤١٠/٢.
[٧] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٤/١؛ شرح المفصل: ٢٥/٢؛ اوضح المسالك: ٢٢١؛ شرح ابن عقيل: ٣٠٠/٢.
[١] كتاب سيبويه: ٢٧٥/١.
[٢] نفسه: ٢٧٤/١.
[٣] اسرار العربية: ١٠٢.
[٤] ينظر:شرح المفصل:٢٥/٢؛شرح جمل الزجاجي: ٤١٠/٢؛ شرح الكافية: ٦/٢؛ المطالع السعيدة: ٣٦٣/١.
[٥] ينظر: معاني النحو: ٥٣٢/٢-٥٣٤.
[٦] ينظر: شرح جمل الزجاجي:٤٠٩/٢.
[١] اسرار العربية:١٠٢؛ وينظر: الهمع: ١٦٩/١؛ شرح شواهد المغني: ٨٥٨/٢؛ الاشباه والنظائر: ١/ ١٦٣.
[٢] اساليب الطلب: ١٣٨.
[٣] شرح التسهيل: ١٣٩/١.
[٤] شرح الاشموني: ٢/ ٤٨٣.
[٥] الهمع: ١٧٠/١.

علة نصب الفعل للمفعول فيه

ينتصب المفعول فيه بالفعل زماناً كان أو مكاناً[٦]، زد على ذلك فإن الظرف على ضربين: ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاءً، وسمي الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما"[٧]. وعلة ذلك عند المبرد هي:"اعلم ان كل فعل .. تعدّى، أو لم يتعدّ-فانه متعدٍّ الى ثلاثة اشياء: الى المصدر لأنه مشتق منهُ وعليه يدل وذلك قولك: قمتُ قياماً، ويلي المصدر الزمان، فكل فعل يتعدى الى الزمان ، وذلك انك اذا قلت (قمتُ) دللتَ على ان فعلك فيما مضى من الدهر، واذا قلت: أقوم، وسأقوم –دللت على انك ستفعل فيما يُستقبل من الدهر. فالفعل انما هو بُني للدهر بأمثلته فـ(فعل) لما مضى منه، و(يفعل) يكون لما أنت فيه ولما لم يقع من الدهر، فذلك قولك: سرتُ يوماً، وسأسير يوم الجمعة لانه لا ينفك منهُ. والمكان لا يخلو فعل منه وهو بعد الثلاثة لان الفعل ليس بمبني من لفظه، ولا للمكان ماضٍ ومستقبل فيكون الفعل لما مضى منه ولما لم يمضِ، ولكنك اذا قلت: فَعَلْت، او أفْعَل- عُلِمَ ان الحدث مكاناً، كما علم انه في زمان، فان كان المكان مما لايخلو الحدث منه، حَصَره حَصْر الزمان وتعدى الفعل اليه. وان كان المكان مخصوصاً، لم يتعدَّ اليه إلا كما يتعدى الى زيد وعمرو. فان قلت: جلستُ الدارَ يافتى"، أو "قمتُ المسجدَ"، أو "قمتُ البيتَ"، لم يجز لان هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل. فكل ماكان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعدٍ اليه، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منهُ"[١]. فالمبرد يرى ان نصب ظرف الزمان لانه هو أحد ما يُخصّ به الفعل بمعنى ان الفعل متضمن للزمان، أما نصبه للمكان فالفعل لايدل عليه من لفظهِ، وانما يدل عليه بالمعنى. أما سيبويه فعلته في ذلك هي: "لانها ظروف تقع فيها الاشياء وتكون فيها، فانتصب لانه موضوع فيها وتكون فيها. وعمل فيها ماقبلها كما ان (العلْم) اذا قلت : "أنت الرجل عِلْما) عمل فيه ما قبله، كما عمل في الدرهم العشرون اذا قلت : عشرون درهماً وكذلك يعمل فيها ماقبلها وما بعدها"[٢] ويفهم من كلامه ان نصب المفعول بتأثير ماقبله ، كما ان (العلم) عمل فيه ماقبله من كلام. وممّن اصل لهذه العلة الجرجاني والرضي[٣].

المفعول فيه (الظرف) / علة جعل المصادر ظروفاً

قد تجعل المصادر ظروفاً للزمان، وذلك نحو: مَقَدم الحاج، وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر[٤]. فالمقدم ، والخفوق، والخلافة، والصلاة، مصادر في الحقيقة ولكنها جُعلت ظروفاً[٥].

وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "... وكذلك ما كان من المصادر حيناً فان تقديرُ حذف المضاف اليه وذلك قولك: موعدك مَقدِمَ الحاج، وخُفوقَ النجم، وكان ذلك خِلافَةَ فلان، فالمعنى في كل ذلك: وقت خفوق النجم، وزمن مَقدِمَ الحاج، وزمن خلافةَ فلان"[١] ويفهم من كلامه ان يكون قد جعل هذه الالفاظ اسماً للزمان مشتقاً، ويحتمل ان يكون جعله مصدراً ميمياً، ثم قام المصدر مقام الظرف على تقدير حذف مضاف. أما سيبويه فقد اعتل لذلك بقوله: "وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقدِمَ الحاج، وخُفُوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر، فانما هو زمن مَقدِمَ الحاج، وحين خفوقَ النجم، ولكن على سعة الكلام والاختصار"[٢] ويفهم ان هذه المصادر تُجعل أحياناً نحو قولنا: متى سير عليه؟ فيقول: مَقدِمَ الحاج، فيكون المصدر حيناً، على تقدير حذف اسم الزمان وإقامة المضاف اليه مقامهُ على سعة الكلام والاختصار، والى ذلك ذهب ابن السراج وابن الوراق والسيوطي[٣].

د. الحال

١. علة نصبه

---

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٣/١؛ شرح المفصل: ٤١/٢.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٤١/٢؛ علل النحو: ٢٣٦.
[١] المقتضب: ٤/ ٣٣٥-٣٣٦؛ وينظر: ٣/ ١٧٦، ١٨٧.
[٢] كتاب سيبويه: ٤٠٣/١.
[٣] ينظر: المقتصد: ١/ ٦٣٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٧/٢.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٤٣؛ شرح المفصل: ٤٤/٢-٤٥.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٤٤/٢.
[١] المقتضب: ٤/ ٣٤٣-٣٤٤.
[٢] كتاب سيبويه: ١/ ٢٢١-٢٢٢.
[٣] ينظر: الاصول في النحو: ١٩٩/١؛ علل النحو لابن الوراق: تح: د. محمود محمد نصار: ٥٠٣؛ الاشباه والنظائر: ٢٢/١.

وذلك قولك : كلّمته فاه الى فِيّ، وبايعتهُ يداً بيد"[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله:"فانما انتصب ، لانه أراد: كلمتهُ مُشافهةً، وبايعتهُ نقْداً، فُوضع قوله: "فاه الى فِيّ" في موضع مشافهة"، ووضع قوله "يداً بيدٍ" في موضع نقّداً. فلو قلت: كلمته فوه الى فِيّ لجاز لانك تريد: كلمته وفوه الى فِيّ"[٥] ثم اضاف المبرد في موضع آخر قائلاً: "واعلم ان من المصادر ما يدل على الحال وان كان معرفة وليس بحال، ولكن دلّ موضعه على الحال وصلح للموافقة. فنصب لانه في موضع ما لايكون اِلا نصباً، وذلك قولك: "ارسلها العِراك" و"فعل ذلك جَهْدَه وطاقته" لانه في موضع : فَعَلهُ مُجتهداً وارسلها مُعتركة، لان المعنى: ارسلها وهي تعترك، وليس المعنى: ارسلها، لتعترك"[١]. فكلام المبرد هنا صريح في ان المصدر المنكر يقع بقياس حالاً اذا كان نوعاً من فعله. فالحال إذن لايعمل فيها اِلا الفعل، أو شيء يكون بدلاً منهُ، دالاً عليه، ويجيز البعض ان يكون الحال مفعولاً فيها، فاذا قلت: "جاءني زيد ماشياً" –لم ترد أن يُعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبّرت بأنَّ مجيأه وقع في هذه الحال، ولم يُدلّلْ كلامك على ماهو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها. فالحال مفعول فيها، إنما خيرت ان مجيأه وقع في حال مشي، وكذلك: مّررتُ بزيد ضاحكاً، "وصادفتُ أخاك راكباً"[٢]. أما سيبويه فقد أورد علته في ذلك قائلاً:"وذلك قولك: كلمته فاه الى فيّ، وبايعته يداً بيد" فانتصب لان حال وقع فيه الفعل"[٣] ويفهم من كلامه ان الحال قد انتصب كانتصاب المفعول فيه وذلك حين وقع الفعل فيه وذلك كقولك: "جاء زيدٌ راكباً" فان مجيأه وقع في حال الركوب. على ان النحاة قد اختلفوا في الحال، فمنهم من جعلها مفعولاً فيها، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات، وسببُ ذلك انها قد تكون الفاعل في المعنى اذا كانت منهُ، ومفعولاً في المعنى اذا كانت منهُ، فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك. ومَنْ سمّاها مفعولاً فيها رأى انها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بـ(في) مقيدة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان[٤]. ويرى البعض الآخر ان الحال هي الاولى من المشبهات بالمفعول ويحتجون لذلك بقولهم: "راكباً جاء زيد" فصار "راكباً" بمنزلة المفعول ، لاستثقال الفعل فاعله من كل وجه، وبعد ان استوفى الفعل فاعلهُ من جهة اللفظ والمعنى[٥].

٢. علة ان الحال لاتكون اِلا نكرة

وشروط الحال التنكير[٦]. فان جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك قولهم: "ادخلوا الاولَ فالاول"، و"ارسلها العراك" فهذه المواضع ونحوها مُخرّجة على زيادة الالف واللام، وكقولهم: "اجتهد وحدَك" وهذا مؤوّل بما لا أضافة فيه والتقدير: "اجتهد منفرداً"[١] وعلة ذلك عند المبرد هي: "اعلم انك اذا قلت جاءني عبد الله، و"قصَدَ إليَّ زيد"، فخفت ان يعرف السامع اثنين او جماعة اسم كل واحد منهم "عبد الله" او "زيد" –قلت: الطويلُ، أو العاقلُ او الراكبُ أو ما اشبه ذلك من الصفات، لتُفصل بين مَن تعني وبين مَن خِفت ان يلتبس به فان لم ترد هذا، واردت الاخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئهُ قلت: "جاءني زيدٌ راكباً" او "ماشياً" فجئت بعده بنكرة لاتكون نعتاً له لانه معرفة. وذلك انك لم ترد: "جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي"، فيكون تحلية بما قد عرف، وانما اردت مجيأه وقع في هذه الحال، وكذلك: "رأيت عبد الله جالساً" و"مررتُ بعبد الله ضاحكاً" خبّرت ان رؤيتك اياه، وقع في هذه الحال منهُ"[٢] ويفهم مما سبق ان الحال يُبين هيأة صاحب الحال عند وقوع الفعل وفي أي حال وقع منهُ الفعل او عليه، اضافة الى ان الحال هو زيادة في الإخبار. اما سيبويه فلم يورد علة في ذلك ولكنه رجّح مجيء الحال نكرة قليلاً بلا مسوّغ[٣].. واصّل ابن السراج لهذه العلة[٤]. أما ابن الوراق فقد اعتل لذلك قائلاً: "إنما وجب ان تكون الحال نكرة لأمرين: *احدهما*: انها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستغدها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة. ***والوجه الثاني***: وهو أجود الوجهين ، ان الحال هي مضارعة للتمييز لأنك تبيّن بها كما تبيّن بالتمييز نوع المُميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب ان تكون الحال نكرة"[٥] واعتمد هذه العلة الانباري اذ يقول: "فان قيل: لِمَ وجب ان تكون الحال نكرة؟ قيل : لان الحال تجري مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر

---

[٤] ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٣٦.
[٥] المقتضب: ٣/ ٢٣٦.
[١] نفسه: ٣/ ٢٣٥-٢٣٧؛ ٤/ ٣٠٠-٣١٢.
[٢] كتاب سيبويه: ١/ ٣٩١.
[٣] كتاب سيبويه: ٣٩١/١.
[٤] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٤٩-٤٥٠؛ شرح المفصل: ٥٥/٢.
[٥] ينظر: الاشباه والنظائر: ٢/ ٨٧؛ وينظر: الانصاف: ٢١٠.
[٦] ينظر: شرح التصريح: ٥٧٨/١؛ شرح الاشموني: ٣/٢.
[١] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٠؛ الهمع:٤/ ٧؛ النحو الوافي: ٢/ ٣٦٣.
[٢] المقتضب: ٤/ ١٦٦.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٠/١-٣٤٦؛ ٢/ ٦٠، ١٩٢.
[٤] ينظر: الاصول: ٢٥٩/١.
[٥] علل النحو: تح: د. محمود محمد، تح: د. محمد جاسم ٥٠٩، ٢٣٩.

الذي يدل عليه الفعل، وان لم تذكره..."[٦]. وممن اعتمد هذه العلة الجرجاني وابن عصفور[١]. ومن نافلة القول الاشارة الى ان المصدر المنكر يقع بقياس حالاً اذا كان نوعاً من فعله وذلك مذهب المبرد الذي يعرب المصدر حالاً على تأويل المصدر بوصف، يشهد لذلك قوله: " قتلتهُ صبراً" انما تأويلهُ:"صابراً"،وكذلك:"جئته مشياً"، لان المعنى :"جئتهُ ماشياً"، **ويضيف** قائلاً: "واعلم ان من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه فلا يجوز ان تكون معرفة،لان الحال لاتكون معرفة وذلك قولك:"جئتُك مشياً" وقد أدى عن معنى قولك: "جئتك ماشياً" والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه"[٢].

علة عدم جواز تقديم الحال على عاملها اذا كان في معنى فعل

وذلك قولك : "فيها زيد مقيماً" و "عندك عمرو جالساً" فـ(زيد) ارتفع بالابتداء وفيها الخبر متقدم، و(مقيماً) حال من المضمر في (فيها) والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو (استقر) فقولك: "عندك" ظرف منصوب بـ(استقر) العامل المقدر وكذلك (فيها) في محل نصب بـ(استقر) المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف في الحقيقة خبراً اذ كان مفرداً وليس الأول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذاً معنى الفعل لا لفظة ألا ترى ان الفعل ليس موجوداً في اللفظ ولذلك لاتقول: "مقيماً فيها زيد" فتقدم الحال هنا اذا كان العامل معنى"[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "لان هذا شيء لايعمل مثله في المفعول. وذلك قولك:"زيد في الدار قائماً"، ولا تقل: زيدٌ قائماً في الدار"، وتقول "هذا قائماً حسن"، ولا تقل: "قائماً هذا حسن"[٤] ومعنى هذا ان العامل في الحال اذا كان فعلاً صحيحاً جاز فيها كل مايجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، لانها مفعولة، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل. أما اذا كان العامل هو معنى الفعل او ما ينوب عنه لم يجز ذلك" أما سيبويه فعلته في ذلك هي: "واعلم انه لايقال: قائماً فيها رجل. فان قال قائل: اجعله بمنزلة "راكباً مرّ زيد" و"راكباً مرّ الرجل" قيل له: فانه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة (مرّ) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لان (فيها واخواتها) لا يتصرّفن تصرّف الفعل وليس بفعل، ولكنهنّ انزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب وأستحسنت"[١] ويفهم من كلامه انه لم يجز تقديم الحال على عامله ، لان الظرف والجار والمجرور –عند سيبويه- مما ينوب عن الفعل بعد حذفه. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن الوراق وابن يعيش وابن عصفور والرضي[٢]. وزيادة على ما تقدم نقول لو كان العامل ظرفاً لجاز تقديمه نحو: "زيدٌ يومَ الجمعة في الدار" لان الظرف يتوسع فيه النحاة ومرد ذلك الى ان معنى الظرفية من لوازم الحدث بخلاف الحال ونحوه فانه ليس كذلك ، لان العامل حينئذ ضعيف لايتصرف فيه بالتقديم والتأخير[٣].

التمييز

١. علة جعله نكرة

يأتي التمييز نكرة على الاصل مساوياً في ذلك الحال الذي أصله التنكير ايضاً، هذا ما تعارف عليه النحاة[٤]. وذلك احترازاً من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به نحو: "حَسَنٌ وجْهَهُ". وعلة جعله نكرة عند المبرّد اورَدها في (هذا باب التبيين والتمييز) اذ يقول: "اعلم ان التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد، وان اختلفت عوامله... ولم يجز ان يكون الواحد الدال على النوع معرفة، لانه اذا كان معروفاً كان مخصوصاً، واذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه"[٥] ويفهم من كلام المبرد ان التمييز لما كان مُبيناً لجنس الشيء فلذلك لم يعرّف لأنه مخصوص فكان تنكيره أولى فهو شاسع في نوعه ومعنى ذلك ان كل كلمة عرفت بـ(أل) فقد خُصصِّت والعكس صحيح. وممّن اعتمد هذه الانباري إذ يقول: "فان قيل: فلِمَ وجب ان

---

[٦] اسرار العربية: ١١٢.
[١] ينظر: المقتصد: ٦٧٥/١؛ المقرب: ١٦٩-١٧٢.
[٢] المقتضب: ٤/ ٣٣٥ (الهامش رقم ١)
[٣] ينظر: المقتضب: ٢٥٩/٢؛ ٤/ ٣٠٠؛ شرح المفصل: ٥٧/٢؛ الاساليب الانشائية: ٧٣ (باب الحال).
[٤] المقتضب: ١٧٠/٤.
[١] كتاب سيبويه: ١٢٤/٢.
[٢] ينظر: الاصول: ٥٤/١؛ علل النحو، تحـ: د.محمود جاسم الدرويش: ٢٤٠، وتحـ: د.محمود محمد نصار: ٥١١؛ شرح المفصل : ٥٧/٢؛ المقرب: ١٧٤؛ شرح الرضي على الكافية: ٦٤/٢.
[٣] ينظر: المقرب: ١٧٤ (الهامش رقم ١)؛ شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٢؛ شرح التسهيل: ٢/ ٢٩٣؛ شرح الاشموني: ٥٦/٢.
[٥] المقتضب: ٣/ ٣٢-٣٣.

يكون التمييز نكرة؟ قيل: لانه بيّن ماقبله. كما ان الحال بيّن ماقبله، ولمّا اشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما كان الحال نكرة"[١]. وممن التزم هذه العلة ابن بابشاذ وابن يعيش والرضي[٢].

٢. علة نصب التمييز

اعلم ان التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد، وان اختلفت عوامله[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "فأما النصب فانما كان فيه، لان النون منعت الاضافة، تمنعها اذا قلت: "هؤلاء ضاربون زيداً"، ولولا النون لأضفت فقلت: "هؤلاء ضاربو زيدٍ"، كما تقول : "هذه عشرو زيدٍ"، اِلا ان الضاربين وما اشبهه اسماء مأخوذة من الفعل تضاف كما تضاف الاسماء، فاذا منعت النون الاضافة عملت هذه الاسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفعل، وكان المنصوب مفعولاً صحيحاً لانها اسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كناياتهم، فاذا قلت: "عشرون رجلاً" فانما انتصب بادخالك النون مابعدها تشبيهاً بذلك"[٤]. ويفهم مما تقدم ان التمييز لما كان الفعل عاملاً فيه أو ما يشبه الفعل وهو المشتق منه، لذلك انتصب التمييز على التشبيه بالمفعول.

أما علة سيبويه في ذلك فهي : "وذلك انك اردت ان تقول: "لي مثله من العبيد" ، "ولي ملؤه من العسل"، فحذف ذلك تخفيفاً، كما حذفه في (عشرين) حين قال: "عشرون درهماً" ، وصارت الاسماء المضافة اليها المجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن مابعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حملت عليه فانتصب بـ(ملء كف) و(مثله)، كما انتصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع الاضافة ، كما منع التنوين، وزعم الخليل ان المجرور بدل من التنوين.."[٥]. ومراد

كلام سيبويه ان علة نصب التمييز بعد أن تمَّ الكلام واستغني عنهُ لأنه فضلة وليس من الغمد في الكلام، فلم يكن صفة ولا محمولاً على ما قبله ولذلك انتصب لانه يشابه المفعول، لوقوعه بعد تمام الكلام ، كما ان المفعول حقهُ ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً لمشابهته الفعل التام بفاعله. وقد قلنا فيما سبق ان ما يسمى بـ(يحسن السكوت عليه) بأنه موضع اشكال ويحتاج الأمر فيه الى اعادة نظر. وممّن اعتمد هذه العلة ابن الوراق والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي[١].

وصفوة القول ان التمييز ينتصب بعد تمام الكلام، أي ان تمام الكلام (الجملة) كان سبباً لنصب التمييز تشبيهاً بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام ويمثله المسند والمسند اليه.

علة جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان عامله فعلاً صحيحاً

يُجيز المبرد تقديم التمييز اذا كان عامله فعلاً متصرفاً[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "واعلم ان التبيين اذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرُّف الفعل، فقلت: "تفقّأت شحماً" وتصببُ عرقاً فان شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأتُ و"عرقاً تصبّبت"[٣] فالمبرد هنا يجعل التمييز كالمفعول بعد تمام الكلام فيجير التقديم على العامل كما أن المفعول يتقدم على عامله المتعدي اليه –واجاز ذلك المازني وانشد:

أتهجرُ ليلى بالِفراقِ حَبَيبها وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيبُ[٤]

أما سيبويه فقد علّل ذلك بقوله: "وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدّى الى مفعول. وذلك قولك: "امتلات ماءً"، و"تفقأت شحماً"، ولا يقول "امتلاتهُ" ، ولا "تفقأتهُ" ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه، فنقول : "ماءً امتلأت" كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة، ولا في هذه الاسماء، لانها ليست كالفاعل، وذلك لانه فعل

---

[١] اسرار العربية: ١١٥.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٧/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٧؛ شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣١٦.
[٣] ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢-٣٣.
[٤] المقتضب: ٣/ ٣٣.
[٥] كتاب سيبويه: ١/ ٢٠٢، ٢٠٤، ٤١٧، ١١٧/٢.
[١] ينظر: علل النحو: ٥٣٦، ٢٥٤؛ اسرار العربية: ١١٥؛ شرح المفصل: ٧٢/٢؛ شرح جمل الزجاجي: ٢٨٢/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٩.
[٢] ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.
[٣] المقتضب: ٣٦/٣.
[٤] نفسه:٣٧/٣. البيت : للمخبل السعدي في ديوانه: ٢٩٠؛ وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو: ٩٣/١.

لا يتعدى الى مفعول، وانما هو بمنزلة الانفعال، وانما أصله: "امتلاثَ من الماء"، و"تفقأتْ من الشحم"، فحذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدر ان يتعدى ان كان هذا ينفذ وهو –في انهم ضعفوه- مثله"[1]. والذي يبدو ان سيبويه لايُجيز ذلك ويمنعهُ في هذه المسألة، لان بعضها جاء على غير معناه وذلك ان اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل فقولك: "تصببت عرقاً" إنما التصبب في المعنى للعرق فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرّفهُ، وكان اصعب مما لفظه على معناه[2]. وربما هذا هو أحد أوجه الفرق بين التمييز والحال عندما يكون عامله فعلاً صحيحاً، على ان النحاة في خلاف بما يخص مضمون هذه العلة فقد ذهب بعض الكوفيين الى جواز تقديمه اذا كان العامل فعلاً متصرفاً، نحو: "تصببَّ زيدٌ عرقاً"، و"تفقأ الكبشُ شحماً" ووافقهم المازني والمبرد على ذلك من البصريين. وذهب اكثر البصريين الى إنه لايجوز[3]، لان التمييز في نحو قولنا: "تصببتُ عرقاً"، فـ(عرقاً) هو فاعل في المعنى – على حد ما زعم النحاة- فلا يجوز ان يتقدم على الفعل. وما ذلك إلا لتأثير نظرية العامل في النحاة التي خيّلت لهم مثل هذا، والتزامهم بوجوب ان يأتي الفاعل بعد الفعل مرتبة، ثم ما المقصود بقولهم "اذا كان في معنى الفعل"؟ هل يمكن ان يكون ما يشبه الفعل هو الذي يشغل مرتبة الفعل وبالتالي تسميته بهذه التسمية؟ وبالتالي معاملته كمعاملة الفعل في جواز تقديم معموله عليه أولاً، ولماذا الأصرار من النحويين؟ أيمكن ان يكون لتغليب شاهد شعري على آخر لصالح الطرف الآخر مع العلم ان هناك رواية اخرى فيما احتج به المازني وهي:

أتهجرُ ليلى بالِفراق حبَيبَها وما كان نفسي بالفراقِ تَطِيب[4]

التي ضعفّت بها رواية أصحابه من البصريين واعتبرها ضعيفة ولا حجة لهم فيها. ووجه الدليل في الشاهد الشعري أنه نصب (نفساً) على التمييز، وقدّمه على العامل فيه، وهو (تطيبُ) لان التقدير فيه: (وكان الشأنُ والحديثُ تطيبُ سلمى نفساً) فدلّ على جوازه. اضافة لما تقدم فانه لمّا كان تقديم المفعول على عامله (الفعل الصحيح) المتصرّف نحو : "ضربَ زيدٌ عمراً" فالمنصوب (عمراً) هو المفعول لفظاً ومعنىً، وأما المفعول في نحو: "تصبَّبَ زيدٌ عرقاً" فانه وان لم يكن فاعلاً لفظاً، فانه فاعل معنىً، لذلك بان الفرق بينهما[1] . وممن أصّلَ لهذه العلة ابن السراج وابن الوراق وابن جني والجرجاني وابن عصفور وابن مالك[2].

المستثنى

١. علة وجوب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وماعدا)

ذكر النحاة ان (خلا، وعدا) يستثنى بهما وينتصب مابعدهما على انه مفعول به وفاعلهما مضمر وجوباً كأضمار اسم (ليس)، و(لايكون) نحو: "ماقام القوم خلا أو عدا زيداً". وقد تدخل (ما) على (خلا وعدا) نحو: "ما قام القوم ماخلا أو ماعدا زيداً" فيلزم بهما النصب ولايجوز الجر مطلقاً[3] . وعلة ذلك عند المبرد هي: "فاذا قلت: ماعدا، وما خلا- لم يكن الا النصب، وذلك لان (ما) اسم فلا تُوصل إلا بالفعل، نحو: بلغني ما صَنعتَ، أي: صَنيعُكَ، اذا أردت بها المصدر فَصِلتُها الفعل لاغير، وكأنه قال: مجاوزتهم زيداً، إلا أن في (عدا وخلا) معنى الاستثناء"[4] . أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "وتقول: أتاني القوم ماعدا زيداً، وأتوني ماخلا زيداً، فـ ما هنا اسم، (وخلا، وعدا) صلة له. وكأنه قال: "أتوني ماجاوز بعضهم زيداً"، و"ماهم فيها ماعدا زيداً"، كأنه قال: ماهم فيها ماجاوز بعضهم زيداً، وكأنه قال: اذا مثلت ماخلا، وماعدا، فجعلته اسماً غير موصول قلت: "أتوني مجاوزتهم زيداً" مثلتهُ بمصدر بما هو في معناه كما فعلته فيما مضى إلا ان جاوز لايقع في الاستثناء"[1]. ويبدو أن (ما) المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد، فالمراد من قول المبرد وسيبويه: (ما) اسم، انها تُؤول مع الفعل باسم.

---

[1] كتاب سيبويه: ١/ ٢٠٤- ٢٠٥.
[2] ينظر: المقتضب: ٣٦١٣ الهامش رقم (٢).
[3] ينظر: الانصاف: ٢٢١.
[4] ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧ الهامش رقم (٢)؛ الانصاف: ٢٢٣؛ ائتلاف النصرة: ٣٨. ويروى: "ولم تكُ نفسي بالفراق يطيبُ" ولا شاهد على هذه الرواية، ينظر: المعجم المفصل: ٩٣/١.
[1] ينظر: الانصاف: ٢٢٤.
[2] ينظر: الاصول: ٢٢٢/١؛ علل النحو لابن الوراق: ٥٣٦؛ الخصائص: ٢/ ٣٨٤؛ المقتصد: ٢/ ٦٩١؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٨٣؛ شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٦.
[3] ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٢-٧٨؛ شرح جمل الزجاجي: ٢٦٠/٢.
[4] المقتضب: ٤/ ٤٢٧.
[1] كتاب سيبويه: ٣٤٩/٢.

وذكر سيبويه في موضع آخر قائلاً: "وبعض العرب يقول: "ما أتاني القوم خلا عبد الله" فيجعل خلا بمنزلة حاشا فاذا قلت : "ماخلا" فليس فيه اِلا النصب، لأن (ما) اسم ولاتكون جملتها اِلا الفعل ههنا، وهي (ما) التي في قولك: "أفعل مافعلت" ، ألا ترى انك لو قلت:"أتوني ماحاشا زيداً" لم يكن كلاماً"[٢]. فكلام سيبويه أنّ (ما) هنا اسم تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهي حرف عندهُ وهذا ماذهب اليه المبرد[٣]، اضافة الى ان رأي المبرد صريح وواضح كل الوضوح في انه يرى (ما) المصدرية حرف لا اسم فقد ارتضى مذهب سيبويه وجعله الصواب[٤].

علة وجوب نصب المستثنى عند تمام شروط الاستثناء ألمثبت

اتفق النحويون على وجوب نصب المثنى بـ(إلا) بعد تمام شروط الاستثناء وسواء أكان الاستثناء تاماً، متصلاً أم كان منقطعاً وذلك نحو: "قام القومُ اِلاّ زيداً"، وقولك:"قام القوم الا حماراً"[٥]. وعلة ذلك عند المبرد ذكرها لنا في (هذا باب الاستثناء) اذ يقول: "...وعلى هذا مجرى النفي وان كان الاجود فيه غيره: نحو ماجاءني أحد الا زيدٌ" و"ما مررتُ بأحد الا زيدٍ" وذلك لانك لما قلت: "جاءني القوم" وقع عند السامع ان زيداً منهم، فلما قلت: "الا زيداً" كانت الا بدلاً من قولك: "لا أعْني زيداً"، و"استثني فيمن جاءني زيداً" فكانت بدلاً من الفعل"[٦] وهذا يعني ان المستثنى قد انتصب بالفعل المحذوف و(الا) هي بدل من ذلك الفعل[١]. اما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "والوجه الاخر ان يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ماقبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها اذا قلت :"له عشرون درهماً" وهذا قول الخليل –رحمه الله- وذلك قولك : "اتاني القوم الا اباك" و"مررت بالقوم الا اباك" و "القوم فيهما الا اياك"، وانتصب (الاب) اذ لم يكن داخلاً فيما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام. كما ان الدِرْهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها"[٢] وهذا يعني ان المستثنى قد انتصب بما قبله من الكلام أي بعد تمام الكلام فأصبح كالفضلة ولذلك حمل على النصب، ومما يبدو من كلام المبرد في المقتضب أنه يؤكد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و(الا) بدل من ذلك الفعل. والذي يظهر ان رأي المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأي سيبويه، فكلام سيبويه على مافيه من إجمال يفيد ان ناصب المستثنى هو ماقبل (الا). وكلام المبرد يفيد ان الناصب هو الفعل المحذوف و(الا) دليل وبدل منه ، وليس لـِ(إلاّ) عمل في المستثنى. فمن نسب الى المبرد باب ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مُخالفاً لقولِ المبرد[٣].

ونرجّح صحة ماذهب اليه المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين من اعتبار (الا) نيابة عن فعل مثل (أستثني). وكأن المتكلم قد أستدرك في سرعة، ولم يكد ينتهي من جملته، فألحقها بجملة أخرى تبدأ بأداة نفي مركبة رغبة في إخراج المستثنى من الحكم الذي نُسب الى المستثنى منهُ...الخ[٤].

ويرى ابن جني ان المبرد لايثبت لـِ(إلاّ) عملاً في المستثنى لكنه يقول: هي دليل على هذا الفعل. وبدلٌ منه فلا يذكر هذا الفعل معها[٥].

ومّمن التزم هذه العلة ابن السراج وابن الوراق والجرجاني والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي والسيوطي[١]. وذهب السيرافي الى انه منصوب بالفعل بواسطة (إلاّ) وانتصب (غير) ومافي معناه بالفعل دون واسطة. وهذا مردود بان الاسماء

---

[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.
[٣] ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٠٠ الهامش رقم (١).
[٤] ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٠٠ (الهامش رقم ١، ٢).
[٥] ينظر: شرح المفصل : ٧٦/٢؛ شرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢؛ ارتشاف الضرب: ١٥٠٦/٣؛ شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٣٩؛ النحو الوافي:٣١٥/٢؛ معاني النحو: ٦٧٦/٢.
[٦] المقتضب: ٣٩٠/٤.
[١] ينظر: المقتضب : ٣٩٠/٤ الهامش رقم (١).
[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٣٠-٣٣١.
[٣] ينظر: المقتضب: ٣٩٠/٤ (الهامش رقم (١)).
[٤] ينظر: من اسرار اللغة: ١٥٧.
[٥] ينظر: الخصائص : ٢٧٦/٢.
[١] ينظر: الاصول: ١/ ٣٩٧؛ علل النحو: ٥٣٩،٢٥٦؛ المقتصد: ٧٠٠/٢؛ اسرار العربية: ١١٨؛ شرح المفصل: ٧٦/٢؛ المقرب: ١٨٥؛ شرح الرضي على الكافية: ١٥٠/٢؛ الهمع: ٢٢٤/١.

تُنصب بعد (الا) وانْ لم يتقدمها فعل نحو: "القومُ اخوانك الا زيداً"[٢] ومنهم من ذهب الى انه منتصب لمخالفته الاول، الا ترى اذا قلت: "قام القوم الا زيداً" ان مابعد (الا) منفي عنه القيام، وماقبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائي. وقد ردّ الفرّاء هذا المذهب لان الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في نحو قولك: "قام زيد لا عمرو"، لان مابعد (لا) مخالف لما قبلها[٣]. اما مذهب الفرّاء فيرى ان (إلاّ) مركبة من (انّ) و(لا) ثم خففت نون (انّ) وادغمت في (لا) وجعلت كالكلمة الواحدة، واذا نصبت مابعدها غلّبت حكم (ان) والخبر محذوف، واذا رفعت غلّبت حكم (لا) فعطفت، وقد رَدّ السيرافي مذهب الفراء اذ لو كان الامر كذلك لوجب ان لايجوز مثل: "ماقام الا زيدٌ"، لان هذا الموضع لا تصلح فيه لا و لا (انّ)[٤]. وقد ضعّف ابن عصفور جميع العلل التي اعتل النحاة بها بقوله:"ومنهم من ذهب الى انه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز"[٥] وهو يؤيد بذلك ماذهب اليه الخليل وسيبويه.

وصفوة القول: أَنَّ الكلام في المستثنى (بالا) يحتاج الى اعادة نظر، فقول المبرد بان (الاّ) هي بدل من اللفظ بالفعل يحتاج الى نظر وتدقيق وهل يمكن جعل الاداة بدلاً من الفعل؟ اما قول سيبويه ومن تابعه من النحاة بان المستثنى قد انتصب عن تمام الكلام وجعله من الفضلات تشبيها بالتمييز -على مازعم النحاة- يحتاج الى نظر كذلك ثم مامعنى الفضلات؟ هل يعني إنها زائدة وربما يمكن الاستغناء عنه؟ مع العلم انه لايوجد هناك من كلام الا وله داعي ماقد أوجده فينبغي فهم مراد المتكلم وبالتالي فلا يوجد ما يسمى في الكلام بالفضلات وهذا يشمل التمييز وغيره ولا علة واضحة لغاية النصب، فيكون لدينا هنا عللٌ متعددة تشرح كل مورد على حِدة، بل حتى قول النحاة باب المستثنى انتصب بفعل (مقدر) وجعله مشبهاً بالمفعول لم تحقق لنا الغاية المنشودة، اضافة الى أننا لا نعلم اصل الربط بين واضعي تلك التأويلات ، واعتبارهم تلك التأويلات حقائق مفروغ من صحتها وغاية لا مناص عنها.

علة نصب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز واتباعه عند بني تميم

اذا كان الاستثناء منقطعاً نحو: "ماجاءني أحد اِلّا حماراً"[*] فهذا وشبهه فيه مذهبان: مذهب اهل الحجاز وهو نصب المستثنى على كل حال، ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه النصب او الاتباع على البدلية فيقولون:"ماجاءني أحد اِلا حمارٌ"[١] وعلة ذلك عند المبرد هي: "وذلك قولك: "ما جاءني احدٌ اِلا حماراً"، و"ما في القوم أحد اِلا دابّة"، فوجه هذا وحَدُّهُ النصبُ، وذلك لان الثاني ليس من نوع الاول، فيُبدل منهُ، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن"[٢]. ويبدو ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فلا يجوز ابداله منه، لان المستثنى لا يبدل من المستثنى منه اِلا اذا كان بعضاً منه ولذلك نصبوه بأصل الاستثناء حملاً على معنى (ولكن). اما سيبويه فقد اعتلّ لذلك قائلاً:"وذلك قولك: "مافيها أحد اِلا حماراً" جاؤا به على معنى (ولكن حماراً)، وكرهوا ان يبدلوا الآخِر من الاول فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ماقبله كعمل (العشرين) في الدرهم..."[٣] فسيبويه يرى ان الإبدال غير جائز لانه ليس بعضاً منه، ولذلك حمل على معنى (ولكن) فنصب ، وعمل فيه ماقبله كما عمل (العشرين) في الدرهم وهذا عند أهل الحجاز. أما بنو تميم فأنهم يُتبعون الثاني على البدلية اضف الى ماتقدم ان ابدال المستثنى من المستثنى منه اذا كان في اصله من غير جنسه هو لغة بني تميم، يُجيزون فيه النصب على الاستثناء، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب على الاستثناء[١]، وأما الاول فقد يجوز فيه الرفع، وتفسير الرفع عندهم على وجهين: أحدهما: انك اذا قلت: "ماجاءني أحد اِلا حمارٌ"، فكأنك قلت: "ماجاءني إلا حمارٌ" وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً فكأنه في التقدير: ماجاءني شيء / رجل ولا غيره، اِلا حمارٌ.

---

[٢] ينظر: شرح جمل الزجاجي:٢٥٣/٢.
[٣] المصدر نفسه: ٢٥٣/٢.
[٤] ينظر: اسرار العربية: ١١٧-١١٨؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٦.
[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢.
[*] نلاحظ هنا عدم التناسب في كلمات هذا المثال ممّن وضعه
[١] ينظر: شرح المفصل: ٨٠/٢.
[٢] المقتضب: ٤١٢/٤.
[٣] كتاب سيبويه: ٣١٩/٢.
[١] ينظر: الانتصاف من الانصاف على هامش الانصاف: ١/ ٢٧١.

والوجه الثاني: ان تجعل [الحمار] يقوم مقام مَنْ "جاءني من الرجال" على التمثيل، كما تقول: عتابك السيف، وتحيتك الضرب[٢]. وزعم المازني ان وجه البدل ان يكون اطلق الأحد على الأحد وغيره، لانه اسمٌ لمن يفعل، فلما اجتمع مع مالا يعقل ساغ وقوعه عليه[٣].

علة حذف المستثنى بعد (إلا وغير) مع ليس

ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : "لا عليك" انما يريدون :" لا بأس عليك"، وقولهم:"ليس إلا"، "وليس غيرُ". انما يريدون: "ليس الا ذلك"[٤].

ولا يستعمل هذا الحذف الا بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غيرها من الفاظ الجحد لم يجزْ الحذف وذلك نحو : "ليس الا"، و "ليس غير"، والمراد: "ليس الا ذاك"، و"ليس غير ذاك"[٥]. وعلة ذلك عند المبرد أوردها في (هذا باب ما حُذف من المستثنى تخفيفاً واجْتُزِيءَ بعلم المخاطب) اذ يقول: "وذلك قولك: "عندي درهم ليس غيرُ" أردت : "ليس غير ذاك"، فحذفت وضممت، كما ضممت (قبلُ ، وبعدُ)، لانه غاية"[٦] وهذا يعني ان المستثنى قد تمّ حذفهُ وترك اظهاره استغناءً عنهُ وتخفيفاً. أما سيبويه فيرى ان علة ذلك هي:"وذلك قولك: ليس غير"، و"ليس الا" ، كأنه قال: "ليس إلا ذاك"، و"ليس غير ذاك"، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاءً بعلم المخاطب مايعني"[١] وما يفهم من كلام سيبويه انه المستثنى قد حذف وترك اظهاره لعلم المخاطب مايعني المتكلم. ويبدو ان المبرد ذهب مذهب سيبويه في عرضه لهذه العلة. والى ذلك ذهب ابن السراج وابن يعيش والرضي[٢]. والذي يجدر ذكره ان هذا الحذف خاص بعد (إلا) و(غير) اذا وقعتا بعد (ليس) فلا يحذف بعد غيرهما من أدوات الاستثناء ولا بعد غير (ليس) من أدوات النفي[٣]. فلا تقول بدل (ليس إلاّ) أو (ليس غير) (ليس يكن إلا) أو (ليس يكن غير)[٤].

علة اضمار اسم (ليس ولايكون) في الاستثناء

هناك بعض من الافعال فيه معنى الاستثناء نحو: ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، فاذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها اضمارُ اسم لا يُستعمل اظهاره، وذلك قولهم: "أتاني القومُ لايكون زيداً"، "وأتوني ليس زيداً"، تقديره: "لايكون بعضهم زيداً" ، و"ليس بعضهمُ زيداً"، وكذا خلا وعدا[٥].

وعلة ذلك عند المبرد أوردها في (هذا باب الاستثناء بـليس، ولايكون-) إذ يقول: "إعلم انهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما في (عدا وخلا)، وذلك قولك: "جاءني القوم لايكون زيداً"، و"جاءني القوم ليس زيداً" كأنه قال: "ليس بعضهم"، و"لايكون بعضهم"[٦]. وهذا يعني ان المستثنى قد حذف لعلم المخاطب به، وانما قدّر الضمير بتقدير: (البعض) لان البعض ينتظم

---

[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٤١٣.
[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٦٧.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٩؛ ٢/ ١٥١-١٥٢.
[٥] ينظر: النكت: ١/ ٤٦١؛ شرح المفصل: ٢/٩٥-٩٦.
[٦] المقتضب: ٤/ ٤٢٩.
[١] كتاب سيبويه: ٢/٣٤٤.
[٢] ينظر: الاصول: ١/ ٣٤٥؛ شرح المفصل: ٢/٩٥؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/١٨٩-١٩٠.
[٣] ينظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها: ١٤٤-١٤٥.
[٤] ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١/٣٧٦؛ حاشية الصبان: ٢/١٦٠.
[٥] ينظر: علل النحو: ٥٤٥؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٦١؛ المقتصد: ٢/٧١٣-٧١٤.
[٦] المقتضب: ٤/ ٤٢٨.

الواحد فما فوقهُ، وهو مذكر في اللفظ، وإنّه كان مضافاً الى مؤنث، فلذلك لزما وجهاً واحداً نحو: "جاءني النسوة ليس فلانه"، وتقديره المضمر: "ليس بعضهم فلانه" وكذلك: "لايكون بعضهم فلانه" ولا يثّنى ذلك الضمير ولا يجمع ولا يؤنث[١].

أما سيبويه فقد علّل ذلك قائلاً: "فاذا جاءنا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما اِضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما انه لايقع معنى النهي في حسبك اِلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك: "ما أتاني القوم ليس زيداً"، و"أتوني لايكون زيداً"، و"ما أتاني احد لايكون زيداً"، كأنه حين قال: "أتوني" صار المخاطب عنده قد وقع في خَلده ان بعض الآتين "زيد" حتى كأنه قال: "بعضهم زيد"، فكأنه قال: "ليس بعضهم زيداً"، وترك اظهار بعض استغناءً، كما ترك الاظهار في (لات حين) فهذه حالهما في حال الاستثناء، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، فاجرهما كما أجروها"[٢] ومن هنا يتبيّن لنا ان سيبويه اكّدَ ان اسم (عدا وخلا وليس ولا يكون) اذا نصب ما بعدهنّ ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق[٣]. ونسب السيوطي الى المبرد مخالفته سيبويه في ذلك وجعل الاسم ضميراً يعود على (مِن) المفهوم من معنى الكلام السابق. وذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان (فاعل) عدا، وخلا، ولايكون... اذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على (البعض) المفهوم من الكلام السابق لذلك لا يثنّى ولا يجمع ويؤنث[٤]. وذهب الى ذلك ابن السراج وابن الوراق والجرجاني والرضي[٥].

علة انتصاب المستثنيات اذا تكررت في الاستثناء المفرّغ

اذا تكررت المستثنيات فان كان بعضها معطوفاً على بعض، كانت على حسب المستثنى الاول، ويكون كلها مستثنيات من شيء واحد، نحو قولهم:"ما قام القوم اِلا زيداً واِلا عمراً واِلا خالداً" فان كان العامل مفرّغاً، جعلت واحداً منها على حسبه ونصبت ماعداه، نحو قولك:"ماقام اِلا زيدٌ اِلا عمراً"[١] وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف) إذ يقول: تقول: "ماجاءني أحد اِلا زيدٌ اِلا عمراً" ، وان شئت قلت:"اِلا زيداً اِلا عمرو" فالمعنى فيهما جميعاً واحد، وان اختلف الاعراب، لانك اذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البدل،لان المرفوع منهما موجب"[٢]. فلا يجوز رفع المستثنيات جميعاً منها عند المبرد لان الفعل يعمل في أحدها ولا يجوز في غيره، لان الرفع يوهم بأن احدها بدل من الآخر، وهذا لايجوز لان الثاني ليس الاول ولا بعضٌ منه، وليس مشتملاً عليه، مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نُفي من الأول، فيُبدل منه، وانما المعنى على انهما لم يدخلا في نفي الإتيان[٣]. وقد علّل سيبويه ذلك قائلاً:"وذلك قولك: "ما أتاني اِلا زيدٌ اِلا عمراً" ، ولا يجوز الرفع في (عمر) من قبل ان المستثنى لايكون بدلاً من المستثنى منهُ وذلك انك لاتريد أن تخرج الاول من شيء تدخل فيه الآخر"[٤] ويعني هذا ان المستثنيات قد اشتركا في معنى الاستثناء وخولف بينهما في الاعراب تصحيحاً للّفظ[٥]. وممن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن يعيش والرضي[٦].

النداء

وهناك من النحاة[٧] مَنْ يلحق المنادى بالمفعول به إضافة الى الاختصاص والإغراء والتحذير.

---

(١) ينظر: علل النحو: ٥٤٦-٥٤٧.
(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨.
(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٢٨ (الهامش رقم ١).
(٤) ينظر: الهمع: ٦٢/١.
(٥) ينظر: الاصول : ١/ ٣٤٨؛ علل النحو: ٥٤٥-٥٤٧؛ المقتصد: ٧١٤/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١٩٠/٢.
(١) شرح المفصل: ٩٢/٢؛ المقرب: ١٨٨.
(٢) المقتضب: ٤/ ٤٢٤.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٩٢.
(٤) كتاب سيبويه: ٣٣٨/٢.
(٥) النكت: ٤٥٩/١.
(٦) ينظر: الاصول: ٣٥٠/١؛ شرح المفصل: ٢/ ٩٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١٥٠/٢.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩١/١؛ المقتضب: ٤/ ٢٠٢؛ شرح المفصل: ١٢٧/١؛ شرح جمل الزجاجي: ٨٢/٢.

علة حذف العامل في النداء

ومن المفعول به المنادى، وذلك قولك: "يا عبدَ الله"، أصله: "ادعو عبد الله" فحذف الفعل، وأنيب (يا) عنهُ[١] . فالنحاة قد عالجوا (المنادى) على انه مفعول به، يقول الانباري: فان قيل: "فلِمَ كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل: لان الاصل في كل منادى أن يكون منصوباً لانه مفعول: إلا انه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه من الاصل"[٢]. واعتل المبرد لذلك قائلاً: "اعلم انك اذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك اظهاره. وذلك قولك: "يا عبدَ الله" لان (يا) بدل من قولك: "أدعو عبد الله"، و"اريد عبد الله" ، لانك تخبر انك تفعل، ولكن بها وقع انك قد أوقعت فعلاً، فاذا قلت: "يا عبدَ الله"، فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله)، فانتصب على انه مفعول تعدّى اليه فعلك"[٣]. فكلام المبرد صريح هنا بأن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و(يا) بدل منهُ. أما سيبويه فقد اعتلّ لذلك قائلاً: "وذلك قولك: "ياعبد الله" والنداء كله، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال: "يا أريد عبدَ الله" فحذف (يريد) ، وصار (يا) بدلاً منها"[٤] ومن الواضح ان المبرد موافق لما ذهب اليه سيبويه من أن ناصب المنادى هو الفعل المحذوف وجوباً، و(يا) بدل منهُ، وأفادته فائدته. وممّن اصّل لهذه العلة ابن السراج والجرجاني والانباري وابن يعيش والرضي والاشموني[٥]. فمذهب جمهور البصريين ان العامل في المنادى فعل قد إضمر اضماراً لازماً طلباً للخفّة لان كثرة الكلام مظنّة التخفيف، وأقيمت اداة النداء مقامه[٦] . وقد ألمح (ابن جني) الى فساد قول النحاة بتقدير فعل ناصب محذوف في النداء[*]، ويقول في (باب الاعتلال لهم بأفعالهم): ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح وذلك اذا كان الاول المردود اليه الثاني جارياً على صحة علة. من ذلك ان يقول قائل: اذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد المعنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى، ألا ترى انهم يقولون: "الذي في الدار زيد" وأصله: "الذي استقر او ثبت في الدار زيد"، ولو اظهروا هذا الفعل هنا لمّا أحال معنىً، ولا أزال غرضاً، فكيف بهم في ترك اظهاره في النداء، ألا ترى انه لو تُجشّمَ اِظهارهُ فقيل: "أدعو زيداً" أو "انادي زيداً"، لاستحال أمر النداء، فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب. والنداء مما لايصحّ فيه تصديق ولاتكذيب"[١]. وممن استند الى رأي ابن جني، ابن مضاء القرطبي، الذي أنكر على النحاة تكلّفهم في تقدير العوامل المحذوفة، تطبيقاً لقواعدهم بأن كل منصوب لابّد من ناصب له، مما كان يؤدي بصناعة النحو الى: "تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة الى هُجْنه العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها"[٢]. وقد احتاط بعض النحاة لهذا الامر واكدوا امتناع اظهار الفعل المضمر في النداء، وامتناع التلفظ به، لكيلا ينقلب النداء من الانشاء الى الخبر ومنهم الجرجاني وابن هشام[٣]. وذهب الفارسي الى ان ادوات النداء ليست بحروف، وانما هي اسماء افعال بمعنى (أدعو) ، كـ(أُفّ) بمعنى: (أتضجر)، وليس ثمّ فعل مقدّر[٤]. وذهب الرضي الاستراباذي الى منع ذلك قائلاً: "ومُنِعَ بأن اسماء الافعال لاتكون على أقلّ من حرفين، و(الهمزة) من أدوات النداء... وقيل لو كان اسم فعل لتممّ معنىً دون المنادى لكونهِ جملة"[٥].

علة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم

---

[١] ينظر: شرح الندى وبل الصدى: ١٩٦.
[٢] اسرار العربية: ٢٢٦؛ المقتصد: ٢/ ٧٥٤؛ شرح المفصل: ١/١٢٧-١٢٨؛ شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ الهمع: ١/١٧٢؛ خزانة الادب: ١/ ٤٣٠.
[٣] المقتضب: ٤/ ٢٠٢.
[٤] كتاب سيبويه: ١/٢٩١.
[٥] ينظر: الاصول: ١/٣٣٠؛ المقتصد: ٢/ ٧٥٣؛ اسرار العربية: ١٢٧؛ شرح المفصل: ١/١٢٧؛ شرح الرضي على الكافية: ١/٣٤٦؛ شرح الاشموني: ٣/ ٢٣-٢٤.
[٦] ينظر: الاشباه والنظائر : ١/ ٢٦٩؛ ٤٩؛ ١٢٦.
[*] وذلك لأن الاظهار (الفعل) يزيل غرض الكلام، فيحيل معنى النداء ويفسده، إذ يقلبهُ من الانشاء الى الخبر
[١] الخصائص: ١/١٨٦-١٨٧.
[٢] الرد على النحاة: ٨٨.
[٣] ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٥٣؛ المغني: ٢/٣٧٣؛ وينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٥.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٧؛ ٨/ ١٢١؛ الاشباه والنظائر: ٢/١٢.
[٥] شرح الكافية: ١/٣٤٦-٣٤٨.

اذا كان المنادى مفرداً معرفةً بُني على مايرفع به نحو: "يازيدُ"، و"يارجل" بلا تنوين[1]. وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب النداء) إذ يقول: "فان كان المنادى واحداً مفرداً /معرفة –بُني على الضم، ولم يلحقه تنوين، وانما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لايكون معرباً. وذلك انك قلت: يا زيد، وياعمرو فقد أخرجته من بابه، لان حدّ الاسماء الظاهرة أن تُخبر بها واحداً عن واحد غائب، والمخبر عنهُ غيرها فتقول: "قال زيد" فـ(زيد) غيرك وغير المخاطب. ولا تقول : "قال زيد"، وأنت تعنيه ، أعني المخاطب. فلما قلت : "يازيد" – خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لايكون إلا مبنياً نحو: أنت، واياك، والتاء في قمتُ، والكاف في ضربتك، ومررتُ بك، فلما أخرج من باب المعرفة، وأدخل في باب المبنيّة –لزمهُ مِثل حُكمها، وبنيتهُ على الضم، لتُخالف به جهة ماكان عليه مُعرباً، لانه دخل في باب الغايات"[2].

وهذا يعني ان بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم لشبهه بالغايات نحو (قبلُ)، و(بعدُ) ووجه الشبه ان المنادى اذا اضيف أو نُكّر اعرب، واذا أفِردَ بُني، كما أن (قبلُ)، و(بعدُ) تعربان مضافين ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك، كما بُنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضم، لذلك بُني المنادى المفرد على الضم. اضافة الى ان المنادى واقع موقع الضمير، لانك اذا اردت ان تحدث المخاطب عن نفسه تأتي بضميره فتقول : (قُمْتَ) و(ذهبتَ)، ولما كان النداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، كان القياس في قولك: (يا زيدُ) ان تقول: (يا إيّاك)، و(يا أنت)، واستدلوا على ذلك أن من العرب مَنْ يستعمل ضمير المخاطب على الاصل في نداء صاحبه، فيقول : (يا اياك) و(يا أنت) اذا كان مُقبلاً عليه وأمِنَ اللبس أو الالتباس، فضلاً عن ان المنادى قد يكون بعيداً عنك أو غافلاً عنك، فاذا ناديتهُ بـ(يا انت) أو (يا اياك) لم يعلم أتخاطبهُ أم تخاطب غيره؟ فجئت بالاسم الذي يخصّهُ دون غيره فقلت: (يا زيدُ)، فلما وقع المنادى المفرد المعرفة موضع ضمير المخاطب المبني بُني[1]. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد ، كما رفعوا (قبلُ، وبعدُ) وموضعهما واحد وذلك قولك: "يا زيدُ، وياعمرو" وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ"[2] ويبدو ان المبرد موافق لسيبويه من ان سبب البناء هو مشابهة المضمرات. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج والسيرافي والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي[3]. وذهب الكسائي الى ان المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية والمعنوية ، ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بّد من الاعراب، ثم إنا لو جَرَرناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المتصرف فرفعناه ، ولم ننوّنه ، ليكون فرقاً بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافعٍ[4]. زد على ذلك ان المنادى المفرد المعرفة يشبه كاف الخطاب، وذلك في ثلاثة أوجه، الخطاب، والتصريف، والافراد، فلمّا أشبهَ (الكاف) من هذه الاوجه وجب أن يكون مبنياً كما ان (كاف الخطاب) مبنية[5]. واحتجّ بعضهم بشبه المنادى للاصوات ومضارعته لها، لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنيّة، فكذلك ما أشبهها[6].

ومما تجدر ملاحظته ان الاستاذ ابراهيم مصطفى يرى ان المنادى اذا لم يكن مضافاً كان المنتظر ان يدخله (التنوين) إذ لا مانع منهُ، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يُراد أن ينادي معيناً يُقصد إليه كـ(محمد) و(يا رجل)، فيحذف التنوين، والعلة في حذف التنوين إرادة التعريف والقصد الى معين. فاذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب، أشتبه بالمضاف الى ياء المتكلم، لأن ياء الاضافة قد تقلب في النداء ألفاً. تقول: (يا غلامي) و(يا غلاماً)، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة اليها فيقال: (يا غلامِ) و(يا غلامَ). ففرّوا من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهه بـ(ياء المتكلم)[1]. وهو ينتهي في ذلك الى صياغة قاعدة، فيقول: "ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحّ وأوضح من كلام النحاة، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب، وهو: "متى أريد بالمنادى المنوّن معيّن، حُرمَ التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرمَ التنوين ضُمَّ آخره فراراً من شبهة الاضافة الى ضمير المتكلم). وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية ، ووجه إبانتها عن المعاني، واحتياطها لبعض اللبس. وقد وُفِّق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة اعراب"[2]. ومما تجدر ملاحظته ان الاستاذ ابراهيم مصطفى قد وهم حين ظنَّ أنه قد اهتدى قبل غيره الى ان التنوين في باب النداء للتنكير وحذفهُ للتعيين[3]. وظنّ ان النحاة لا يقبلون القول بهذه الحقيقة، يقول:"ولايقبل النحاة

---

[1] ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٨-١٢٩؛ معاني النحو: ٤/ ٦٩٨.
[2] المقتضب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥؛ ٢/ ١٧٤-١٧٥.
[1] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٥؛ شرح المفصل: ١/١٢٩-١٣٠؛ المقتصد: ١/١٤٧، ٢/٧٦١-٧٦٧، المقرب: ١٧٦.
[2] كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٥.
[3] ينظر: الاصول: ١/٤٠٥-٤٠٦؛ شرح كتاب سيبويه: ١/١٥٤؛ اسرار العربية: ٢٥؛ شرح المفصل: ١/١٣٠؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/٨٦؛ شرح الكافية: ١/ ٣٤٩.
[4] ينظر: شرح الرضي : ١/٣٤٨؛ الهمع: ١/١٧٢.
[5] ينظر: الانصاف: ٢٧٥.
[6] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/١٨٥؛ اسرار العربية: ٢٤٤؛ شرح الرضي: ١/ ٣٤٩؛ ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: ١٩٣-١٩٤.
[1] ينظر: احياء النحو: ٥٠-٦٢.
[2] احياء النحو: ٦٢.
[3] ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٤٢-٢٤٣.

ان يكون (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين، ولكنّ لفظهم يشهد به فيقولون: "تنوّن النكرة غير المقصودة ، ولا تنوّن النكرة المقصودة، وهل معنى القصد في النداء إلا أن تكون مريداً الى معين؟ وكل ما عمله النحاة انهم فرّوا من وصف النكرة بالتعيين او التعريف وقالوا : "نكرة مقصودة"، ولا نريد ان يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة، فالمنادى المعيّن أو المصرّف يُمنع التنوين لتعيينه"[٤]. فالنحاة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه قد سبقوا الاستاذ ابراهيم مصطفى الى تقرير حقيقة ان (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين يقول سيبويه: "وزعم الخليل –رحمه الله- ان الالف واللام انما مَنعَهما ان يدخلا في النداء من قبل ان كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك انه اذا قال: "يارجلُ" ، "يا فاسق" فمعناه كمعنى : (يا ايها الفاسق) و(يا ايها الرجل)، وصار معرفةً لانك اشرت اليه وقصدت قصْدهُ، واكتفيت بهذا عن الالف واللام، وصار كالاسماء التي هي للاشارة نحو: (هذا) وما اشبه ذلك، وصار معرفة بغير الف ولام، لانك انما اردت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الالف واللام، واستغني به عنهما- ومما يقوّي انه معرفة تركُ (التنوين) فيه، لانه ليس اسم يشبه الاصوات فيكون معرفة لم ينوّن، وينوّن اذا كان نكرة"[١].

علة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة

اذا كان المنادى مضافاً نحو: "يا عبدَ الله" أو شبيهاً بالمضاف نحو:"يا طالعاً جبلاً" أو نكرة غير مقصودة نحو: "يا رجلاً خذ بيدي"، فالاصل النصب على النداء[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "والفصل بين قولك: "يارجلُ اقبل" ان اردت به المعرفة، وبين قولك: "يا رجلاً اقبل" اذا اردت النكرة – انك اذا ضممت فانما تريد رجلاً بعينه تشير اليه دون سائر أمته، واذا نصبت ونوّنت –فانما تقديره يا واحداً ممّن له هذا الاسم فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت، كقولك: "لأضربَنَّ رجلاً – فمن كان له هذا الاسم برَّ به قسَمُك،... فاعربت النكرة ، لانها في بابها، لم تُخرجها منهُ. ومع هذا ان التنوين الذي فيه مانع من البناء، كما كان ذلك في المضاف"[٣] وهذا يعني ان النكرة غير المقصودة قد جعلت بمنزلة المضاف لذلك اعطيت التنوين لتكون نظيره له. أما سيبويه فقد أصّل لتلك العلة قائلاً: "وزعم الخليل –رحمه الله- انهم نصبوا المضاف نحو: "يا عبد الله" و"يا اخانا"، والنكرة حين قالوا: "يا رجلاً صالحاً" حين طال الكلام، كما نصبوا : "هو قبلك" وهو بعدك..."[٤] وقال في موضع آخر: "وقال الخليل اذا أردت النكرة وصفت او لم تصف فهذه منصوبة، لان التنوين لحقها، فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لمّا طال نُصب ورد الى الاصل كما فعل ذلك بـ(قبلُ، وبعدُ)، وزعموا ان بعض العرب يصرف (قبلاً، وبعداً) فيقول: "إبدأ بهذا قبلاً" فكأنه جعلها نكرة. وانما جعل الخليل المنادى بمنزلة (قبلُ وبعدُ) ومشبهة بهما مفردين اذا كان مفرداً، فاذا طال، وأضيف شبهُه بهما مضافين اذا كان مضافاً، لان المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن (قبل وبعد) قد يكون في موضع نصب وجر، ولفظهما مرفوع فاذا أضفتهما رددتهما الى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين، وطالت صارت بمنزلة المضاف"[١] ويبدو ان الخليل قد فسّر هذه العلة تفسيراً صوتياً. فالمضاف طال بالمضاف اليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده وطالت النكرة بالتنوين، فطال الكلام فاستدعى هذا الطول تخفيفاً فاختير النصب لأنّ الفتحة أخف الحركات وهو أصل مقرّر عند النحاة القدماء والمحدثين. وأيّد ذلك بعض الباحثين المحدثين[٢]. اضافة لما تقدم تقول: أما المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فقد ترك فيه (الرفع) لان الكلام قد طال في المضاف بالمضاف اليه، وفي الشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول، وفي النكرة بالتنوين، فجنحوا فيه الى (النصب) لأنه عليهم أخفّ. علماً بأن النحاة قد أجمعوا على ان النداء موضع تخفيف[٣]، وان له حكماً في التغيير ليس لغيره[٤]. كما أنهم قد نصّوا على ان الفتحة أخف الحركات، وان العرب قد يجنحون اليها لخفتها، يقول ابن جني: "ثم ميّلوا بين الحركات فأنحَوا على (الضمة)، و(الكسرة) لثقلهما، وأجمّوا (الفتحة) في غالب الامر لخفتّها، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم... وسألت غُلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن لفظة من كلامه لايحضرني الآن ذكرها، فقلت: "أكذا أم كذا"؟، فقال: "كذا –بالنصب- لأنه اخف" فجنح الى الخفّة"[٥].

---

[٤] احياء النحو: ٦٢.
[١] كتاب سيبويه: ١٨٥/٢-١٨٧، ١٩٧-١٩٩.
[٢] ينظر: معاني القرآن –الاخفش: ١/ ٥٨؛ الاصول: ٤٢٠/١؛ شرح المفصل: ١٢٩/١.
[٣] المقتضب: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٢-١٨٣.
[١] كتاب سيبويه: ٩٩/٢.
[٢] ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٧؛ فلسفة المنصوبات في النحو العربي (اطروحة) علي عبد الكريم علوان: ٢٦٥؛ الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه (رسالة) شامل راضي عفارة: ٢٢٣.
[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٧.
[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٢؛ شرح المفصل: ١١/٢.
[٥] الخصائص: ١/ ٧٨-٧٩.

ويرى الدكتور المخزومي تعقيباً على كلام الخليل –ان حركة المناديات ليست آثاراً لعوامل، وليس بفعل محذوف نابت (يا) منابه، وانما تنصب اذا طالت بالاضافة او التنوين، وتُرفع اذا افرِدت وقَصَدْتَ قصد شيء بعينهِ[١].

علة جواز نصب المنادى الموصوف بـ(ابن) المضاف إلـى علم

اذا وصُفْتَ المنـادى العلـم بـ(ابن) أو (ابنـه) المضـافين الـى علـم، جـاز فيـه الاتبـاع، فنقـول: "يـا زيـد بـنَ عمـرو" باتبـاع الموصوف الصفة، والبناء على الضم نحو: "يا زيد بنُ عمرو"[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "وذلك قولك : "يازيدَ بنَ عمرو"، فجعلت (زيداً)، و(أبناً) بمنزلة اسم واحد، وأضفته الى ما بعده والأجود ان تقول: "يا زيدُ بنَ عمرو" على النعت والبدل. وانما يجوز ان تقول: "يازيدَ بنَ عمرو" اذا ذكرت اسمه في الغالب، وأضفته الى اسم أبيه او كنّيته، لانه لاينفكَّ من ذلك، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له"[٣] فهو يرى ان النصب انما يكون هنا وذلك لاتباع المنادى الى صفته (ابن) فجعلوهما بمنزلة اسم واحد لكثرة اضافة العلم الى اسم ابيه او كنيته، لانه لاينفكّ عنه. اما سيبويه فقد علّل ذلك قائلاً": ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم، وامرؤ. فان جررت قلت:"في ابنم وامريء"، وان نصبت قلت: ابنما وامرأ" وان رفعت فقلت: "هذا ابنم، وامرؤ"[٤]. فهو يرى ان النصب انما كان هنا لان المنادى يتبع صفته، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم الى اسم. ثم اضاف المبرد في موضع آخر قائلاً: "والنصب اكثر في الكلام اذا كان اسماً علماً منسوباً الى اسم علم جعل (ابن) مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد ومثل ذلك: "يا حكمَ بنَ المُنْذِرِ بن الجارود"[*]. فترك التنوين عند سيبويه لأنهم جعلوه بمنزلة اسم ضم الى اسم لمّا كثر في كلامهم"[١]. وذهب الرضي الى القول مُعللاً لذلك: "فاذا اجتمعت هذه الشروط أُختير فتح المنادى، لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه لفظاً بفتحهِ وسَهُل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً، وخفّفوه خطّاً بحذف الف ابن وابنة..."[٢] وممن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن يعيش وابن الحاجب والجامي (ت٨٩٨هـ)[٣].

علة جواز نداء الاسم مع دخول (أل)

قرّر نحاة الكوفة جواز نداء مافيه الالف واللام، نحو: "يا الرجل"، و"يا الغلامُ"، اما نحاة البصرة فذهبوا الى انه لايجوز ذلك[٤]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "واعلم ان الاسم لا يُنادى وفيه الالف واللام، لانك اذا ناديته فقد صار معرفة بالاشارة بمنزلة (هذا). و(ذاك)، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثَمّ لانقول: "يا الرجلُ" تعال""[٥] وهذا يعني ان كل اسم في النداء مرفوع معرفة ولذلك لايجوز دخول تعريف على تعريف. وأصّل هذه العلة عند سيبويه هو: "ان الالف واللام انما منعهما ان يدخلا في النداء من قبل ان كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك انه اذا قال:"يارجل" و"يا فاسق"، فمعناه: كمعنى: "يا ايها الفاسق"، و"ياايها الرجل"، وصار معرفة لانك اشرت اليه وقصدت قصْدَه واكتفيت بهذا عن الالف واللام، وصار كالاسماء التي هي للاشارة نحو (هذا) وما اشبه ذلك، وصار معرفة بغير الف ولام، فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمز في درج الكلام إذ همزة اللام المعرّفة همزة وصل، لانك انما قصدت قصد شيء بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني عنهما كما استغنيت بقولك: "اضرب" عن "لتِضرب" "[١] والراجح عند سيبويه انها علة استغناء. ومن الجدير بالذكر ان النحاة (البصريين) لم يجيزوا الجمع بين (يا) و(أل)، وذلك لان (أل) تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، لان من اصول النحو عندهم ان لا

---

[١] ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٦-٣٠٩؛ وينظر: ٨١-٨٤.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٥/٢.
[٣] المقتضب: ٢٣١/٤.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٠٣/٢.
[*] والشطر الاخر: سرادق المجد عليك ممدُودُ، وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٢.
[١] المقتضب: ٤/ ٢٣٢.
[٢] شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٢.
[٣] ينظر:الاصول: ١/ ٤٢١؛ شرح المفصل: ٢/ ٦٠٥؛ ١٠٢/٤؛ شرح الوافية: ١٩٦؛ الفوائد الضيائية: ٣٣٣/١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٧/٢، ١٩٥، ٣/ ٣٣٣؛ المقتضب:٢٣٩/٤؛ المقرب:١٧٧؛ امالي ابن الشجري: ١٨٢/٢؛ شرح التصريح: ١٧٢/٢؛ الهمع: ٤٧/٢.
[٥] المقتضب: ٤/ ٢٣٩.
[١] كتاب سيبويه: ١٩٨/٢.

تجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة[٢]. أضف الى ماتقدم ان من اسباب منع الجمع بينهما كذلك، ان (أل) تفيد تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك ان العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب. والنداء خطاب لحاضر، فلم يُجمع بينهما لتنافي التعريفين[٣]. ويرى البصريون ان العرب لما رأوا نداء الاسم المعرّف بـ(أل) وهو على لفظه، ولم يكن من أصول كلامهم إيلاء أداة النداء مافيه (أل)، توصلوا الى ذلك باستعمال (أيّ) أو (هذا)، فيقولون: "يا ايها الرجل"، أو "ياهذا الرجل". وانما توصلوا بـ(أي) الى نداء مافيه (أل) لانها مبهمة، يصحّ تفسيرها بكل مافيه (أل). والغرض هنا أن يأتي مافيه (أل) تفسيراً لها، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى. والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل: "يا هذا الرجل" و"ياهؤلاء الرجال"[٤] وقالوا ان الوصلة لايتم النداء إلا بها، اذ هي المنادى الحقيقي في الحكم والتقدير، ولذلك صارت مع الوصلة بمنزلة اسم واحد. وصفوة القول: ان ما ذهب اليه البصريون من منع الجمع بين (يا) و(أل) هو الصحيح، يؤيدهم في ذلك الاستخدام اللغوي، فالمعرّف (بأل) لا تباشرهُ (يا) في الكلام العربي فلا يُقال: "يا الرجل" إذ يمتنع نداؤه على هذه الحالة[٥]. حيث يلتقي فيه ساكنان: ألف (يا) ولام (أل)، فكان يلزم حذف الالف من (يا) لالتقاء الساكنين، واذا حذفت هذه اللام لم يعد في (يا) ما يعينها على تأدية وظيفتها في مد الصوت ورفعه، لذلك استعان العرب في ندائه باستعمال (يا ايها) من اجل أن تقي (ايُها) الالف في (يا) من الحذف وتعين على مد الصوت فيها[٦]. ولم يمتنع عندهم (يا الله) لان الاكثر فيه قطع همزة (أَلله) وعلى هذا لا يلتقي فيه ساكنان، ومن ثَمَّ فلا إشكال في اجتماع (يا) و(أل) فيه، بعكس (يا الرجل) وسائر المناديات المعرّفة بـ(أل) فان الهمزة في (أل) التعريف تسقط في درج الكلام لانها همزة وصل[١]. أما ماذهب اليه الكوفيون من اجازة الجمع بين (يا) ، و(أل) مطلقاً في الاختيار، واحتجاجهم لذلك ببعض الشواهد مثل قول الشاعر:

فيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرَّا إيّاكُما أَنْ تُكْسِبانا شَرّا[٢]

فانما هو من القليل المسموع النادر او الشاذ. ان الكوفيين قد توسعوا في الأخذ عن الاعراب الذين اختلطوا بالحضر ولانت فصاحتهم، وقاسوا على المسموع النادر او الشاذ، على العكس من البصريين الذين حرصوا على صفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها لذلك منع البصريون القياس على الشواهد التي احتج بها الكوفيون في جواز الجمع بين (يا) و(أل) لانها غير صحيحة وشاذة في القياس والاستعمال[٣].

علة نداء اسم الجلالة وفيه الالف واللام

ذهب الكوفيون الى انه يجوز نداء مافيه الالف واللام نحو: "يا الرجل"، و"يا الغلام" وأجمعوا على انه يجوز أن نقول في الدعاء: "يا الله اغفِرْ لنا"[٤]. وذهب البصريون الى انه لايجوز[٥]. وعلة ذلك عند المبرد هي: "وأما قولهم: "يا الله اغفر" فانما دعي وفيه الالف واللام، لانهما كأحد حروفه. ألا ترى أنهما غير بائنتين منهُ، وليستا فيه بمنزلتهما في (الرجل) لانك في الرجل تُثبتهما وتحذفهما. وهما في اسم (الله) ثابتتان، وهو اسم علم"[٦] وهذا يعني ان في الاكثر قطع الهمزة في (يا أله) وذلك للإيذان ان الالف واللام ساكنان وعلى هذا فلا اشكال من اجتماع (يا) و(أل) فيه، بعكس كلمة (يا الرجل) فان همزته همزة وصل تسقط في درج الكلام، اضافة الى ان الالف واللام قد صارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماع (يا) واللام. أما سيبويه فقد علل ذلك قائلاً: "واعلم انه لايجوز لك ان تُنادي اسماً وفيه الالف واللام البتّة إلا انهم قد قالوا: "يا الله اغفر لنا"، وذلك من قِبل انهُ اسم يلزمهُ الالف واللام لايفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار كأن الالف واللام فيه بمنزلة الالف واللام التي من نفس الكلمة، وليس بمنزلة الذي قال ذلك من قِبَل ان الذي قال ذلك وان كان لايفارقانه الالف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو..."[١] ويفهم من ذلك انه لمّا كثر اسم الله في الكلام جعلت (الالف واللام) فيه كأنهما حرفان أصليان في نفس الكلمة، ولذلك جاز نداؤه. ومن الجدير بالذكر ان لسيبويه

---

[٢] ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٥٥؛ مجاز القرآن: ٢/ ١٤٣؛ الانصاف: ٢٧٥؛ والهمع: ١/ ١٧٤.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨-٩.
[٤] ينظر: الاشباه والنظائر: ١/ ٣٨٢.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧.
[٦] ينظر: النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٢٢٠-٢٢١.
[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٢-٣٧٥؛ المقتصد: ٢/٧٥٧-٧٥٩؛ الكشاف: ١/ ٣٥-٣٦.
[٢] الرجز بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٤٣؛ ابن يعيش: ٩/٢؛ الخزانة :٢/ ٢٩٤؛ شرح التصريح: ١٧٢/٢، والهمع: ١٧٤/١؛ والمعجم المفصل: ١١٦٠/٣.
[٣] ينظر: الانصاف: ٢٨٦؛ شرح المفصل: ٨-٩.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥؛ المقتضب: ٤/ ٢٣٩؛ اسرار العربية: ١٣٠.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥، ٣/ ٣٣٣.
[٦] المقتضب: ٤/ ٢٣٩.
[١] كتاب سيبويه: ١٩٥/٢.

رأيين في أصل اشتقاق لفظ الجلالة قال: "وكان الاسم –والله اعلم (أَلِهَ) فلما أدخل فيه الالف واللام حذفوا الالف، وصارت الالف واللام خَلَفاً منها. فهذا ايضاً مما يقويه ان يكون بمنزلة ماهو من نفس الحرف، ومثل ذلك أناس ... الخ. ثم ذكر الاصل الثاني اذ يقول: "الأصل فيه (لاه)، كما حذفوا اللاّمين من قولهم : "لاه ابوك" حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى، ليخففّوا على اللسان وذلك يَنْوون. قال بعضهم: "لهى ابوك"، فقلب العين، وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة. وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر (أينَ) مفتوحاً، وانما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم..."[٢] ونجد هذه العلة عند ابن الوراق والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي والجامي والازهري[٣].

وذهب ابو علي الى ان (أل) في اسم (الله) تُفيد التعريف، وزيادة على ذلك هي عِوَض من الهمزة المحذوفة من (ألهَ)، فاذا باشرت النداء اسم (الله) مَحَضوا (أل) فيه للتعويض، ونزعوا منها معنى التعريف، وقطعوا همزة الوصل إيذاناً بأنها قد صارت من نفس الكلمة، يقول الجرجاني: "جُعل (الالف واللام) في اسم (الله) عِوضاً من الهمزة المحذوفة من (أَلِهَ)، بدلالة ما ذكرنا من انهم لايقولون: (الإله) مع انهما يفيدان التعريف الذي وُضِعَا له في سائر الكلام، فَعَمَلا هنا عَمَلَهُما في (الحسن) و(العباس) و(الرجل) وزيادةً وهي كونهما عوضاً من الهمزة المحذوفة من (أَلِهَ)، ثم انهم لمّا قصدوا الدعاء، وكانوا لا يجمعون بين تعريفين، نحو: "يا الرجل"، مَحَضُوهما للتعويض ونزعوا منهما معنى التعريف، وقطعوا همزة الوصل إيذاناً بانهما قد صارا من نفس الكلمة، كـ(الالف واللام) في (أَلْسِنَة) مثلاً"[١].

علة اتصال الميم بـ(اللُّهم)

(اللهم) نداء لله تعالى ولايذكر معهُ (يا) قال تعالى: "قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ" (آل عمران:٢٦)، وهو عند البصريين ان اصله (يا الله) والميم بدل من (يا) بدليل انك لو اسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول: (يا الله). وعند الكوفيين ان الميم مقتطعة من جملة (أُمَّنا بخير)[٢].

وعلة ذلك عند المبرد هي: "وزعم ان مِثْله (اللهم) انما الميم المشدّدة في آخره عِوضٌ عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء"[٣] وهذا يعني ان الميم عوض عن (يا) لان العِوَض ما قام مقام المعوَّض وأفاد إفادته. علماً ان هذا المورد هو أحد الموارد التي استثنى منها النحاة من جواز حذف المناديات[٤]. اما سيبويه فقد علّل لذلك قائلاً: "وقال الخليل (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهي ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها إلا أن الميم ها هنا في الكلمة، كما أن نون المسلمين في الكلمة بُينت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان اولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لانه وقع عليها الاعراب. واذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل انه صار مع الميم عندهم بمنزلة صرت كقولك : "يا هناه". وأما قوله تعالى: "اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" (الزمر: ٤٦) فعلى تقدير: "يافاطرَ السموات والارض)"[١]. ويعني هذا إنه انما أُتي بها عوضاً عن (يا) النداء، فكانت في آخر الكلمة وبُنيت عليها الكلمة كما كانت النون في (مسلمين) وارتفع المنادى بعدها لانه وقع عليه الاعراب، اضف الى ما تقدم ان (اللّهم) من الاسماء الخاصة بالنداء، وقد كثر في الكلام حتى خُفِّفت ميمهُ في بعض اللغات[٢]. وهو عند البصريين : (يا الله) فحذفت اداة النداء، وعُوّضَ منها (الميم) المشدّدة في آخره، وبُنيت (الهاء) على الضم لانه نداء[٣]. ودليلهم على ذلك ان (اللهم) يُفيد ما يفيده (يا الله) من معنى النداء، وان العرب لا تجمع بين أداة النداء والميم في (اللهم)، فدلّهم ذلك على ان (الميم) عوض عن (يا)،

---

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٥؛ اللباب: ٣٣٦/١؛ شرح المفصل: ٩/٢.
[٣] ينظر: علل النحو: ٤٧٠-٤٧١؛ اسرار العربية: ١٢٦-١٣٠؛ شرح المفصل: ٩/٢؛ شرح جمل الزجاجي: ٩٠/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨٢؛ الفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٥؛ شرح التصريح: ٢١٦/٢.
[١] المقتصد: ٢/ ٧٥٩.
[٢] ينظر: الهمع: ١٧٨/١؛ معاني النحو: ٤/ ٦٩٧.
[٣] المقتضب: ٤/ ٢٣٩.
[٤] ينظر: شرح ابيات سيبويه: ١٨٤؛ شرح المفصل: ١٦/٢؛ الاشباه والنظائر: ١/ ٣٣٨؛ الكشاف: ٤٢١/١، ٦٥٤، ٢٢٦/٢؛ شرح الاشموني: ١٤٧/٢-١٤٨.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٦؛ وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٩ (الهامش رقم :١).
[٢] ينظر: خزانة الادب: ٢٦٨/٢-٢٦٩.
[٣] ينظر: الاتقان: ١٥٣/١.

لأن العِوض ما قام مقام المعوّض وأفاد إفادته، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما اِلا في ضرورة الشعر وهذا من أصولهم[٤]. وذهب الكوفيون الى ان (الميم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء، وانما هي بقية من جملة محذوفة، فأصل (اللهم) عندهم : (يا الله أُمّنا بخير)، اِلا انه لمّا كثر في كلامهم استعمالها وجرت على السنتهم، حذفوا بعضها تخفيفاً، فأصبحت (يا الله أمَّ) (ثم حذفت الهمزة من فعل الأمر تخفيفاً، واتصلت (الميم) المشدّدة باسم (الله) فامتزجا وصار كلمة واحدة وذكر الفرّاء قائلاً: "اللهم كلمة تنصبها العرب... ونرى انها كلمة ضُمّ اليها (امّ) تريد: (يا الله أُمّنَا بخير)، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في (الهاء) من همزة (أمَّ) لمّا تركت انتقلت الى ماقبلها"[٥]. واحتجّ الكوفيون لذلك بقول الشاعر:

إني اذا ما لَمَمٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[٦]

فجمع بين (يا) والميم وهو ضرورة عند البصريين، ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لما جاز الجمع بينهما، لان العِوض والمعوض لايجتمعان وهو ما تمسك به الكوفيون[١]. وقد بنى الكوفيون على هذا جواز الجمع بين (يا) و(اللهم) في النداء[٢]. ووصف ابن يعيش رأي الكوفيين بأنه "واهٍ جداً" لانه لو كان (اللهم) أصله: (يا أله أُمّنا بخير) لمَا حَسُنَ ان يُقال: "اللهم أُمّنا بخير" لأنه يكون تكراراً، فلمّا حسُنَ من غير قُبْح دلّ على فساد ما ذهبوا اليه"[٣]. ومن الباحثين المحدثين من يرى ان الخوض والاختلاف في أصل (اللهم) في الدراسات النحوية المعاصرة لن ينفعَ في شيء، ويكفي في (اللهم) القول: إنه من الاسماء المختصة بالنداء، ودلالته على النداء واضحة، وهو لايحتاج في ذلك الى استعمال أداة النداء معهُ، وقد جاء استعمالها معهُ لضرورة الشعر في شواهد معدودة.[٤]

علة حذف ياء المتكلم في قولهم (يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ)

ورد عن العرب حذف الياء في قولهم : يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ، والقياس عدم الحذف لان المضاف الى الياء هنا ليس بمنادى[٥]. وعلة ذلك عند المبرد هي قولهم: "وأما قولهم: يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ، فانهم جعلوهما اسماً واحداً بمنزلة خمسة عشر، وانما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال، ألا ترى ان الرجل منهم يقول لمنْ لا يعرف، ولمن لا رَحِمَ بينهُ وبينه: "يا ابنَ عمَّ" و"يا ابنَ أمَّ"، حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عمّن هو له، فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسماً واحداً"[٦]. وواضح فلا يجوز هنا إلا اثبات الياء اِلا أن العرب اختلفت فيه، فمنهم مَنْ يجريه على القياس، ومنهم من يجعلهُ كالمنادى المضاف الى ياء المتكلم فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة بدلاً منها. وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "وقد قالوا : (يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ) فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لان هذا أكثر في كلامهم من "يا ابن أبي" ، و"يا غلامَ غلامي". وقد قالوا ايضاًَ: يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ، كأنهم جعلوا الاول والآخر اسماً، ثم أضافوا الى الياء كقولك: "يا أحد عشر أقبلوا". وان شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"[١]. ويبدو ان ما فعلتهُ العرب بهذين الاسمين لكثرة الاستعمال كما هو واضح، وممّن أكدّ هذه العلة بعدهما الفرّاء وابن السراج وابن يعيش وابن عصفور وابن هشام والجامي[٢].

علة امتناع حذف حرف النداء من النكرة

---

[٤] ينظر: الانصاف:٢٩٠؛ اسرار العربية: ١٣١؛ شرح المفصل: ١٦/٢.
[٥] معاني القرآن –الفرّاء: ٢٠٣/١.
[٦] الرجز، لابي خراش الهُذلي في شرح اشعار الهذليين، ص١٣٤٦؛ وبلا نسبه في الجنى الداني: ٢٩٨؛ الانصاف: ٢٩١. واسرار العربية: ص٢٣٢؛ ورصف المباني: ص٣٠٦.
[١] ينظر: المعجم المفصل: ٣/ ١٢٥٨.
[٢] ينظر: الهمع: ١٧٨/١.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٦/٢.
[٤] ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٧٥؛ الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه: رسالة ماجستير (شامل راضي عفارة): ٢٠٨.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٣/٢؛ الاصول: ٤١٦/١؛ شرح جمل الزجاجي: ١٠٤/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٠٠-٢٠١.
[٦] المقتضب: ٤/ ٢٥١.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٤.
[٢] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣٩٤؛ الاصول: ٣٨٨/١؛ شرح المفصل: ٢/ ٢١٣؛ شرح جمل الزجاجي: ١٠٧/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٠٠؛ الفوائد الضيائية: ٣٤٠/١.

منع النحاة حذف حرف النداء. قال سيبويه : "ولا يحسن ان نقول، هذا ، ولا رجل، وأنت تريد: ياهذا ويارجل"[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله:"والنكرة اصلها لايجوز فيها هذا، ولايجوز ان تقول : "رجلاً أقبلْ"، و"لا رجلاً من اهل البصرة أقبلْ"، لانها شائعة، فتحتاج الى أنْ يلزمها الدليل على النداء، والا فالكلام مُلتبس"[٤] فهو يقررّ ان الكلام قد يلتبس على المخاطب اِلا بلزوم الدليل على النداء. أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "وان شئت حذفتهنَّ كلهُنّ استغناءً كقولك: "حارُ بن كعب"، وذلك انهم جعلوا مَنْ هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه، ولا يحسن ان تقول: هذا، ولا رجل ، وأنت تريد: يا هذا، ويارجل ولا تقول ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته، فلم تقل: "يا ايها الرجل"، ولا "يا أيهذا"، ولكنك تقول –ان شئت- مَنْ لايزال محسناً افعل كذا وكذا، لايكون وصفاً لـ(أي)..."[٥] ويفهم من كلام سيبويه ان حرف النداء صار كالبدل من (أي) ولذلك لا يجوز حذفهُ من النكرة واذا حذف حرف النداء صار إجحافاً. ويرى النحاة ان حذف حروف المعاني ليس بالقياس لان حروف المعاني انما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الافعال، فـ(ما) النافية نائبة عن (أنفي)، و(همزة) الاستفهام نائبة عن (استفهم)، وحروف العطف نائبة عن (اعطفُ)، وحروف النداء نائبة عن (أنادي)... فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي ايضاً، واختصار المختصر إجحافٌ به، ومع ذلك فقد ورد حذفُها في الكلام عند قوة الدلالة عليها فتصير مع القرائن الدالة عليها كـالمُتَلَفظّ بها[١]. لقد أجاز النحاة حذف اداة النداء من الكلام تخفيفاً، اذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقوله لهُ[٢]. ولذلك جعلوه خاصاً بالمنادى القريب[٣]. ويرى الزمخشري ان حذف اداة النداء فيه تقريب من المتكلم وتلطيف لمحلّهِ[٤]. ولاشكَّ في أن أداة النداء يجوز حذفها اذا لم تكن بمفردها مناط المعنى، فتُحذف الاداة ويُؤمن اللبس في الكلام أو النص اذا كانت القرائن الاخرى تتظافر وتتعاضد في اداء المعنى بحيث تُغني عن ذكر الاداة، لذلك قد يُستغنى عن اداة النداء بقرينه قصدهِ ونغمتهِ، فتسقط الاداة ويبقى النداء مفهوماً[٥]. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن الوراق والعكبري وابن الحاجب وابن عصفور[٦].

علة حذف ياء المتكلم من المنادى

اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم فاللغة الاشهر فيه هي حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة نحو: "يا قومِ لابأسَ عليكم"، و"ياغلامِ أقبلْ"[٧]، وقال تعالى: "يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ" (الزمر: ١٦). وعلة ذلك عند المبرد هي: "وانما كان حذفَها الوجه، لانها زيادة في الاسم غير مُنفصلة عنه معاقبة للتنوين حالّةٌ في محلِّه، فكان حذفها / ها هنا كحذف التنوين من قولك: "يا زيدُ"، و"ياعمرو"، وكانت أحرى بذلك، إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين"[١]. ويفهم من كلام المبرد ان الياء لمّا كانت مشابهة للتنوين وبدلاً منهُ، حذفوها في الموضع الذي يحذف منه التنوين، ولم يُخلْ حذفها بالمقصود لدلالة الكسرة عليها. أما سيبويه فأصّل لتلك العلة قائلاً: "إعلم ان ياء الاضافة لا تثبت في النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد، لان ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدلٌ منه. ولانه لايكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما ان التنوين اذا لم يكن فيه لايكون كلاماً، فحذف ، وترك آخر الاسم جرّاً ليفصل بين الاضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها اِلا في النداء، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها"[٢]. ويبدو ان ياء المتكلم تحذف من المنادى، كما يحذف التنوين في المفرد، لانها بدل من التنوين، لانها لا معنى لها ولا تقوم بنفسها اِلا اذا توصّل بالمضاف كما ان التنوين لايقوم بنفسه حتى يكون في الاسم، فلما كانت كالتنوين وبدلاً منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال ولكثرة النداء ولم يخلْ حذفها بالمقصود لدلالة الكسرة عليها[٣]. ومما تجدر الاشارة أنه اذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم ففيه اللغات

---

[٣] كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠؛ ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٨٨.
[٤] المقتضب: ٤: ٢٦١.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠.
[١] ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٣؛ شرح المفصل: ٢/١٥؛ الاشباه والنظائر: ١/٣٣-٣٥؛ شرح شواهد المغني: ٢/٨٨٦.
[٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٢٧٥؛ البرهان: ٣/ ١٠٦.
[٣] شرح المفصل: ٢/ ١٥-١٦.
[٤] ينظر: الكشاف: ٢/٣١٥.
[٥] ينظر: اللغة العربية: ٢٢٠-٢٣٩.
[٦] ينظر: الاصول: ١/٤١٢؛ علل النحو: ٢٠٨؛ اللباب: ١/٣٤٠؛ الايضاح: ١/٢٨٧؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/٨٩.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٢/١١.
[١] المقتضب: ٤/ ٢٤٦-٢٤٧.
[٢] كتاب سيبويه: ٢/٢٠٨.
[٣] ينظر: النكت: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

التالية: ***الاولى***: حذف الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وابقاء الكسرة دليلاً عليها. فنقول: "ياغلام اقبل"، وقد عدّ النحاة حذف الياء هو الوجه الاكثر والاجود والمختار فيها، وذلك لان النداء باب حذف وتغيير، وياء الاضافة في الكسرة بمنزلة التنوين في الضعف والاتصال، فكما لم يثبتوا التنوين في المنادى المفرد نحو: (يا زيدُ)، لم يثبتوا الياء ها هنا. ولا يخلُّ حذفها بالمقصود، إذ يبقى في اللفظ ما يدل عليها وهو (الكسرة) قبلها[٤]. ويرى الرضي ان هذه اللغة لاتجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم، وانما تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها ، لتدل الشهرة على (الياء) المغيّرة بالحذف[٥]. وقد كثرت هذه اللغة في القرآن الكريم[١]. ومن ذلك قوله تعالى: "يَاقَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا" (هود: ٥١)، وقوله تعالى: "يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ" (الزمر: ١٦).

الثانية: اثبات (الياء) محركة بالفتح، فتقول: "ياغلاميَ اقبلْ" واختلف النحاة في ياء المتكلم ، فقال بعضهم أصلها الحركة، ودليلهم في ذلك : "انها اسم على حرف، ولا يكون اسم على حرف إلا وذلك الحرف متحرك لئلاً يَسْكُن وهو أقل ما يكون عليه الكِلَمُ فيختلّ. وقالوا: انما حركت الياء بالفتح، لان هذه الياء تكسر الاسم المضاف اليها، تقول: "هذا غلامِي" و"رأيتُ غلامِي"، فتكسر المرفوع والمنصوب، والياء لايدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك اذا كُسِرَ ماقبلها، فلذلك بُنيت على الفتح. وعلى هذا تكون الياء المحرّكة بالفتح في قولك: ياغلاميَ اقبلْ" محركة على الاصل فيها. وبالتالي لايكون تسكينها إلا ضرباً من التخفيف[٢]. وقال آخرون أصلها الاسكان، ويرى الرضي ان هذا القول هو الأوْلى بالقبول، لان السكون هو الاصل ، ويرى ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالاً اذا لم يلزم اجتماع ساكنين، وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة[٣]. و***الحالة الاخرى***: قلب الياء (ألفاً) لانها أخف، فنقول: "ياغلامَا اقبلْ"[٤] وذلك لانهم استثقلوا الياء وقلبها كسرة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، وكانت (الياء) مُتحركة . فانقلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: "ياغلامَا" و"يازيدَا" في : "ياغلامي" و"يا زيدي"[٥]. فاذا أوقفوا قالوا : "يا غلاما"، و"يازيداه" فيلحقونه هاء السكت ليكون أوضح للالف لانها خفيّة[٦]. وهذا البدل انما بابهُ النداء، ويرى بعض النحاة ان هذه اللغة جائزة في كل اسم مضاف الى ياء المتكلم في النداء لانه لا لبس فيها، وهي أخف. في حين يرى آخرون انها لاتجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم، بل تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها، لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالقلب، ويرى بعضهم ان هذه اللغة قليلة[١].

علة رفع وصف أَيُ

لقد ثبت لدى النحاة مما ذكرناه ان (يا) لا تدخل على ما فيه الالف واللام فاذا أردنا ان نذكر اسماً وفيه الالف واللام جئنا بـ(أي) وأوقعنا حرف النداء عليها، نحو قولك: "يا أيها الرجل اقبلْ"[٢]. وأورد المبرد علة ذلك قائلاً: "واذا كانت الصفة لازمة تحلُّ محل الصلة في انه لا يستغني عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلا رفعاً، لانها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد، لانك انما ذكرت ماقبلها لتصل به الى ندائها. فهي المدعو في المعنى، وذلك قولك: "يا ايها الرجل اقبلْ": (أي) مدعوّ: والرجل / نعت لها، و(ها) للتنبيه..."[٣] ويفهم من كلام المبرد ان وصف (أي) قد جعل مع (أي) بمنزلة الاسم الواحد لأن (أي) مبهم حتى تذكر ما يفسره وهذا المفسِّر هو مقصود بالنداء ايضاً. أما سيبويه فقد أورد علة ذلك بقوله: "وذلك قولك: "يا ايها الرجل" و"يا ايها الرجلان"، و"يا ايها المرأتان" فـ(أي) ههنا فيما زعم الخليل كقولك: "يا هذا"، و"الرجل" وصفٌ له، لما يكون وصفاً لـ(هذا). وانما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع، لانك لا تستطيع ان تقول: "يا أي"، ولا" يا ايها"، وتسكت ، لانه مبهم يلزمهُ التفسير، فصار (هو والرجل) بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: "يا رجل"[٤]. فسيبويه يرى ان (أي) مع وصفه قد جعلا كالاسم الواحد، لان (أي) مبهم يلزمه التفسير. فلما كان كذلك جعلوه هو و(أي) كالمنادى المفرد. ويرى النحاة (البصريون) ان العرب لمّا أرادوا نداء الاسم المعرّف بـ(أل) وهو على لفظة ولم يكن من اصول كلامهم ايلاء أداة النداء مافيه (أل). توصلوا الى ذلك باستعمال (أي) أو (هذا)، فيقولون: "يا ايها الرجل" أو "يا هذا الرجل". وانما توصلوا بـ(أي) الى نداء مافيه (أل) لانها مبهمة يصحُّ تفسيرها بكل مافيه (أل)، والغرض هنا ان يأتي مافيه (أل)

---

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٠٩؛ مجاز القرآن: ٢/ ١٥٩؛ شرح ابن عقيل: ٢١٦/٢.
[٥] ينظر: شرح الرضي: ٣٩٠/١.
[١] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٥؛ البحر المحيط: ٢٠٦/١؛ البرهان: ١٨٠/٣.
[٢] ينظر: الكشاف: ٣٠١/٢؛ شرح المفصل: ١١/٢.
[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩١.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٠/٢؛ الخزانة: ٤٢٢/٧.
[٥] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٢؛ الجمل للزجاجي: ١٧١-١٧٢؛ شرح المفصل: ١١/٢.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٠/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٠٥.
[١] ينظر: شرح المفصل: ١١/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٦؛ علل النحو: ٤٧٤؛ الهمع: ٣/ ١٩٧.
[٣] المقتضب: ٤/ ٢١٦.
[٤] كتاب سيبويه: ١٨٨/٢.

تفسيراً لها، فلما كانت كذلك صَلُحت لهذا الغرض. والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت لهذا الوصف وقعت هذا الموقع، فقيل : "يا هذا الرجلُ" و"يا هؤلاء الرجال"[1]. وقالوا ان الوصلة (أي) او (هذا) هي المنادى في اللفظ، و(الرجل) صفة للوصل ملازمة لها ، لانه لايتم النداء اِلا بها، إذ هي المنادى الحقيقي في الحكم والتقدير، ولذلك صارت مع الوصلة بمنزلة أسم واحد. ومذهب جمهور البصريين أنه لايجوز في المعرّف بـ(أل) الواقع صفة لـ(أي) في نحو قولك: "يا ايها الرجل" اِلا الرفع، اشعاراً بأنه صفة لازمة اصبحت وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد، وايذاناً بأنه هو المقصود بالنداء، وهذا ما ذهب اليه سيبويه والمبرد[2]، ومن تابعهم من النحاة ممّن جاؤا بعدهم[3]. ويرى الجرجاني إنما وجب الرفع لأمرين: ***احدهما***: ان (الرجل) وان كان في اللفظ صفة لـ(أي) كما كان (الظريف) صفة لـ(زيد)، فأنه المقصود بالنداء، إذ ليس (ايُّ) باسم مقصودٍ قَصْدَهُ ودالٍّ على شيء منفرد كـ(زيد). فانه المقصود بالنداء، واذا كان كذلك جُعِلَ التزامُ الرفع في (الرجل) مع كونه صفةً إيذاناً بأنه المقصود بالنداء، فيجب ان يكون لفظه موافقاً لِلفظ المنادى، اذ لا فصل بين (الرفع) و(الضم)، فحركة (لام الرجل) في قولك: "يا ايها الرجل" بمنزلة حركته في قولك: "يا رجلُ" من جهة اللفظ، وان كانت تلك حركة اعراب مثلها في قولك: "جاءني زيدٌ"، وهذه حركة بناء مثلها في (قبلُ وبعدُ). ***والثاني***: ان الصفة كالجزء من الموصوف، واذا لزمتهُ قوي الاتصال، فيجري اللام من (الرجل) في قولك: "يا ايها الرجل" مجرى آخر الكلمة، فكما ان آخر الكلمة في نحو "ياجعفرُ" يُضم، كذلك جُعل حركة اللام في قولك: "يا ايها الرجلُ" الرفع ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ وينفصل مما لايلزم نحو: "يا زيدُ الظريفُ"، ألا ترى انك لو قلت: "يازيد" استغنيت عن "الظريف" ولو قلت: "يا أيْ" لم يجزْ، لان (أياً) مبهم لا يستقلُ بنفسه[4]، أما رأي الكوفيين فقد سبقت الاشارة اليه. وذهب المازني الى جواز النصب فيه حملاً على موضع (أي) فنقول: "يا ايها الرجلَ" وقد قاس ذلك على صفة المنادى المفرد المعرفة، حيث يجوز فيها الرفع حملاً على اللفظ نحو: "يا زيدُ الظريفُ"، والنصب حملاً على الموضع نحو: "يا زيدُ الظريفَ". وقد أنكر البصريون[1] رأيه ورُدّ أنه لم يثبت في الاستعمال، وبأنّ كلام العرب يخالفُ قياسهُ، وبأن الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام. والنداء لم يتم بـ(يا ايها)، فلا بُدّ من (الرجل) إذ هو المنادى الحقيقي في الحكم والتقدير، وعلى هذا فلا يجوز اِلا الرفع[2].

علة لحاق (الهاء) في قولهم: يا أبه ويا أمه ويا ابتاه ويا امتاه

ورد عن العرب في كلامهم هذه اللغة حين يضيفون هذين الاسمين الى ياء الاضافة فيحذفونها ويكتفون عنها بالكسرة ثم يلحقونها هذه الهاء[3]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "فمن ذلك قولهم: "يا أبتِ لا تفعلْ"، و"يا أمتِ لاتفعلي" فهذه الهاء اِنما دخلت بدلاً من ياء الاضافة ، والدليل على ذلك انك ان جئت بالتاء حذفتها فقلت: "يا أبي لا تفعل"، و"يا أمي لا تفعلي""[4]. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "وسألت الخليل عن قولهم: يا أبه ، و"يا أبتِ لاتفعل" ، و "يا ابتاه"، و"يا أمتاه"، فزعم الخليل ان هذه الهاء مثل الهاء في (عمة)، و(خالة)... ويدلّك على ان الهاء بمنزلة الهاء في (عمة) انك تقول في الوقف: "يا أمة"، و"يا أبه"، كما تقول : "يا خالة"، وتقول:"يا أمتاه" كما تقول: "يا خالتاه" وانما يلزمون هذه الهاء في النداء اذا وصفت نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأردوا ألا يخلو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء وانهم لا يكادون يقولون: "يا أباه"، و"يا أمّاه" وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم بما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا ان يعوّضوا هذين الحرفين..."[5] ويبدو ان المبرد لم يخالف سيبويه فيما اعتلّ به، بل ذهب مذهبه. ومن نافلة القول الاشارة الى ان هذه اللغة هي احدى اللغات التي أوردها لنا النحاة عن العرب عند اضافة المنادى الى (ياء المتكلم)، زد على ذلك انه يطرّد في (يا ابي) و(يا أمي) مافي سائر المناديات المضافة الى (ياء المتكلم)، ويزيدان عليها بجواز حذف (الياء) والتعويض عنها بـ(تاء التأنيث)، فيقال: "يا أبتِ لا تفعلْ" و"يا أمت لا تفعلي"[1]. وذلك لان مَنْ قال: "يا ابي لا تفعلْ"، و"يا امي لاتفعلي"، لايقول عند حذف ياء المتكلم "يا أمّ"، و"يا أب"، ولكن يقول: "يا أبتِ" و"يا أمتِ" فيجعل (التاء) عوضاً من ياء الاضافة[2]. وكون (التاء) في "يا أبتِ" و"يا أمتِ" عوضاً من ياء المتكلم هو قول البصريين، ودليلهم على انها عوض منها، ان العرب لايجمعون بينهما فاذا جاؤا بـ(الياء) حذفوا (التاء) فقالوا : "يا ابي لاتفعل" ، و"يا أمي لاتفعلي"، ولا

---

[1] ينظر: الاشباه والنظائر: ١/ ٣٨٢.
[2] ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٨/٢؛ المقتضب: ٤/ ٢١٦.
[3] ينظر: علل النحو: ٤٧٤؛ النكت: ١/ ٣٧٥؛ الايضاح: ٢٠٧/١؛ الفوائد الضيائية: ٣٣٤/١.
[4] ينظر: المقتصد: ٧٧٨/٢.
[1] ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٧٨.
[2] ينظر: اسرار العربية : ١٢٨-١٢٩.
[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٠/٢؛ شرح المفصل: ١١/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٠٥.
[4] المقتضب: ٤/ ٢٦٢.
[5] كتاب سيبويه: ٢١٠/٢-٢١١.
[1] ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٦؛ الاشباه والنظائر: ١/ ٢٧١.
[2] ينظر: كتاب سيبويه: ٢١١/٢؛ المقتضب: ٣/ ١٦٩؛ الكشاف: ٣٠١/٢.

يقولون: "يا أبتي" ولا "يا أمتي" لئلاّ يُجمع بين العِوَض والمعوَّض منهُ[٣]. والدليل عندهم على كونها للتأنيث بمنزلة (التاء) في (عمة) و(خالة) انقلابها في الوقف (هاء)، فنقول: "يا أمّهْ"، و"يا أبهْ" كما تقول : "يا عمهْ" و"يا خالهْ"[٤] فهي عندهم علامة تأنيث في وصلها ووقفها سواء[٥].

ويرى البصريون ان (تاء التأنيث) قد جعلت عوضاً من (ياء المتكلم) لانها تدل في بعض المواضع على المبالغة او التفخيم كما في (علاّمة) و(نَسابة)، و(الام) و(الاب) مظنا المبالغة والتفخيم[٦]. وقال الكوفيون: ان (التاء) فيهما للتأنيث ، وياء الاضافة مقدّرة بعدها.وردّ عليهم الرضي بقوله: "لو كان الامر كما قالوا لسُمِعَ (يا أبني) و (يا امتي) ايضاً[٧]، والفرّاء يقف عليها بالتاء، لانها ليست للتأنيث المحض، كما هو الحال في (اختِ) و(بنت)، وأما الرضي فيرى ان الأوْلى الوقوف عليهما (بالهاء) وذلك لإنفتاح ماقبلهما، ، كما هو الحال في (ظلمة) و(غرفة) بخلاف (تاء)، (أخت) و(بنت)[١]. وفي (يا أبتِ) و(يا أمتَ) لغات، قالوا: (يا أبتِ) و(يا أمتِ) بالكسر، و(يا أبتَ) و(يا أمتَ) بالفتح، و (يا أبتا) و(يا أمتا) بالالف، و(يا ابتاه) و(يا امتاه) بالهاء عند الوقف، و(يا أبتُ) و(يا أمتُ) بالضم، و(يا أبَ) و(يا أمَّ) بحذف التاء للترخيم[٢]. ويرى أحد الباحثين المحدثين ان مايراه البصريون من ان (التاء) في (يا أبتِ) و(يا أختِ) للتأنيث، وانها تفيد فيهما معنى التعظيم أو التفخيم، ويذهب مع رأيهم هذا ، ولكنه لا يوافقهم في انها عوض عن ياء الاضافة، وانما ياء الاضافة مُرادة بعدها، ولكنها حذفت للتخفيف ودلّ عليها بالكسرة[٣].

علة فتح لام الجر في المستغاث به

اذا أستغيث بالمنادى ، أو تُعُجّبَ منه دخلت عليه لامٌ مفتوحة نحو: "يا لله"، و"يا لَلماء"[٤]. قال المبرد: "فاذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول:"يا لَلناس، ويا لله، فان دعوت الى شيء فاللام معهُ مكسورة، تقول: يا لِلعجب، ومعناه: ياقوم تعالوّا الى العجب، فالتقدير: ياقومِ لِلعجب أدعو"[٥]. أما علتهُ في ذلك فهي قوله: "واما المفتوحة التي للمستغاث ، فانما فُتحت على الاصل ليُفْرق بينها وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير لها ألزم، لان هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له. وتلك انما هي بدل من قولك: "يا زيداه" اذا مددت الصوت وتستغيث به ، فـ(يالزيد) بمنزلة: "يا زيداه" اذا كان غير المندوب"[٦] وهذا يعني انها فتحت على الاصل، لان أصل هذه اللام الفتح، تقول: "هذا لَه": "وهذا لَك"[٧]، ومما يجدر ذكره ان هذه اللام **فُتحت تفرقةً** لها عن لام المستغاث من اجله[١]. أما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلته اذا قلت: "هذا لِزيد"، فاللام المفتوحة اضافت النداء الى المنادى المخاطب واللام المكسوة أضافت المدعو الى مابعده لانه سبب المدعو وذلك ان المدعوّ اِنما دُعي من اجل ما بعده لأنه مدعو له"[٢]. ويفهم من كلام سيبويه ان هذه اللام قد فتحت تفرقةً بين المستغاث به والمستغاث له فما بعد اللام مفتوحة مُستغاث به وماب عد المكسورة مستغاث له. من هذا العرض يتبيّن انه لا خلاف بين المبرد وسيبويه في شيء من باب الاستغاثة. كما لا خلاف بينهما في ان ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه. ولابدَّ في (الاستغاثة) من (مستغاث به) و(مستغاث من اجله)، فاذا ناديت شخصاً على جهة الاستغاثة فانما تستغيث به وتدعوه لنصرة

---

[٣] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٦٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٢؛ الاشباه والنظائر: ١٦٠/١.
[٤] ينظر: الاشباه: ١٣٤/١.
[٥] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٦٣.
[٦] ينظر: المقتصد: ٢/ ١٠٢١؛ شرح المفصل: ١٢/٢.
[٧] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٥.
[١] شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٥.
[٢] ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٥٧.
[٣] نفسه: ٢٥٧.
[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٥.
[٥] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٤.
[٦] المقتضب: ٤/ ٢٥٤.
[٧] نفسه: ٤/ ٢٥٥؛ وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩/١.
[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٠٩/١.
[٢] كتاب سيبويه: ٢١٥/٢.

آخرين. وتدخل الاستغاثة لام تسمى (لام الاستغاثة)، تدخل مع (المستغاث به) وتكون مفتوحة ، وتدخل مع (المستغاث من اجله) وتكون مكسورة، وهما خافضتان جميعاً لِما تدخلان عليه، فاذا قلت: "يالَزيد" –بفتح اللام- عُلم انه مستغاث به واذا قلت: "يا لِزيد" –بكسر اللام- عُلِم انه مُستغاث من أجله[٣]. فاذا قلت: "يا لَزيد لِعمروٍ" فأنت مستغيث بـ(زيدٍ) من أجل (عمرو) ليعينَك عليه[٤]. واصل هذين اللامين الكسر، لانهما اللام الخافضة في قولك: "لِزيد" و"لِعمرو" وانما فتحت لام المستغاث به فرقاً بينها وبين لام (المستغاث من اجله)، وكانت لام (المستغاث من أجله) أولى بالكسر ولأَنْ تبقيها في بابها –في رأي الجرجاني- لان المستغاث من اجله يُجرُّ اليه (المُستغاثُ به) ويُطلبُ من اجله[٥]. أضف الى ماتقدم ان النحاة إنما يفتحون لام الجر مع المضمر في نحو: "لَك"، و"لَنا"، وفتحوها في الاستغاثة اذا أُدخلت على الاسم (المستغاث به) لأنه اشبه الضمير من حيث كان منادىً، والمنادى يحل محل (الكاف) من نحو: "ادعوك"[٦].

وفي رأي البصريين ان (لام الاستغاثة) في اصلها هي "لام الجر"[١]، وقد نُسب الى الكوفيين القول: ان أصل (يا لَزيد): "يا آل زيد"، فخفُفَ بالحذف لكثرة الاستعمال، وعلى هذا تكون (اللام) عندهم هي بقية كلمة (آل)[٢]. ويرى البصريون ان هذا القول ضعيف، لان الاستغاثة قد تقال فيما لا (آل) له نحو: "يا لله"[٣]، ولأن (الآل) و(الاهل) واحد، فلو كان الاصل ما ذكروه لجاز ان يقع (الاهل) موقعه في بعض الاستعمال ، ولم يرد[٤].

الترخيم

علة عدم ترخيم ماليس آخره هاء الا بشروط

أجاز النحاة ترخيم الاسم اذا كان آخره هاء التأنيث مطلقاً سواء أكان علماً ام غير علم، زائداً على ثلاثة احرف او على ثلاثة اما ماليس اخره هاء فيقلّ ترخيمهُ[٥]. وعلة ذلك عند المبرد أوردها بقوله: "واما قولهم: "ياصاح اقبلْ"، فانما رخّموه لكثرته في الكلام، كما رخمّوا مافيه هاء التأنيث، إذ قالوا: "يا نَخْلُ ما أحْسنكِ" ، يريد "يانخلة، فرُخِمّ "[٦]. ويبدو ان كثرة استعمال العرب لهذه الاسماء هي التي جعلتهم يُجيزون ترخيمها وتشبيهاً لها بالعلم من حيث وهنهِ بالنداء بالبناء. اما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "لانهم كرهوا ان يخلو بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول"[٧] ويعني هذا ان هذه الاسماء لما كانت منادى حُذف منها التنوين فبنيت فاذا رُخِّمت أُخِّلَ بها بحذف حرف لازم لا يتغير وحذف التنوين، فلذلك لم يجز ترخيمها الا بشروط[٨].

اضف الى ما تقدم ان الترخيم يعني (الحذف) ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو ان يحذف من اخره حرفاً او اكثر، كقولك اذا نايت (حارثاً): "يا حارِ" و"مالِكاً": "يا مالِ" فسمّي ترخيماً لتليين المنادى صوته بحذف الحرف[١].

---

[٣] ينظر: كتاب سيبويه:٢/ ٢١٩؛ المقتضب: ٤/ ٢٥٤؛ الاشباه والنظائر: ٣١٩/١؛ شرح شواهد المغني: ٢/ ٧٩١.
[٤] ينظر: الجمل – للجرجاني: ٢٢ ؛ والجمل – للزجاجي: ١٧٨-١٨٠.
[٥] ينظر: اللامات: ٨٣.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢١/١؛ خزانة الادب: ٧/ ١٧٥؛ المقتصد: ٢/ ٧٨٩.
[١] ينظر: اللامات : ٨١-٨٦.
[٢] ينظر: الاصول: ٤٣٧/١؛ المقرب: ١٨٣؛ الجمل للجرجاني: ٣٣.
[٣] ينظر: خزانة الادب: ٧/٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ١٣١/١.
[٥] ينظر: شرح التصريح: ١٨٥/٢.
[٦] المقتضب: ٤/ ٢٤٣.
[٧] كتاب سيبويه: ٢٥١/٢.
[٨] ينظر: شرح المفصل: ١٩/٢-٢٠، ٤/٦؛ أمالي ابن الشجري: ٣٥/٢.
[١] ينظر: شرح شواهد المغني: ٦٢٠/٢.

علة لحاق الألف المندوب

ذكر سيبويه ان المندوب مدعوٌّ متفجعٌ عليه، قد تلحقهُ الالف في آخره ويجوز حذفها، كما يجوز ان يُلحق الهاء في الوقف حين بيّن الحركة[٢]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "...أما مَنْ اراد ان يفصلها من النداء، وألحق في آخرها الفاً، وألحق الالف في الوقف هاءً لخفاء الالف، فتُبيّنها بالهاء، كما تبيّن بها الحركة، فان وصل حذفها"[٣] ويفهم من كلامه ان المندوب لمّا كان في غاية البعد وجب ان يلحق في آخره الفٌ. لان الالف أبعد للصوت وأمكن للمد، وجيء بالهاء بعد الالف في الوقف تبياناً للالف لخفائها، علماً ان الندبة تكون بـ(يا) أو (وا). اما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "والندبة يلزمها، (يا) و(وا)، لانهم يحتلطون[*]، ويدعون مَنْ قدفات وبُعدَ عنهم. ومع ذلك ان الندبة كأنهم يترنّمون فيها، فَمن ثَمّ ألزموها المدّ وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنمّ"[٤] فالندبة عند سيبويه كالترنّم ولذلك ألحقت الالف موافقة لطبيعة الندبة اللاحقة للنادب وما يلزمها من مد للصوت للدلالة على اظهار قوة التفجّع وإخبار بان المدعو في غاية البُعد. وممّن اعتمد هذه العلة ابن السراج وابن يعيش والرضي وابن هشام[٥]. وقد جاء في لسان العرب: "والنّدْبُ": ان تدعوَ النادبةُ الميتَ بحُسن الثناء في قولها: "وافلاناه"، و"اهَناه"، واسم ذلك الفعل: "النُدْبَةُ"، وهو من ابواب النحو، كل شيء في ندائه (وا) فهو من (باب الندبة)..."[٦]. والمندوب في اصطلاح النحاة هو: "المتفجّع عليه بـ(يا)، او (وا)، او هو: منادى على وجه التفجع"[١]. ولما كان المندوب منادًى على سبيل التّفجع، كانت الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلاماً للسامعين بالفجيعة او المصيبة، ولذلك عاملوا المندوب معاملة البعيد، ولهم في ندبته مذهبان: ***الأول***: ان تلزمهُ في أوله اداة المد (يا) او (وا) والثانية هي الغالبة عليه والمختصّة به، لان المد الكائن في الواو والالف (وا) اكثر من المد الكائن في الياء والالف (يا) فتقول: و"ازيدْ" او "يا زيدْ" بالضم، و(واعبدَ الله) او (يا عبدَ الله) بالنصب، فيجري لفظة مجرى لفظ المنادى، ويأخذ حكمه في الاعراب والبناء، ولا يلتبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه. ***الثاني***: وهو الاكثر ان تلحق آخره الف الندبة ليمتدَّ بها الصوت ويرتفع ، فيكون (المندوب) بين صوتين مديدين مبالغة في الترنّم، لانهم يترنمون في الندبة، فاذا وقفت على الالف ألحقت (الهاء) محافظة عليها وتبييناً لها لخفائها، وان وصلت اسقطت (الهاء) لان خفاء (الالف) قد زال بما اتصل بها، فتقول: (يا زيدا وعمراه)، تُسقط (الهاء) من الاول لاتصاله بالثاني، وتثبتها في الثاني لانك وقفت عليه[٢].

علة إلحاق الف الندبة المضاف اليه

أجاز سيبويه إلحاق علامة الندبة المضاف اليه، فيقال: "وا أمير المؤمنيناه"، و"ا غُلامَ زيداه"[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "... ولو قلت: وامَنْ حفر زمزماه، وا أمير المؤمنيناه- كان جيداً ، لانك قد ندبت معروفين، ولو قلت: "وا أميراه"، لم يجز، لانك لم تدل على المندوب، وكذلك لو قلت: "واهذاه" – لم يجز، لانك إنما [ندبت اسماً معروفاً بالاشارة اليه]، ولن تدلَّ عليه بأضافة، وانما تتفجع له باسم أو اضافة تَجمع عليه، او بشيء من اسمائه يُعرف به يكون عُذراً للتفجع، كقولك: "واسيَّد العرباه". اذ كان المندوب معروفاً بذلك"[٤]. ويفهم من كلام المبرد ان المندوب غير مناد في الحقيقة، بل هو متفجع عليه ولذلك جازت ندبتهُ مع الاضافة. أما سيبويه فعلته في ذلك هي قوله: "... من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم... ولو قلت: "هذا زيد" كنت في الصفة بالخيار: ان شئت وصفت، وان شئت لم تصف ولست في المضاف اليه بالخيار، لانه من تمام الاسم وانما هو بدل من التنوين..."[١] ويبدو ان المضاف والمضاف اليه عند سيبويه هما كاسم واحد، لان المضاف اليه عنده بدل من التنوين الذي يلحق آخر الاسم، خلافاً للصفة التي ليست من تمام الاسم، أضف لما تقدم ان سيبويه يرى ان يُنزلَ المضاف والمضاف اليه منزلة الاسم الواحد، بينما يرى المبرد ان المندوب ليس بمنادى في الحقيقة

---

[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٦٨.
[٣] المقتضب: ٤/ ٢٦٨.
[*] (حلط) فُلان: اذا نزل بحالٍ مُهلكة . العين: ١٧١/٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٣١/٢.
[٥] ينظر: الاصول: ١/ ٤٣٢؛ شرح المفصل: ٢/ ١٣ ؛ شرح الرضي على الكافية: ٤١٨/١-٤١٩؛ شرح اللمحة البدرية: ١١١/٢.
[٦] لسان العرب: ندب، وينظر: كتاب الافعال: ٣/ ٢٣٠؛ وينظر: الخزانة: ١٩٢/١.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٠/٢؛ شرح الرضي: ١/ ٣٨٣.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢١/٢؛ المقتضب: ٤/ ٢٦٨؛ اسرار العربية: ١٣٥؛ الاشباه والنظائر: ١/ ١٦٥؛ مجاز القرآن: ٣١٦/١.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٦/٢.
[٤] المقتضب: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥، ٢٤٥.
[١] كتاب سيبويه: ٢٢٦/٢.

وانما هو متفجع عليه ولذلك جازت ندبتهُ مع الاضافة، فهما غير متفقان في هذه العلة. وممن اعتمد هذه العلة ابن السراج والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي وابن هشام والاشموني[٢].

علة عدم جواز ندبة المبهم والنكرة

لايجوز ان يقال عند سيبويه ندبة النكرة، فلا يقال: "وارجلاه"، و"يا رجلاه" ، قال سيبويه: "زعم الخليل –رحمه الله- ويونس أنه يقبح وأنه لايُقال"[٣]. وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب الندبة) إذ يقول: "واعلم انك لاتندب نكرة ولا مُبهماً ولا نعتاً، لاتقول: "يا هذاه"، ولا "يا رجلاه" اذا جعلت (رجلاً) نكرة، ولا :"يا زيد الظريفاه"، لان الندبة عذرٌ للتفجّع، وبها يُخبر المتكلم أنه قد نالهُ أمرٌ عظيم، ووقع في خَطْب جسيم"[٤] ويفهم من كلام المبرد ان عدم ندبة النكرة ، لان الندبة على البيان والتخصيص، والنكرة إبهام السامع، فكان التبيّين في الندبة عُذراً للتفجع، ولهذا السبب لا تُندب نكرة ولا مُبهم لإبهامهما[٥]، لانه لا يُعذر بأن يتفجّع على غير معروف او على مَنْ لا يعنيه أمرهُ. اما سيبويه فقد اعتل لذلك قائلاً: "وذلك قولك:"وا رجلاه" و"يا رجلاه"، وزعم الخليل –رحمه الله- ويونس أنه قبيح وانه لايُقال، وقال الخليل إنما قَبُحَ، لانك أبهمت، ألا ترى انك لو قلت: "واهذاه" كان قبيحاً ، لانك اذا ندبت فانما ينبغي لك أَنْ تُفجَعَ بأعرف الاسماء، وأن تختص فلا تبهم، لان الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز: "يا رجلاً ظريفاً"، فكنت نادباً نكرةً، وانما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامهِ لانك اذا ندبت تخبر انك قد وقعت في عظيمٍ، وأصابك جسيم من الامر، فلا ينبغي لك أن تبهم"[١] ويبدو ان الخليل اعتمد المعنى في هذه العلة، فالنكرة لا تندب، لان الندبة على البيان والتخصيص، ولا يتفجع أحد على غير معروف ابداً، لان الندبة عذر للتفجع. وقد اشترط البصريون في الاسم المندوب: أن يكون معرفة مشهوراً[٢]. لذلك منعوا ندبة المبهم من ضمير، واسم اشارة، وموصول، واسم جنس، ونكرة[٣]. بل منعوا ندبة العلم ان كان غير مشهور[٤]. وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة، لان الندبة بكاء ونوح بتعداد مآثر المندوب وفضائله، ولذلك وجب ان لا يُندب إلا بأشهر اسماء المندوب وأعرفها، لكي يعرفه السامعون فيكون عذراً للنادب عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبّر عليه. فكان التبيّن في الندبة عذراً للتفجع، ولهذا السبب لاتُندب النكرة ولا المبهم فلا يُقال: "وارجلاه" ولا "واهذاه" لابهاهمها، لانه لايُعذر بأن يتفجعَ، ويُبهم كما لايُعذر بأن يتفجعَ على غير معروف او على مَنْ لا يعنيه أمره، ولا يستقبحون نحو: و"امَنْ حفر بئرَ زمزماه" لانه منقبة وفضيلة لشخص مُعيّن، وقد أُشتهر بذلك حتى صار علماً يُعرفُ به بعينهِ، والمندوب اذا كان مشهوراً بذلك الاسم جازت ندبته[٥]. وخالفهم الكوفيون فأجازوا ندبة النكرة، والموصول، وحجّتهم في ذلك ان الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة نحو: "واركباه" والاسم الموصول معرفة بصلته، لذلك تجوز عندهم ندبتُها كما تجوز ندبة الاسم العلم[١]. والملاحظ مما سبق ان البصريين كانوا أقرب الى الصواب –وهو رأي أحد الباحثين المحدثين[٢]- لان المعارف لاتخلو من إبهام، ولذلك لم يشترطوا في (المندوب) ان يكون معرفة فحسب، وانما اشترطوا فيه ان يكون معرفة مشهوراً، ولذلك منعوا ندبة الاسم غير المشهور حتى لو كان عَلَماً، ولا شكَّ في إن الندبة تقتضي ان لايُندب أحد إلا بأعرف اسمائه وأشهرها، ليكون ذلك عُذراً للنادب عند السامعين، وحملاً لهم على مشاركته في التفجع والرزيّة.

علة عدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب

لايجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المستغاث به فـ(يا) لازمة له[٣]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "... والوجه الآخر ان تجري مَجْرى النداء البتة، وعلامته (يا) و(وا) ولايجوز ان تحذف منها العلامة لان الندبة لاظهار التفجع ومدّ الصوت[٤]

---

[٢] ينظر: الاصول: ٣٥٨/١؛ اسرار العربية: ١٣٧؛ شرح المفصل: ١٣/٢؛ شرح جمل الزجاجي: ١٢٩/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٤١٦/١؛ اوضح المسالك: ٤/ ٥٢؛ شرح الاشموني: ١٧١/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ٢٢٨/٢؛ وينظر: اوضح المسالك: ٤/ ٥٣.
[٤] المقتضب: ٤/ ٢٦٨.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١٤/٢-١٥.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٨.
[٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١٨/١.
[٣] ينظر: الهمع: ١٧٩/١.
[٤] ينظر: شرح الرضي: ٤١٨/١.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٧-٢٢٨.
[١] ينظر: الانصاف: ٣٠٦.
[٢] ينظر: اساليب الطلب: ٢٨٧.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣١/٢.

ويفهم من كلام المبرد ان المندوب ليس هو المنادى في الحقيقة، وانما هو متفجع عليه، لان الندبة تستوجب مد الصوت، فمن ثَمَّ لايجوز ان يحذف حرف النداء من المندوب. أما علة المبرد في عدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث به فهي قوله: "وتقول: "يا لَلرجال ولِلنساء"، تكسر اللام في (النساء)، لانك إنما فتحتها في الاول فِراراً من اللبس، فلما عطفت عليه الثاني عُلِمَ أنه يُراد به ما أريدَ بما قبله، فأجريتها مُجراها في الظاهر"[٥] ويبدو أن فتح هذه اللام حتى لا تلتبس لامهُ بـ(لام التوكيد)، لان كلتا اللامين مفتوحة ولذلك لم يجزْ حذف حرف النداء من المستغاث به. أما سيبويه فعلّته في ذلك هي قوله: "... وأما المستغاث به فـ(يا) لازمة له، لأنه يجتهد وكذلك المُتعجب منهُ... والندبة يلزمها (يا) و(وا)..."[٦] ويفهم ان سيبويه يرى ان المندوب ليس بمنادى حقيقةً، وانما هو متفجّع عليه، ولذلك لا يجوز حذف حرف النداء منه لان الندبة

تستوجب مدّ الصوت واظهار قوة التفجع على المندوب. وأضاف في موضع آخر قائلاً: "... وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة وإلا لم يجزْ. ألا ترى انك لو قلت: "يا لزيد" وأنت تحدثُه لم يجز، ولم يلزم هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلاّ تلتبس هذه اللام بـ(لام التوكيد)... ولايكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه، نحو:"أي، وهَيَا، وأيا" لأنهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب"[١]. ويبدو أن هذه اللام لو حذفنا حرف النداء من المستغاث به لا لتبست لامه مع لام التوكيد، لان كلا اللامين مفتوحة. واعتلّ سيبويه لعدم جواز حذف حرف النداء من المندوب قائلاً: "والندبة يلزمها (يا) و(وا)، لانهم يحتلطون، ويدعون مَنْ قد فات، وبُعدَ عنهم، ومع ذلك ان الندبة كأنهم يترنّمون فيها، فمن ثم ألزموها المد وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنّم"[٢]. فحرف النداء لا يحذف من المندوب لان الندبة تستوجب مدّ الصوت فهي عنده كالترنّم ويلزمها من قوة الصوت واظهار قوة التفجّع إعلاماً للسامعين بالمصيبة أو الفجيعة، وزيادة على ماتقدم نقول: لايجوز ان تقول: "لَزيدُ" وأنت تريد: "يا لَزيدُ" فأداة النداء تلزم (الاستغاثة) لانها من المواضع التي يلزم فيها رفع الصوت ومدّهِ: فالمستغيث يبالغ في رفع صوته لتوَهمِّه في المستغاث به الغَفلةَ والتراخي[٣]، او للمبالغة في تنبيهه، لكون المستغاث له أمراً مهماً[٤]. وذكر السيوطي علة ذلك بقوله: "انما امتنع حذف حرف النداء من –المستغاث به- لئلاّ يلتبس لامُه بلام الابتداء، فانها مفتوحة مثلها، ولا يكفي الاعرابُ فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف"[٥].

أما فيما يخص المندوب فلا يجوز أن تقول: "زيداه" وأنت تريد: "يا زيداه" فأداة النداء تلزم (الندبة) لانها كذلك من المواضع التي يلزم فيها رفع الصوت ومدِّه، وذلك لانهم يجتهدون في التعبير عن انفعالهم وهم يَدْعُون مَنْ قد فات وبَعُدَ عنهم، ولذلك هم يلحقون آخر الاسم المدّ أيضاً مبالغة في مدّ الصوت والترنّم[٦].

الاختصاص

علة امتناع اظهار حرف النداء مع (أي) في الاختصاص

يرى النحاة استعمال صيغة النداء في معنى الاختصاص، وذلك بأن تأتي بـ(أي) وتجريه مجراه في النداء، فتضمّهُ، وتلحقه (هاء) التنبيه، وتصفهُ بالمعرف (بأل)، وذلك بعد ضمير المتكلم او المخاطب، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نُسب اليه. كقولك: "أنا أكرمُ الضيفَ ايها الرجل". أي : "أنا اختص من بين الرجال باكرام الضيف"[١]. ويرى النحاة أن

---

[٤] المقتضب: ٤/ ٢٦٨.
[٥] المقتضب: ٤/ ٢٥٤-٢٥٥.
[٦] كتاب سيبويه: ٢/٢٣١.
[١] كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٨.
[٢] كتاب سيبويه: ٢/٢٣١.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٠، ٢٣١؛ شرح المفصل: ٢/١٦.
[٤] ينظر: شرح الرضي: ١/٤١٦.
[٥] الاشباه والنظائر: ١/٣٣٨-٣٣٩.
[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٣١؛ المقتضب: ٤/ ٢٦٨؛ شرح المفصل: ٢/١٦.
[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٤٢٨.

قولك: "اللهم اغفرْ لنا أيتها العصابةُ" بضم (أيّهُ) ورفع صفتها. كان حقهُ النصب كقولهم: "نحنُ العربَ أقرى الناس للضيف". ولما كان اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء، فقد أُعطي حُكمه، وان انتفى موجب البناء[٢].

وما جاء الاختصاص بلفظ النداء إلا لاشتراكهما في معنى الاختصاص، إذ ان المنادى ايضاً مختصٌ بالخطاب من بين امثاله. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتمال التسوية عليهما، قولك: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ"، فاجروا حرف النداء على "العصابة" وليست مدعوة، لان فيها الاختصاص الذي في النداء، وانما حق النداء ان تعطف به المخاطب عليك، ثم تخبرهُ، أو تأمره، أو تسأله. او غير ذلك مما تُوقعه اليه، فهو مختص من غيره في قولك: "يا زيدُ"، و"يارجالُ". فاذا قلت: "اللهم اغفر لنا ايتها العصابة" فأنت لم تدعُ (العصابة) ولكنك اختصصتها من غيرها كما تختص المدعو، فجرى عليها اسم النداء –أعني: (أيُّها)-لمساواتها إياه في الاختصاص"[٣]. ويفهم من كلام المبرد ان الاختصاص منصوب بفعل مضمر تقدير (أعني) او (أخص) كما هو الحال في النداء، فالمنادى مختص بالخطاب، إلا ان الفرق بينهما ان الاسم المفرد في النداء مبني على الضم، وهو هنا منصوب على الاختصاص.

ويستعمل الاختصاص في معرض (التفاخر) نحو: "أنا اكرم الضيفَ ايُّها الرجل)، أو في معرض (التصاغر) نحو: (انا الفقيرُ الى الله ايها الرجل)، او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتفاخر، نحو: "نحن نقرأ أيها القوم"[١]. ويرى الدكتور المخزومي ان ما مثّل له النحاة من شواهد على انها اسماء منصوبة على الاختصاص، انما هو صورة من صور النداء خرجوا به الى وجه آخر[٢].

الاشتغال

علة وجوب اضمار الفعل الناصب للمشغول عنهُ

قررّ النحاة نصب المشغول عنهُ بفعل متروك اظهاره يفسّرهُ الفعل الظاهر في مثل: زيداً ضربتُهُ[٣]، وقد اورد لنا المبرد علة ذلك في باب ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل بينها وبين ماعملت فيه اذ يقول: "واعلم ان المفعول اذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنهُ انتصب بالفعل المضمر، لان الذي بعدهُ تفسير له"[٥]. ويفهم ان انتصاب هذا الاسم انما كان باضمار فعل يفسره الظاهر وتقديره: "ضربتُ زيداً ضربتهُ". اما سيبويه فقد علّ نصب ذلك الاسم بقوله: "انما نصبه على اضمار فعل هذا يفسره، كانك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، الا انهم لايظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره"[٦] فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر. ونجد هنا ان الاسم انما انتصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره "ضربتُ زيداً ضربتهُ".

لان هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى، فانه لايجوز ان يعمل فيه من جهة اللفظ من قبلِ انه قد اشتغل عنهُ بضمَيره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز ان يتعدى الى "زيد" لان هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحد[٧]. ويبدو ان هذه العلة هي من قبيل العلل التي تسمى بـ(علل الاستغناء) بالشيء عن الشيء وهي كثيرة الورود في كلام العرب[١]. وبعد ذلك فالكوفيون يرون ان الاسم في قولنا: "زيداً ضربتُهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، اما البصريون فيرون أنه منصوب بفعل مقدّر والتقدير فيه: "ضربتُ زيداً ضربته"[٢] وقد أدلى كل من الفريقين بدلوه في هذه العلة، فالكوفيين يرون ان الاسم منصوب بالعامل المتصل بالهاء الواقع عليها، لان الضمير العائد هو الاول في المعنى، فينبغي ان يكون منصوباً بعامله. نحو قولهم: "اكرمت

---

[٢] ينظر: الاشباه والنظائر: ٢٦٧/١.
[٣] المقتضب: ٣/ ٢٩٩؛ وينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٣١-٢٣٢؛ شرح المفصل: ١٧/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٢٨؛ الاشباه والنظائر: ١٠٠/٢-١٠١.
[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٢٨.
[٢] ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٣.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٨١/١؛ شرح المفصل: ٣٠/٢؛ اوضح المسالك: ١٦٠/٢.
[٥] المقتضب: ٧٤/٢.
[٦] كتاب سيبويه: ٨١/١.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٣٠/٢.
[١] ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٦٨؛ ارتقاء السيادة: ٧٠.
[٢] ينظر: الانصاف: ٧٧؛ ائتلاف النصرة: ١١٣.

أباك زيداً" "وضربتُ اخاك عمراً" وقد حُكِمَ بفسادهِ، وذلك لان انتصاب (زيد) في قولهم: "اكرمتُ اباكَ زيداً" على البدل، وجاز أن يكون بدلاً، لأنه تأخر على المبدل منهُ (ولايجوز ان يتقدم البدل على المبدل منهُ) وأمّا ها هنا فقد تقدّم "زيدٌ" على الهاء[٣].

اما البصريون فعندهم ان "زيداً" منصوب بـ(ضَرَبَ)، مقدّراً تقديره: "ضربتُ زيداً ضربتُهُ" فحذف المقدّر استغناءً بالفعل الظاهر عنهُ. كما لو كان متأخراً وقبلهُ ما يدُّل عليه. وما قالهُ الكوفيون مردودٌ بان العامل لايعمل بمعمولين[٤]. قال ابن يعيش: "وهو قول فاسد لان ما ذكره وان كان من جهة المعنى المعنى صحيحاً، فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللفظ. وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره، واشتغالهِ به، فلم يجز أن يتعدى الى آخر"[٥] ويرى الدكتور المخزومي ان ماجاء البصريون به هو متهافت عنده ويؤيد بذلك رأي الكوفيين، لانه لم يطرأ على الاسم جديد الاّ حَظوتهُ بشيء من الإهتمام انتهى به الى التقدم، واتصل ضمير الاسم بالفعل توكيداً وتخصيصاً[٦]. ***وصفوة القول***: نرى ان موضع "زيدٌ" في قولنا: "زيداً أكرِمهُ" هو النصب بالفعل الظاهر انما لغرض بلاغي وليس للاهتمام به -على حدّ زعم النحاة-، وسواء أكان هذا أم ذاك فإنَّ "زيداً" يبقى مفعولاً به للفعل (أكرم) وأما الضمير فعائد على "زيد"، وكذلك "زيداً لقيتهُ" لا مُبّرر لاحتمال وجود وجهين لإعرابه فهو منصوب لا محالة لان المتكلم يقول: "إنه لقيَ زيداً".

علة وجوب نصْب المشغول عنهُ بعد ادوات الاستفهام او الشرط او العرض او النفي

يجب نصب الاسم المشغول عنه اذا وقع بعد ادوات الاستفهام –الا الهمزة- او الشرط او العرض والتخصيص نحو: أينَ زيداً ضربتهُ، وإنْ زيداً لقيتهُ فاكرمهُ، وهلاّ بكر اكرمتهُ[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: ".. ولكنه اضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما اضمر، ولو لم يضمر لم يجز، لان الجزاء لايكون الا بالفعل، وانما احتملت (إنْ) هذا في الكلام، لانها أصل الجزاء، كما تحتمل الالف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: "أزيدٌ قام؟" لانها اصل الاستفهام. ولو قلت: "هل زيدُ قام"؟ لم يصلح الا في الشعر"[٢]. وهذا يعني ان الاسم اذا جاء بعد اداة الاستفهام وجب نصبه الا الهمزة ، لانها اصل الاستفهام فانه يجوز أنْ يليها الاسم، اما باقي الادوات فلا يليها الا الفعل . اما علة سيبويه في ذلك فهي: "واعلم ان حروف الاستفهام كلها يقبُح ان يصير بعدها الاسم اذاً فان الفعل بعد الاسم. لو قلت: "هل زيد قام"؟ و"اين زيد ضربتهُ؟" لم يجزْ الا في الشعر، فاذا جاء في الشعر نصبتهُ الا الالف فانه يجوز فيها الرفع..."[٣]. ويفهم ان من بين الحروف التي لايليها إلاّ الفعل ايضاً ادوات الاستفهام إلاّ الهمزة، فانه يجوز ان يليها الاسم وانها اصل ادوات الاستفهام فاذا وقع الاسم المشغول عنه بعد اداة الاستفهام غير الهمزة وجب نصبه لان ادوات الاستفهام لايليها الا الفعل قال سيبويه: "لانها عندهم في الاصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"[٤] فاذا وجب ان يلي ادوات الاستفهام الفعل، وجب نصب الاسم المشغول عنه بعد (مَنْ) بفعل مضمر. واذا سلمنا بالتشبيه بين هذه وتلك، وجب نصب الاسم بعد ادوات النفي بنيّة اضمار فعل ناصب للأسم بعدها كما يقول ابن يعيش: "وانما صار النصب هنا مختاراً لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء، وحروف الامر والنهي"[١].

علة ترجيح الرَّفع مع (أَمَّا)

---

[٣] ينظر: الانصاف: ٧٧-٧٨.
[٤] ينظر: ائتلاف النصرة: ١١٣.
[٥] شرح المفصل: ٣٠/٢.
[٦] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧١.
[١] ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٢٣٦.
[٢] المقتضب: ٧٢/٢.
[٣] كتاب سيبويه: ١/ ٩٨ وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٤.
[٤] كتاب سيبويه: ٩٩/١.
[١] شرح المفصل: ٣٦/٢؛ وينظر:علل النحو لابن الوراق:٤٠٢، ٤٢٩؛ وينظر:شرح الكافية الشافية:٢/ ٦٢٠.

يترجّح لدى النحاة[٢] رفع المشغول عنه بعد (أمّا) نحو قوله تعالى: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" (فصلت: ١٧).وعلة ذلك

عند المبرد نجدها في (هذا باب [(أمّا) و(إمّا)] اذ يقول: "ألا ترى انك تقول : "أمّا زيداً فاضربْ" فان قدّمت الفعل لم يجزْ، لأن (أمّا) في معنى: "مهما يكن من شيء"، فهذا لا يتصل به فعل، وانما حدُّ الفعل ان يكون بعد التاء، ولكنك تقدم الاسم، ليسدّ مسدّ المحذوف الذي هذا معناه، ويعمل فيه مابعده"[٣]. فالمبرد يرجح الرفع ها هنا، لانقطاع الكلام واستئنافه بـ(أمّا) فهي تصرف مابعدها الى الابتداء. اما علة سيبويه وذلك هي قوله: "لأن (أما) و(إذا) يقطع بهما الكلام، وهي من حروف الابتداء يصرفان الكلام الى الابتداء الا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يُحمَل بـ(ثم) و(الفاء)"[٤]. ويفهم من كلام سيبويه ان (اذا) و(أمّا) يقطعان الكلام ويصرفان مابعدهما الى الابتداء لانهما لايليهما فعل لا ظاهر ولا مقدر. ولا يأتي بعدها الا الاسم ولا يعطف

بهما على الاول كحروف العطف ولذلك تعيّن رفع الاسم بعدها على الابتداء. وقد قُرئَ قوله تعالى: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ"

(فصلت: ١٧) بالنصب[٥] ويرى ان ما حسّنه عند هذا القارئ، مافي (أمّا) من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل[٦].

ثانياً : المجرورات من الاسماء

علة امتناع تعريف الاسماء الموغلة في التنكير بالاضافة

هناك من الاسماء ما أُوغِل في التنكير، فلا تتعّرف بالاضافة او غيرها[١]. واورد المبرد علة ذلك في هذا (باب مجرى نعت النكرة عليها) اذ يقول: "فأمّا مررت برجل غيرك". فلا يكون الا نكرة، لانه مبهم في الناس اجمعين، فانما يصح هذا ويفسُد بمعناه"[٢] فهذه الاسماء وغيرها من نحو: حَسْبُك، وهَدّك، وشرعَك[٣] كلها نكرات لاتستفيد من المضاف اليه تعريفاً او تخصيصاً لانها لاتخصّ ذاتاً بعينها، وانما كل ماسوى المخاطب هو غيره، والمبرد ساق المثال السابق: "مررت برجل غيرك"[٤] لبدلك على ان هذه الاسماء نكرات وقد وصف بها النكرة. اضف لما تقدم ان هذه الاسماء تحتمل دخول (رب) عليها، لان (ربّ) لاتدخل الا على نكرة[٥]. والذي يدل ايضاً على تنكير تلك الاسماء ان (غير وشبهه) لاينصرف الا بتعيين المغاير والمماثل، قال السيوطي: "ويُعرّف ماذكر من (غير) وما بعده، ان تعيّن المغاير والمماثل، كأن ومع (غير) بين ضدّين، نحو قوله تعالى: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ"(الفاتحة: ٧)، وقولك: "مررتُ بالكريم غير البخيلِ"، أو قارنَ مِثْلا مما يُشعر بمماثلة خاصة"[٦] ويبدو ان للمبرد اشارة الى ذلك فيرى ان (غيراً) تتعرف بالاضافة وجعلها نعتاً لـ(الذينَ) لانها معرفة في قوله تعالى: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"[٧].

واصّل لهذا العلة الجرجاني والانباري وابن يعيش[٨].

---

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٩٥/١؛ المقتضب: ٣/ ٢٣؛ الامالي النحوية لابن الحاجب: ٢/ ٥٠٣.
[٣] المقتضب: ٣/ ٢٧.
[٤] كتاب سيبويه: ٩٥/١.
[٥] بالنصب وهي قراءة (عاصم – الحسن- ابن ابي اسحاق) ، ينظر: معجم القراءات: ٣٠٨/٤؛ البحر المحيط: ٧/ ٤٩١؛ الكشاف: ٤٤٣/٣.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٣٣/٢؛ نحو القراء الكوفيين: ٢٥١.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢٥.
[٢] المقتضب: ٤/ ٢٨٨.
[٣] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٨-٢٨٩.
[٤] نفسه: ٤/ ٢٨٩.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٢.
[٦] الهمع: ٢/ ٤١٥.
[٧] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٨ (الهامش رقم (٢)).
[٨] ينظر: المقتصد: ٢/ ٨٧٣؛ اسرار العربية: ١٥٠؛ شرح المفصل: ١٢٦/٢.

علة اختصاص اللام بالفتح مع المضمر وكسرها مع الظاهر

يرى النحاة ان الاصل في اللام الجارة ان تكون مكسورة مع الاسم الظاهر نحو: "المال لِزيد، والملك لِلّه[١] ويرى النحاة ان هذه اللام في الاصل تكون مفتوحة مع المظهر كما هي مع المضمر[٢]. وقال المبرد في ذلك: "اصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر، نحو قولك: المالُ لَك، والمالُ لَنا، والدراهم لَكم، ولَهم، وكذلك كل مضمر"[٣]. وبيّن علَّة ذلك بقوله: "فاذا قلت: المال لِزيد ، كسرتها، لئلا تلتبس بلام الابتداء، فاما امنك الالتباس في اللام مع المضمر، فانما ذاك لان ضمير الرفع لايلتبس بضمير الجر تقول: "ان هذا لَك"، و"ان هذا لأنت"، و"ان هؤلاء لَنحن"، فلإختلاف اللفظتين امِن اللبس"[٤] ويفهم من كلام المبرد ان علة كسر هذه اللام مع الاسم الظاهر حتى لا تلتبس بـ(لام الابتداء) في نحو: انّ هذا لعليٌ، فلولا كسر هذه اللام مع الظاهر لالتبست بـ(لام الابتداء)، فلم يدر السامع ان المقصود هذا هو علي أمْ مثلك علي، فلما كسروها بان الفرق. اما مع المضمر[٥]. فقد جاءت هذه اللام مفتوحة على الاصل، ولم تكسر لزوال الالتباس بين الضمائر بالتخصيص. لان صيغة المضمر المرفوع غير صيغة المضمر المجرور فالرفع له ضمائره، وكذلك الجر، فإننا نقول في المُلك: "هذالك"، فاذا أردنا التأكيد قلنا: "هذا لأنت". فبان الفرق باختلاف صيغتي المضمر خلافاً للمظهر[٦]. اما سيبويه فعلته في ذلك هي قوله: "... وذلك ان اللام لوفتحوها في الاضافة لالتبست بلام الابتداء اذا قال: "إنّ هذا لعليٌ"، ولَهذا افضل منك، فأرادوا ان يُميزّوا بينهما، فلما اضمروا لم يخافوا ان تلتبس بها، لان هذا الإضمار لايكون للرفع ويكون للجر"[٧]. ويبدو ان المبرد في وفاق مع سيبويه في هذه العلة، ورب معترض يعترض بأن حركة الاعراب تفصل بينهما اذ يخفض مابعد لام التمليك ليعلم انه مملوك ويرفع مابعد لام التأكيد ليعلم انه هو. قيل الاعراب لا اعتداد بفضله ، لانه قد يزول في الوقف او البناء[١].

اضف لما تقدم القول: اذا كان الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء واجباً لما ذكرناه من الفرق بين المعنيين فلِمَ كُسرت الجارة وتركت لام الابتداء لِحالها مفتوحة؟ والجواب عن هذا ان يقال: ان اول احوال الاسم هو الابتداء وانما الرافع او الناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ[٢]. فلما كان الابتداء متقدماً في المرتبة وكان فتح هذه اللام هو الاول المتقدم في حاليها جُعل الفتح الذي هو اول مع الابتداء الذي هو اول ولما كان الكسر فيها انما هو ثانٍ . غير اول جُعل مع الجر الذي هو تبع للابتداء، وهذا هو القياس[٣]. اضف لما تقدم ان لام المستغاث به من نحو: يالَبكر، ويالله ، لام جر، وقد فتحت، وانما فتحت لان المستغاث به منادى ، والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر[٤]. وقيل انها فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب. نحو قوله:

يا لَلرِّجالِ ليومِ الاربعاء أَمَا ينفكُّ يُحدثُ لي بعد اَلنُّهى طَرَبا[٥]

٢. موضوعات أُخر

التّوابع

---

[١] ينظر:الجمل في النحو:٢٦٦-٢٦٧.الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، د.عبد الوهاب العدوائي: ٢٥١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٢٥٤/٤.
[٣] نفسه: ٤/ ٢٥٤.
[٤] ينظر: نفسه: ٤/ ٢٥٤-٢٥٥.
[٥] المضمر: الخفي: مادة (ض-م-ر) القاموس المحيط: ٧٦/٢١.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٨.
[٧] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٦-٣٥٧.
[١] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٢٦.
[٢] ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٩-١٢؛ والنكت: ٢٣/١؛ وشرح المفصل: ٨/ ٢٦.
[٣] نفسه: ١٢/٢.
[٤] نفسه: ١٢/٢.
[٥] الرجز لعبد الله بن مسلم الهُذلي، كما في شرح اشعار الهذليين: ١٩١؛ وينظر: سر الصناعة: ٢/ ١٢-١٣. وينظر: المعجم المفصل: ٤٠/١.

علة ترك النعت في الاسماء (الأعلام)

قرّر سيبويه ان الاسم العلم الخاص بوصف بثلاثة اشياء: بالمضاف الى مثله، وبالالف واللام وبالاسماء المبهمة[٦]. فالعلم الخاص لايكون صفة. وعلة ذلك عند المبرد هي: "واما الاسماء التي هي اعلام، نحو: زيد، وعمرو –فلا يُنعت بها، لانها ليست بتحلية ولا نَسَب، ولايكون النعت إلا بواحد منهما، او بما كان في معناه"[١] ويفهم من كلامه ان العلم الخاص لايكون صفة، لان الصفة إما تحلية أو نسب، أما العلم فلا يُعطى أيّاً من هذه المعاني. أما سيبويه فقد ساق هذه العلة في (هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها) اذ يقول: "واما الالف واللام فيوصف بالالف واللام، وبما اضيف الى الالف واللام، لان ما أضيف الى الالف واللام بمنزلة الالف واللام، فصار نعتاً، كما صار المضاف الى غير الالف واللام صفة بما ليس فيه ألف ولام، نحو: "مررتُ بزيد أخيك"، وذلك قولك: "مررتُ بالجميل النبيل" ، و"مررتُ بالرجل ذي المال"[٢] وقد اعتلَّ هنا قائلاً: "واعلم ان العلم الخاص من الاسماء لايكون صفة لانه ليس بتحلية، ولا قرابة، ولا مبمهم،..."[٣] ويبدو ان المبرد متفق مع سيبويه في جانب من جوانب هذه العلة في ان العلم الخاص لايكون صفة، لان الصفة إمّا تحلية أو قرابة أو مبهم والعلم الخاص لايُعطى أيّا من هذه المعاني. ويرى بعض النحاة ان العلم لايُنعت به لأنه ليس بمشتقٍ وذلك لأنه لم يسمَّ به لمعنى استحقَّ به ذلك الاسم دون غيره[٤]. والى ذلك ذهب ابن السراج وابن الوراق والجرجاني وابن يعيش والرضي والسيوطي[٥].

وذكر ابن ولاّد قول سيبويه: "والمضاف الى المعرفة يوصف بثلاثة اشياء: بما أضيف كأضافته، او بألالف واللام، والاسماء المبهمة"[٦]. واورد ابن ولاد ان المبرد قد اعترض على سيبويه قائلاً: "أصل ماذكر في الصفات أنْ الاخص يوصف بالاعم، وماكان معرفة بالالف واللام والاسماء المبهمة فهو أخصّ مما أضيف الى الالف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس ان يقول: "رأيت غلامَ الرجل الظريفَ" إلا على البدل.

ثم اعترض ابن ولادّ على ذلك بقوله: قوله (أي المبرد) "ان اصل ماذكر من الصفات ان الاخصّ يوصف بالاعم" فهو يوصف بالاعم كما ذكر ويوصف بما كان مثلهُ، ألا ترى انك تقول: "مررتُ بالرجلِ الظريفِ"، فليس الظريف بأعم من الرجل، لكنه مثلهُ، فاذا قلت: "مررتُ بزيدٍ الظريف" فقد وصفتهُ بما هو أعم منهُ، فالصفة تكون على نحوين: تكون اعم من الموصوف وتكون مثلَ الموصوف، ولا تكون أخص من الموصوف: ولذلك قال سيبويه: والمضاف الى المعرفة يوصف بما أضيف كأضافته أي بما هو مساوٍ له، وبالالف واللام، أي: بما هو اعمّ منهُ.

وأما قوله: إن ماكان معرفة بالالف واللام اخصّ مما اضيف الى الالف واللام كما ذكر، لان ما اضيف الى الالف واللام إنما يُعرف ويُخصص من حيث يعرف مافيه الالف واللام وليس احدهما بأخص من الاخر، لان الالف واللام عرّفتهما جميعاً، فهما متساويان، فلذلك تقول: رأيتُ غلامَ الرجل الظريفَ، فيكون كقولك: رأيت الرجلَ الظريف، لاترى بينهما فرقاً، وكذلك: "نِعمَ الرجلُ فلانٌ"، و "نعمَ أخو الرجل فلانُ"، فما أضفته الى مافيه الالف واللام فهو بمنزلة مافيه الالف واللام[١].

علة ترك وصف الضمير والوصف به

لا يُوصف المضمر ولا يُوصف به عند النحاة[٢]. وعلة المبرد في ذلك هي قوله: و"المُضمر لا يُوصف به، لأنه ليس بتحلية ولا نَسب، ولا يوصف لأنه لايضمر

---

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٦/٢؛ شرح المفصل: ٣/ ٤٨-٥٣.
[١] المقتضب: ٤/ ٢٨٤.
[٢] كتاب سيبويه: ٦/٢-٧؛ وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٤ الهامش رقم (١).
[٣] نفسه: ٦/٢.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٥٣-٥٦.
[٥] ينظر: الاصول: ٣٢/٢؛ علل النحو: ٢٤٦، ٥٢٢؛ المقتصد: ٢/ ٩٢٢؛ شرح المفصل: ٥٦/٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٦؛ الهمع: ٥/ ١٧٥.
[٦] كتاب سيبويه: ٢/ ٦-٧.
[١] ينظر: الانتصار: ١١٩-١٢٠.
[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ١١/٢؛ المقتضب: ٤/ ٢٨٤؛ شرح الرضي: ٣٧/٣.

حتى يُعرّف، ولأن الظاهر لايكون نعتاً له، كما لايُنعت به، ولكنه يُؤكّد، ويبدل منهُ"[٣] ويفهم من كلامه ان المضمر لايكون موصوفاً لان فائدة الصفة تخصيص الموصوف واخراجه من الاشتراك بصفة ينفرد بها[٤]. والمضمر غني عن ذلك لخروجه عن الاشتراك لوضوح معناه ومعرفة المخاطب المقصود به، إذ ان الاسم لايُضمر الا وقد عرف المخاطب إلى مَنْ يعود ومَنْ يعني، فأستغني لذلك عن الوصف[١]. فالمبرد هنا علّل عدم وصف الضمير لأنه أخص المعارف، وحق النعت ان يكون تعريفهُ انقص من الموصوف، ولايجوز ان تنعت الاسم بالاخصّ[٢]. أما عدم الوصف به لان المضمر غني عن ذلك لوضوح معناه ومعرفة المخاطب بالمقصود به فاستغني لذلك عن الوصف[٣]. اما علة سيبويه في ذلك هي قوله:"واعلم ان المضمر لايكون موصوفاً، من قِبل انك إنما تضمر حين ترى ان المُحدَّث قد عرف مَنْ تعني... وليس بصفة، لان الصفة تحلية نحو: الطويل، او قرابة ، نحو: اخيك وصاحبك، وما اشبه ذلك أو، نحو الاسماء المبهمة"[٤]. فسيبويه يرى ان المضمر لايكون موصوفاً، لان فائدة النعت تخصيص المنعوت، وإخراجه من الاشتراك بصفة ينفرد بها، والمضمر غنيٌ عن ذلك لخروجه عن الاشتراك[٥]. اضافة الى انه لايصلح ان يكون نعتاً، لان ذلك عند سيبويه هي علة عدم الوصف بالعلم، لانه ليس بتحلية كالطويل، ولا قرابة، نحو: أخيْك وصاحبك ولا مبهم، نحو: هذا، وذلك[٦]. وممّن اعتمد هذه العلة بعدهما ابن يعيش وابن عصفور والازهري والسيوطي[٧].

التوكيد

علة عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل

ذهب جمهور النحاة الى عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس او العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فنقول: "قوموا أنتم انفسكم أو اعينكم"، ولا نقول: "قوموا أنفسكم"، فإذا اكّدته بغير النفس او العين لم يلزم ذلك، فتقول: "قوموا كلكم" أو : "قوموا أنتم كلكم"[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله:"وكذلك ما نعتهُ بالنفس في المرفوع. إنما يجري على توكيد فان لم تُؤكِّد جاز على قُبْح. وهو قولك: قم أنت نفسُك. فان قلت: "قم نفسُك" جاز. وذلك قولك: رُوَيْدك أنت نفسُك زيداً، وعليك أنت نفسُك زيداً"، و"دونك أنت نفسُك زيداً"، والحذف جائز قبيح اذا قلت: رويدك نفسُك زيداً"[٢]. ويفهم من علة المبرد ان كلاً من (النفس، والعين) لما كانت لاتلي إلا العوامل، أي ان العوامل تعمل فيها لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك انهما لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية، فنقول: "طابت نفسه"، و"صحّت عينه"[٣]. فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً فكانا في الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع المتصل بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنصب وعطف البيان، فقُبح لذلك كما قُبح العطف عليه من غير تأكيد، فضلاً عن ان التأكيد بهما من غير تقدم ربما أوقع لبساً في نحو: "هند ضربت نفسها"، لم يعلم أرُفِعَتْ (نفسها) بالفعل، أم جعلت في الفعل ضميراً لـِ(هند)

---

[٣] المقتضب: ٤/ ٢٨٤.
[٤] ينظر: النكت: ٢٨٨/١.
[١] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٠؛ شرح التصريح: ٩٥/١.
[٢] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٨٠؛ شرح المفصل: ٥٦/٣.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٥٦.
[٤] كتاب سيبويه: ١١/٢.
[٥] ينظر: شرح المفصل: ٥٦/٣.
[٦] ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ١٥.
[٧] ينظر: شرح المفصل: ٥٦/٣؛ شرح جمل الزجاجي: ٢١٧/١؛ شرح التصريح: ٩٥/١؛ الهمع: ١٧٥/٥.
[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٦٩/١؛ شرح التصريح: ١٤٠/٢.
[٢] المقتضب: ٢/ ٢١٠-٢١١.
[٣] ينظر: علل النحو: تحـ: د.محمود محمد نصار: ٥٣٢.

واكدته، فاذا قلت: "هند ضربت هي نفسها"، حَسُن لأمن اللبس[٤]. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح ان تقول: "فعلتَ نفسك" اِلا أن تقول: "فعلت أنتَ نفسك" وان قلت: "فعلتم أجمعون"، حسن لان هذا يُعمُّ به واذا قلت: "نفسك"، فانما تريد أن تؤكّد الفاعل، ولما كانت "نفسك" يتكلم بها مبتدأة وتحمل على مايجر وينصب ويرفع شبهّوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: "نزلتُ بنفس الجبل"، و"نفس الجبل مقامي"، ونحو ذلك، وأما (أجمعون) فلا يكون في الكلام اِلا صفة"[٥]. ويبدو ان المبرد ذهب مع سيبويه في وجوب توكيد الضمير المتصل المرفوع وممّن اعتمد هذه العلة بعدهما الأعلم وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك[٦].

عطف النسق

علة قبح العطف على الضمير المتصل اِلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل

يقبُح عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع من غير تاكيده بضمير منفصل او بطول يقوم مقام التأكيد. وذلك نحو: "فعلت وعبدُالله"، و"افعلْ وعبدُ الله"[١]. وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "واعلم ان هذه الاسماء ماكان منها مصدراً، أو موضوعاً موضع المصدر. فان فيه الفاعل مُضمراً، لأنه كالفعل المأمور به، تقول: رُوَيْدك أنت وعبدُالله"، و"عليك أنت وعبدُالله أخاك"... فان حذفت التوكيد قُبح، واعرابهُ الرفع على كل حال، ألا ترى أنك لو قلت: "قمْ وعبدُ الله" كان جائزاً على قُبْح حتى تقول: "قم أنت وعبدُ الله"، و"فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا" (المائدة: ٢٤)، و"اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ" (البقرة:٣٥)"[٢] ويفهم من كلام المبرد ان هذا إنما قبح من قِبل ان هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لان الفاعل لازم للفعل لابّد له منهُ، فلما كان هذا الضمير كالجزء من الفعل وحرف من حروفه قبُح العطف عليه لأنه يصير كالعطف على لفظ وعطف الاسم على الفعل مُمتنع، وانما كان ممتنعاً من قِبل ان المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل، وعوامل الافعال لاتعمل في الاسماء لا بل ربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً واما امراً فلا يكون له عامل فلذلك قبح العطف من غير تأكيد[٣]. اما سيبويه فقد علل ذلك قائلاً: "وزعم الخليل ان هذا انما يقبح من قِبل ان هذا الاضمار يُبني عليه الفعل، فأستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله اذا بَعُد عنهُ"[٤] ويفهم من علة سيبويه ان ذلك العطف يقبُح حتى يُؤكّد بالضمير المنفصل، من قبل ان هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروفه. والى ذلك ذهب ابن السراج ، اِذ يقول مُعلّلاً: "انما قُبحَ ان تقول: "قمتُ وزيد"، لان التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لاتقوم بنفسها وقد غُيّر الفعل لها، فان عوضت من التأكيد شيئاً يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه حَسُن"[١]. ويبدو انه قد اتبع منهج سيبويه والمبرد في ذلك ولم تكن علته اِلا شرح وتوضيح لعلتيهما. وممّن اصّل لهذه العلة الاعلم وابن يعيش وابن عصفور والرضي من المتأخرين[٢].

ب. المشتقات

---

[٤] ينظر: شرح المفصل: ٤٢/٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٨٢؛ النحو الوافي: ٥٠١/٢.
[٥] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٩.
[٦] ينظر: النكت: ٢/ ٤٨٣؛ شرح المفصل: ٣/ ٤٢؛ الايضاح في شرح المفصل: ٤٣٩/١؛ شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٦٩؛ شرح التسهيل: ٣/ ١٥٢-١٥٣.
[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٨/٢؛ شرح المفصل: ٧٦/٢؛ شرح التصريح: ١٨٢/٢.
[٢] المقتضب: ٢١٠/٢-٢١١.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٨-٣٧٩.
[١] الاصول: ١٢٢/٢.
[٢] ينظر: النكت: ٢/ ٤٨٣؛ شرح المفصل: ٧٧/٣؛ شرح جمل الزجاجي: ٢٤١/١؛ شرح الاشموني على الكافية: ٣/ ٣٥٦.

١. اسم الفاعل

علة عدم اعمال اسم الفاعل اذا دل على الماضي

اسم الفاعل اذا كان دالاً على الماضي لم يعمل، فلا نقول : "هذا ضاربٌ زيداً أمس" بل يجب اضافته الى معموله، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ أمس"[٣]. وقد بيّن المبرد علة ذلك في (هذا باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع) اذ يقول: "تقول: "هذا ضاربُ زيدٍ أمس"، و"هما ضاربا زيد"، و"هم ضاربو عبد الله"، و"هنَّ ضاربات اخيك"، كل ذلك اذا اردت به معنى الماضي لم يجز الا وفيه هذا ، لانه اسم بمنزلة قولك: "غلامُ زيد"، و"أخو عبد الله"، ألا ترى انك لو قلت: "هذا غلامُ زيداً" كان محالاً. فكذلك اسم الفاعل اذا كان ماضياً لا تنونهُ لانه اسم، وليس فيه مضارعة الفعل"[٤] ويفهم من كلام المبرد ان اسم الفاعل لم يعمل اذا كان دالاً على الماضي ولذلك يجب اضافته لزوال مشابهته للفعل المضارع لانه ان عمل لمشابهته المضارع كما اشبه المضارع في الاعراب فاذا اريد به المعنى زال شبهه بالمضارع. إذ ان الفعل الماضي مبني وهو معرب. اما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "فاذا اخبر ان الفعل قد وقع، وانقضى فهو بغير تنوين البته، لأنه انما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما اشبهه الفعل المضارع في الاعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه. فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الاسماء التي من غير ذلك الفعل لانه انما شبّه بما ضارعه من الفعل، كما شبّه به في الاعراب، وذلك قولك: "هذا ضارب عبد الله، وأخيه". وجه الكلام وحده الجر، لانه ليس موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: "هذا ضارب زيد فيها وأخيه"[١].

ويبدو ان كلام المبرد يقترب من كلام سيبويه، اذ يرى سيبويه ان اسم الفاعل قد اضيف وذلك لزوال مشابهته للفعل المضارع، فمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في الزمن هي دلالتهُ على الحال والاستقبال فلما كان اسم الفاعل كذلك عند سيبويه لم يعمل حتى يُضاف. اضف الى ماتقدم ان وجه المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ، تنتفي اذا كان اسم الفاعل دالاً على الماضي، ولذلك عُلل بعدم اعماله بمعنى المضي لانه لا مشابهة بينه وبين الماضي اذ ان (ضَرَبَ) الفعل لا تساوي (ضاربْ) لا في عدد الحروف ولا السكنات[٢]. هذا مع العلم ان النحاة قد اشترطوا لعمله عمل الفعل ان يكون دالاً على الحال والاستقبال[٣]. زد على ذلك ان اسم الفاعل انما عمل عمل الفعل لجريان على الفعل المضارع له. كما اشبه الفعل المضارع في الاعراب، فكل واحد منهما داخل على الآخر. وجمهور النحاة سار على عدم اعمال اسم الفاعل الدال على المضي، رغم المشابهة التي ذكرناها آنفاً في الحركات والسكنات .وعلى هذه العلة في عدم اعمال اسم الفاعل الدال على المضي اغلب النحاة فقد اعتمدها ابن السراج والزجاجي وابن الوراق والجرجاني وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك[٤].

٢. علة إعماله

قرر النحاة ان العمل اصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الاسماء والحروف عاملاً فينبغي ان يسأل عن المُوجِب، واسم الفاعل من جنس الاسماء وقد عمل عمل الفعل في الرفع والنصب، فلا بد من ان تكون هناك علة أوجبت له العمل[١]. وبيّن المبرد علة ذلك في (هذا باب اسم الفاعل مع الفعل المضارع) اذ يقول: "فان جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، او ما تفعله بعد، ولم يقع –جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره، لأنه في معناه وذلك قولك: "زيد آكِلٌ طعامَك الساعة". اذا كان في حالِ أكلٍ، و"زيد آكلُ طعاماً غداً"، كما تقول: زيد يُاكل الساعة-اذا كان في حال أكلٍ، وزيد ياكلُ غداً"[٢] ويفهم من كلام المبرد ان علة اعمال اسم الفاعل هو لجريانه مجرى الفعل المضارع له لفظاً ومعنى، ففي اللفظ جريانه مجراه في الحركات والسكنات، وعدد حروفه[٣]. اما في المعنى فدلالته على الحال والاستقبال لان حدث اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد[٤]. اما

---

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٦/٢.
[٤] المقتضب: ١٤٨/٢.
[١] كتاب سيبويه: ١٧١/١.
[٢] ينظر: شرح المفصل: ٦٧/٦.
[٣] ينظر: المقتصد: ٥١٥/١؛ شرح المفصل: ٦/ ٦٨؛ شرح الرضي: ٣/ ٤٨٥.
[٤] ينظر: الاصول: ٢٥٥/١؛ الايضاح في علل النحو: ١٣٥؛ علل النحو: ٣٩٤، تحـ: محمود جاسم؛ علل النحو: ٤١٧ تحـ: محمود محمد؛ المقتصد: ٥١٥/١؛ شرح المفصل: ٧٠/٦؛ شرح جمل الزجاجي: ٥٥٢/١؛ شرح الكافية الشافية: ١٠٢٧-١٠٢٨.
[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥١/١.
[٢] المقتضب: ٤/ ١٤٨؛ ١٤٩/ ٢/ ١١٧.
[٣] ينظر: المقتصد: ١/ ٥١٥-٥١٦؛ شرح المفصل: ٦/ ٦٨.

سيبويه فقد اعتلّ لذلك في (هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول) اذ يقول: "فاذا ما اردت فيه من المعنى ماردت في (يفعل) كان منوناً نكرة. وذلك قولك: "هذا ضاربٌ زيداً غداً" فمعناه وعمله: "هذا يضرب زيداً غداً". واذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير متقطع كان كذلك، وذلك قولك : هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة". فمعناه وعمله مثل: "هذا يضرب زيداً الساعة"، و"كان زيد ضارباً اباك" فإنما يحدث ايضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه. فمعناه وعمله كقولك: "كان زيد يضرب اباك..."[٥] أي: ان اسم الفاعل قد عمل عمل فعله لجريانه مجرى الفعل المضارع له، كما اشبهه الفعل المضارع في الاعراب، ولذلك فكل واحد منهما داخل على الآخر[٦]. وممن اصّل لهذه العلة ايضاً ابن السراج والزجاجي وابن الوراق والجرجاني، وابن يعيش[٧]. ولابّد من الأشارة الى أن اعماله اعمال الفعل فمردّهُ في الحقيقة الى معنى الحدث الذي يقتضي وجود المحدث بالضرورة وهو الفاعل في الاصطلاح النحوي ثم قد يقتضي وجود مايؤثر فيه وهو المفعول.

اما مازعم النحاة بان اسم الفاعل يعمل لانه يحمل على الفعل المضارع من جهة اللفظ والمعنى فمتهافت لايقوم للاحتجاج لان الموازنة اللفظية المدّعاة غير قائمة في اسم المفعول الثلاثي وهو ايضاً مستحق للعمل، وكذلك الصفة المشبهة. واما من جهة المعنى التي يريدون بها دلالة كليهما على معنى الحال أو الاستقبال فهي مردودة بكونه اسماً لايلزم فيه ان يتضمن معنى الزمن، لأنه دلالة مختصة بالافعال. وقد زعموا ان اسم الفاعل لايعمل اذا كان دالاً على المضي وانما يضاف الى المعمول. ولكن الاستعمال القرآني ورد بخلاف ذلك قال تعالى: "وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ" (الكهف:١٨) وهم يوجهونها على انها حكاية حال ماضية لان اسم الفاعل لايعمل اذا كان في المعنى المضي[١].

علة حذف التنوين من اسم الفاعل العامل وجر معموله

يجوز في اسم الفاعل العامل حذف تنوينه واضافته الى معموله، فيُجر هذا المعمول[٢]، ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ"(القمر: ٢٧) وكذلك قوله تعالى: "إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا" (مريم: ٩٣) وقوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" (آل عمران:١٨٥) وعلة ذلك عند المبرد هي قوله: "واعلم انه قد يجوز لك ان تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل ، ولايكون الاسم اِلا نكرة وان كان مضافاً أي معرفة، لانك إنما تحذف النون استخفافاً. فلما ذهب النون عاقبتها الاضافة، والمعنى معنى ثبات النون"[٣] ويفهم من ذلك ان سبب حذف التنوين من اسم الفاعل العامل هي على سبيل الاستخفاف. أما علة سيبويه في ذلك فهي قوله: "واعلم ان العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين، ولا يتغير من المعنى شيئاً، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى: "غلام عبد الله" في اللفظ، لانه اسم، وان كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغيرُ كفُّ التنوين اذا حذفتهُ مُستخّفاً من المعنى شيئاً، ولايجعله معرفة"[١]. ويبدو من هذه العلة ان المبرد متفق مع سيبويه في ان العرب تميل الى الاستخفاف في كلامها عندما تستثقل التنوين. وهذه العلة هي علة الخليل على حد ما زعم سيبويه ان الخليل قال: "هو كائنٌ اخيك"، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك"[٢].

٢. الصفة المشبهة

---

[٤] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٤٩؛ شرح المفصل: ٦/ ٦٨.
[٥] كتاب سيبويه: ١٦٤/١.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٦٨؛ المشابهة في النحو العربي: ٤١-٤٢.
[٧] ينظر: اصول في النحو: ٥٥/١؛ الإيضاح في علل النحو: ١٣٥؛ علل النحو بن الوراق: ٣٩٤؛ المقتصد: ٥١٥/١؛ شرح المفصل: ٦/ ٧٠.
[١] ينظر: نحو القرآن: ٧٦-٨٦.
[٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٨/٢.
[٣] المقتضب: ٤/ ١٤٩-١٥٠.
[١] كتاب سيبويه: ١٦٥/١.
[٢] كتاب سيبويه: ١٦٦/١؛ وينظر: معاني القرآن – للأخفش: ٨٣/١.

علة اعمال الصفة المشبهة

قرر النحاة ان الاصل في الصفة المشبهة بالفاعل ألاّ تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت. ولانها مشتقة من فعل لازم[٣]. الا انه قد ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي نحو: "زيد حَسَنُ الوجه"[٤]. وعلة ذلك عند المبرد نجدها في (هذا باب الصفة المشبه بالفاعل فيما تعمل فيه) اذ يقول: "وانما تعمل فيما كان من سببها وذلك كقولك: "هذا حَسنُ الوجه"، وكثير المال. أعلم ان هذه الصفة إنما حدّها ان تقول: "هذا رجلٌ حَسنٌ وجهُهُ، وكثير ماله". فترَفع مابعد (حسن) و(كثير) يفعلهما، لان (الحُسْن) إنما هو للوجه ، والكَثْرة انما هي للمال فهذا بمنزلة قولك: "هذا رجلٌ قائمٌ ابوه، وقاعدٌ اخوه"[٥]. ويفهم مما تقدم ان الاصل في هذه الصفة الاّ تعمل لانها لمّا تشابه الفعل المضارع لا لفظاً ولا معنى"[٦] فلما كانت هذه الصفة قد شُبهّت باسم الفاعل عملت عمله لمشابهته للفعل. وكان سيبويه من قبل قد قرّر هذا مُعلّلاً ذلك بقوله في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه): "... انما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالالف واللام او نكرة لاتجاوز هذا..."[١] فالصفة المشبهة هي ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في اعرابها جرى اسماء الفاعلين وليست مثلها، وانما لها شبه بها وذلك من قبل انها تذكّر وتؤنّث وتدخلها الالف واللام وتثنّى وتجمع بالواو والنون[٢] والعمل بالمشابهة اعتمده جمهرة النحاة بعد سيبويه والمبرد[٣].

ما أن حلّ القرن الثالث الهجري، حتى برز لنا في هذا العصر واحد من كبار المعلّلين، وهو ابو العباس المبرد (ت:٢٨٥هـ) بعد ان انتقلت رياسة النحو البصري اليه من استاذه المازني. واليه انتهت زعامة النحو[١]. وقد كانت شهرته في التعليل معروفة وكان شديد الاهتمام به، وكانت له يد طويلة فيه[٢]. وقد وسّع المبرد من دائرة التفلسف في سرد العلل، وكانت تعليلاته ذات طبيعة فلسفية ، ويعود السبب في ذلك الى انتشار المذهب الفلسفي، واختلاطه باغلب العلوم في هذا العصر[٣]. والعلماء الذين جاؤوا من بعده قد ساروا على هدي سلفهم، وساروا على نهجهم في الاسراف في التعليل والمغالاة به[٤]، كابن السراج وابي علي الفارسي والرماني وابن جني، وهؤلاء جميعهم وغيرهم قد كانوا مهتمين بالتعليل ومنهم مَنْ بالغ واسرف حتى اصبح ماجاء به يُعد خارجاً عما هو مألوف في النحو العربي[٥].

وبعدُ فليس غريباً ان يتأثر المبرد في كتابه (المقتضب) بالمنهج الفلسفي، لانه قد سار على هدي المدرسة البصرية المتأثرة بالفلسفة ومناهجها. فضلاً عن ذلك، فهو قد اهتم بكتاب سيبويه ولازمه: قراءةً ودرساً، حتى قال عنه ابو علي الدينوري حين قارن بين ثعلب (ت٢٩١هـ) وبين المبرد: إنما صار المبرد أعلم بكتاب سيبويه من ثعلب لان المبرد قرأه على العلماء وثعلب قرأه على نفسه[٦].

ومن اهتمام المبرد الشديد بكتاب سيبويه أنه قد ألّف كتاباً سماه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غُلِّط فيها سيبويه، لانه تضمّن المسائل النحوية التي اخذت على سيبويه من قبل اكابر النحويين البصريين: الاخفش والجرمي(ت٢٢٥هـ) والمازني والمبرد[٧]. وقد ورد ذكره في كتاب (الانتصار) لابن ولاّد في موضعين (ص٦، ص١٦)[١]، ونحن نعلم أنه قد تأثر بالفلسفة الكلامية التي وردت في كتاب سيبويه والتي تأثر بها سيبويه بدوره حين كان يورد آراء الخليل، إلاّ ان عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي وغيره من النحاة الذين خلفوه في متابعة الدرس

---

[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٥٠١؛ شرح التصريح: ٤٥/٢.
[٤] ينظر: شرح الجمل: ٥٦٦/١؛ شرح ابن عقيل: ١٤٣/٢.
[٥] المقتضب: ١٥٨/٤.
[٦] ينظر: شرح المفصل: ٨١/٦.
[١] كتاب سيبويه: ١٩٤/١.
[٢] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩١/٢؛ شرح المفصل: ٨١/٦.
[٣] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩١/٢؛ المقتصد: ٥٣٣/١؛ شرح المفصل: ٦/ ٨٢؛ شرح التصريح: ٤٥/٢.
[١] ينظر: القياس في منهج المبرد (بحث)، د. صاحب ابو جناح، مجلة المورد، العدد الثالث، ١٩٨٠، ٢٢.
[٢] ينظر: النحو العربي، مازن المبارك، ٦٧، العلة النحوية تاريخ وتطور: ٧٨.
[٣] المرجع نفسه: ٧٨.
[٤] المرجع نفسه: ٨٨.
[٥] المرجع نفسه: ١٤٥.
[٦] ينظر: معجم الادباء: ١٢١/٥، المدارس النحوية ، د. خديجة: ٢٢٤-٢٢٥.
[٧] ينظر: كتاب الانتصار لابن ولاّد: المقدمة: ٦.
[١] ينظر: الانتصار لابن ولاّد: ٦، ١٦.

النحوي مثل عيسى بن عمر وابي الخطاب الاخفش والخليل بن احمد وغيرهم كانوا من المشتغلين بعلم الكلام او الدارسين له وهو يقوم في بنائه على المنطق الارسطي العقلي المجرد. حيث كان ذلك سبباً في القاء ظله على الدرس النحوي فصارت اسسه ومقولاته ركائز واضحة في الفكر النحوي عند العرب[٢].

لقد كان لكتاب سيبويه اثر واضح في ثقافة الذين جاؤوا من بعده، كما كان له تأثير في مؤلفاتهم النحوية. ثم ان كتاب سيبويه والمقتضب، أقدم ما وصل الينا من كتب النحو والصرف واضخهما، فالربط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرنين الثاني والثالث، والافصاح عن هذه الصلة لايكون بغير سوق نصوص سيبويه في كل مسألة عرض لها المبرد. وبهذا يتبيّن لنا مدى اعتماد المبرد على سيبويه، وقد بلغت شواهد سيبويه في المقتضب ما يقارب (٣٨٠) شاهداً[٣]. اضافة الى ان هناك مسائل كثيرة مشتركة بينهما ذكرها المبرد في مقتضية كما ذكرها سيبويه في كتابه ايضاً على الرغم من عدم تصريح المبرد بذلك[٤].

وقد اشارت الدكتورة خديجة الحديثي الى ان المبرد سار على خطى سيبويه في بحثه لعلوم العربية الثلاثة النحو والصرف والاصوات اللغوية وعلى الرغم من ان سيبويه والمبرد يُنسبان الى مدرسة واحدة فنحن نجد ان اختلاف المنهج والخط الفكري واضح جداً بين الاستاذين ويشمل اختلافات جوهرية[٥]، غير ان المبرد لم يكن له منهج واضح في بحثه لموضوعات هذه العلوم. كما نجده عند سيبويه. فسيبويه اكثر تنظيماً وأحسن تبويباً لموضوعات هذه العلوم، ونرى ان المبرد لم يتبع طريقة سيبويه في تبويب موضوعات هذه العلوم، ولا جرى على طريقتهِ، فهو ان تحدث عن موضوعات نحوية لا نحس بينها من الترابط ما احسسناه في الكتاب، فابواب الفعل مشتّتة، وابواب المبتدأ والخبر ونواسخه تفرقت في اكثر من جزأين. وحتى عنوانات (المقتضب) اختلفت عما كانت عليه في كتاب سيبويه حيث تحدد بعضها مثل باب (اياك في الامر) وهو عند سيبويه (ومن ذلك ايضاً قولك: اياك والاسد، واياي والشر)، كان اسمه (ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره).

واتضحت هذه بعض الابواب مثل (باب التبيين والتمييز) و(باب النكرة والمعرفة) و(باب المفعول الذي لم يذكر فاعله) وهو اوضح من عنوان سيبويه (باب المفعول الذي تعّداه فعله الى مفعول). كما انه كان يميل الى التكرار ويبحث الموضوع الواحد في اكثر من موضع، كما فعل في بحثه باب (كان واخواتها) في الجزء الثالث ثم عاد وبحثه في الجزء الرابع، وفي كلامه على التوكيد بالنونين فعل مثل هذا، وغيرها[١].

ويرى باحث آخر هو (محمد الفاضل بن عاشور) في ردّه على مخالفات المبرد لسيبويه: ونفى ان يكون المبرد ذا مذهب نحوي، فقال:"ان اكثر مخالفات ابي العباس المبرد انما هي من باب الابحاث الجدلية والمراجعات والتحقيقات التفصيلية الجزئية التي يسلكها مقتدٍ مع مُقتَدى به، وليست من المخالفات الاصيلة والمناظرات المذهبية التي يسلكها ذو مذهب مع أي مذهب مُباين له. فلا يصح ان يقال في المبرد انه ذو مذهب نحوي. وانما هو أحد اعلام البصرة القائمين بدراسة المذهب وبحثه وتحقيق كتابه الذي هو كتاب سيبويه ولم يفتح المبرد بذلك طريقاً جديداً في النحو البصري لانه درج على مسلك مشى فيه من قبله المتقدمون من اتباع سيبويه وشرّاح كتابه"[٢].

ونقول لقد ذكر لنا الرواة كتباً للمبرد منها كتاب (شرح ما اغفله سيبويه) والاخر (في الرد على سيبويه) وغيرها، وهذا دليل على ان المبرد لم يكن مجرد ناقل، زد على ذلك ان المبرد استطاع بحذقه ومهارته في الجدل، وحُسن بيانه ان يحرز للدرس البصري بعض الانتصارات الميدانية التي اعجب بها السُذج من الدارسين، وأن يستأثر ببعض تلاميذ ثعلب[١]. ولابدّ من الاشارة الى ان المبرد قد نشأ مخالفاً لمن سبقهُ من النحاة.

وخالف المبرد سيبويه في كثير من المسائل، ولم يكن خلافهُ فيها كلها حول الحكم النحوي، وإنما كان في كثير منها حول (علة) ذلك الحكم[٢].

هذا وقد ذكُرت في المقتضب مجموعة من تلك المخالفات منها مثلاً، مخالفته للخليل، ومخالفته لسيبويه، ونجد فيه طرفاً من مخالفته لابي عمرو وبن العلاء. ومخالفته ليونس، ومخالفته للاخفش، ومخالفته للجرمي، ومخالفته للمازني[٣]. كل ذلك يؤكد ان المبرد لم يكن مجرد ناقل عمّن سبقهُ، بل كان له دور كبير في التعليل.

---

[٢] ينظر: القياس في منهج المبرد: ٥٢.
[٣] ينظر: المقتضب (المقدمة): ٨.
[٤] ينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: ٩٧.
[٥] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٣٠.
[١] ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ١٣٠-١٣١.
[٢] عناية الادباء والعلماء بآثار المبرد ومؤلفاتهم عليها، بحث: د.رزوق فرج رزوق، مجلة المورد، العدد الاول، ٢٠٠٠م، ص٤.
[١] ينظر: الدرس النحوي في بغداد: ٢١٤، وينظر: نزهة الالباء: ٢٤٠.
[٢] ينظر: العلة النحوية (نشأتها وتطورها): د. مازن المبارك: ٦٨-٦٩.

وكتابه (المقتضب) خير دليل على ذلك والذي يكشف عن مدى حذاقته وبراعته في لغة العرب.

وليس معنى ما ذكره لنا الرواة من مصنّفات المبرد وردّه فيها على سيبويه أن مذهبه مخالف لمذهب سيبويه ومعارض له. ويتبيّن ذلك بالرجوع الى كتاب سيبويه ومقابلة ما فيه بما في (المقتضب) ، فإننا نقف على مسائل عدة وافق المبرد سيبويه عليها وذكرها في مقتضبه كما ذكرها سيبويه في كتابه رغم انه لم يصرّح بذلك، منها مثلاً:

١. يذكر المبرد رأي سيبويه ورأي غيره ، ثم يختار رأي سيبويه مُبدياً اسباب ذلك.
٢. ينوب عنه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول: وشرحه وان لم يذكر سيبويه.
٣. يذكر رأي سيبويه ورأي غيره ثم يرجّح الاخير.
٤. يذكر رأي سيبويه ثم يُتبعه النقد ويقول بخلافهِ، وهذا هو الغالب فيما خالفه فيه.
٥. يذكر رأي سيبويه فقط او مع رأي غيره، ثم لايعرض لشيء بالنقد او الترجيح.

ومهما يكن من شيء. فآثار المبرد واضحة وآراؤه النحوية المبثوثة والمتناثرة في مصنّفاته تدل دلالة واضحة على ان المبرد كان ذا علمٍ ودراية بعلوم العربية. وحسبنا ان نقول ان كتابه (المقتضب) هو أنفس مؤلفاته وانضج ثمراته واصدق وثيقة سجّلت آراءهُ واتجاهاته ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد الى السباق هو (المقتضب)[١].

ويمتاز المقتضب بوضوح العبارة وقد يكون مرجع هذا الى ان المبرد نظر في الادب، والادب صقال تحتك به العقول فيزول صدؤها وتتعلق به الالسنة فتعذب أسلاتُها، وتتعرض له الطباع فتلين جوانبها وترق حواشيها-كما يمتاز بكثرة التطبيق فقد عقّب على كثير من الابواب بمسائل تطبيقية أطال فيها واكثر منها. فنجده مثلاً في الجزء الثالث يذكر مسائل تطبيقية على (ادخال الموصول على الموصول)، ويفصّل الاخبار بالذي والالف واللام، ويعقد له ابواباً متنوعة من مسائله وهي: باب الاخبار في الافعال الناقصة، وباب الاخبار عن الظروف والمصادر وباب الاخبار عما يتعدى الى ثلاثة، وباب الاخبار في البدل وفي الجزء الرابع: الاخبار عن الظروف ومسائل اعمال المصدر، ونائب الفاعل ، وباب كان، وانّ وباب الفاعل، ومسائل تعدد الحال والنعت ومسائل (لا) في العطف[٢].

تعليلات المبرد(*)

حين سئل الخليل عن علله: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ قال:"ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها واعتللتُ أنا بما عندي انه علة لما عللته منه، فان اكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ان يكون علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا او لسبب كذا وكذا وسبب كذا لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره الرجل محتمل ان يكون علة لذلك. فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[١]. وسنقف على قوله : "وهي أليق" فيما بعد.

والناظر في كتاب (المقتضب) يرى عناية المبرد بالتعليل عناية فائقة فقلّما يترك حكماً دون ان يعللَ له[٢]. وما من شك في ان شيوع النظريات الفلسفية كان من أثره ان انساح علماء النحو في طريق الفلسفة، ففلسفوا النحو بامعانهم في التعليل واسرافهم فيه، ومن تلك المظاهر ماذكره في ان حد الافعال ان لاتعرب، إذ يقول: "كان حدّها ان لا يعرب منها شيء لان الاعراب لايكون الا بعامل فاذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك ان تجعل لعواملها عوامل وكذلك لعوامل عواملها الى ما لا نهاية"[٣]. واما الموضع الآخر فذكر أنه لا يرخّم (حبلوى) على لغة مَنْ لا ينتظر اذ يقول: "النحويون لايجيزون ترخيم (رجل) في النداء يسمى (حبلوى) في

---

[٣] ينظر: ابو العباس المبرد: ١٣٥.
[١] ينظر: معجم الادباء: ٢٠٠/١٨.
[٢] ينظر: ابو العباس المبرد: ١٣٤.
[*] أخذ هذا العنوان من كتاب: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية، د. محمد عبد الخالق عظيمة.
[١] ابو العباس المبرد: ٨٠-٨١؛ وينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦، الاقتراح: ٦٨.
[٢] ينظر: ابو العباس المبرد: ٨١.
[٣] المقتضب: ٨٠/٤، وينظر: ابو العباس المبرد: ٨٢.

قول مَنْ قال (يا حارُ) فرفع لان الذي يقول (ياحارُ) لايقصد بما ذهب ويجعله اسماً على حياله[٤]. فاذا رخم (حبلوى) لزمه ان يقول: (يا حبلى اقبل) لان الواو تنقلب الفاً لفتحة ما قبلها ومثال (فعلى) لايكون الا للتأنيث ومحال ان تكون الف التأنيث منقلبة فقد صار مؤنثاً مذكراً في حال فلهذا ذكرت لك انه محال[٥]. ثم يضيف:"فاما طلحة: فلو قلت في جمعها : (طلحتون) للزمك ان تكون انثّته وذكّرته في حال وهذا هو المحال)[٦]. وغيرها كثير.

المبحث الاول

خصائص التعليل عند المبرد

امتازت تعليلات المبرد بعدد من الخصائص ، وسأجيزئ بغيض من فيض:

١. الاكثار من التعليل

الذي ينظر في كتاب (المقتضب) يرى عناية المبرد بالتعليل عناية فائقة فقلّما يترك حكماً دون ان يعلل له، اذ كان شديد الاهتمام بالتعليل، وكانت له يد طويلة في التعليل[١]. وما ذلك الا نتيجة لتأثره بالمذهب الفلسفي، واختلاطه باغلب علوم الحياة في عصره[٢]. وذلك واضح في كتابه[٣].

٢. يعرض لبعض المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض

ومن ذلك ماوجدناه عنده في تعليل (رفع الفاعل ونصب المفعول به) في (هذا باب الفاعل) إذ يقول: "وهو رفع وذلك قولك:"قامَ عبدُ الله، وجلَسَ زيدٌ"، وانما كان رفعاً لانه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتمت بها الفائدة. للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، اذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك "القائم زيدٌ". والمفعول به نصب اذا ذكرت مَنْ فعل به. وذلك لانه تعدّى اليه فعل الفاعل وانما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك. فان قال قائل: أنت اذا قلت: "قامَ زيد" ، فليس ههنا مفعول يجب ان يفصل بينه وبين هذا الفاعل؟ فان الجواب في ذلك ان يقال له: لمّا وجب ان يكون الفاعل رفعاً في الموضع الذي لا لبسَ فيه العلة التي ذكرت ولما سنذكره من العلل في مواضعها ورأيته مع غيره علمت ان الموفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وحده، وان المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً وكذلك اذا قلت:"لم يقمّ زيد"، و "لم ينطلق عبد الله" ، "وسيقوم اخوك"[٤].

٣. تأتي بعض تعليلاته متساوقة مع سيبويه ويضمن بعضاً منها

نجد ان المبرد قد ضمّن المقتضب كثيراً من مسائل كتاب سيبويه، وان ظهر في صياغته بعضها اثر في اسلوب المبرد، ومنها: مشابهة المضارع للاسم في المعنى وفي دخول لام الابتداء عليه وفي احتماله للحال والاستقبال وتعينه للاستقبال بأداة كما يتعرف الاسم بأداة، إذ نجدُ: يقول في ذلك: "وانما قيل لها مضارعة لانها تقع مواقع الاسماء في المعنى تقول: "زيد يقوم"، و "زيد قائم"، فيكون المعنى فيهما واحداً، كما قال الله تعالى: "وإنّ ربك ليحكم بينهم" أي : لحاكم"[١]. وتقول:"زيد يأكل"، فيصلح ان يكون في حال أكل وان يأكل فيما يُستقبل كما تقول: "زيدُ آكل" أي : في حال اكل، و"زيداً آكل غداً"، وتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق

---

[٤] ينظر: المقتضب: ٤/٤.
[٥] نفسه: ٥/٤.
[٦] نفسه: ٨/٤.
[١] ينظر: النحو العربي: ٦٧.
[٢] ينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ٧٨.
[٣] ينظر: المقتضب: ٢/ ٧٣وللاستزادة ينظر: ١/ ٣٨٣-٣٨٤، ٤/ ٣٥٧.
[٤] المقتضب: ١/ ١٤٦، وللاستزادة ينظر: ٢٥٨/٢-٢٥٩، ١٥٢/٢، ١٢٩/٤، ٤٢٩/٤.
[١] المقتضب: ١/٢.

الاسماء الالف واللام للتعريف، وذلك قولك: سيفعل وسوف يفعل وتلحقها اللام في: "انّ زيداً ليفعل" في معنى لفاعل[٢]. وقد تتطابق علله مع علل سيبويه حتى في ايراد الامثلة[٣].

٤. يُعلل للموضع الواحد باكثر من علة

من ذلك ما وجدناه من تعليله لعلة حذف التنوين من اسم (لا) المفرد اذ يقول: "إعلم أن (لا) اذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وانما كان ذلك لما اذكره لك: انما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. اذا قلت: "لا رجلَ في الدار" – لم تقصد الى رجل بعينهِ، وانما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: "هل من رجل في الدار؟، لانه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثير، ... فأمّا ترك بتنوين، فانما هو لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[٤].

٥. نجده يصرّح بلفظ العلة احياناً

ومثال على تصريحه بالاحكام ثم تعليلّها قوله: "اعلم ان الافعال مرفوعة كانت او منصوبة او مجزومة، فإنما تُبنى مع دخول النون على الفتحة، وذلك إنها والنون كشيء واحد... وانما اختاروا الفتحة ، لانها أخف الحركات، وذلك قولك للرجل: هل تضربَنَّ زيداً؟ ، واللهِ لتضربَنَّ زيداً"[١].

٦. قد يصرّح باكثر من علة للمسألة الواحدة

فقد نجد المبرد يورد المسألة ثم يعللّها باكثر من علة كل منها يصح ان يحمل الموضع عليه او أن تكون بمجموعها علة للحكم او المسألة نفسها"[٢]. ومثال ذلك قوله: "فاذا قلت: ضربني، زدت نوناً... يسلم الفعل، لان الفعل لايدخله جرُ ولا كسر فانما زدت هذه النون ليسلم، لان هذه الياء تكسر ما وقعت عليه فان قلت: قد قلت: الضاربي والياء منصوبة، فانما ذلك ، لان الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه..."[٣].

٧. اسلوبه قائم على التمثيل احياناً

من خلال بحثنا واطلاعنا في كتاب (المقتضب) وجدنا ان المبرد يسوق الامثلة التوضيحية في اثناء عرضه للعلة، وما ذلك الا زيادة في الإفهام. وذلك جرياً على عادة الأقدمين ، فنرى ان هذه الظاهرة متفشية عند النحاة من القدماء ومن المحدثين، وهو اسلوب كان قد اتبعهُ سيبويه في تعليلاته ابتغاء توضيح العلة بما يناسبها من الامثلة التعليمية[٤]. ومثال على ذلك قوله: "فأصل الجزاء ان تكون مضارعة، لأنه يُعربها، ولا يُعرب الا المضارع فاذا قلت : "إنْ تأتني آتك". فـ(تأتني) مجزومة بـ(إنْ) ، و(آتك) مجزومة بـ(إنْ وتأتني) ونظير ذلك من الاسماء قولك: "زيد منطلق"، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[١].

---

[٢] ينظر: المقتضب: ٢/٢.
[٣] ينظر: المقتضب: ١٩/٣، ١/ ٣٩٦، ٧٣/٤.
[٤] المقتضب: ٤/ ٣٥٧، وللاستزادة ينظر: ٣/ ١٩، ١/ ٣٨٤.
[١] المقتضب: ١٩/٣، وللاستزادة ينظر: ١/ ٣٨٥، ١٥١/٢، ١٧١/٣.
[٢] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٣.
[٣] المقتضب: ١/ ٣٨٣-٣٨٤.
[٤] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه (رسالة): اسعد خلف: ٢١٢، والعلة النحوية عند الرضي (رسالة): علي سعيد، ٢٢٦.
[١] المقتضب: ٢/ ٤٨-٤٩. وللاستزادة ينظر: ١٠/٢، ٨٨/٤، ٤/ ١٠٣-١٠٤، ٤/ ١٦٨.

٨. عنايتهُ بالعلل الثواني

ان مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوي قديم، فقد ذكرهُ ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إذ قال في حديثه عن المفعول به: "فهو منصوب ونصبه لان الكلام قد تمَّ قبل مجيئهِ، وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ها هنا، هي العلل الاولى، وهاهنا علل ثوانٍ اقرب منها..."[٢]. إن مصطلح العلل الثواني قد وضع قبل ابن السراج ويبدو انه قد سمعهُ من نحاة اقدم منهُ، إذ لم يوجد شيء يدل على ان ابن السراج قد استخدم هذا المصطلح اول مرة، او أنه كان من صنعه[٣].

ونستدل على ذلك من قوله في تعليله لرفع نائب الفاعل إذ يقول: "وهو رفع، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ" و"ظُلِمَ عبد الله" وانما كان رفعاً، وحدّ المفعول ان يكون منصوباً، لانك حذفت الفاعل، ولا بدّ لكل فعل من فاعل، لانه لايكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، اذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر"[٤] وينطبق هذا على كثير من العلل الموجودة في كتابه[٥].

٩. لم يصرّح بلفظ العلة على الرغم من اهتمامه بها، فقد كان يقول الحكم النحوي كذا لكذا

ومثال على ذلك ما وجدناه في (علة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة) إذ يقول:"والفصل بين قولك: "يا رجلُ اقبل" ان اردت المعرفة، وبين قولك: "يارجلاً اقبل" اذا اردت النكرة –انك اذا ضممت فانما تريد رجلاً بعينهِ تشير اليه دون سائر أمته، واذا نصبت ونوّنت – فانما تقديره : ياواحداً ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت، كقولك: "لأضربَنَّ رجلاً –فمن كان له هذا الاسم بَرَّ به قَسَمُك... فأعربت النكرة كأنها في بابها –لم تُخرجها منهُ. ومع هذا أن التنوين الذي فيه مانع من البناء، كما كان ذلك في المضاف"[١].

١٠. نراه يُعلل لما لم يقع من كلام العرب

ونراه قد ضمّن هذا المنحى ما ذكره في تعليل (بناء الفعل المضارع على الفتح اذا باشرته نونا التوكيد) إذ قال: "ولم تسكّن لعلتين: احدهما: ان النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان، الاولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين.

والعلة الاخرى: انك حركتها، لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضمُّ اليه غيره، فيُجعلان شيئاً واحداً، نحو: بيتَ بيت، وخمسة عشرَ"[٢].

المبحث الثاني

انواع العلل عند المبرد

ان العلة احد اركان القياس النحوي الواجب تواجدها عند القياس، حيث لايقوم القياس إلا على العلة[٣] ، هذا مع العلم ان فائدة العلة بأن الحكم في غاية الوثاقة[٤]، مما دفع ببعض اللغويين الى القول: "ان العلة هي ما يثبت الحكم به،لانها موجبة للحكم الذي

---

[٢] الاصول في النحو: ٥٤/١. وينظر: علل النحو لابن الوراق، تحـ: د.محمود محمد نصار: المقدمة:٩٨.
[٣] ينظر:علل النحو لابن الوراق،تحـ: د.محمود محمد نصار: المقدمة:٩٨؛ العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٥٢.
[٤] المقتضب ٥٠/٤، ٧١.
[٥] وللاستزادة ينظر: ٢/ ١٧٤-١٧٥، ٣، ١٩، ٢٠٤/٤-٢٠٥، ٢٨٠/٤، ٢٨٤/٤.
[١] المقتضب: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.
[٢] المقتضب: ٣/ ١٩، وينظر: ٤/ ٧٣.
[٣] ينظر: النحو العربي عماد اللغة والدين: ٤٨.

يُصدُره القائس"[٥]. ولعلنا لا نجانب الصواب اذا ما قلنا ان التعليل في مراحله الاولى ظل مجرد تبريرات لبعض المسائل الجزئية، وان الذي يؤكد ان القول بالعلة قد تميز في مراحله الاولى بأنه عملية اجتهادية، ما رواه العلماء عن الخليل عندما "سُئِلَ عن العلل التي يُعْتَلَّ بها في النحو، فقيل له : أعن العرب أخذتها ام اخترعتها من نفسك؟ فقال:"ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي انه علة لما عللتهُ منهُ، فان اكن اصبت العلة فهو الذي التمستُ ... وان يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته مُحتمل ان يكون علة لذلك، فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[١]. فنتبين من مقالة الخليل أمرين:

الاول: ان العلة النحوية في ذلك الطور من ابتكار النحاة وحدهم ولا تجري على سياق العلل المنطقية.

الثاني: ان التعليل نشاط عقلي خاص لا قيمة له في تقرير حقائق اللغة أو توجيهها اذ ما فائدة ان نبحث عن علل أمر ثابت بالسماع وما معنى ان تساق اكثر من علة في تفسيره[٢].

وبعد ان انتهت مرحلة الخليل، بدأت مرحلة تلامذة الخليل انتهاءً بالزجاج (ت ٣١٠هـ) وقد تابع النحاة استاذهم الخليل، بل راحوا يتوسعون فيما بدأ به، وبدأت علل النحو تأخذ من تفكير النحاة الحيز الضخم، ولقد كثُرت العلل النحوية واتسعت واصبحت اقساماً واضرباً كما يقول السيوطي:"علل النحو على ثلاثة اضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[٣].

وفي هذه المرحلة التي جاءت بعد سيبويه واستاذه الخليل تطورت العلة تطوراً واضحاً، إذ كانت العلل عند سيبويه ومن عاصروه مستمدةً من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية ، وكان اسلوبهم اقرب الى الجزم والتقرير منهُ الى الجدل والتأويل[٤].

وما ان نصل الى عصر المبرد حتى اتجهت العلة الى الجدل والفلسفة، وأصبح للعلة إطار نظري انحرف انحرافاً كبيراً عن تطبيقات النحاة في المراحل السابقة، وذلك لان النحاة ، في هذه الفترة اخضعوا العلل النحوية لعلوم عصرهم وعلى رأسها المنطق والفلسفة وذلك يُعد اهم مظهر من مظاهر الانحراف في هذه الفترة، وذلك انهم نظروا الى ان عللهم مؤثرة ويجب الحكم بثبوتها ويزول بزوالها، ولم ينظروا إليها على انها مجرد اجتهاد ومحاولة لتفسير النصوص والظواهر اللغوية وتحتمل الصواب والخطأ، وليس أدلّ على ما سبق ، من قول ابن الانباري الذي يرى ان "العلل النحوية بمنزلة العلل العقلية، فيجب ان نجري مجراها"[١].

ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة، فقد ألفّ تلميذ سيبويه (محمد بن المستنير) المشهور بـ(قطرب) (ت٢٠٦هـ) "العلل في النحو" ، وألف الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) "الايضاح في علل النحو" واستمر التأليف في العلل وتصنيفها حتى تأثرت العلة في العصور التالية بعلل المتكلمين والفقهاء[٢].

وعن ذلك يقول ابن جني: "اعلم ان علل النحويين، وأعني حُذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب الى علل المتكلمين، منها الى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال او خفتّها على النفس..."[٣].

وبعد تتبعنا للعلل عند المبرد، وجدنا ان اكثرها دوراناً واشهرها استعمالاً العلل التالية:

١. علة الاستغناء

وهي علة كثيرة الاستعمال عند العرب، تُنسب اليهم أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء، فقد اعتمدها سيبويه بكثرة في كتابه[٤]. ومن تعليلات المبرد ما جاء عنده في (عدم العدول عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل اذا امكن الاتيان بالمتصل)

---

[٤] ينظر: ارتقاء السيادة: ٦٩.
[٥] محاضرات في فقه اللغة: ١٨٢.
[١] الايضاح في علل النحو: ٦٦.
[٢] ينظر: الفكر النحوي عند العرب، اصوله ومناهجه: ٢٦٠-٢٦١.
[٣] الاقتراح: ٦٧.
[٤] ينظر: النحو العربي عماد اللغة والدين: ٤٩-٥٠.
[١] لمع الادلة: ١٠٦، وينظر : النحو العربي عماد اللغة والدين: ٥٠.
[٢] النحو العربي العلة النحوية، مازن المبارك: ٦٩.
[٣] الخصائص: ١/ ٤٩.

اذ يقول:"أعلم ان كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه، تقول: قمتُ، ولايصلح : قام أنا، وكذلك: ضربتك، ولايصلح: ضربتُ إياك، وكذلك: ظننتك قائماً، ورأيتني، ولايصلح: رأيتُ إيّاي. فان كان موضع لايقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل. هذا جملة هذا"[١]. وقوله: "ولاتقل: "عسيتُ القيام"، وانما ذلك لان القيام مصدر، لادليل فيه يخصّ وقتاً، و "أن اقوم"، مصدر لقيام لم يقع، فمن ثَمَّ لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل"[٢].

٢. علة التشبيه

وهي علة تقوم على اكساب المتشابهين حكماً واحداً[٣]. ومن امثلتها تعليل (بناء المنادى المفرد المعرفة) اذ يقول: "فان كان المنادى واحداً مفرداً /معرفة –بُني على الضم- ولم يلحقه تنوين، وانما فُعل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته مالا يكون معرباً، وذلك انك قلت: "يا زيد" ، و"يا عمرو" ، فقد اخرجته من بابه، لان حدّ الاسماء الظاهرة أن تخبر بها واحداً عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فتقول : "قال زيد" فـ(زيد) غيرك وغير المخاطب. ولا تقول " قال زيد" وأنت تعنيه ، أعني المخاطب. فلما قلت "يا زيد" خاطبته بهذا الاسم، فادخلتهُ في باب ما لايكون الا مبنياً، نحو: انت، واياك. والتاء في (قمتُ) والكاف في (ضربتك)، ومررتُ بك، فلما أُخرج من باب المعرفة، وادخل في باب المبنية –لزمه مثل حكمها، وبنيتهُ على الضم، لتُخالف به جهة ما كان عليه مُعرباً، لانه دخل في باب الغايات"[٤].

ومن ذلك تعليله ايضاً لـ(عدم بناء الماضي على السكون) اذ قال: "وكان حق كل مبني ان يُسكَّنَ آخره، فُحرّك آخره، لمضارعته المعربة، وذلك أنهُ يُنعت به كما يُنعت بها، تقول: "جاء رجل ضربنا"، كما تقول: "هذا رجل يضربنا". وضاربنا، وتقع مواقع المضارعة في الجزاء في قولك: "إنْ فعلتَ فعلتُ"، فالمعنى: "إنْ تفعلْ افعلْ"..."[٥]

ومن نافلة القول الاشارة الى ان المشابهة تسمى بـ(الإخالة). لانه يُخال ان الوصف علة او يُلحق فيها بالاصل الفرع بالعلة التي علقَّ عليها الحكم في الاصل. ومن ذلك: "حمل مالم يُسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الاستاد، وحملُ المضارع على الاسم في الاعراب بعلة اعتوار المعاني عليه"[١].

٣. علة تعويض

وشرح ذلك ابن مكتوم بقوله: "وعلة تعويض مثل: تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف (النداء)[٢]. وتقوم على افتراض أصل مقدّر حُذف وعُوضّ عنه"[٣]. ومثالها عند المبرد تعليله فيما أورد من (اتصال الميم المشددّة بلفظ الجلالة) عند النداء، إذ يقول: "وزعم أن مِثْله (اللهم) انما الميم المشددّة في آخره عوضٌ عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء"[٤].

٤. علة التمكن والتصرّف

وهي من العلل التي وقف المبرد عندها، اذ يقول:"فانما قدّمت على حدَّ قولك: "ما زيد منطلق"، ولو أردت التقديم على قولك: "ما زيد منطلقاً"، لم يجز، كما لايجوز : "ان منطلق زيداً"، وهذا قول مُغنٍ في جميع العربية: كل ما كان متصرفاً عمل في

---

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٥١، ٣/ ١٥٨؛ علل النحو: ٦٨.
[١] المقتضب: ١/ ٣٩٦.
[٢] نفسه : ٣/٦٩، وللاستزادة ينظر: ٤/ ٤٢٨.
[٣] ينظر: علل النحو: ١٤٧؛ العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٣٨.
[٤] المقتضب: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥، وينظر: ٣/ ١٩.
[٥] المقتضب: ٣/٢، وينظر: ٤/ ٨١-٨٢.
[١] الاقتراح: ٦١، وينظر: النحو العربي عماد اللغة والدين: ٥١.
[٢] الاقتراح: ٧١-٧٢، ٨٤.
[٣] التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٠.
[٤] المقتضب: ٤/ ٢٣٩.

المقدّم والمؤخّر، وان لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لانهُ مُدخل على غيره"[٥] وقال ايضاً: "فامّا التقديم والتأخير، نحو: "ان منطلق زيداً" – فلا يجوز لانها حرف جامد، لاتقول فيه: فَعَلَ، ولا فاعل، كما كنت تقول في (كان) : يكون، وهو: كائن . وغير هذا من الامثلة.ولكن أن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبرٍ جاز. وذلك: "إن في الدار زيداً"، و"ان في الدار زيداً قائم"[٦].

٥. علة التوكيد

وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في اطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة[١]. ومن ذلك قوله: "... وانما يكون هو، وهما، وهم وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، وما قاربها من النكرات، نحو: خيرٍ منهُ وما اشبهه مما لا تدخله الالف واللام، وانما زيدت في هذا الموضع، لانها معرفة فلا يجوز الا أن تؤكدّ المعرفة، ولا تكون زائدة بين اسمين لا يستغني احدها عن الآخر، نحو : اسم كان وخبرها، او مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما اشبه ذلك، والابتداء والخبر، رباب (إنّ)"[٢].

٦. علة الحمل على المعنى

يعتمد التعليل في هذه العلة على المعنى، فيحمل الكلام على معنى ما في غيره، يقول ابن جني: "هو حمل اللفظ على معقود المعنى"[٣]. ومن امثلة تعليلاته هنا (عدم الاقتصار على أحد مفعولي ظنَّ واخواتها) إذ يقول: "وانما امتنع:"ظننتُ زيداً"، حتى تذكر الثاني، لانها ليست افعالاً وصلت منك الى غيرك، انما هو ابتداء وخبر، فاذا قلت: "ظننتُ زيداً منطلقاً" ، فانما معناه: "زيد منطلق في ظنيّ"، فكما لابّد للابتداء من خبر كذا، لابّد من مفعولها الثاني، لانه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم او الشك"[٤]. وفي موضع آخر أضاف قائلاً: "... وانما يجوز اذا تعدّى الظن الى المفعول الأول ان يتصل بالثاني، لان الاول والثاني في محل الابتداء وخبره، فالأول ذكر مذكور ليرد إليه ما استقَّر له عند القائل من يقينٍ او شك"[٥].

٧. علة خوف الإلباس

وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الابانة والوضوح يتحاشون ما خلط من المعاني[١]. ومما علله المبرد لذلك هو قوله:"... ولم تسكّن لعلّتين: احداهما: ان النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان ، الاولى منهما ساكنة، فلوا سكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين. والعلة الاخرى: انك حركتها لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضم اليه غيره، فيُجعلان شيئاً واحداً، نحو: بيت بيت، وخمسة عشر. وإنما اختاروا الفتحة لانها أخف الحركات ولم يضمرها خوف الالباس بالمسند الى المفرد، وذلك قولك للرجل: هل تضربَنَّ زيداً؟ والله لتضربَنَّ زيداً، فالفعلان مرفوعان"[٢].

---

[٥] المقتضب: ١٩٠/٤.
[٦] نفسه: ١٠٩/٤؛ وينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٣٩.
[١] ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٣٠٨.
[٢] المقتضب: ١٠٤/٤.
[٣] المحتسب: ١٤٥/١.
[٤] المقتضب: ٢/ ٣٣٩، وينظر: ٣/ ٩٥.
[٥] المقتضب: ١١٣/٣.
[١] ينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٣٧.
[٢] المقتضب: ٣/ ١٩.

٨. علة طول الكلام

ومن امثلتها تعليل المبرد لـ(حذف عامل المفعول به في التحذير بـ(ايا) او التكرير او العطف) اذ يقول: "وقد يحذف الفعل في التكرير او العطف وذلك قولك: رأسك والحائط" فانها حذف الفعل للاطالة والتكرير، ودلّ على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال"[٣].

٩. علة علم المخاطب

وتأتي هذه العلة لتفسير الاستغناء عن بعض الاشياء في الكلام لانها معلونة لدى المخاطب فهي اذن "تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب"[٤].

ومن امثلتها تعليل المبرد لِـ(حذف المستثنى بعد (إلا وغير) مع ليس)، اذ يقول: "وذلك قولك: "عندي درهم ليس غيرُ" أردت :"ليس غير ذلك"، فحذفت وضممت، كما ضممت (قبلُ، وبعدُ) لأنه غاية"[١].

١٠. علة فرق

وهي علة تتصل بقصد الابانة، إذ يُعطى للحُكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخيّاً لدقة الدلالة[٢]. ومثال ذلك ما علله المبرد في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون التثنية، اذ يقول: وانما حركت نون الجمع، ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحّركت نون الجمع بالفتح لان الكسر، والضم لايصلحان فيها، وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، او ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات، والضمّات مع الياء والواو، ففتحت، وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما اذا التقيا، ولم تكن فيها مثل هذه العلة فتمتنع"[٣]. وقال ايضاً: "واما المفتوحة التي للمستغاث، فانما فتحت على الأصل ليفُرق بينهما، وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير لها الزم، لان هذه الاخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له. وتلك انما هي بدل من قولك: "يازيداه" إذا مددت الصوت وتستنيث به، فـ(يالزيد) بمنزلة : "يازيداه" اذا كان غير المندوب"[٤].

١١. علة القرب او المجاورة

وعلة المجاورة مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: ""جُحْر ضبٍ خرِبٍ"، وضم لام (لله) في (الحمد لله)[٥] لمجاورتها الدال[٦].

ومثال ذلك تعليل المبرد لـ(علة اعمال الثاني من المتنازعين) إذ قال : "وانما اختاروا اعمال الآخر لأنه أقرب من الاول. ألا ترى أن الوجه ان تقول: "خَشَّنْتُ بصدرِك، وصدرِ زيدٍ"، فتُعمل الباء لأنها أقرب"[١].

١٢. علة كثرة الاستعمال

---

[٣] المصدر نفسه: ٢١٥/٣.
[٤] كتاب سيبويه: ٢٥/١، وينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: رسالة (أسعد خلف): ٢٠٣.
[١] المقتضب: ٤٢٩/٤، وينظر: ٤/ ٢٦٢.
[٢] ينظر: علل النحو: ٦٧.
[٣] المقتضب:١/ ١٤٤.
[٤] نفسه: ٤/ ٢٥٤، وللاستزادة ينظر: ١/ ١٤٦.
[٥] وهي قراءة (ابراهيم بن أبي عبلة)، ينظر: معجم القراءات: ١٥٠/١؛ جامع البيان في القراءات السبع لابي عمرو الداني: ١٣٦/١؛ الكشاف: ٨/١.
[٦] ينظر: علل النحو تح: د. محمود محمد نصار: ١٤٥.
[١] المقتضب: ٤/ ٧٣.

وهي من العلل التي يستدلّ بها في الغالب لبيان بضعة احكام منها الحذف[٢]. ولكثر الاستعمال أثر في التغيير[٣].

ومن ذلك تعليله لـ(انتصاب المصادر على اضمار الفعل المتروك اظهاره) اذ يقول:"ومن ذلك: "سقياً لزيد"، لان الدعاء كالامر والنهي وانما اردت:" سقى الله زيداً سقياً" فان قلت ذلك لم تحتج الى قولك: "لزيد" وان قلت: "سقياً": قلت من بعده: "لفلان"، لتبيّن ما تعني، وان عُلِمَ مَنْ تعني. فان شئت ان تحذفهُ حذفتهُ"[٤]. وقال في (علة حذف العامل في النداء): "اعلم انك اذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على اضمار الفعل المتروك اظهاره، وذلك قولك: "يا عبدَ الله" لان (يا) بدل من قولك: "ادعو عبدَ الله"، وأريدُ عبدَ الله" لانك تخبر انك تفعل، ولكن بها وقع انك قد أوقعت فعلاً، فاذا قلت: "يا عبد الله"، فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله)، فانتصب على انه مفعول تعدى اليد فعلك"[٥].

١٣. علة كراهية

وهي علة قد ترد في كتاب المقتضب (احياناً) ، وهي تقوم على قُبح أمر من الامور في العبارة أو الكلمة فيفرّون منها الى ما يحسن ويُستحب[٦].

ومثال ذلك عند المبرد تعليله لـ(الفصل بين كم وبين معلمولها) وكذلك تعليله لـ(علة جواز حذف نون الوقاية من (إنّ وكأنّ ولكنّ) إذ يقول:"... ومما ذكرنا مما يحذف قولك: اننيّ وكأننيّ،.، لان هذه الحروف مشبهّةً بالفعل مفتوحة الاواخر، فزدت فيها النون، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها"[١]. وعلة ذلك عنده هي قوله:"ويجوز فيهنَّ الحذف ، فتقول: إنيّ، وكأنيّ، ولكنيّ، وانما جاز ، لان النون في (انّ) و(كأنّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مشبّهة بالفعل وليست بأفعال، فحذفت كراهية التضعيف"[٢].

١٤. علة مخالفة

وهي من العلل التي تطّرد في كلام العرب ومثالها عند المبرد تعليل ــلـ(عدم القول بفعلية اسماء الافعال) اذ يقول: "ولكنّها اسماء وضِعَتْ للفعل تدل عليه، فاجُريت مجراه ما كانت في مواضعها..."[٣].

وكذلك تعليله لـ(اعراب ايّ) اذ يقولك "وانما جاز في (أي) التثنية والجمع دون اخواتها، لانها تضاف وتفرد، ويلحقها التنوين بدلاً من الاضافة، فلذلك خالفت اخواتها"[٤].

١٥. علة النظير

القياس في العربية على اربعة اقسام: حملُ فرع على أصل، حمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد، وينبغي ان يسمى الاول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأولى والرابع قياس الادْون[٥].

وأما الثالث فالنظير امّا في اللفظ او في المعنى أو فيهما، وفي الجزولية[٦]: قد يحمل الشيء على مقابلهِ، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابه. مثل الاول: "لم يضربْ الرجلِ" حمل الجزم على الجر، مثال الثاني:"اِضرب اِلرجل" حمل الجزم

---

[٢] ينظر: علل النحو، تحـ: د.محمود محمد نصار: ٨٤.
[٣] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٢.
[٤] المقتضب: ٣/ ٢٦٧-٢٦٨.
[٥] نفسه: ٢٠٢/٤.
[٦] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٣.
[١] المقتضب: ١/ ٣٨٤.
[٢] نفسه: ١/ ٣٨٥، وللاستزادة ينظر: ١/ ٣٨٣، ٣٩٨، ١٢٩/٤.
[٣] المقتضب: ٣/ ٢٠٢؛ وينظر: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥.
[٤] المقتضب: ٢/ ٣٠٢.
[٥] ينظر: الاقتراح : ٧٦.
[٦] الجزولية: رسالة ألّفها (عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت الجزولي (ت ٦٠٧هـ)

فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل الجر في الاعراب، ومثال الثالث: "اضرِبِ الرجلَ" حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم، والجزم مقابل للسكون[١].

ومن ذلك تعليله نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة اذ يقول: "فاذا أردت رفعه قلت: مسلماتٌ، فاعلم، ونصبه وجره:مسلماتٍ، يستوي النصب والجر. كما استويا في مسلمينَ، لان هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر"[٢].

ومن ذلك ايضاً تعليله لـ(جعل النصب في الافعال الخمسة بحذف النون) اذ يقول:"فان جمعت الاسم في الفعل ألحقته واواً ونوناً في الرفع، وكانت علامة الإضمار والجمع كالالف في التثنية، وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم. فان اردت جزمه حذفت النون، وكان النصب كالجزم، كما كان النصب كالجر في جمع الاسماء، وذلك قولك في الرفع: "هم يضربون"، وفي الجزم:"لم يضربوا" ، وفي النصب: "لن يضربوا"[٣].

المبحث الثالث

الضرورة الشعرية عند المبرد

أ. مفهوم الضرورة عند القدماء

توطئة

ذهب الجمهور الى ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر "سواء أكان للشاعر عنهُ مندوحة"[*] أم لا[٤]. ومنهم مَنْ يرى انها ماليس للشاعر عنه مندوحة[٥] وبه قال ابن مالك: "إن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفَع له"[١]. ونحن في هذا الموضع إذ نشير الى مفهوم الضرورة لدى النحاة القدماء، إذ انهم أقاموا تمييزهم بين الشعر والنثر الداخل تحت مفهوم الانشاء الفني، بأنهم لم يميزوا في الاداء النثري ما قد أجازوه في الشعر، فكانت الضرورة من نتاج هذا النهج[٢]. على ان فكرة الضرورة لدى هؤلاء النحاة إنما ارتبطت بوجدانهم بعض الشواهد الشعرية، التي لاتتفق مع القواعد والاصول التي وضعوها ففُسّرت بأن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا المسلك، خاضعاً للوزن والقافية، وعلى مايبدو ان الضرورة في فكرتهم لا تنأى عن المفهوم القديم الذي زعم أصحابه "ان الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة" حين قوّموا بعض الفاظ الشعر وتراكيبه واساليبه، والشاهد على ذلك البيت الذي انشده سيبويه في كتابه[٣]:

ألمْ يأتيكَ والانباءُ تَنْمي بما لاقتْ لبُونُ بني زِيادِ

ان سيبويه قد دلّ على فلسفته في الضرورة الشعرية في الباب الذي اسماه "ما يحتمل الشعر"، وبعد أن أورد امثلة للضرورة الشعرية تتعلق بهذا الباب قال: "ليس شيء يضطرون اليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٤] والملاحظ من قول سيبويه انّ المعنى الذي تتوجه عليه الضرورة الشعرية، هو بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر[٥].

ان سيبويه حين صرّح باضطرار الشاعر الى ذلك، فان فكرة الاضطرار لم تكن مستقرة في ذهنهِ بالصورة التي يميز من خلالها نوعين من مظاهر الخروج على القياس[٦].

---

[١] ينظر: الاقتراح: ٧٩.
[٢] المقتضب: ١٤٥/١ وينظر: ٣/ ٣٣١-٣٣٢.
[٣] المقتضب: ٨٢/٤-٨٣ وينر: ٢/ ١٣١، ١/ ١٤١.
[*] المندوحة: السعة والفسحة والمخلص، ينظر : لسان العرب: ٢/ ٦١٣.
[٤] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية (بحث) د.حازم سعيد، مجلة الاحمدية- العدد العاشر: ٢٣٩.
[٥] الضرائر ، ومايجوز للشاعر دون الناثر: ٦.
[١] شرح الكافية الشافية: ٣٠٠/١، وينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: ٢٣٩.
[٢] الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ٦٢.
[٣] البيت لقيس بن زهير في الاغاني: ١٣١/١٧؛ الخصائص: ٣٣/١ والمعجم المفصل: ٢٤٣/١.
[٤] كتاب سيبويه: ١٣/١.
[٥] الضرورة الشعرية دراسة اسلوبية ، السيد ابراهيم محمد: ١٣.

-خروج الضرورة.

- خروج السعة.

وسيبويه يعد الخروج على القياس ظاهرة في اصل اللغة وسنن العرب، إذ يقول: "وقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ويستخفّ في موضع ولا يستخفونه في غيره"[١].

اما المبرد فانه لايُحيل على الضرورة ، اذا ما وافقت اصلاً من اصول العربية، فما وافق منها الاصل سلمّ به، على ان الضرورة لديه لاتجوز اللحن[٢]. فقد جوّز صرف ما لاينصرف، وفك التشديد، وما الى غير ذلك، فهو في هذا قد جرى على اساس القاعدة التي ترد الاشياء إلى اصولها، فأما بخلاف ماجاء في لغة العرب "على قياس غيره فدع ما كنت عليه، الى ماهم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزتهُ. فأنت مخيّر، تستعمل ايهما شئت. فأن صحّ عندك ان العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما اجمعوا عليه البتة، واعددت ما كان قياسك ادّاك اليه شاعر مولد أو لساجع او لضرورة، لانه على قياس كلامهم"[٣].

أما ابن جني فيوضح موقفه من الضرورة في انه نظر اليها على انها خروج عن القياس،ومن ذلك قولهم في غير الضرورة:ضَبب البلدُ:كثر ضبابه، وأَبِل السِقاء[*]،أي: ضبَّ البلدُ وألّ السقاء "فاذا كانوا قد عابوا بَعض ماجاء به القدماء في غير الشعر بل في **حالة السعة، وموقف الدعة، وكان مايرد من المولدين في الشعر أولى بالجواز مثله**"[٤] فاذا "أجاز هذا للعرب عن حصر ولا ضرورة قولٍ كان استعمال الضرورة في الشعر للمولّدين اسهل منهُ وهم فيه أعذر"[٥] وبين هذا في سؤاله لابي علي الفارسي في باب (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ماجاز للعرب أو لا" ، " فأما ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولداً"[٦].

ونحن نقول انما يجيزون هذا عند السعة ويجيزون غيره "ولا عنهُ معدل"[١] إنما يدخلون تحت قبح الضرورة مع أمكانيتهم على تركها، لتجدها وقت حاجتك اليها، فكانت الضرورة حسب فهم ابن جني[٢]:

- خروج سعة.
- خروج ضرورة.

ومثّل لذلك بقوله: قد اصبحتْ أُمُّ الخِيَار تدَّعِي عليَّ ذنباً كلُّهُ لم أصْنعِ

وفي هذا المجال يقول الخليل بن احمد الفراهيدي:"الشعراء أمراء الكلام، يصرّفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم مالايجوز لغيرهم ويحتج بهم عليه، ولايحتج عليهم به"[٣]

امّا (أحمد بن فارس) (ت٣٩٥هـ) فيقول:"الشعراء أمراء الكلام[*]، يقصدون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدّمون ويؤخّرون، يُومِنُون ويُيثيرون، يختلسون، ويُعيرون ويستعيرون. فأما لحنٌ في إعراب، أو أزالة كلمة عن نهج صوابٍ فليس لهم ذلك ولا معنى لقول مَنْ يقول: "ان للشاعر عند الضرورة ان يأتي في شعره بما لايجوز"[٤] ولا معنى لقول مَنْ قال:

ألم ياتيك والانباء تنمي[٥]

---

[٦] ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ٩.
[١] كتاب سيبويه: ٢٤/١.
[٢] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: ٢٤٩؛ وينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ١٨٨.
[٣] الخصائص: ١/ ١٢٥-١٢٦.
[*] تغيّرت ريحهُ.
[٤] الخصائص: ٣٢٨/١.
[٥] الخصائص: ١/ ٣٣٠.
[٦] المصدر نفسه: ١/ ٣٣٠.
[١] الخصائص: ٢/ ٦٣.
[٢] المصدر نفسه: ٢/ ٦٣، والبيت : لابي النجم في: المقتضب: ٤/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٩٠/٦؛الخزانة: ٣٥٩/١؛ ؛ والمعجم المفصل: ٣/ ١٢٠١.
[٣] زهر الآداب :٦٣٣/٢، وينظر: فصول في اللغة والنقد د.نعمة رحيم العزاوي: ١٩٤.
[*] الكلام: للخليل بن احمد الفراهيدي، ينظر: منهاج البلغاء ، وسراج الادباء: ١٤٣-١٤٤.
[٤] الصاحبي في فقه اللغة ، وسنن العرب في كلامها: احمد بن فارس: ٢٧٥.
[٥] صدر بيت من شواهد سيبويه: ٥٩/٢؛ وعجزه: بما لاقت لبُون بني زياد.

وهذا –إنْ صحّ- وما أشبههُ من قوله:

لمّا جَفا اخوانهُ مُصعباً[٦]

وما أورده ابن عقيل من شواهد على هذه الحالة منها:

لمّا رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد، لو ساعد المقدور، ينتصرُ[٧]

فكله غلط وخطأ وما جعل الله الشعراء معصومين يؤقَوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول وما أبتهُ العربية وأصولها فمردود. بل للشاعر اذا لم يطرّد له الذي يريده في وزن شعري ان يأتي بما يقوّم مكانه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد ان لايكون فيما يأتيهِ مُخطئاً أو لاحناً"[١].

فللشاعر أن يأتي بما يقوّم وزنه الشعري بسطاً، واختصاراً، وابدالاً، بعد ان يكون قد نأى عن الخطأ واللحن[٢].

ب. المبرد والضرورة الشعرية

من المعروف ان الشاعر مقيد في شعره بالوزن والقافية، وفي سبيل المحافظة عليهما يرتكب خطأً نحوياً أو صرفياً، وقد تعرض النحاة لهذا الموضوع من الدراسة، وفي ذلك نجدُ أن النحاة قد أباحوا للشعراء ارتكاب مثل هذا الخطأ المنضبط، وعن ذلك يقول سيبويه: "اعلم انه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام"[٣]، لانه ليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جمع، حتى قال بعضهم في الشعر ما لايُستعمل في الكلام، وهذا ما يسميه النحاة بالضرورة الشعرية، فهي الخروج عن القاعدة، لاجل إقامة الوزن والقافية، ولقد أفاض النحاة والعلماء الحديث عن هذه الظاهرة منذ سيبويه حتى يومنا هذا. وبلغ الامر ببعضهم ان يفرد لها مؤلفات مستقلة"[٤] وذلك لتوضيحها وشرح انواعها واقسامها. ولقد لخصّ السيوطي ذلك بقوله: "ان الجمهور من النحاة ذهبوا الى أن الضرورة هي : ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر، سواء أكان للشاعر مندوحة ام لا"[٥] وذلك لان "الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تُحرَّف الكلم عن أبنيتهِ وتحال فيه المثل عن اوضاع صِيَغها لأجله"[٦]. ولقد حدث خلاف حول قبول الضرورة الشعرية من عدمهِ، ولكن الجمهور على جوازها في الشعر دون النثر، وحصروها فيما سُمِعَ عن العرب، لان بعض النحاة قد وسَّعَ مدلول الضرورة او أطلقوها دون قيد، لتكون سيفاً مُسَلَّطاً، وسلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريجه"[١]. وذلك لأنهم يرون ان الضرورة الشعرية ليست من باب الخطأ كما يظنّ بعض الناس، انها على وفق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سمّوها قاعدة عامة، أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معين، وهذا كلهُ صحيح في بابهِ ويُعتدّ به في بابه كذلك، وهذا يعني بالضرورة أن له أصلاً واقعياً في الحال او في الماضي[٢].

أما المبرد فكان يرى ان لابّد للضرورة من صلة تربطها بالكلام، وهذه الصلة هي وجه الضرورة، بحيث صار الرجوع الى الأصل قاعدته التي عالج فيها كثيراً من مسائل الضرورات[٣]. على أن ضرورة الشعر لم تكن مقصودة لذاتها في دراسة المبرد لها، لان المبرد كان يتطرّق إليها عرضاً كلما سمح له الموقف اللغوي بذلك.

ويعد المبرد أول من أفرد لها كتاباً خاصاً مستقلاً هو (ضرورة الشعر)[٤]. غير ان هذا الأثر فُقِدَ، وذلك لم يمنع من البحث عن منهج يحتوي افكاره وآراءه فيما يدخل في دائرة هذا الموضوع، من شواهد وتعليقات وآراء من خلال الرجوع الى كتابه (المقتضب)[٥].

---

[٦] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٧٦.
[٧] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٦/٢ والصاحبي في فقه اللغة: ٢٧٦ الهامش رقم (١).
[١] الصاحبي في فقه اللغة: ٢٧٦.
[٢] ينظر:المصدر نفسه: ٢٧٦.
[٣] كتاب سيبويه: ٨/١.
[٤] ينظر: الضرائر لابن عصفور:١٤٩.
[٥] الاقتراح: ١٢؛ وينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية(بحث): المقدمة.
[٦] الخصائص: ٣/ ١٨٨.
[١] البحث اللغوي عند العرب: ٤٤؛ وينظر: النحو العربي عماد اللغة والدين: ٨٩.
[٢] ينظر: دراسات في علم اللغة : كمال بشر: ٢/ ١١٥.
[٣] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: المقدمة.

أضف الى ما تقدم ان مفهوم المبرد للضرورة الشعرية يكاد يتطابق مع مفهوم جمهور النحاة لها، بعد أن تذبذب موقفه ازاءها بسبب كونها ظاهرة جديدة الدراسة في أيامه. فضلاً عن أنه يرى أنْ لابَّد للضرورة من صلة تربطها بالكلام، وهذه الصلة هي وجه الضرورة بحيث صار الرجوع الى الاصل قاعدته التي عالج فيها كثيراً من مسائل الضرورات[١]. على ان من النحاة مَنْ أشار الى كتابه الذي فُقِد (ضرورة الشعر)، ولعل السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في قوله: "رأيت بعض مَنْ ذكر ضرورة الشعر..."[٢] قد عنى بذلك المبرد وكتابه (ضرورة الشعر)، لاحتمال أن يكون وقع عليه ونقل منهُ. وكان قد صرّح بذكره بعدئذٍ ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)[٣]، والقفطي (ت ٦٤٦هـ)[٤]، والسيوطي (ت٩١١هـ)[٥].

وقد كان مفهوم الضرورة عند النحاة واللغويين موضع خلاف كبير، نشأت فيه وجهات نظر متباينة منها:

اولاً: ان الضرورة ما وقع في الشعر، مما لايجوز وقوعه في النثر، سواء أكان للشاعر مندوحة[٦] أم لا؟.

ثانياً: ان الضرورة ماليس للشاعر عنهُ مندوحة، اعتماداً على أنها مشتقة من (الضرر)، وهو النازل الذي لا مدفع له، وهذا هو مذهب ابن مالك[٧].

ثالثاً: ان الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لايجوز لغيره في كلامه، لان لسانه قد إعتاد الضرائر، فيجوز له ما لايجوز لغيره، وهذا هو مذهب الاخفش (ت ٢١٥هـ)[٨].

اما مفهوم المبرد للضرورة على وفق ما تقدم من مذاهب، فهو يبدو غير معني بوضع تحديد واضح ودقيق لها، فيما وصل إلينا من تراثهِ النحوي واللغوي، فكل ما هنالك هو اضاءات واشارات مبثوثة في اثناء دراساته وتعليقاته، وربما يعود الى أن معالم الضرورة لم تكن بعد واضحة في ذهنه، مما أدى الى صعوبة تحديد واضح لمفهومهِ لها، اعتماداً على ما دخل لديه في دائرتها من شواهد وتعليقات، فضلاً عن بقاء هذا التحديد قبل هذا وبعده صعباً، لان كثرة الشواهد وتداخلها عنده، وتعدد روايات تلك الشواهد تعدداً يخرجها في قسم منهُ من الضرورة، عقّدت مفهوم الضرورة عنده، وجعلتهُ موضوعاً مثيراً للجدل والنقاش[١]. ومن المفيد القول أنّ ما ذكر من مفهوم المبرد للضرورة يكاد ينسجم مع تعريف الجمهور لهما، بأنها مخالفة الشاعر لمقاييس اللغة وأصول النحو سواء أكان له عنها مندوحة أم لا، مستندين في هذا الى الادلة التالية:

أولاً: ان المبرد لم يقيد جواز الضرورة في الشعر بألا تكون امام الشاعر مندوحة للهروب من الوقوع فيها، فكان يقول:"الشاعر اذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يُحسُن في الكلام"، و"اعلم ان الشاعر اذا اضطر الى صرفِ ما لاينصرف جاز لهُ ذلك"[٢].

ثانياً: ان من بين الضرورات التي أوردها، ما يكون بوسع الشاعر التخلص منه بسهولة ويسر، بتصرف لغوي يسير، تُستبدل فيه حركة بحركة اخرى يعضدّها وجه نحوي، من ذلك استشهاده بقول (أنس بن زنيم):

---

[٤] سمّاه حاجي خليفة في (كشف الظنون): ٢/ ١٠٨٧ بـ(ضرورة الشعراء والشعر)؛ وينظر: المبرد: سيرته ومؤلفاته: ١٧٩. ومعجم الادباء: ١٢٢/١٩، الفهرست: ٥٩/١.
[٥] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: المقدمة.
[١] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: المقدمة.
[٢] ضرورة الشعر: ١٠٤.
[٣] معجم الادباء: ١٩/ ١٢٢.
[٤] إنباه الرواه على أبناه النحاة: ٣/ ٢٥٢.
[٥] بغية الوعاة: ٢٧٠/١.
[٦] المندوحة: السعة والفُسحة والمخلص؛ ينظر: لسان العرب: ٢/ ٦١٣.
[٧] شرح الكافية الشافية: ٣٠٠/١.
[٨] شرح جمل الزجاجي: ٥٥٠/٢.
[١] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: ٢٤١.
[٢] المقتضب: ٣/ ٣٥٤.

كَمْ بجودٍ مُقرفٍ نالَ العُلا وكريم بُخلُهُ قَدْ وضَعَهْ

على الفصل بين (كم، ومقرفٍ) بالجار والمجرور ضرورة.[٣] فالنصب هنا على التمييز لقبح جرّه مع الفصل.

ثالثاً: كان المبرد يرى ان الامثال يستجار فيها ما يستجار في الشعر، لكثرة الاستعمال لها[٤]، وهي غير مُقيدّة بوزن وقافية كالشعر، فكيف يمكن أن يقال: "ان الضرورة عنده هي مالا مندوحة للشاعر منهُ[٥]؟!.

ووجه الضرورة عند المبرد يتجلّى في قول سيبويه في (باب ما تحتمل الشعر): "وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[١].

وفي هذا تأكيد صريح على أن الضرورة الشعرية لابّد فيها من وجه تُخرَّج عليه حتى لا تُنسب إلى الغلط أو اللحن، وكونها رُخصة لايعني أن الشاعر يستعملها بلا حدود، وإلا عُدَّ خارجاً عن سُنن العربية[٢].

فمسألة الخروج عن المعهود من نظام اللغة –كما يراها الدكتور نعمة رحيم العزاوي- ليست مسألة حظأ أو ضرورة يفرضها الوزن، أو تمليها القافية، "انما هي ارادة الشاعر، ورغبته في التفرد، وما يترتب على سلوكهِ اللغوي هذا من وفاء بمطالبهِ المعنوية من جانب، وإمداد اللغة بالطريف الجديد من الصيغ والاساليب[٣].

وقد حاول بعض الباحثين المحدثين الوقوف امام ما قد يُظن انه خطأ او ضرورة، فحاولوا أن يتبينوا الدافع اليه، قبل أن يعيبوه، أو يرفضوه فما قد تحتسبه النظرة التقليدية خطأ أو ضرورة، يكون من قبيل العمل المبدع والخلاّق أو من قبيل الخصائص الفردية التي يخالف بها شاعر مُبدع ما ألفِهُ النظامُ اللغوي...الخ[٤].

وحين يعرض المبرد رأيه في الضرورة الشعرية بقوله:"إنها لاتجوز اللحن"[٥]، وقوله: "ان الشاعر اذا اضطرَّ ردّ الاشياء الى أصولها"[٦]، فانه لم يفد من عبارة سيبويه إفادة نصيّة، غير أنه أكّد ذلك المبدأ المعياري بعبارات متقاربة معهُ[٧]، إذ لابّد للضرورة من صلة تربطها بالكلام وهذه الصّلة هي المعروفة بـ(وجه الضرورة) أو بـ(علّتها)[٨].

ومن امثلة الضرورات الشعرية عند المبرد ما يلي:-

١. تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط

قال المبرد: "لاتقول: مَنْ زيد يأته يكرمه"... ولا :"مَنْ أتاه اكرمه". فان اضطر شاعر جاز فيهنَّ الفصل جَزَمْنَ ام لم يجزمْنَ- فما جاء في الشعر قوله:

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائـرٍ إينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[١]

٢. جزم الفعل المضارع حملاً على المعنى[٢]

قال المبرد:"تقول: "يا زيد ليقم اليك عمرو"، و"يا زيد لتدع بني عمرو". والنحويون يجيزون اضمار هذه اللام للشاعر اذا اضطّر، ويستشهدون على ذلك بقول (مُتمم بن نُويرة):

---

[٣] المقتضب: ٦١/٣. وينظر : المعجم المفصل: ٥٠١/١.
[٤] نفسه: ٢٦١/٤.
[٥] ينظر: موقف المبرد من الضرورية الشعرية: ٢٤٤.
[١] كتاب سيبويه: ٣٢/١.
[٢] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: ٢٤٨.
[٣] ينظر: فصول في اللغة والنقد: د. نعمة رحيم العزاوي: ١٩١.
[٤] ينظر: المرجع نفسه: ١٩١.
[٥] المقتضب: ٣/ ٣٥٤.
[٦] نفسهُ: ١/ ١٤١-١٤٢.
[٧] ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ١٨٨-١٨٩.
[٨] سيبويه والضرورة الشعرية: ٥٠.
[١] البيت: لكعب بن جُعيل في كتاب سيبويه: ٣/ ١١٣، وينظر: المقتضب: ٢/ ٧٥.
[٢] ضرائر الشعر: ١٤٩.

على مثلِ اصحاب البعوضة فاخمشُي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى[٣]

٣. الجزم بـ(اذا)[٤]

قال المبرد: "فان اضطر الشاعر جاز أَنْ يجازى بها لمضارعتها حروف الجزاء، لانها داخلة على الفعل وجوابه، ولابّد للفعل الذي تدخل عليه من جواب، فمما جاء ضرورة قوله:

ترفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفعها ناراً اذا خمدتْ نِيرانُهُمُ تَقِدِ[٥]

٤. حذف نون الوقاية من : ليت[٦]

أشار المبرد الى أنه لايجوز حذف النون من (ليتني) ، إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها، لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها، فمن ذلك قوله:

كَمُنيةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتي أُصادِفُهُ وأتلِفُ بعض مالِي[٧]

فهذا من المحذوف الذي بُلِغ به الاصل[١]. على أن مذهب الفرّاء أن المجيء بالنون مع (ليت) ليس بلازم، وتركهُ ليس ضرورة ولا شاذاً، فيجوز ان تقول: "ليتي" في سعة الكلام كما تقول: ليتني، وان كان ذكر النون اكثر من تركها[٢]. وتابع ابن مالك الفرّاء في ذلك فانه جعل التجرّد من النون نادراً، الا شاذاً، قال:

ليتني فشا وليتي ندرا ومع لعلّ اعكس، وكن مُخبَّرا[٣]

المصادر والمراجع

أ. المطبوعات.

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي (ت:٨٠٢هـ) ، تحـ:د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية – جامعة الموصل- الطبعة الاولى- ١٩٨٧.
- أبو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: د.فاضل صالح السامرائي- ساعدت جامعة بغداد على نشره – دار الرسالة للطباعة – الطبعة الاولى -١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ابو العباس المبرد وأثره في علوم العربية: محمد عبد الخالق عضيمة – مكتبة الرشيد – الرياض- الطبعة الاولى – ١٤٠٥هـ.
- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)- مطبعة السعادة- مصر- الطبعة الثالثة- ١٩٥٨م.
- الأحرف النافية العاملة عمل ليس: عباس محمد السامرائي- ساعدت جامعة بغداد على طبعه- الطبعة الاولى- ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- احياء النحو: ابراهيم مصطفى- دار الآفاق العربية- القاهرة- طبعة ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣ م.
- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، الكوفي، المروزيّ، الدينوري، ت:٢٧٦هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد- القاهرة- ١٣٢٨هـ.

---

[٣] البيت: لمتمم بن نويرة: ٨٤، وينظر: المقتضب: ١٣٢/٢. وذكر ابن عصفور في :ضرائره (١٤٩، ان اضمار الجازم وابقاء عمله أقبح من اضمار الخافض وابقاء عمله).

[٤] ما يجوز للشاعر: ٣٤٣؛ والضرائر: ١٥٥.

[٥] البيت للفرزدق في ديوانه:١/ ٢١٦ (الصاوي) وفي المعجم المفصل: ٢٦٤/١؛ وينظر: المقتضب: ٥٦/٢.

[٦] ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية: ٢٧٣.

[٧] البيت: لزيد الخيل، شعره: ٨٧؛ وينظر: المقتضب: ٣٨٥/١.

[١] ينظر: المقتضب: ٣٨٥/١.

[٢] شرح ابن عقيل: ١١٢/١؛ وشرح الاشموني: ١٠٧/١.

[٣] شرح ابن عقيل: ١١٠/١-١١٢.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: ابو حيان الاندلسي (ت:٧٤٥هـ)- تحـ: د. مصطفى احمد النماس- مطبعة المدني-الطبعة الاولى- مصر- ١٩٨٩م.
- ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تقديم وتحقيق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي- دار الانبار للطباعة والنشر- مطبعة النواعير –الطبعة الاولى- العراق- ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- الاساليب الانشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون-مصر- الطبعة الثانية – ١٩٧٩م.
- اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د.قيس اسماعيل الأوسي-بيت الحكمة – بغداد- ١٩٨٩م.
- اسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري (ت:٥٧٧هـ)- تحـ ودراسة: محمد حسين شمس الدين، منشورات : محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت –لبنان- ط١- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- اسطورة الادب الرفيع: د.علي الوردي، دار كوفان، توزيع دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.
- الاشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي– تحـ: محمد عبد القادر الفاضلي- المكتبة العصرية- صيدا – بيروت- ط١- ١٩٩٠م.
- اصول التفكير النحوي: د.علي ابو المكارم-مطابع دار القلم- بيروت- ١٩٧٣م.
- الاصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د.تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد- ١٩٨٨م.
- الاصول في النحو: ابو بكر بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحـ:د. عبد الحسين الفتلي- مطبعة النعمان – النجف الاشرف- ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية – القاهرة – ٢٠٠٤م.
- الاعلام، خير الدين الزركلي، القاهرة، ط٢، ١٩٥٩م.
- إعراب القرآن: ابو جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحـ: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني- ١٩٧٧م- ١٩٨٠م.
- الاغاني: ابو الفرج الاصفهاني (ت: ٣٥٦هـ): تحـ:د. إحسان عباس، د.ابراهيم السّعافين، والاستاذ بكر عباس- دار صادر- بيروت- ط١- ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الافعال-ابو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب – بيروت- ط١- ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الاقتراح في علم اصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصحّحه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه، د.أحمد سليم الحمصي، د. محمد احمد قاسم – جروس بدس- ط١- ١٩٨٨م. وطبعة: حيدر آباد- الطبعة الثانية- ١٣٥٩هـ.
- الامالي الشجرية: ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- ١٣٤٩هـ.
- الامالي النحوية: ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحـ: د.عدنان صالح مصطفى- دار الثقافة – الدوحة – قطر – ط١- ١٩٨٦م.
- الأمر والنهي عند علماء العربية والاصوليين: ياسين جاسم المحميد- راجعه وقدّم له العلامة: محمد بهجة الأثري- دار احياء التراث العربي – بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- إنباه الرواه على إنباه النحاة: جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحـ: ابو الفضل ابراهيم – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٥٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: لابي العباس احمد بن محمد بن ولاّد التميمي النحوي (ت : ٣٣٢هـ) . دراسة وتحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الاولى – ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري، ومعه كتاب الانصاف، من الانصاف، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد- دار احياء التراث العربي – مصر. (د.ت). وطبعة أخرى بتحقيق ودراسة : د.جودة مبروك محمد مبروك – راجعه: د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الاولى- ٢٠٠٢م.

- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة المسالك الى توضيح المسالك: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر – الطبعة السادسة – ١٩٧٤م.
- الايضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحـ: د. موسى بناي العليلي- مطبعة العاني – بغداد.
- الايضاح في علل النحو: ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحـ: د.مازن المبارك- دار النفائس-بيروت- الطبعة الثالثة- ١٩٧٩م.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: د. احمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة- الطبعة الثامنة- ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط: لابي حيان النحوي- الطبعة الاولى – مطبعة السعادة- القاهرة – ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي- تحـ: محمد ابو الفضل ابراهيم- الطبعة الاولى – مصر- ١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي – تحـ: محمد ابو الفضل ابراهيم – مصر- الطبعة الاولى – ١٩٦٥م.
- تاريخ الادب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار- القاهرة – ١٩٥٩م.
- تاريخ العربية: د. عبد الحسين محمد ، د. رشيد عبد الرحمن، د.طارق عبد عون –جامعة الموصل – (د.ت).
- التبيان في اعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت: ٦١٦هـ) تحـ:علي محمد البجاوي- مطبعة : عيسى البابي وأولاده، القاهرة، ١٩٧٦م.
- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب: في علم مجازات العرب، صنّفهُ ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالاعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) حققّه وعلق عليه د.زهير عبد المحسن سلطان-دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد-ط١- ١٩٩٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك ، تحـ: محمد بركات كامل- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر –الجمهورية العربية المتحدة- ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة: برحستر آسر- جمعه وعلّق على حواشيه: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة – ١٩٨٢م.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ): تحـ: ابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط١-١٤٠٥هـ.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض العبيدي- منشورات جامعة قاريونس- بنغازي – ليبيا- ١٩٩٩م.
- التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان- مطبعة التعليم العالي في الموصل- ١٩٩١م.
- التوطئة: ابو علي الشلوبيني (ت: ٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع – مطابع سجل العرب- الكويت- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الجامع الصحيح للإمام ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ) دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الجمل: ابو بكر عبد القاهر الجرجاني، تحـ: علي حيدر- دمشق- ١٩٧٢م.
- الجمل-لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي- عني بنشره وتحقيقه وشرحه العلامة ابن ابي شنب- مطبعة كلنكسيك- باريس-ط٢-١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي- منشورات المجمع العلمي العراقي – بغداد – ١٢١٤هـ- ١٩٩٤م.
- جمهرة اشعار العرب: محمد بن ابي الخطاب القرشي- دار صادر – بيروت- ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- الجنى الداني في حروف العاني: الحسن بن عبد الله المرادي، تحـ: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- حلب – الطبعة الاولى – ١٩٧٣م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني: محمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني- دار الفكر – بيروت- لبنان- خالد العطّار- الطبعة الاولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الحدود في النحو: علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تحـ: د.مصطفى جواد، ويوسف مسكوني-بغداد- ١٩٦٩م.
- الحُلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوس (ت: ٥٢١هـ)، تحـ: سعيد عبد الكريم سعودي- دار الرشيد للنشر- منشورات وزارة الثقافة والاعلام- الجمهورية العراقية- ١٩٨٠م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت)، تحـ: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثانية –١٩٨٩م.
- الخصائص: ابو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد علي النجار، الهيأة العامة المصرية للكتاب- الطبعة الرابعة – مصر – ١٩٩٩م.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: د.عفيف دمشقية- دار العلم للملايين- بيروت – الطبعة الاولى- ١٩٨٠م.
- دراسات في علم اللغة: د.كمال بشر.
- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت- ط٣- ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي- دار غريب للطباعة- القاهرة- ١٩٨٠م.
- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي- وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية – سلسلة الكتب الحديثة- بغداد – ١٩٧٤م.
- دروس في المذاهب النحوية: د.عبدة الراجحي- دار النهضة العربية – بيروت- ١٩٨٠م.
- دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني- تعليق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجي – القاهرة- الطبعة الاولى- ١٩٦٩م.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: علي جابر المنصوري – مطبعة الجامعة – بغداد- ط١- ١٩٨٤م.

- ديوان ابن الرومي: تحـ: د. حسين نصار- دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة – ط٣- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ديوان امرئ القيس: تحـ: محمد ابو الفضل ابراهيم- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بثينة: شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط١- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- ديوان حسّان ثابت الانصاري، ضبط الديوان وصحّحهُ: عبد الرحمن البرقوقي، دار الاندلس- بيروت- لبنان- ١٩٨٠م.
- ديوان الحماسة: ابو تمام حبيب بن آوس الطائي (ت:٢٣١هـ)- دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد النعمان- وزارة الثقافة والفنون- الجمهورية العراقية- دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت – ١٩٧٨م والآخر بتحـ:د.عبد المنعم احمد صالح –دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق : د.عزة حسن، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان زيد الخيل، صنعة: د.نوري حمودي القيسي- ساعدت وزارة التربية على طبعه- مطبعة النعمان- النجف الاشرف – بغداد- ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر – بيروت – ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي- حقّقه وجمعهُ: محمد جبار المعيبد- دار الجمهورية للنشر والتوزيع- بغداد- ١٩٦٥م.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحـ. ناصر الدين الأسد – دار صادر – بيروت- ط٢- ١٩٦٧م.
- ديوان كثيّر عزّة: جمعهُ وشرحهُ: د.احسان عباس- دار الثقافة- بيروت- ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم: عباس عبد الساتر- منشورات: محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)، تحـ: د.محمد ابراهيم البنا- دار الإعتصام- القاهرة- ط١- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحـ: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق- مطبعة زيد بن ثابت- ١٩٧٥م.
- زهر الآداب وثمر الالباب- الحُصري، تحـ:علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٥٣م.
- سر صناعة الاعراب: ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد حسن اسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر- منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- سيبويه والضرورة الشعرية- د. ابراهيم حسن ابراهيم – مطبعة احسان – القاهرة- ط١- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد-دار الكتب – جامعة الموصل- ط٢- ١٩٩٩م.
- شرح اشعار الهذليين: صنعة، أبي سعيد الحسن بن الحسين الشكرّيّ. حققّه: عبد الستار احمد الفراج-راجعه:محمود محمد شاكر- دار العروبة- مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- شرح الاشموني: ابي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفى سنة ٩٠٠هـ على الفية ابن مالك قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد إشراف: د.إميل بديع يعقوب: منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحـ:محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، منشورات: محمد علي بيضون- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الازهري ، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحـ: صاحب ابو جناح-وزارة الاوقاف والشؤون الدينية- احياء التراث الاسلامي-دار الكتب- جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان جرير- جمعه وشرحه: محمد اسماعيل عبد الله الصاوي (د.ت).
- شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله اسماعيل الصاوي- مطبعة الصاوي- مصر- ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم- عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الاولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الانصاري- تحـ: د. محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي- تصحيح وتعليق: الشنقيطي- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك- تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري- وزارة الاوقاف والشؤون الدينية- مطبعة العاني- بغداد- ١٩٧٧م.
- شرح القصائد التسع المشهورات: ابو جعفر النحّاس، تحـ: احمد خطّاب- بغداد- ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابو بكر محمد بن قاسم الانباري- تحـ: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف- مصر- ١٩٦٩م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري- وبهامشه سبيل الهدى بتحقيق: شرح قطر الندى محمد محي الدين عبد الحميد- الناشر: انتشارات لقاء- قم المقدسة- ط٢- ١٣٨٢هـ.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحـ: د.عبد المنعم أحمد هريدي- مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي- جامعة ام القرى – مكة المكرمة- ط١- ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي- تحـ: د. رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم – الهيأة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الانصاري المصري ، تحـ: د.هادي نهر- ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه – المكتبة الوطنية- بغداد- ١٣٧٣هـ- ١٩٧٧م.
- شرح اللُمع: ابو القاسم عبد الواحد علي بن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ)، تحـ: د.فائز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية- الكويت- ١٩٨٤م.
- شرح المفصل- يعيش بن علي بن يعيش (ت : ٦٤٣هـ)، عالم الكتب- بيروت – مكتبة المثنى- القاهرة- دون تاريخ.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحـ: خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية – الكويت.
- شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب النحوي، تحـ ودراسة: موسى بناي العليلي- مطبعة الاداب- النجف الاشرف – ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شعر زهير بن ابي سلمى، تحـ: د.فخر الدين قباوة- دار الفكر- دمشق- سورية- ٢٠٠٢م.
- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) حققه وضبط نصّهُ ووضع حواشيه: د. مفيد قميحة- والاستاذ : محمد امين الضناوي- منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية – بيروت – ط١- ٢٠٠٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الاندلسي، تحـ:د.طه محسن، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، احياء التراث الاسلامي، دار آفاق عربية، بغداد، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها- أحمد بن فارس ابو الحسين، حقّقهُ وقدّم له: مصطفى الشويمي-مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر- بيروت-لبنان – ١٩٦٣م.
- الصورة والصيرورة بصائر في احوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي- د.نهاد الموسى- دار الشروق- عمان- الاردن- ط١- ٢٠٠٣م.
- ضحى الاسلام : احمد أمين – القاهرة – ط٥ – ١٩٥٦م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، تحـ: السيد ابراهيم محمد- دار الاندلس – بيروت- ط١- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ) ، تحـ: محمد بهجة الاثري- المطبعة السلفية – القاهرة- ١٣٤١هـ- ١٩٢١م.
- ضرورة الشعر: أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحـ: د. رمضان عبد التواب- دار النهضة العربية – بيروت- ط١- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الضرورة الشعرية ، دراسة اسلوبية – السيد ابراهيم محمد – ط٢- دار الاندلس- ١٩٨١م.
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: د. عبد الوهاب محمد علي العدواني- مطبعة التعليم العالي – الموصل- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلاّم الجمحي (ت: ٢٣١هـ)- دار النهضة العربية- ط١- بيروت (د.ت).
- طبقات النحويين واللغويين: ابو بكر الزبيدي- محمد بن الحسن(ت: ٣٧٩هـ)، تحـ: محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة دار المعارف – مصر – ١٩٨٤م.
- عبقري من البصرة: د.مهدي المخزومي، الجمهورية العراقية، وزارة الاعلام، مديرية الثقافة العامة- بغداد- ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- العُرف الطيّب في شرح ديوان ابي الطيب: الشيخ ناصيف اليازجي. (د.ت).
- علل التثنية: ابن جني، تحـ: د. صبحي التميمي- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- ط١- ١٩٩٢م.
- علل النحو لابن الوراق: ابو الحسن محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد جاسم الدرويش- بيت الحكمة – جمهورية العراق- بغداد- ٢٠٠٢م. والطبعة الاخرى بتحقيق: د. محمود محمد محمود نصّار- منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : تأليف: ابي علي الحسن بن رشيق، القيرواني- الازدي (ت: ٤٥٦هـ) حققهُ وفصّلهُ وعلّق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة – مصر.
- العين – الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)- تحـ: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي – دار الرشيد- بغداد- ١٩٨٠.
- فصول في اللغة والنقد: د. نعمة رحيم العزاوي- المكتبة العصرية – شارع المتنبي – الطبعة الاولى – بغداد – ٢٠٠٤م.
- الفكر النحوي عند العرب، اصوله ومناهجه، د.علي مزهر الياسري، تقديم: د.عبد الله الجبوري- الدار العربية للموسوعات – بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- الفهرست – ابن النديم – نشره : فلوجل – بيروت- ١٩٧١م.
- الفوائد الضيائية- شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت : ٨٩٨هـ)، تحـ: أسامة طه الرفاعي – مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية – العراق – ١٩٨٣م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث- د.نعمة رحيم العزاوي – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد- ١٩٩٥م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي: د.مهدي المخزومي- مطبعة البابي الحلبي وأولاده-مصر- ط١- ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه- د. مهدي المخزومي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا- بيروت- ط١- ١٩٦٤م.
- القاموس المحيط- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي- دار الكتاب العربي.
- الجمل- لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، عني بنشره وتحقيقه وشرحه العلامة ابن ابي شنب- مطبعة كلنكسيك- باريس- ط٢- ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- كتاب سيبويه – ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحـ وشرح: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- عالم الكتب – بيروت- ط٣- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري – دار الفكر – بيروت.
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطي، الحنفي، ت(١٠٦٧هـ)- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- كنز العمال في سنن الاقوال والافعال: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ) تحـ: الشيخ: بكر حيّاني، الشيخ: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- اللامات – ابو الحسن بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ) – حققه وعلق عليه: د.عبد الهادي الفضلي- دار القلم – بيروت- لبنان- ط١- ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والاعراب – ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) – تحـ: د.مختار غازي طليمات- دار الفكر – دمشق – ط١- ١٩٩٥م.
- لسان العرب- ابن منظور – الدار المصرية للتأليف والترجمة- طبعة مصورة عن طبعة بولاق (د.ت). وطبعة : دار احيار التراث العربي – بيروت – لبنان – مؤسسة التراث الاسلامي- طبعة ملّونة.
- اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان- عالم الكتب – القاهرة – ط٤- ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- اللغة الموحّدة- عالم سبيط النيلي- نشر وتوزيع مكتبة المنصور- بغداد- دار الكتب والوثائق – (١٠١)- ط١- ١٩٩٩م.
- اللغة والكلام أبحاث في التداخل والتقريب: د. احمد كشك- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- ط١- ٢٠٠٤م.
- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي- ابتسام الصّفار- ١٩٦٨م.
- المبرد – سيرته ومؤلفاته: د. خديجة الحديثي- دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد- الطبعة الاولى – ١٩٩٠م.
- مجاز القرآن صنعه: أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت:٢١٠هـ)- تحـ: محمد فؤاد سزكين- ط١١- الناشر: محمد سامي أمين الخانجي- مصر- ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – مصر – ط٤- ١٩٤٩م.
- محاضرات في فقه اللغة: د. حسام نور الدين- منشورات : محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابو الفتح عثمان ابن جني، تحـ: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي – القاهرة- ١٩٦٦، ١٩٦٩م.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي – مطبعة جامعة بغداد- ط٢- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د عبد الرحمن السيد – مطابع سجل العرب- ط١- ١٩٦٨.
- المستدرك على الصحيحين لابي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي ، تحـ: د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وبهامشه كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، دار صادر- بيروت – لبنان.
- المصباح المنير: احمد بن محمد الفيومي (ت: ٧٧٠هـ): تصحيح : مصطفى السقا- مطابع البابي الحلبي- مصر
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي – تحـ: نبهان ياسين حسين- ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه- دار الرسالة للطباعة – بغداد- ١٩٧٧.
- معاني الحروف: ابو الحسن الرماني – تحـ: د عبد الفتاح اسماعيل شلبي – القاهرة- ١٩٧٣م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، تحـ: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار – مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة- ط٣- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- معاني القرآن: ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش (ت: ٢١٥هـ)، تح: د.فائز فارس- المطبعة العصرية – الكويت – الطبعة الثانية- ١٩٨١م.
- معاني النحو: د.فاضل السامرائي – التعليم العالي- جامعة بغداد- ١٩٩٠م.
- معجم الادباء- ابو عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)- مكتبة عيسى البابي الحلبي- مطبعة دار المأمون – مصر- ١٩٣٦م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء: د.أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الكويت، ط٣، ١٩٩٧م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية- د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط٢- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- مُغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري ، تحـ: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله- راجعه سعيد الأفغاني- ط٣- دار الفكر – بيروت- ١٩٧٢م.
- مقاييس اللغة: احمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون- دار الفكر- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني- تحـ: د. كاظم بحر المرجان- منشورات وزارة الثقافة والاعلام- دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية- سلسلة كتب التراث- بغداد – ١٩٨٢م.
- المقتضب- صنعه: ابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية- القاهرة- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المقرّب: ابن عصفور الاشبيلي، تحـ: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٧١م.
- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: د. جعفر نايف عبابنة- دار الفكر- عمان – ١٩٨٤م.
- من اسرار اللغة: د. ابراهيم انيس- مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة- ط٨- ٢٠٠٣م.
- مناهج البحث في اللغة- د. تمام حسان – مكتبة الانجلو المصرية – ١٩٥٥.
- مناهج البلغاء وسراج الادباء- حازم القرطاجني- حققه: محمد الحبيب بن الخوجة- تونس- د.ط، ١٩٦٦.
- نحاه ومناهج: د. أحمد ماهر البقري- المكتب الجامعي الحديث- ١٤٠٥هـ- ١٩٩٥م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. احمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٩٨٤م.
- النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها): د. مازن المبارك- المكتبة الحديثية- ط١- ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- النحو العربي عماد اللغة والدين: د. عبد الله احمد جاد الكريم- مكتبة الاداب – الرياض – ط١- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- النحو العربي مذاهبه وتيسيره:د. محمد جيجان الدليمي-ود. محمد صالح التكريتي- ود. عايد كريم علوان- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–دار الحكمة – بغداد- ١٩٩٢.
- النحو العربي نقد وبناء: د. ابراهيم السامرائي- دار الصادق.
- النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي- منشورات المكتبة العصرية- صيدا – بيروت- ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- النحو العربي والدرس الحديث: عبدة الراجحي، مطبعة: دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- ١٩٧٩م.
- نحو الفعل: د. أحمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- نحو القرآن:د. احمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- نحو القرّاء الكوفيين: خديجة أحمد مفتي – رسالة ماجستير- دار الندوة الجديدة- بيروت – لبنان-ط١- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- النحو الوافي: عباس حسن – دار المعارف – مصر – ط٣- ١٩٦٦م.
- نحوي مجهول في القرن العشرين، الشيخ يوسف كركوش وكتابه (رأي في الاعراب) دراسة وتقديم الاستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة- الاردن- عمان، ٢٠٠٣م.
- نزهة الالباء في طبقات الادباء: ابو البركات عبد الرحمن الانباري ، تحـ: د. ابراهيم السامرائي- ط٢- بغداد – ١٩٧٠م.
- نشأة النحو، محمد طنطاوي – مطبعة وادي الملوك- ١٩٧٤م.
- النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي : عالم سبيط النيلي- دار اسامة – عمّان – مطابع الأرز – ط١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت:٤٧٦هـ)، تحـ:د.زهير عبد المحسن سلطان-منشورات معهد المخطوطات العربية-المنظمة العربية للتربية-الثقافة والعلوم-الكويت-ط١- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الله بن ابي بكر السيوطي ، تحـ: محمد بدر الدين النعساني- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت – لبنان- (د.ت).
- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان: ابن خلكان شمس الدين احمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ) ، تحـ: د. احسان عباس- دار الثقافة – بيروت.

الرسائل الجامعية

- الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه: شامل راضي عفارة – رسالة ماجستير – كلية الاداب – جامعة بغداد- ١٩٨٢- ١٩٨٣م.
- الدرس الصرفي والنحو العربي عند مكي بن ابي طالب: عبد الله احمد حمزة – اطروحة دكتوراه – الجامعة المستنصرية – كلية التربية – بغداد – ١٩٩٨م.
- الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء : عبد الهادي كاظم – رسالة ماجستير – جامعة بابل-كلية التربية – ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش – اطروحة دكتوراه- كلية الاداب- جامعة بغداد- ١٩٨٧م.

- العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية: علي سعيد جاسم الخيكاني- رسالة ماجستير- كلية التربية- جامعة بابل- ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- فلسفة المنصوبات في النحو العربي : عايد كريم علوان- اطروحة دكتوراه – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة- ١٩٥٥م.
- المشابهة في النحو العربي: نعمان عنبر الابراهيمي- رسالة ماجستير – كلية التربية – جامعة البصرة – ٢٠٠٢م.
- النزعة العقلية عند الفرّاء : وسام مجيد جابر البكري- اطروحة دكتوراه – كلية الاداب – الجامعة المستنصرية- ١٩٨٨م.

البحوث المنشورة

- علل الاعراب والحركات الاعرابية في العربية : د. قيس اسماعيل الأوسي- مجلة المورد- العدد الاول- ١٩٩٣م.
- العلة النحوية بين النظرية والتطبيق: نهاد فليح حسن- مجلة آداب المستنصرية- العدد الرابع عشر- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- عناية الادباء والعلماء بآثار المبرد ومؤلفاتهم عليها : د. رزوق فرج رزوق- مجلة المورد- المجلد الثامن والعشرون- العدد الاول- ٢٠٠٠م.
- القياس في منهج المبرد: د. صاحب ابو جناح- مجلة المورد – المجلد التاسع- العدد الثالث- ١٩٨٠.
- موقف المبرد من الضرورة الشعرية- د. حاتم سعيد البياتي- مجلة الأحمدية- العدد العاشر – جامعة عجمان – الامارات – أبوظبي- ١٤٢٣هـ.
- مجلة الثقافة الاجنبية: دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- العدد الثاني- ٢٠٠٥م.
- نون الوقاية في العربية، د.محسن حسين علي، مجلة جامعة بابل- العدد الاول، ٢٠٠٢م.

الخاتمة

قد توصّل هذا البحث الى جملة نتائج، كان الباعث على اكثرها خدمة تراثنا المجيد، وفيما يأتي اهمها:

١. ان القول بأن العرب كانوا يعون مواقع كلامهم، ويقوم في عقولهم علله، هو كلام غير دقيق، اذ لم يصل إلينا شيء يدل على ان العرب قد علمت علل كلامها، وما قاله النحويون عن العرب: "من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا"[١] إنما هو ادّعاء على العرب، وفيه تصحيح لتلك الدعوى ، وربما يكون هذا الادّعاء رأياً شخصياً لبعض من النحاة او اللغويين والى ذلك أشار ابن جني بقوله:"لان فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب"[٢].

٢. كانت العلة النحوية مرافقةً لنشوء الدرس النحوي، ووضع احكامه وتقعيد أصولِه، وهناك من النحويين الاوائل مَنْ يُنسب التعليل اليه، فمنهم عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) فهو : "أول من بعَّج النحو وشرح العلل"[٣]. وقد اشكلنا هذا الامر فيما سبق من خلال البحث.

٣. ان قول الخليل:"...فان سنح لغيري علة لما عللتهُ من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[٤] يُفهم منه إنه لم يكن متعصباً لعلله التي اعتلّ بها، بل اوضح أنها مجرّد حدس وتخمين ، بمعنى آخر (انها قائمة على الترجيح)، فاسحاً السبيل امام غيره من النحاة لأن يأتوا بما يرونه مناسباً من العلل[٥] . الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام التأويلات الشخصية وتمنح النحوي هامشاً يتعدّى من خلاله على الاصل في الموضوع وهو العلة الواقعية، هذه القضية أوجدت كماً كبيراً من العلل والتعليلات للظاهرة النحوية عند علماء اللغة، لان رأي النحوي قد اصبح قضية لا تحتاج الى دليل قائم أو غليظ، فكان لنا مع الأيام هذا الكم الهائل من العلل التي لا طائل في أغلبها. وأما قوله : "... هي أليق" فهو بذلك ينفي فطرية التعليل التي قال بها النحويون.

٤. يُشكّل التعليل أصلاً من الاصول الاساسية في البحث النحوي عند علماء العربية الاوائل وبخاصة الخليل وسيبويه، ومن تابعهما من بعدهما كالمبرد، إذ أخذ ذلك المنهج يتطور شيئاً فشيئاً مُتصلاً بالتعليل الارسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية اخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي.

٥. كان المبرد في اكثر تعليلاته لايصرّح بلفظ العلة، وانما كان يسوق العلة او التعليل لتفسير الاحكام النحوية والمسائل التي قد تُشكل على الدارس.

٦. نرى المبرد قد يُعلل لما لم يقع من كلام العرب، ونراه قد ضمّن هذا المنحى فيما ذكره من تعليله مثلاً لبناء الفعل المضارع على الفتح اذا باشرته نونا التوكيد، وتعليله لعدم تحريك فعل الأمر. والهدف من ذلك هو لتأكيد رسوخ الحكم النحوي.

---

[١] الخصائص: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.
[٢] المصدر نفسه: ١/٢٣٧-٢٣٨.
[٣] إنباه الرواه: ٢/١٠٥.
[٤] الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.
[٥] ينظر: مكانة الخليل بن احمد الفراهيدي: ٨٨.

٧. ظهر من خلال متن البحث ان المبرد لم يكن مجرد ناقل، بل نراه يُعلّل ويشرح كلما اقتضت الضرورة، ويطيل في سرد بعض التعليلات، أو بعد ذكر أقوال بعض العلماء في المسألة النحوية، وهذا يدل على ان المبرد كان عالماً بارعاً في التعليل. وكانت له الريادة في هذا المنحى بعد الخليل وسيبويه.
٨. كان المبرد مولعاً بتثبيت القواعد والاحكام النحوية، وقد لا يكتفي بسرد علة واحدة، بل يذكر اكثر من ذلك، وما ذلك إلا زيادة في الإفهام وترسيخ الحكم النحوي.
٩. نرى ان هناك تداخلاً في علل المقتضب، فلم يكن هناك حدّ فاصل بين العلل التعليمية والجدلية والقياسية، وما ذلك إلا نتيجة لتأثر المبرد بعلوم عصره وعلى رأسها الفلسفة والمنطق.
١٠. كان المبرد مُتابعاً لسيبويه في كثير من المسائل، كما أنه ضمّن المقتضب مسائل مشابهة لما في كتاب سيبويه، وان ظهر في صياغة بعضها أثر من اسلوب المبرد، ومنها مشابهة المضارع للاسم في المعنى ودخول لام الابتداء عليه وفي احتماله للحال والاستقبال، وتعيّنه بأداة كما يتعرف الاسم بأداة.
١١. يكاد يكون مفهوم المبرد للضرورة يتطابق مع تعريف الجمهور لها، بأنها مخالفة الشاعر لمقاييس اللغة وأصول النحو، سواء أكان الشاعر مضطراً إليها أم غير مضطر.
١٢. لم يخفَ أنه تمثّل في تخريج الضرورة مقالة سيبويه: "وليس شيء يضطرون اليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"، غير انه لم يفد منها افادة نصّية مباشرة فقط وإنما صارت قاعدته التي عالج فيها كثيراً من مسائل الضرورات.
١٣. يرى الباحث من صعوبة مايراه أن طالب الدراسات العليا حين يتصدى للبحث اللغوي على أي مستوى من مستويات التحليل (صوتياً كان أم حرفياً او نحوياً..إلخ) يلتزم باختبار لهجة واحدة بعينها لايخلط بها غيرها، لأن لكل لهجة نظاماً وبنية جامعة مانعة متميزة عن بنية كل لهجة اخرى، فأما أنها جامعة فلأنها مكتفية بذاتها لاشتمالها على كل العناصر الضرورية للنظام، وتقوم العلاقات العضوية فيها بين العناصر المكونة لها. وأما أنها مانعة فلأن اكتفاءها الذاتي يحول بينها وبين قبول عناصر خارجية من نظام لهجة اخرى مختلفة عنها بالضرورة، وإلا ما وضعناها بلفظ (أخرى). فلو أن طالباً من طلاب البحوث تصدى للبحث في لهجتين او اكثر في وقت واحد وبحث واحد زاعماً ذلك شكلاً لغوياً متجانساً لانتماء اللهجتين الى لغة واحدة لأوقعه ذلك في متاهات ومتاعب، ولجعل قواعده عرضة للكثير من الاستثناءات ومن الشواذ التي لايمكن ان ترد الى قاعدة صادقة لان النظر في اللهجتين معاً لايمكن ان يؤدي الى قاعدة صادقة مهما حاول طالب البحث تمحل مثل هذه القاعدة...إلخ[1].
١٤. ان مشكلة النحو العربي انه لا يهتم بتركيب الجملة وبترابط المعاني فيها، وجل همهِ منصب على البحث وراء العامل الذي يجعل الكلمة منصوبة او مرفوعة او مجرورة انه بعبارة اخرى لا يهتم بشيء قدر اهتمامه بالاعراب أي بتحريك أواخر الكلمات، وهذا هو الذي دعى بعضهم الى تسمية النحو العربي بـ(علم الاعراب).
١٥. ان مشكلة النحو العربي انه لايهتم بتركيب الجملة وبترابط المعاني فيها، وجل همهِ منصب على البحث وراء العامل الذي يجعل الكلمة منصوبة او مرفوعة او مجرورة انه بعبارة اخرى لا يهتم بشيء قد اهتمامه بالاعراب أي بتحريك أواخر الكلمات، وهذا هو الذي دعا بعضهم الى تسمية النحو العربي بـ(علم الاعراب).

---

[1] ينظر: الاصول، د. تمام حسّان: ١٠٦-١٠٧.